سقوط الإخوان

اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي

بكري، مصطفى.
سقوط الإخوان.. اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي / مصطفى بكري.
ـ ط 1ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.
408 ص؛ 23 سم.
تدمك: 1 - 863 - 427 - 977 - 978
1-الإخوان المسلمون
2- مصر - الأحوال السياسية
3- مصر - تاريخ - العصر الحديث
أ - العنوان. 217.6
رقم الإيداع: 19942 / 2013

©

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة.
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى: محرم 1435هـ - نوفمبر 2013م

جميع الحقوق محفوظة للدار المصرية اللبنانية، ولا يجوز، .
بأي صورة من الصور، التوصيل، المباشر أو غير المباشر، الكلي أو الجزئي، لأي مما ورد في هذا المصنف، أو نسخه، أو تصويره، أو ترجمته أو تحويره أو الاقتباس منه، أو تحويله رقميًا أو تخزينه أو استرجاعه أو إتاحته عبر شبكة الإنترنت، إلا بإذن كتابي مسبق من الدار.

مصطفى بكري

سقوط الإخوان

اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي

الدار المصرية اللبنانية

جميع الآراء أو الأحداث أو أسماء الشخصيات التي وردت في
هذا الكتاب تعدّ تحت مسئولية المؤلف ، ولا تعبر بالضرورة
عن رأي الناشر .

الإهـــــداء

إلى الوطني الإنسان..

إلى القائد الجسور..

إلى رجل أنقذ الوطن وحقق الحلم..

إلى الفريق أول عبد الفتاح السيسي..

المحتويات

إهـــداء	5
مفتتــح	9
الزواج الباطـل	11
الصعود نحو الهاوية	32
الكذاب	42
أنا ربكم الأعلـى	68
ثمن الخيانة	92
القتل بأوامر الرئيـس	107
جر شـكل	141
الانهيار والأخونة	160
الشـرطة البديلة	183
غياب القانون	200
الخيار الوحيد	215

اللعب على المكشـوف 244

من الإحباط إلى التمـرد 264

لا يلـدغ المؤمن من جحر مرتين 278

الأهل والعشيرة 291

رأس سـوريا 303

خطة الشيطان 311

المواجهة بين الشاطر والسيسـي 338

خطاب الـوداع 349

ساعة الغروب 370

يوم الانتصار 391

مفتتح

كان السقوط متوقعًا.. بالضبط كما كان الفشل متوقعًا.

عاش المصريون على مدى العام أزمة خانقة، فقدوا خلالها الإحساس بالأمان، ضاعت من أمامهم ملامح الطريق، وأصبح أملهم الوحيد هو استرجاع الوطن والحفاظ على الهوية.

منذ أن تولى «الإخوان» حكم مصر في الثلاثين من يونية 2012، عاثوا في البلاد فسادًا وتخريبًا، أطاحوا بالقوانين والإعلانات الدستورية، تجاوزوا جميع الخطوط الحمراء، وسعوا إلى إحلال الجماعة محل الدولة.

صنعوا لأنفسهم دستورًا، وأقاموا مؤسسات موازية، وبدأوا في فرض استبدادهم وديكتاتوريتهم على الجميع بعد أن أقصوا جميع القوى السياسية، ولم يستثنوا من ذلك حلفاءهم الذين وقفوا معهم وساندوهم قبل وبعد الانتخابات الرئاسية.

ثار المصريون، تظاهروا في الشوارع، اعتصموا في الميادين، رفضوا الخضوع والقبول بسياسة الأمر الواقع، وصمموا على استرداد دولتهم التي اختطفها التنظيم الدولي للإخوان وراح يرتهن إرادتها للقوى الأجنبية المعادية، في مقابل البقاء على كرسي الحكم لأطول فترة ممكنة.

كان الوطن بالنسبة لهم «حفنة من تراب نجس» كما قال إمامهم سيد قطب، ولذلك لم يترددوا في إبداء استعدادهم للتفريط فيه، وحل القضية الفلسطينية

على حساب ترابنا الوطني في سيناء، كما تعهدوا بذلك لكل من الإدارة الأمريكية والإسرائيلية على السواء.

لقد شهدت البلاد خلال الفترة الماضية أحداثًا جسامًا، سقط خلالها آلاف الشهداء والجرحى، غير أن المصريين كانوا قد قرروا إسقاط الجماعة ورئيسها مهما كان الثمن في المقابل.

وعندما اندلعت ثورة الثلاثين من يونية، كان الكل على يقين من أن جيش مصر العظيم لن يتخلى عن الشعب المصري، ويتركه فريسة لميليشيات الإخوان، بل انحاز إلى ثورته العظيمة وأسقط حكم الجماعة وعزل الرئيس الفاشل ورجال حكمه الذين أُحيلوا إلى التحقيق والمحاكمة باتهامات متعددة وصل بعضها إلى حد الخيانة والتحريض على القتل.

يستعرض هذا الكتاب - الذي يأتي تكملة لكتابين سابقين هما «الجيش والثورة» و«الجيش والإخوان» - تفاصيل وخفايا الأحداث والوقائع التي شهدتها مصر طيلة فترة حكم الرئيس السابق، كما يكشف النقاب عن أسرار الأيام الأخيرة التي سبقت قرار الجيش بعزل مرسي وإسقاط حكم الإخوان.

لقد حاولت قدر المستطاع أن أكون موضوعيًا في سرد تفاصيل اللحظات الحاسمة في هذه الفترة التاريخية المهمة، وأن يكون غرضي من هذا الكتاب هو تقديم الحقيقة للقراء دون تهويل أو تهوين.

والله الموفق..

والله المستعان..

مصطفى بكري

القاهرة أكتوبر 2013

الزواج الباطل

كانت البداية خلال فترة سجن د. سعد الدين إبراهيم في مزرعة طرة، حيث التقى هناك عددًا من قيادات الإخوان التي كانت قد صدرت ضدها أحكام بالسجن، ومن بين هؤلاء خيرت الشاطر ود. محمود عزت وحسن مالك وآخرون.

توثقت العلاقة بين الطرفين، وكانت الوفود الأمريكية والغربية لا تتوقف عن زيارة سعد الدين إبراهيم في سجن مزرعة طرة في هذا الوقت.

بدأت القصة بمداعبة من خيرت الشاطر لسعد الدين إبراهيم أثناء أداء صلاة الجمعة؛ عندما قال له إن الأمريكيين والغربيين يتعاملون بسياسة مزدوجة، يزورونك ويرفضون زيارتنا داخل السجن!

سأل سعد الدين إبراهيم: وهل تريد من الوفود الغربية زيارتكم؟

قال الشاطر: نعم، نريدهم أن يطلعوا على أحوالنا كما يفعلون معك. نحن نريد أن نحاورهم.

قال سعد الدين إبراهيم: سأنقل هذه الرغبة على الفور وسأرد عليكم بالتأكيد.

وفي زيارة لاحقة نقل سعد الدين إبراهيم رغبة الإخوان إلى «السفير الكندي» في مصر، وقال له إن الإخوان المسلمين داخل السجن لهم عتب كبير على الدبلوماسيين الغربيين لأنكم ترفضون زيارتهم وترفضون مجرد التعامل معهم.

قال السفير الكندي: نحن نقوم بزيارتك في السجن بضغط من الرأي العام على حكوماتنا.

قال سعد الدين إبراهيم: إذن ماذا أقول لهم؟!

رد عليه السفير الكندي بالقول: اسأل الإخوان: «ما الموقف الذي اتخذوه دفاعًا عن الحريات وحقوق الإنسان حتى نستطيع أن نجد مبررًا للوقوف معهم»؟!

أبلغ سعد الدين إبراهيم المهندس خيرت الشاطر مضمون الرسالة التي استمع إليها من السفير الكندي في القاهرة، إلَّا أن خيرت الشاطر رد عليه قائلًا: نحن لدينا مواقف عديدة دفاعًا عن حقوق الإنسان وعن الحريات، وإذا كان أصدقاؤك لا يقرأون العربية فهذه ليست مسئوليتنا!

أبدى سعد الدين إبراهيم دهشته من إجابة خيرت الشاطر، وظل يبذل جهوده مع سفراء الغرب حتى أقنع الوفود التي كانت تزوره منهم بضرورة الحصول على إذن من الجهات المسئولة، لزيارة الإخوان والحوار معهم داخل السجن.

لقد لعب سعد الدين إبراهيم الدور الرئيسي في الحوار بين الأمريكيين والإخوان منذ عام 2003 وبالفعل كان السفراء الغربيون يجتمعون مرة كل شهر للحوار والتباحث حول القضايا المطروحة، وقد طلبوا من الجهات الرسمية الموافقة على زيارتهم للمحبوسين من أعضاء جماعة الإخوان، لكن وزارة الداخلية اعترضت بشدة على هذه الزيارة، مما تسبب في تأجيل الأمر برمّته.

في هذا الوقت من عام 2003 تم الإفراج عن د. سعد الدين إبراهيم، وخلال وداعه لرموز الإخوان المسلمين داخل السجن، قالوا له: الشيء الذي لم تستطع فعله داخل السجن نتمنى أن تفعله خارج السجن، ونحن سنطلب من إخواننا الاتصال بهم.

وبالفعل اتصلت بعض رموز الجماعة بالدكتور سعد الدين إبراهيم لترتيب حوار لهم مع السفراء الأمريكيين والغربيين بالقاهرة، فقام د. سعد بدوره بالاتصال بهذه الجهات، ونجح في إقناعها ببدء حوار عاجل وسريع مع جماعة الإخوان.

اختار د. سعد الدين إبراهيم مقر النادي السويسري بمنطقة إمبابة، وهو نادٍ تاريخي قديم، وبالفعل عُقد أول اجتماع بين جماعة الإخوان وعدد من السفراء ومندوبي السفارات الغربية في يناير 2003، وحضر الاجتماع في هذا الوقت من الإخوان د. عصام العريان، وأيضًا محمود عزت وخيرت الشاطر اللذان كانا قد أُفرج عنهما قبل ذلك.

وفي هذا الاجتماع دار الحوار حول 4 قضايا رئيسية هي:

- موقف الإخوان من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.
- موقفهم من غير المسلمين، والموقف من أصحاب المذاهب الدينية المختلفة.
- الموقف من الإبداع والمرأة.
- تأييد الموقف الغربي من إيران.

كان الإخوان يعطون إجابات فيها بعض التحفظ في العلن، لكنهم كانوا يوافقون على جميع المطالب سرًا. كان كل ما يهمهم فقط هو الحصول على موافقة الغرب على دعمهم وعدم الاعتراض على وصولهم للسلطة.

لقد تم عقد جلسات للحوار على مدى ثلاثة أسابيع متتالية بالنادي السويسري، ثم سافر سعد الدين إبراهيم بعدها إلى الخارج للعلاج، إلَّا أن الحوار تواصل بين ممثلي السفارات الغربية وبين الإخوان.

في البداية رفضت السفارة الأمريكية المشاركة في الحوار، خصوصا مع تصاعد الحرب ضد ما سمي «الإرهاب» بعد أحداث سبتمبر عام 2001 إلا أنه بعد

فترة من الوقت فُتح باب الحوار واسعًا بين الطرفين، واتخذ أشكالًا متعددة كان أبرزها الحوار بين أعضاء الكونجرس ونواب الإخوان في البرلمان، وتحديدًا منذ عام 2005، لقد وجدت أمريكا في الإخوان ضالتها، فمن خلالهم يمكن النفاذ إلى العالم العربي والإسلامي، لإعادة صياغة الشرق الأوسط الجديد.

كانت البداية الحقيقية قد تجسدت في المشروع الذي طرحه «برنارد لويس»، المستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، أمريكي الجنسية، الذي يُعد المنظِّر الحقيقي لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكية في المنطقة.

كان «برنارد لويس» معروفًا بعدائه الشديد للعرب والمسلمين، وكان أول من تحدث عن صدام الحضارات في مقال له بعنوان «جذور الغضب الإسلامي» عام 1990.

ومن المقولات الشهيرة لـ«برنارد لويس» وصفه للعرب والمسلمين بأنهم «قوم فاسدون مفسدون لا يمكن تحضيرهم، وأنهم إذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوّض المجتمعات، ولذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية».

ويري لويس أنه في حال قيام أمريكا بهذا الدور، فإن عليها أن تستفيد من التجربتين البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة لتجنب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، وأنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، وقال: «يجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك: إما أن نضعهم تحت سيادتنا أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم من أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية». وقال: «خلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع من أن تقوم أمريكا بالضغط على قياداتهم الإسلامية -دون مجاملة ولا لين ولا هوادة- ليخلصوا

شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها واستثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية والطائفية فيها قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها».

في هذا الوقت، وفي ظل إدارة الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان»، قدم «برنارد لويس» خطة لتقسيم الشرق الأوسط، وقد اعتمد الكونجرس الأمريكي هذه الخطة في عام 1983.

وتقترح هذه الخطة تقسيم مصر إلى أربع دويلات طائفية وجغرافية هي:

- دولة مسيحية تمتد من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط، وتتسع غربًا لتضم الفيوم ثم تمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون الذي يربط هذه المنطقة بالإسكندرية، وتتسع مرة أخرى لتضم أيضًا جزءًا من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسى مطروح، على أن تكون الإسكندرية عاصمة لهذه الدويلة.
- دولة تقع تحت النفوذ اليهودي، وتمتد من سيناء إلى شرق الدلتا لتحقيق حلم إسرائيل من النيل إلى الفرات.
- دولة للنوبة عاصمتها أسوان، وتربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان لتلتحم مع دولة «البربر» التي سوف تمتد من جنوب المغرب وحتى البحر الأحمر.
- دولة مصر الإسلامية، وعاصمتها القاهرة، وتضم الأجزاء المتبقية من مصر، ويراد لها أن تكون تحت النفوذ الإسرائيلي، إذ إنها تدخل في نطاق «إسرائيل الكبرى» كما رسمها المشروع الصهيوني.

لم تكن الخطة مقصورة على مصر، بل استهدفت العديد من البلدان العربية والإسلامية، ومن بينها العراق وسوريا ولبنان والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية واليمن ودول الخليج ودول الشمال الأفريقي.

بعدها بفترة من الوقت عادت الفكرة بوجه جديد يتفق مع مشروع «برنارد لويس»، ولكن هذه المرة من خلال طرح ما سُمي «صراع الحضارات» الذي بدأ بمجموعة مقالات نشرها المفكر الأمريكي الشهير «صمويل هنتنجتون» في أواخر صيف 1993 في مجلة «الفورين بوليسي» تحت عنوان «صدام الحضارات»، والتي تنبأ فيها بأن يكون الصراع خلال القرن الجديد هو صدام بين الحضارات وليس صراعًا اقتصاديًّا أو أيديولوجيًّا.

لقد حدد «هنتنجتون» في نظريته تلك سبع حضارات أساسية توقع أن يلتهب الصراع بينها، وأنه في خضم هذا الصدام لا بد من زوال البعض وخضوع البعض الآخر لهيمنة الأقوى.

وتوقع «هنتنجتون» في النهاية أن الحضارات المتوقع لها الاستمرار، ثلاث حضارات أساسية، هي «الغربية والإسلامية والكونفوشيوسية (حضارة الصين)»، لما تحمله من إمكانات ومقومات للبقاء. وقد حذر المفكر الأمريكي الغرب من خطورة تحالف الحضارة الإسلامية مع نظيرتها الكونفوشيوسية في مواجهة الحضارة الغربية!

وفي كتابه الصادر بعنوان «صدام الحضارات وإعادة صياغة أنظمة العالم» تحدث «هنتنجتون» عن أن الغرب، وبعد أن أطاح بآخر أعدائه، «الشيوعية»، كان لا بد له من عدو جديد تتوحد به صفوفه بحكم حتمية الصدام في بناء الحضارة الإنسانية الغالبة، والمؤهل الأول لهذا الدور هو العالم الإسلامي، والأكثر استعصاء على الاحتواء من أي حضارة أخرى على وجه الأرض.

وكان من رأي «هنتنجتون» أن الدين يشكل رمز القيم الاجتماعية ويمثل القوة المركزية التي تحافظ على بقاء الناس مبادرين ونشيطين، وأن الدم والمعتقدات هما الأساس الذي عبره يحدد الناس هويتهم، ومن أجل هذه الأشياء سوف يقاتلون ويموتون.

لقد اكتسبت هذه النظرية شهرة واسعة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكانت جاهزة لتفسير وتبرير وتجسيد المواجهة بين الغرب والعالم الإسلامي، حيث شنّت الآلة الإعلامية الغربية أكبر حملة استهدفت الحضارة الإسلامية محاولة تشويهها ووصفها بـ«الإرهاب»، وترتب على ذلك إعلان الحرب ضد أفغانستان والعراق في وقت لاحق.

وفي عام 2003، عندما أطلق وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «كولن باول» مبادرته الشهيرة عن الديمقراطية والتنمية، كان ذلك إيذانًا بالبدء في تنفيذ الخطة الجديدة التي تقضي بتفجير المجتمعات من الداخل لإعادة صياغة النظام العالمي من جديد، خصوصًا أن الحروب تحمّل البلدان تكاليف باهظة لن يستطيع الغرب أو الولايات المتحدة تحمّل تبعاتها المستقبلية.

وفي يونيو من عام 2004 كان الرئيس الأمريكي «جورج بوش» يدعو قادة الدول الصناعية الكبرى إلى اجتماع قمة في «جورجيا» بالولايات المتحدة جرى خلاله الاتفاق على خطة «الشرق الأوسط الكبير»، ثم تلا هذا الاجتماع اجتماع لدول «حلف النيتو» وبمشاركة بعض الدول الخليجية الأخرى في أكتوبر 2004 في «إسطنبول»، حيث بدأت تحل في المنطقة أجندات متعددة، تشمل القضايا المجتمعية من الدين إلى السياسة، ومن طريقة العيش إلى منظومة القيم، ومن تسليح الجيوش إلى مفاهيم المقاومة والإرهاب.

في هذا الوقت جرى الحديث عن القوة الناعمة التي يمكن عبرها ومن خلالها تفجير المجتمعات من الداخل. وكانت منظمات المجتمع المدني هي إحدى أبرز آليات القوة الناعمة التي يمكن من خلالها نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك عبر مدها بالأموال وإضفاء الحماية الغربية عليها وتوظيف الإعلام لحساب أهدافها.

وفي يناير 2003 أصدرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقريرًا يحمل عنوان «المساعدة الدولية باسم المصلحة الوطنية» قالت فيه: «من الآن فصاعدًا

لن تحتفظ الوكالة ببرامجها لأجل التخفيف من مآسي الإنسانية، لكنها شرعت بتشجيع الإصلاحات الديمقراطية».

وبدأت الأموال تتدفق على العديد من المنظمات المصرية الناشئة في هذا الوقت، وكانت هذه المنظمات تقوم بأدوار مشبوهة هي أقرب إلى التجسس لحساب القوى الغربية وعلى حساب المصلحة الوطنية.

وقد لعبت منظمة «المجتمعات المفتوحة» التي أسسها المليونير اليهودي «جورج سورس» و«المعهد الديمقراطي الأمريكي» و«المعهد الجمهوري الدولي الأمريكي» ومنظمة «بيت الحرية الأمريكي» و«نوفيب» و«دانيدا» و«فورد فونديشن» و«كونراد الألمانية»، وغيرها من المنظمات دورًا رئيسيًّا في تمويل هذه المنظمات داخل مصر بزعم نشر ثقافة الديمقراطية.

كانت واشنطن قد حققت النجاح في أكثر من تجربة في بلدان أوروبا الشرقية، وتحديدًا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار منظومة الدول الاشتراكية، الواحدة تلو الأخرى، في تحقيق تغييرات واسعة في هذه البلدان.

لقد كان سيناريو الثورات البرتقالية يمثل نموذجًا للصورة التي يتوجب إحداث التغيير عبرها في دول العالم العربي والشرق الأوسط، وكان ذلك أيضًا إيذانًا ببدء مرحلة جديدة في تطبيق سيناريو الشرق الأوسط الكبير، غير أن البحث كان يدور عن عناصر القوة الناعمة في هذه المنطقة الحيوية المهمة.

كان الاتجاه السائد في هذا الوقت يشير إلى أن هناك قوى رئيسية ثلاثة يمكن الاعتماد عليها لإحداث التغييرات المستهدفة في منطقة الشرق الأوسط هي:

- منظمات المجتمع المدني التي تمتلك الكوادر والتمويل.
- مجموعات الشباب التي جرى تدريبها في صربيا والولايات المتحدة وغيرها من بلدان الغرب.
- الإسلاميون الذين يمتلكون شعبية كبيرة في بلدان الشرق الأوسط والذين ليس لديهم اعتراض على أن يكونوا طرفًا رئيسيًّا في هذا التغيير.

في عام 2003 ألقى الرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش» خطابًا حول «حالة الديمقراطية في الشرق الأوسط» عن ذات العام. وقد بدا من هذا المشروع أن واشنطن قد أعدت العدة لإحداث تغيير جيوسياسي في المنطقة يستهدف تغيير الأنظمة وإعادة رسم الخرائط الجغرافية للبلدان لتحقيق إصلاحات تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات.

بعد ذلك بعدة أشهر شكل الرئيس الأمريكي لجنة تحت إشراف اثنين من أشد رجال المحافظين الجدد تطرفًا هما «بول وولفويتز» نائب وزير الدفاع و«ريتشارد بيرل» الرئيس السابق لمجلس سياسات الدفاع لوضع التصورات المستقبلية لحالة الشرق الأوسط وفقًا للمخطط الجديد.

وبالفعل جرى إعداد هذا التقرير الذي رسم ملامح الاستراتيجية الأمريكية لعام 2004 وأكد على عدد من الحقائق والتصورات أبرزها:

- إن الحرب على العراق لم تغير الأوضاع الاستراتيجية في الشرق الأوسط على النحو الذي توقعته الولايات المتحدة، مما يستدعي قيامها بممارسة ضغوطها على أنظمة دول المنطقة لنشر «الديمقراطية» وتكريس الحقوق السياسية للمرأة.

- ضرب فكرة القومية العربية وفتح الطريق أمام مصالحة تاريخية بين العرب وإسرائيل وضمان حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

- القضاء نهائيًا على الإرهاب واستيعاب التيارات الإسلامية المتشددة داخل دول المنطقة ذاتها وإعادة تأهيلها مرة أخرى داخل هذه المجتمعات.

كانت مصر في قلب هذا المشروع، وقد أشار التقرير في هذا الوقت إلى أن مصر قوة مؤثرة وتستطيع أن تلعب دورًا محوريًا في صياغة الاتجاهات السياسية في المنطقة، وأنه كان مخططًا أن تكون العراق هي الدولة الأولى في ذلك، إلّا أنها وحدها لن تكون كافية لنشر الديمقراطية وقيم الثقافة الأمريكية في المنطقة،

وأن مصـر هي الدولـة التي يمكن إن تقوم بهذه الرسـالة حال حـدوث تغيير كبير فيها.

حتى هذا الوقت كانت الاتصالات مع جماعة الإخوان المسلمين محدودة، غير أن تغيرًا كبيرًا شهدته العلاقة بين أمريكا والإخوان خلال عام 2005 وتحديدًا خلال فترة الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الإخوان بـ88 مقعدًا. سـاعتها فكر الأمريكيـون جيـدًا: ولماذا لا يكون الإخوان المسـلمون هـم الحصان الرابح في سيناريو التغيير في الشرق الأوسط؟!

***

في أواخـر يناير 2005 قامت «مادلين أولبرايـت»، وزيرة الخارجية الأمريكية السـابقة، بزيارة إلـى مصر،التقـت خلالها عددًا من القيادات السياسـية ونشـطاء حقـوق الإنسـان وبعض الصحفييـن والإعلاميـن. كانت مهمـة «أولبرايت» في مصـر مهمة رسـمية وبناء على تكليف من «ديك تشـيني» نائب الرئيس الأمريكي في هذا الوقت، الذي عهد إليه الرئيس بوش بمسـئولية تقييم أوضاع الديمقراطية في مصر والسعودية والعراق.

وقد أُسـندت إلى «أولبرايت» رئاسـة قسـم الرصد والتقييم داخل الهيئة، التي كانـت معنيـة باتخاذ قرارات مهمـة فيما يتعلـق بالتطوير الديمقراطـي داخل هذه البلدان.

وفـي تقريرهـا الذي رفعته إلى «ديك تشـيني» عقـب انتهاء زيارتهـا إلى مصر وعودتهـا إلى بلادهـا، أكدت أولبرايت عـددًا من الحقائق فيمـا يتعلق بالأوضاع المصرية في هذا الوقت، جميعها أشار إلى افتقاد مصر لتجربة ديمقراطية حقيقية، تمكن من تداول السلطة بين القوى السياسية في البلاد.

قالـت أولبرايت فـي تقريرها: «إن بعـض من التقيت بهم، كان لديهم سـؤال: لمـاذا تدعـم الإدارة الأمريكية النظـام الحالي في مصر؟ وكان مـن رأيهم أن هذا الدعم يمثل تناقضًـا في الفكرة الديمقراطية وإصلاح الأوضاع، خصوصًا أن هذا النظام يجهض كافة مبادرات الإصلاح».

لقد وصفت أولبرايت أوضاع الديمقراطية المصرية في تقريرها بأنها «هشة» ولا تستند إلى أي أركان قوية، وقالت: «إن المنظمات غير الحكومية هي وحدها القادرة في مصر على تطبيق وتنفيذ مبادرات الإصلاح الديمقراطي، إلَّا أنه يجري التعامل مع أعضائها على أنهم (جواسيس) يبيعون أسرار الوطن للخارج مقابل أموال، وأن هذه المنظمات أصبحت لا تمارس نشاطًا ملموسًا بسبب الرقابة المفروضة عليها من جميع الأجهزة الأمنية في مصر».

وقالت أولبرايت في تقريرها: «إن هناك مشاكل فعلية يدركها المصريون، ويرون أن الإدارة الأمريكية تقف عاجزة أمام عدم نشر الديمقراطية في بلادهم، وإنني قلت لهم: إننا ندعم النظام الحالي لعدة اعتبارات، من بينها أنه نظام معتدل، ويقدم نفسه على أنه صديق للولايات المتحدة، كما أن هناك اتفاقًا في الكثير من المسائل الاستراتيجية الحساسة مع النظام المصري، وأن هذا الاتفاق يتيح للإدارة الأمريكية أن تحقق الكثير من أهدافها في المنطقة العربية».

وقالت: «إنه بالرغم إن هذا النظام يدعم الاستقرار في المنطقة بالفعل، من خلال الحفاظ على ثوابت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، والعلاقات السياسية مع إسرائيل، فإننا مع ذلك ما زلنا في حوار طويل وممتد معه حول الإصلاح الديمقراطي في البلاد».

وقالت أولبرايت: «إنني أعتقد أن النظام المصري لن يستطيع أن يقاوم كثيرًا الضغوط والمطالب الأمريكية، لأن ذلك سيؤدي إلى الإضرار به على المستوى الاستراتيجي، وهو ما لا يقبله النظام الحالي».

وأكدت «أولبرايت» في تقريرها أنها عبرت لبعض الشخصيات المصرية التي التقت بها عن وجود تخوف فعلي وواقعي في الإدارة الأمريكية من أن البديل الجاهز شعبيًا قد يكون دينيًا في الوقت الحالي، وقالت: «نحن لسنا ضد تكرار

نمـوذج التجربـة التركية الإسـلامية فـي مصر، إلَّا أننـا نفضل أن يأتـي البديل من داخل النظام الحالي في الوقت الراهن».

ثم أوصت بضرورة مواصلة الإدارة الأمريكية حوارها مع الإسلاميين وتحديدًا جماعـة «الإخوان المسـلمين» تحت أية صيغـة، بهدف التعرف علـى المزيد من أفكارهم ومدى استعدادهم للقبول بالمطالب الأمريكية.

وفـي عـام 2005 قامت جماعة «الإخوان المسـلمين» بتوجيه رسـائل ضمنية لطمأنـة الغـرب خصوصًـا الولايـات المتحدة من خلال نشـر مقال فـي صحيفة «الجارديـان» البريطانية، خلاصته أنه لا يوجد ما يقلق الغرب من صعود الإخوان المسـلمين، كما أن المرشد العام للجماعة في هذا الوقت «محمد مهدي عاكف» قـال في تصريح لوكالة «أسوشـيتدبرس»، «إن الإخوان لن يسـعوا إذا تسـنى لهم الوصـول إلـى الحكـم أن يغيروا سياسـة مصـر الخارجيـة، ومن ضمنهـا احترام معاهدة السلام».

كانـت الإدارة الأمريكيـة فـي هذا الوقت مرتبكـة من المعلومـات التي كانت تنشر عن وجود حوار سري بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين، إلَّا أن الموقف الأمريكي بدأ يتغير تدريجيًا بعدذلك.

فـي المرحلة الأولى من انتخابات 2005 وعندما أعلن عن فوز الإخوان بـ47 مقعدًا من مقاعد البرلمان، علق «ديفيد وولش»، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشـئون الشـرق الأدني، بالقول: «إننا ننظر إلى الأمر علـى اعتبار أن مجموعة من المستقلين فازوا بعدد من مقاعد البرلمان».

وفـي الجولـة الثانية عندمـا ارتفعت حصة الإخـوان من مقاعـد البرلمان إلى نحـو 76 مقعـدًا، وهو عكس مـا جرى الاتفاق عليه بين الإخـوان وجهاز مباحث أمـن الدولـة، مـا اضطـر الدولـة إلـى التدخـل بعنـف لتزويـر الانتخابـات ومنع الناخبين من التصويت. في هذا الوقت عقد المتحدث الرسـمي باسـم الخارجية

الأمريكية «شون ماكورماك» مؤتمرًا صحفيًا، شدد فيه على أن الحكومة الأمريكية لا تشعر بالارتياح إزاء ما يتردد عن أنباء عنف وتدخل قوات الأمن المصري لمنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، وحث الحكومة المصرية على توفير المناخ الملائم أثناء سير عملية الانتخاب، كما أعرب عن قلق حكومته مما يتردد عن أنباء شن الحكومة المصرية حملة اعتقالات ضد المعارضين قبل إجراء المرحلة الثالثة والأخيرة.

كان الإخوان قد كشفوا في وقت لاحق عن تفاصيل اتفاقهم مع مباحث أمن الدولة، إذ أصدروا بيانًا قالوا فيه: «إن قيادة مباحث أمن الدولة استدعت بعض قيادات الإخوان بعد ترشيح 160 مرشحًا من الإخوان المسلمين للانتخابات البرلمانية عام2005، وإنه لم يكن من الحكمة عدم الذهاب تحاشيًا لشن حملة اعتقالات تطال المئات من الإخوان المسلمين».

وأشار بيان الجماعة إلى أن «تفاصيل اللقاء تضمنت طلب قيادات أمن الدولة أن ينسحب عدد كبير من مرشحي الإخوان، وأن تكتفي الجماعة بثلاثين مقعدًا في البرلمان، فكان الرد من الإخوان بأن هذا حق الشعب أن يأتي بالعدد الذي يريد وأن مقاعد البرلمان لا توزع بهذا الشكل».

وأوضح البيان «أن مباحث أمن الدولة عرضت على الإخوان رفع العدد المسموح به إلى أربعين مقعدًا، إلَّا أنهم رفضوا هذا العرض، وأصروا على التمسك بأعداد من تم ترشيحهم».

وقال البيان: «إن هذه هي قصة انتخابات مجلس الشعب لعام 2005، ولو كان هناك اتفاق فلماذا تم التزوير والقتل والبلطجة وإسقاط المرشحين بالباطل في الجولتين التاليتين».

غير أن هناك رواية أخرى كشفتها الوثائق التي تم العثور عليها في أعقاب اقتحام مقر مباحث أمن الدولة بمدينة نصر في 6 مارس 2011، حيث نشر الموقع

الإلكتروني لصحيفة «المصري اليوم» في يوم الاقتحام نفسه وثيقة صادرة من الجهاز تنفي ما ردده الإخوان المسلمين عن عدم وجود اتفاق مع مباحث أمن الدولة حول مقاعد مجلس الشعب.

لقد كشفت الوثيقة التي لا تزال منشورة على موقع «المصري اليوم»، عن تفاصيل اجتماع جرى داخل مقر جهاز أمن الدولة في 31 نوفمبر2005 بين المهندس خيرت الشاطر، نائب رئيس المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، والدكتور محمد مرسي، مسئول ملف الانتخابات بالجماعة وقتها، وبين العميد رئيس مجموعة التنظيمات بجهاز مباحث أمن الدولة، للتنسيق بين الجماعة والجهاز بخصوص انتخابات مجلس الشعب.

وحسب الوثيقة، أعرب الشاطر عن استيائه من قيام محمد كمال، مسئول الحملة الإعلامية لمرشحي الحزب الوطني في الانتخابات، بتقديم شكوى للجنة الانتخابات بخصوص استخدام الجماعة شعار «الإسلام هو الحل».

وأشارت الوثيقة إلى أن المجتمعين استعرضوا أسماء مرشحي الإخوان المقرر خوضهم الانتخابات في مرحلتها الأولى ودوائرهم، مضيفة أن جهود المذكورين «الشاطر ومرسي» أسفرت عن تقليص عدد المرشحين المزمع خوضهم للانتخابات في المرحلة الأولى من 62 إلى 51 مرشحًا، وأنه جارٍ تقليص العدد ليصل إلى 40 أو 45 مرشحًا.

وأكدت الوثيقة أنه جرى الاتفاق بين الجماعة ومباحث أمن الدولة على قيام الجماعة بإصدار تكليفات لعناصرها بعدم مساندة العناصر الإثارية، وتحديدًا مصطفى بكري «فئات» الدائرة «25 التبين»، ومجدي حسين «فئات» الدائرة «21 المنيل».

وأشارت الوثيقة إلى إخلاء بعض الدوائر لعدد من الشخصيات جرى الاتفاق عليها بين الطرفين.

وأكـدت الوثيقة أن «خيرت الشـاطر ومحمد مرسـي أبديا اسـتجابتهما لتنفيذ توجيهـات الجهـاز»، مشـيرة إلـى أن أحـد عناصـر الجهـاز المخترقـة للجماعة رصـد صدور تكليفات لعناصر الجماعة في الجيزة والإسـكندرية بتخفيض عدد المرشحين الأصليين، حيث تنازل ثلاثة مرشحين في كل محافظة.

كان ذلـك هو مضمون الاتفاق الذي اعترف به الإخوان المسـلمون من حيث الشكل، إلَّا أنهم راحوا يشككون في التفاصيل، حتى جاءت هذه الوثيقة لتكشف مضمون الاتفاق تفصيليًّا.

كانت واشـنطن في هذا الوقت تدرس أبعاد الصعـود الكبير لجماعة الإخوان وحصولها على 88 مقعدًا، دراسـة عميقة، حيث بدأت تفكر جديًّا في هذا الوقت في التنسيق مع الإخوان المسلمين لرسم ملامح المستقبل في مصر، ولكن بدرجة من التحفظ، حتى لا تثير قلق نظام حكم الرئيس مبارك.

في هذا الوقت قال «جيسـون براونلي»، أسـتاذ العلوم السياسية والمتخصص في قضايا التحول الديمقراطي في منطقة الشـرق الأوسـط، فـي مقابلة مع «تقرير واشنطن»، «إن التحفظ في موقف الإدارة الأمريكية من صعود الإخوان طبقًا لنتائج الانتخابات المصرية، أمر مفهوم ومتوقع؛ فالإدارة التي تتبني مشروعًا لتغيير وجه الشـرق الأوسـط وتعزيز الديمقراطية شـعرت بخيبة الأمل من تراجـع أداء التيار الليبرالي وبقية الأحزاب السياسية المصرية في التاريخ المصري، ولم يعد أمامها من خيارات سـوى النظام الحاكم أو جماعة الإخوان، وبالتالي فإن الإدارة عليها أن تختار بين الضغط على النظام القائم لتحقيق إصلاحات ديمقراطية على المدى البعيـد، وإحداث حراك في المجتمع المصري بمواصلة دعـم التيارات الليبرالية ومؤسسـات المجتمع المدني، أو أن تتقبل وصول الإخوان للحكم في مصر وما ينطوي عليه ذلك من تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة».

لقد اعتبر المحلل الأمريكي أن أولوية الولايات المتحدة هي في استقرار الحياة السياسية في مصر ووجود حكومة لا تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

أما «ميشيل دن»، الخبيرة في معهد «كارنيجي» للسلام في أمريكا والأستاذة في جامعة جورج تاون، فقد كان من رأيها في هذا الوقت أن «إدارة بوش لعبت دورًا في غاية الأهمية للضغط على النظام المصري وتشجيعه على القيام بإصلاح، حتى وإن أدى ذلك إلى تحقيق جماعات معارضة لسياسة الولايات المتحدة مكاسب سياسية»، وقالت: «على الولايات المتحدة أن تشجع تعزيز الديمقراطية والإصلاح، بما فيها إجراء انتخابات حرة بصرف النظر عن القوة أو التيار الذي تأتي به نتائج هذه الانتخابات».

أما «مادلين أوبرايت»، التي كانت تترأس المعهد الديمقراطي الأمريكي في هذا الوقت، فقد علقت على نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية أثناء وجودها في دبي في الأول من ديسمبر 2005 بالقول: «إن استبعاد الإسلاميين من المشاركة في الحياة السياسية على أساس أنهم غير ديمقراطيين يعتبر خطأ»، وحذرت أمريكا من دعم إصلاحات زائفة تؤدي إلى عزل المعارضة الإسلامية، واعتبرت أن أنجح وسيلة لانحسار التطرف في الشرق الأوسط هو السماح للمعارضة الإسلامية غير العنيفة بالمشاركة في الحياة السياسية.

كان الحديث يتردد بقوة داخل الدوائر الأمريكية السياسية والإعلامية للمطالبة بمنح الشرعية السياسية للإخوان المسلمين، باعتبارهم القوة المؤهلة لحكم البلاد في الفترة المقبلة. ونشرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، في افتتاحيتها الصادرة في 23 نوفمبر 2005 مقالًا بعنوان «منح الشرعية للإخوان المسلمين»، تحدثت فيه عن التطورات السياسية الأخيرة في مصر، ورأت أن مطالبة أمريكا للحكومة المصرية بإضفاء الشرعية القانونية على نشاط جماعة الإخوان أمر بالغ الحساسية، وأن وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندليزا رايس» لن تخوض في تناول هذا الأمر بصورة معلنة.

وأشارت الصحفية إلى أنه «لا داعي لمخاوف الغرب من أن يكرر الإخوان النموذج الإيراني»، وقالت إن «الجماعة نبذت العنف منذ زمن، وأنها تتبنى خطًا معتدلًا في الوقت الراهن».

كانت كوندليزا رايس في هذا الوقت قد طرحت ما سمي بـ«مخطط الفوضى الخلاقة «كسبيل لتحقيق الديمقراطية وبناء شرق أوسط جديد.

و«الفوضى الخلاقة» مفهوم مبني على نظرية الانفجار الكوني، وهو مفهوم «إلحادي» يقول: إن الكون كله خلق من الفوضى، وإن الفوضى هي التي خلقت الكون دون إله واحد قادر على ذلك -كما يزعمون- وبالتالي فالفوضى التي يمكن صناعتها الآن في العالم ستخلق في النهاية نظامًا عالميًا موحدًا.

لقد تم إطلاق هذا المصطلح «العقائدي الملحد» في إطار مشروع نشر الفوضى في العالم العربي والإسلامي، بحيث تؤدي إلى خلق واقع جديد يحقق في النهاية نظامًا قطبيًا عالميًا موحدًا تكون السيادة فيه لليهود.

ووفقًا لرؤية كوندليزا رايس -صاحبة هذا المصطلح- فإن مفهوم «الفوضى الخلاقة» يعني «التخلي عن مفاهيم الأمن والاستقرار، حتى ولو تسبب ذلك في إسقاط العديد من الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة».

وبزعم الدعوة إلى الإصلاح والديمقراطية تطالب كوندليزا رايس بترك التفاعلات التي تموج بها هذه المنطقة، حتى ولو أدى ذلك إلى سيادة الفوضى التي ربما تنتج في النهاية وضعًا أفضل من الأوضاع السائدة.

وفي حديث لها حول تعريف «الفوضى الخلاقة» قالت كوندليزا رايس، في حوار لـ«الواشنطن بوست»، بتاريخ 19 أبريل 2005: «إن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط في البداية هي نوع من الفوضى الخلاقة التي ربما تنتج في النهاية وضعًا أفضل مما تعيشه المنطقة في الوقت الحالي».

وتقـوم هـذه الفكـرة علـى اسـتقراء جيـد لخريطـة المجتمعـات العربية بكل تضاريسـها الفكرية والثقافيـة والاجتماعية، لتوظيفها التوظيـف الصحيح، الذي يخدم المخطط في أبعاده المختلفة.

وقـد ارتكزت كونداليزا رايـس في فكرتها على فهم عميـق لتأثيرات الإنترنت ومواقـع التواصـل الاجتماعـي والسـتالايت، من حيث سـرعة انتقـال المعلومة والقـدرة على التجمـع والتواصل وخلـق مجتمعات وتجمعات حـرة، بعيدًا عن الأنظمـة وأجهـزة المراقبة، لتكون نـواة قوية لتحريك المياه الراكـدة. ووفقًا لهذا المفهـوم فـإن الفوضى تعني انتفاء السـلطة ومؤسسـاتها، والمجموعة الفوضوية هي الجماعة التي يتسـاوى أفرادها ولا قائـد لهم، وهؤلاء خصوصًا «الأناركيين» منهم «يسـعون إلـى جعل الدول المسـتهدفة بلا رئاسـة عسـكرية أو مدنية، حتى تغـرق البلاد في فوضـى كاملة، وهـم يفخـرون دومًا بأن الثورة بـلا قائد، وهؤلاء يـرون أنـه بعد الفوضى وهدم الدولة يأتي الدور علـى تحرير المجتمعات من كل ضوابـط العرف والشـرع والديـن والمجتمع، ثم يأتـي بعد ذلـك أوان البناء على أسس وقواعد ومبادئ الماسونية».

لقـد رصـد الخبـراء والمتخصصـون في دراسـة نظريـة «الفوضـى الخلاقة» خطوات الفوضى على الوجه التالي:

1- الخـروج فـي تظاهـرات جماعية، ترفـع شـعارات تلقي قبـولًا جماهيريًا واسـعًا، مـع دعوة الجماهير للمشـاركة في هذه التظاهـرات للتخلص من الأنظمة الحالية المستبدة.

2- اسـتفزاز الأمـن من قبـل عناصر مندسـة لدفعه إلى الصدام مـع الجماهير لاكتسـاب تعاطـف واسـع من فئات جماهيرية تقف علـى الحياد، فتضطر إلى المشاركة.

3- إسـقاط الشـرطة فـي انهيار مفاجـئ نتيجـة إنهاكها وحصارهـا وإضعاف معنوياتهـا بطرق يجري التدريـب عليها من خـلال أكاديميات متخصصة

لهـذا الغرض، تقيمهـا منظمات ودول غربية عديدة للمسـاعدة في التغيير في البلدان المستهدفة، عبر الاستعانة بفئات من شباب هذه البلدان.

4- شيوع الفوضى في البلاد، والتحريض على المؤسسات المختلفة وتعطيل العمـل والإنتاج، وإبقاء البلاد في حالة انقسـام ومعـاداة الأنظمة الجديدة التي تخلف الأنظمة المستبدة، والدعوة إلى إسقاطها.

5- هجوم جماعي من الخارجين على القانون لترويع الآمنين.

6- اسـتمرار الثـورة على أجهـزة الأمن المختلفـة وسـحقها، وتعمد خلخلة الجيوش والدعوة إلى بث الفتنة في صفوفها، تمهيدًا لإسقاطها حتى تسود الفوضى العارمة وتسقط بقية مؤسسات الدولة.

7- اللعب بعقول المتظاهرين وتضخيم دورهم للحصول على مكاسب فئوية أكبـر من طاقة الدولة بكثير، مما يؤدي بالتبعية إلى إفلاس الدولة وانتشـار عمليـات النهب والسـرقة وقطع الطرق والحيلولة دون تشـكيل أي قوات أمنية جديدة لإعادة الأمن والاستقرار، بزعم أن أجهزة الأمن أجهزة قمعية معادية للثورة، مع زيادة مساحة عدم الثقة فيما بينها وبين الجماهير.

8- شَـغْل الجهات القادرة على إحداث التوازن، مثل الجيش، بقضايا فرعية، وإنهاكه لشغله عن مهمته الأساسية، التي هي الدفاع عن الوطن.

9- محاولـة زعزعـة النظـام والجبهة الداخليـة لمنع التهدئة وإبقـاء المجتمع فـي حالة قلـق وفوضى، حتى يستسـلم المواطنـون لهذه الحالـة ويكونوا مستعدين للقبول بسياسة الأمر الواقع.

10- فـي النهايـة يجـري تسـليم الوطـن لأعدائه، حيـث تتدخل هـذه القوى المعادية في شـئون هذه البلدان بحجة وقف انتشار الفوضى وإعادة الأمن والاستقرار فيها، بما يحاكي النموذج الصومالي.

لقد كتب الدكتور «ماكس مانوارينج»، الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية الأمريكي التابع لكلية الحرب الأمريكية، مترجمًا مضمون هذا المخطط، مجسدًا ذلك في سبع نقاط أساسية هي:

1- انتهاء عهد الحروب التقليدية التي كانت تعبر فيها الجيوش النظامية إلى الدول المعادية للسيطرة عليها، وبداية ظهور الجيل الرابع من الحروب غير النمطية، الذي يتمثل في إنهاك وتآكل إرادة الدولة المستهدفة، من أجل إرغامها علي تنفيذ إرادة الغرب في النهاية.

2- الهدف من الجيل الرابع من الحروب ليس فقط القضاء على قدرة الأمم على شن عمليات عسكرية خارج حدودها، ولكن الهدف أيضًا هو إنهاك وتآكل الدولة المستهدفة ببطء وثبات، من أجل اكتساب النفوذ الذي يمهد لإرغام تلك الدولة «العدو» على تنفيذ إرادتك.

3- هدفنا هو التحكم والوصول إلى نقطة التأثير في العدو، والسلاح الرئيسي في هذه الحرب ليس قوة النيران بل القدرات العقلية.

4- القاسم المشترك في تنفيذ الجيل الرابع من الحروب هو زعزعة الاستقرار، وقوات تنفيذ المخطط ليست قوات نظامية، وليس كل أعضائها من الرجال، بل بينهم نساء وأطفال، أي بالاعتماد على القوى الشعبية.

5- تتعدد صور زعزعة الاستقرار، وفي الغالب ما تكون بطرق حميدة إلى حد ما (أي ينفذها مواطنون من الدولة العدو)، بهدف خلق دولة فاشلة، أول ملامحها هو إيجاد أماكن داخل الدولة خارج السيطرة والسيادة، عن طريق دعم مجموعات غير تابعة للدولة محاربة وعنيفة وشريرة، للسيطرة عليها لصنع ما يسمي «إقليمًا غير محكوم»، وهو في الحقيقة إقليم محكوم من قبل قوة أخرى، وبذلك تخلق دولة فاشلة.. والدولة الفاشلة «لا تتلاشى»، بل تصبح دولًا للجريمة، أو تقسم إلى دويلات صغيرة جديدة، ثم نستطيع أن نتدخل ونتحكم في هذه الدول.

6- إن هذه الدولة الفاشلة مؤهلة لأن يتم اختطافها عن طريق التحكم الفكري والسياسي لنظام الحكم، بحيث تصدر القرارات غير معبرة عن إرادة الشعب، بل تعبر عن إرادتنا نحن.

7- مصطلح الحرب يعني الإكراه سواء كان قاتلًا أو غير قاتل.. الدولة الفاشلة، ليست حدثا ولكنها عملية تنفذ ببطء وبهدوء كافٍ، وإن فعلت هذا بطريقة جيدة ولمدة كافية باستخدام مواطني دولة العدو من الطابور الخامس، فسيستيقظ عدوك ميتًا.

كانت تلك هي الرؤية التي انطلقت منها وارتكزت عليها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لتغيير خريطة الشرق الأوسط، وإعادة رسمها من جديد، باستخدام القوة الناعمة من داخل المجتمعات ذاتها. بعدها تكثفت الاتصالات بين الكونجرس الأمريكي ونواب من جماعة الإخوان المسلمين في مجلس الشعب 2005 - 2010، وكانت هذه الاتصالات تجري برعاية الخارجية والسفارة الأمريكية في القاهرة، وكان النظام المصري قلقًا للغاية من هذه الاتصالات، لكنه لم يكن قادرًا على منعها في ذلك الوقت.

ظلت الاتصالات مستمرة بين الطرفين، إلَّا أن هذه الاتصالات أخذت منحى جديدًا قبيل انطلاق ثورة 25 يناير بقليل، وهو ما كشفته الاتصالات الهاتفية التي جرت بين د. أحمد عبد العاطي مسئول التنظيم الدولي للإخوان في تركيا، وبين د. محمد مرسي المسئول السياسي بمكتب الأرشاد والتي قدمتها الأجهزة الأمنية كدليل على قضية التخابر التي تم بمقتضاها القبض على د. محمد مرسي وآخرين يوم 27 يناير 2011.

الصعود نحو الهاوية

في التاسع عشر من يونية 2012، كانت النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية في جولتها الثانية قد بدأت في الظهور بشكل غير رسمي.

كان محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان قد استبق إعلان النتائج، وعقد مؤتمرًا صحفيًّا فجر الإثنين 18 يونية ليعلن فوزه في الانتخابات، كثيرون لم يأخذوا الأمر مأخذ الجد، كان الأمل يحدوهم في فوز الفريق أحمد شفيق، خصوصًا أن جميع استطلاعات الرأي التي سبقت الجولة الثانية أكدت تراجع د.محمد مرسي وصعود المرشح المنافس أحمد شفيق.

في هذا اليوم حدثتني د.فايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي آنذاك وقالت لي: أرجو أن تقرأ المقال الذي نشرته مجلة «الإيكونومست» البريطانية والذي حمل عنوانًا واحدًا ووحيدًا «انتخبوا الإخوان»!!

كنت في هذا الوقت أحضر اجتماعًا برئاسة الدكتور كمال الجنزوري وعضوية عدد من الوزراء والشخصيات المجتمعية، لبحث تشكيل جمعية تأسيسية جديدة حال صدور حكم قضائي بإلغاء الجمعية التأسيسية التي شكلها البرلمان، ساعتها قلت لوزير السياحة منير فخري عبدالنور: ما رأيك فيما كتبته «الإيكونومست»؟ فقال: «الأمر لا يخلو من دلالة».

كانت أجواء التوتر تسيطر على البلاد، وكانت تهديدات الإخوان وحلفائهم لا تتوقف، وقد وصلت الأمور إلى حد التهديد بحرق القاهرة حال فوز الفريق أحمد شفيق برئاسة الجمهورية.

وفـي يوم الأربعـاء 20 يونية التقيت الدكتور كمال الجنـزوري في مكتبه، كان الجنزوري قلقًا من وصول الإخوان للسلطة، قال إن الأمر سيكون خطيرًا، والبلاد ستذهب إلـى طريق لن تعود منه بسـهولة، وتحدث معي عـن تهديدات الإخوان بحرق مصر، وقال إن ذلك يمثل إرهابًا للجنة العليا للانتخابات.

فـي صباح اليوم التالـي الخميس 21 يونية بـدأت بوادر الاعتصـام في ميدان التحرير، بعد أن أعلن المستشار حاتم بجاتو يوم الأربعاء عن تأجيل الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية إلى يوم الأحد 24 يونية.

كان على رأس هذا الاعتصام الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل ومعه جمهور حاشد من أنصاره، ومن جماعة الإخوان والقوى السلفية الأخرى، زحف عشرات الآلاف إلـى ميـدان التحرير بهـدف ممارسـة الضغط على المجلس العسـكري، وعلى اللجنة العليا للانتخابات للإعلان عن فوز محمد مرسي رئيسًا للبلاد.

وبالرغم من أن جميع المؤشـرات كانت تؤكد فوز أحمد شـفيق بنسبة 50.7٪ على منافسه محمد مرسي، فإن النتائج النهائية التي أعلن عنها يوم الأحد 24 يونية أكدت فوز محمد مرسـي بمنصب رئيس الجمهورية، كانت الصدمة كبيرة، وكان الموقف أكبر من كل الكلمات.

لم ينتظر مرسي طويلًا، لقد ذهب مساء اليوم ذاته إلى القصر الجمهوري، بعد أن التقى المجلس العسـكري لمعاينة مكتب الرئيس قبيل أداء القسم الدستوري، لـم يكن الرجل على ثقة حتى هذا الوقت أنه سـيجلس فعلًا على كرسـي الرئيس ولم يكن كثيرون يصدقون أيضًا.

فـي يوم الأربعاء 27 يونيـة ذهبت إلى وزارة الدفاع، التقيت المشـير طنطاوي والفريـق سـامي عنان في مقر الـوزارة، كنت في حيرة من الأمر، قال لي المشـير: ماذا يقول الناس؟ قلت له: يقولون إن المجلس العسكري سلَّم السلطة للإخوان، قال: الناس هي التي انتخبت ولسـت أنا، وهناك ملايين تركوا الانتخابات وذهبوا إلى الشواطئ، قلت له: ولكن الناس تحمِّلكم المسئولية، فقال: ولماذا لا يقولون

إننا تركنا الأمر للشعب، والإخوان الآن أصبحوا في يد الشعب، والشعب نفسه هو الذي سيُصدر حكمه عليهم؟ لا تخف، فالشعب المصري كفيل بهم إن لم يعملوا لصالح البلاد.

هدأت مشاعري بعض الشيء، مضيت إلى مكتبي أتابع الأحداث عن قرب، ولم يبق سوى يومين على أداء الرئيس للقَسَم.

كان محمد مرسي يرفض وبشدة أداء القَسَم أمام المحكمة الدستورية العليا، لقد تعهد بإعادة مجلس الشعب الذي تم حله بحكم صادر من نفس المحكمة في وقت سابق، إلّا أن مكتب الإرشاد اتخذ قرارًا نهائيًا بأداء القَسَم أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية يوم السبت 30 يونية، بعد أن رفضت المحكمة اقتراحات من الرئاسة بانتقالها إلى قصر المؤتمرات لأداء القَسَم أمامها بحضور أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

في هذا اليوم الخميس 28 يونية التقيت الدكتور الجنزوري بمكتبه وحكي لي عن لقائه مع مرسي في مبنى وزارة الدفاع، وقال لي إنه بالرغم من الكلام الطيب الذي سمعه منه، فإنه يشعر بقلق كبير على البلد في الفترة المقبلة.

في مساء هذا اليوم اتصل د. محمد مرسي بالمشير طنطاوي ودعاه ومعه أعضاء المجلس العسكري لحضور اللقاء الذي سيعقده مع الشخصيات العامة والقوى السياسية والحزبية وأعضاء مجلس الشعب السابق وأعضاء مجلس الشورى في القاعة الكبرى بجامعة القاهرة صباح السبت 30 يونيو.

عندما أبدي المشير طنطاوي تخوفه من تطاول بعض رموز جماعة الإخوان ضد المؤسسة العسكرية، تعهد له الدكتور مرسي بأنه سيكون الضامن لعدم حدوث أي تطاول من أي أحد كان.

في يوم الجمعة 29 يونية كان محمد مرسي قد أدى صلاة الجمعة في الجامع الأزهر، ثم التقى مساء اليوم نفسه عشرات الألوف من المحتشدين بميدان التحرير، وقد كانوا لفيفًا من الإخوان والقوى الإسلامية والثورية ومواطنين آخرين.

في هذا اللقاء أطلق مرسي وعودًا كثيرة، وتعهد باحترام القانون والدستور وسلطة الشعب، غير أن الكثيرين توقفوا أمام قول الدكتور مرسي في هذا اللقاء «إن الشعب يعلو على القانون والدستور، وسألجأ إليه دومًا في مواجهة أي محاولة للانتقاص من سلطاتي».

كانت الرسالة واضحة ودلالاتها معروفة، كانت موجهة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكانت تقول: «إنني سألجأ إلى الشعب دون أي التزام بالقانون أو الدستور»، كانت العبارة «مطاطة» وتعني أشياء كثيرة!

أدى الرئيس القَسَم في ميدان التحرير، وفي اليوم التالي أداه أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، وانصاع لمطلب هيئة المحكمة بضرورة إذاعة أداء القَسَم بعد أن كان رافضًا ذلك، وطلب تأجيله لحين أدائه القسم مجددًا أمام أعضاء مجلس الشعب «المنحل» وغيرهم من المجتمعين في جامعة القاهرة.

وفي كلمته أمام المحكمة الدستورية قال محمد مرسي «إنني أحترم المحكمة الدستورية وأحكامها، والقضاء وأحكامه ومؤسساته جميعًا، وهذا ما سنسعى إليه في المستقبل»، وقال «أحمد الله أن لدينا هذه المؤسسات، بها رجال مخلصون لوطنهم، حريصون على تحقيق مصلحته ويعرفون ويفهمون معنى احترام الدستور والقانون والأحكام».

لم ينتظر الرئيس طويلًا، فبعد نحو ساعتين من إلقاء خطابه أمام المحكمة الدستورية، وأدائه القَسَم باحترام الدستور والقانون، راح يردد كلامًا مختلفًا أمام جمهور الحاضرين في جامعة القاهرة، حيث تعهد بعودة المؤسسات المنتخبة لأداء دورها، وكان يقصد بذلك عودة مجلس الشعب «المنحل».. بما يعني تحديًا واضحًا للحكم الصادر من المحكمة الدستورية وحنثًا بالقَسَم الذي كان قد أداه أمامها منذ قليل.

في هذا اللقاء حدثت أزمة بين جماعة الإخوان والمجلس العسكري، عندما قام محمد البلتاجي بقيادة هتاف «يسقط حكم العسكر»، مما دعا اللواء حسن

الرويني عضو المجلس العسكري إلى إعلان احتجاجه والتهديد بالانسحاب، فاضطر المرشد العام للجماعة إلى إصدار تعليماته للجماعة بالتوقف عن ترديد هذا الهتاف وفاءً للوعد الذي قطعه محمد مرسي على نفسه للمشير، فراح د. أحمد عبد العاطي عضو مكتب الإرشاد يقود هتاف «الجيش والشعب إيد واحدة».

بعد انتهاء خطاب مرسي في جامعة القاهرة، كنت قد وصلت إلى مركز «الهايكستب» العسكري على طريق مصر الإسماعيلية، بناء استجابة لدعوة أبلغها إليَّ أمين عام رئاسة الجمهورية، وإدارة المراسم بالقوات المسلحة للحضور والتأكيد على ذلك.

وفي وقت متأخر من بعد ظهر يوم السبت 30 يونية، وصل الرئيس مرسي وبرفقته المشير طنطاوي إلى مركز «الهايكستب» وتحدث أمام الحاضرين مشيدًا بالمجلس العسكري ووفائه بالعهد، وقال مخاطبًا أبناء القوات المسلحة «أشهد بالكثير مما لا يعرفه الناس، لقد كنتم دائمًا عندحسن ظن شعبكم، أشهد بأنكم كنتم دائمًا تقدِّرون المسئولية، وأنكم كنتم دائمًا الرجال الذين يُعتمد عليهم، رغم صعوبة الطريق ووعورته، أشهد لكم أمام الله وأمام الشعب ما حييت، وبعد ذلك أمام ربي في لقاء نسير إليه جميعًا، أنكم تحبون وطنكم، وأنكم تحرصون على تحقيق مصلحته، وأنكم تعلون من شأنه، وأنكم ستكونون في قلبي وتحت نظري».

كانت تلك هي كلماته عن قادة الجيش الذين أوفوا بالعهد، وسلموا السلطة إلى الرئيس الذي جرى انتخابه في الموعد المحدد، إلَّا أن الرئيس تناسى كل ذلك عندما أطاح في 12 أغسطس بالمشير والفريق عنان وعدد من قادة القوات المسلحة الرئيسيين.

بعد الخطاب دعا المشير الحاضرين إلى حفل غداء في القاعة الرئيسية في المركز، وبعد انتهاء الغداء وانصراف الرئيس لاحظ المشير أنني مهموم، فقال لي: «انت زعلان ليه، متخافش على مصر ولا على جيش مصر».

أدركت أن المشير كان يريد أن يقول لي ويردد على مسامعي الكلمات نفسها التي قالها لي يوم 27 يونية: «انتظر.. الشعب كفيل بالإخوان، وطالما ظل الجيش قويًا وموحدًا فسيبقى دومًا حاميًا للدولة الوطنية».

كنت على ثقة بصدق القول، لكنني كنت قلقًا من مؤامرات الإخوان وعدم مصداقيتهم ومخالفتهم للوعود وخيانتهم لأقرب الحلفاء.

***

بعد تسلمه مهامه الرئاسية طلب الرئيس مرسي من الدكتور الجنزوري الاستمرار في أداء عمله هو وحكومته لحين تشكيل حكومة جديدة، لقد كان الشغل الشاغل لجماعة الإخوان في هذا الوقت منصبًا على إلغاء الإعلان الدستوري المكمل بهدف نزع سلطة التشريع من يد المجلس العسكري وتسليمها إلى رئيس الجمهورية.

كانت أمريكا تتابع الموقف عن كثب، وتسعى إلى ممارسة ضغوطها على المجلس العسكري. وفي 14 يوليو 2012 قامت وزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» بزيارة إلى القاهرة التقت فيها بدايةً الرئيس محمد مرسي، وبعد اللقاء عقدت مؤتمرًا صحفيًا قالت فيه إنها ستلتقي في اليوم التالي المشير حسين طنطاوي للتباحث معه حول دور الجيش في حماية الأمن القومي والتحول الديمقراطي الذي حدث في مصر وسبل تسليم السلطة.

كانت تصريحاتها مستفزة، فقد أثارت استياءً عارمًا داخل أوساط الجيش والشعب، وفي يوم الأحد 15 يوليو التقت كلينتون المشير بحضور اللواء عبد الفتاح السيسي عضو المجلس العسكري ومدير المخابرات الحربية، واللواء محمد العصار عضو المجلس والمسئول عن ملف التسليح مع الولايات المتحدة، وآخرين.

كان اللقاء ساخنًا، احتد فيه المشير أكثر من مرة على كلينتون ورفض تدخلها في الشئون الداخلية المصرية، وفي أعقاب هذا اللقاء توجه المشير لحضور حفل

تسليم وتسلم قيادة الجيش الثاني الميداني في الإسماعيلية، وقد ألقى المشير كلمة في هذا الحفل قال فيها «لا شيء يثني القوات المسلحة عن دورها في حماية مصر وشعبها، وإن مصر لن تسقط، وإنها لكل المصريين وليست لمجموعة بعينها، وإن القوات المسلحة لن تسمح بذلك».

تزايدت حدة الأزمة بين مؤسسة الرئاسة والمجلس العسكري، وكانت محكمة القضاء الإداري قد أجّلت نظر طلب رد المحكمة التي كانت تنظر بطلان تشكيل الجمعية التأسيسية إلى 30 يوليو، خصوصًا بعد أن تقدم عدد من المحامين التابعين لجماعة الإخوان بطلب الرد عندما شعروا أن المحكمة قد تُصدر حكمًا ببطلان الجمعية التأسيسية استنادًا إلى الأسباب ذاتها التي دفعتها إلى حل الجمعية في 10 أبريل 2012.

كانت المحاولات التي تجري هدفها قطع الطريق أمام صدور حكم من المحكمة، وقد مارست الجماعة في هذا الوقت إرهابًا منظمًا ضد هيئة المحكمة بالحصار تارة وبالتطاول تارة أخرى.

في هذا الوقت قرر الرئيس مرسي إعادة مجلس الشعب مرة أخرى رغم أنف الحكم الصادر من المحكمة الدستورية في 14 يونية 2012، حيث قرر المجلس عقد اجتماع لمدة يوم واحد، ألقى فيه د. سعد الكتاتني رئيس المجلس (المنحل) خطابًا، ثم جرى تعليق الجلسات إلى وقت لاحق.

وفي هذا الوقت قام عدد من المحامين والسياسيين برفع دعوى استشكال منازعة في التنفيذ أمام المحكمة الدستورية العليا التي أصدرت حكمها في اليوم التالي باستمرار تنفيذ حكمها الصادر في 14 يونية 2012 والذي قضى ببطلان قانون انتخابات مجلس الشعب، مما ترتب عليه حل المجلس كاملًا.

وأمام غضبة الرأي العام، اضطرت رئاسة الجمهورية إلى إصدار بيان أكدت فيه التزامها بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية بوقف تنفيذ القرار الجمهوري رقم 11 لسنة 2012 الخاص بسحب قرار حل مجلس الشعب، وعودته لأداء

عمله وإجراء انتخابات مبكرة خلال 60 يومًا من وضع الدستور الجديد وقانون انتخابات مجلس الشعب.

وقد جاء في البيان الذي صدر في هذا الوقت «أن الرئيس مرسي أكد احترامه البالغ للدستور والقانون وتقديره للسلطة القضائية ولقضاة مصر الشرفاء، والالتزام بالأحكام التي تصدر من القضاء المصري، والحرص البالغ على إدارة العلاقة بين سلطات الدولة ومنع أي صدام بينها».

لقد رحبت العديد من القوى السياسية والاجتماعية في مصر بهذا البيان إلَّا أن المستشار «محمد فؤاد جاد الله» المستشار القانوني لرئيس الجمهورية في هذا الوقت أصدر بيانًا أكد فيه «أن قرار رئيس الجمهورية بعودة مجلس الشعب وإلغاء قرار المشير مازال ساريًا»، وأوضح «أن الرئيس نفذ حكم الدستورية بحل مجلس الشعب، وفي الوقت نفسه عالج الفراغ التشريعي بإعلانه إجراء انتخابات مبكرة عقب الانتهاء من وضع الدستور»، ثم فاجأ الجميع بالقول «إن بيان الرئاسة الذي أكد احترام حكم المحكمة الدستورية بوقف قرار الرئيس بعودة البرلمان لا يُعتبر تراجعًا، بل إنه تأكيد لقرار الرئيس باحترام حكم المحكمة، وأنه يجري البحث عن التنفيذ الأمثل لقرار المحكمة الدستورية ببطلان بعض البنود الخاصة بقانون الانتخاب وليس القانون الكامل»!!

لقد كان الأخطر في تصريح المستشار القانوني للرئيس هو حديثه عن قرب صدور قرار من الرئيس يقضي بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، بقوله «إن سلطات الرئيس لا تقتصر على تعديل هذا الإعلان فحسب، بل يستطيع إلغاءه؛ لأن الشعب لم يُستفتَ عليه أيضًا»!!

وفي مقابل هذا التصريح الذي أثار استياء المؤسسة العسكرية قال اللواء «ممدوح شاهين» عضو المجلس العسكري للشئون القانونية والدستورية في تصريح لجريدة «الشروق» المصرية «إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو صاحب الحق الوحيد في تشكيل الجمعية التأسيسية حال صدور حكم من القضاء الإداري ببطلان هذه الجمعية استنادًا إلى الإعلان الدستوري المكمل»، وأضاف:

«إنه في حال صدور حكم من القضاء الإداري ببطلان الجمعية التأسيسية الثلاثاء المقبل فإن المجلس العسكري سيتحرك على الفور لتشكيل جمعية تأسيسية جديدة دون انتظار لما ستسفر عنه إجراءات الطعن على الحكم، طبقًا لما خوَّله له الإعلان الدستوري المكمل».

أثار هذا التصريح ردود فعل غاضبة لدى جماعة الإخوان ومؤسسة الرئاسة، فأصدرت تحذيرات متعددة للمجلس العسكري من خطورة إقدامه على تنفيذ أي حكم قضائي يقضي ببطلان تشكيل الجمعية التأسيسية والقيام بتشكيل جمعية جديدة.

التقى مرسي في هذا الوقت عددًا من شيوخ القضاء في محاولة للوصول إلى حل ينهي أزمة عودة مجلس الشعب، أو حل آخر يقضي بإصدار إعلان دستوري مكمل يحول دون إصدار المجلس العسكري تشكيلًا جديدًا للجمعية التأسيسية حال صدور حكم من القضاء الإداري ببطلان الجمعية الحالية، غير أن مرسي لم ينجح في إقناع شيوخ القضاة بأي من الحلين؛ لتعارضهما مع حكم الدستورية ومع الإعلان الدستوري المكمل.

لم يكن أمام مرسي في هذا الوقت سوى الاستجابة لمطلب الجماعة بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، رغم استحالة ذلك من الناحية الدستورية، إلَّا أنه اتخذ القرار وانتظر اللحظة المناسبة للتنفيذ.

وفي هذا الوقت كانت محكمة النقض قد أصدرت حكمًا مهمًا أعلنت فيه رفضها الطلب الذي تقدم به د. سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب (المنحل) الذي طلب فيه من المحكمة البحث في نظر صحة عضوية أعضاء المجلس، واستندت المحكمة في قرارها إلى أن ذلك المطلب يتعارض مع الحكم الصادر من المحكمة الدستورية في 14 يونية بحل مجلس الشعب.

وفي يوم السبت 14 يوليو 2012 اجتمع مكتب إرشاد جماعة الإخوان؛ لبحث اعتماد إعلان دستوري جديد بديل للإعلان الدستوري المكمل وعرضه على

الرئيس مرسي لاتخاذ القرار الحاسم في ذلك عقب عودته من قمة أديس أبابا، وقد قررت الجماعة في هذا الوقت التحرك عبر العديد من الأساليب والطرق، وأبرزها:

- تشكيل لجنة قانونية من الجماعة وبمشاركة عدد من الفقهاء الدستوريين لإعداد مسودة إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وصياغة إعلان بديل وعرضه على الرئيس.
- التمسك بعودة مجلس الشعب لممارسة مهامه وسلطاته لحين إجراء انتخابات برلمانية جديدة.
- الدعوة إلى حشد جماهيري واسع في القاهرة والمحافظات لمواجهة الأحكام المتوقعة من محكمة القضاء الإداري وحصار مبنى مجلس الدولة صبيحة نظر قضية بطلان التأسيسية يوم الثلاثاء 17 يوليو.
- بحث إجراء استفتاء عاجل على قرار الرئيس بعودة البرلمان لممارسة مهامه واختصاصاته.

كانت الأزمة قد بلغت حد التوتر والتصعيد بين جماعة الإخوان والمجلس العسكري، ولم يكن أمام المجلس في هذا الوقت سوى أحد خيارين:

- إما التمسك بالإعلان الدستوري المكمل، والبدء في تشكيل الجمعية التأسيسية حال صدور حكم بذلك من محكمة القضاء الإداري.
- وإما الانصياع لشروط الجماعة والتخلي عن هذا الحق.

كانت الضغوط تتزايد على المجلس العسكري، وكانت واشنطن حاضرة في هذا المشهد، تطلق التصريحات التي كانت تشدد على ضرورة انسحاب المجلس العسكري من المشهد السياسي كاملًا، وتسليم السلطة التشريعية إلى رئيس الجمهورية رغم أن الإعلان الدستوري المكمل يعطي المجلس العسكري هذا الحق.

***

الكـذاب

في الرابع والعشـرين من شـهر يوليو 2012 أصدر الرئيس محمد مرسي قرارًا بتكليـف د.هشـام قنديل وزيـر الري بتشـكيل الحكومة الجديدة خلفًـا للحكومة التي ترأسها د.كمال الجنزوري التي سبق أن كلفها الرئيس مرسي بالاستمرار في عملها منذ توليه رئاسة الجمهورية في 30 يونية.

أثار قرار اختيار قنديل لرئاسـة الحكومة حالة من الجدل الشـديد في الشـارع المصري؛ فالرجل لم يكن معروفًا، كما أنه لم يكن مؤهلًا لهذا المنصب.

وفي الثاني من أغسـطس تمكـن رئيس الوزراء الجديد من تشـكيل الحكومة التي ضمت عددًا من الوزراء السابقين، إلَّا أنه جرى استبعاد وزير الداخلية اللواء محمـد إبراهيم من هذا التشـكيل، وتـم اختيار اللواء «أحمد جمـال الدين» الذي كان يتولى منصب مدير الأمن العام بديلًا عنه.

كان المشـهد الأكثر إثارة في هذا التشكيل هو استمرار تعيين المشير طنطاوي في منصب وزير الدفاع، كان أعضاء من المجلس العسـكري قد نصحوا المشـير بأن يظل رئيسًـا للمجلس الأعلى وقائدًا عامًا للقوات المسـلحة وأن يرشح وزيرًا للدفـاع بديلًا عنه؛ حتى لا يضطر إلى أداء القَسَـم أمام الرئيـس ويكون عضوًا في حكومـة يترأسـها هشـام قنديل، إلَّا أن المشـير رفض ذلـك وقبل بـأن يظهر بهذا المظهـر الـذي أسـاء إليـه، وقال لهم فـي هذا الوقـت: لن أحضـر أي اجتماعات للحكومة إلَّا إذا ترأسها الرئيس نفسه.

لقد جاءت هذه الحكومة لتعكس هيمنة الإخوان وتكشف عن نية الجماعة، فقد خلت الحكومة من أي وجوه سوى تلك المرتبطة بالجماعة وحلفائها، وهو أمر جاء مخالفًا للعهد الذي قطعه الرئيس على نفسه في مؤتمر «فيرمونت» بتشكيل حكومة ائتلافية تضم تيارات وأحزابًا وشخصيات سياسية عديدة.

لقد نشبت في هذا الوقت أزمة مكتومة بين جماعة الإخوان وحزب النور والسلفيين، بعد أن أدركوا أنهم تعرضوا لخديعة كبرى على يد الجماعة والرئيس، حيث تخلوا عن وعودهم لهم بترشيح بعض كوادر الحزب في الحكومة.

وقد أصدر حزب النور في 2 أغسطس 2012 بيانًا انتقد فيه تشكيل الحكومة الجديدة، وقد شدد البيان على عدد من الحقائق، أبرزها:

- إنه مع الإدراك التام ووفقًا للإعلان الدستوري الذي يعطي لرئيس الجمهورية الحق في التكليف بتشكيل الحكومة واختيار الوزراء، إلَّا أن حزب النور كان يرى أن الأفضل هو مشاركة جميع القوى السياسية في إدارة المرحلة الحالية؛ ضمانًا للالتحام الوطني في النهوض بالبلاد من كبوتها وعلاج الأزمات المزمنة.

- إن جميع القوى توافقت على التكاتف والتشارك في تحمُّل المسئولية وإدارة مؤسسات الدولة بعيدًا عن أساليب الإقصاء والتهميش التي كان يمارسها النظام البائد معها.

- إن قيادات حزب النور فوجئت بعد خطاب تنصيب الرئيس بالانقطاع الكامل عن عملية التفاهم والتواصل، سواء مع مؤسسة الرئاسة أو مع حزب الحرية والعدالة؛ حيث تم التجاهل التام لأي تنسيق أو مبادرة تشاور أو مجرد استطلاع للرأي، أو محاولة التعرف على الكفاءات الفنية والإدارية لحزب النور وجميع القوى السياسية، والذي نرى – حسب البيان – أنه سيؤثر سلبًا على مجريات الأمور، في وقت نتطلع فيه إلى العمل بروح جديدة تتناسب مع تطلعات وآمال الشعب المصري.

لقد كان موقف حزب النور حادًا وواضحًا، وكان بمثابة رسالة مبكرة تقول: «إن الإخوان لا عهد لهم، وإنهم لم يصدقوا في وعودهم، وإنهم عادوا إلى ممارسة سياسة الإقصاء والأساليب ذاتها التي كانوا يعيبون على النظام السابق استخدامها»!!

في هذا الوقت شهدت البلاد حادثًا على قدر كبير من الخطورة، ففي السابعة مساءً من يوم الخامس من أغسطس 2012، وتحديدًا قبيل انطلاق مدفع الإفطار بقليل، تقدمت مجموعة إرهابية مكونة من 35 عنصرًا جاءوا على متن عدد من السيارات القادمة من جوف الصحراء، كانوا ملثمين، ويحملون في أيديهم رشاشات وبنادق آلية وأسلحة متقدمة.

كان الجنود المصريون يستعدون لتناول الإفطار في موقعهم بكمين «الحرية» في جنوب منطقة رفح، والذي يقع بالقرب من منطقة «كرم أبو سالم» داخل الحدود مع القوات الإسرائيلية، تركوا أسلحتهم جانبًا، وبدأوا إعداد الطعام.

كان الإرهابيون الذين ينتمون إلى جنسيات متعددة يرتدون الملابس العسكرية الزيتية وفجأة انقضُّوا على الجنود فقتلوا ستة عشر جنديًا وأصابوا سبعة آخرين، وراحوا يهتفون «الله أكبر.. النصر لنا»!!

انتشر الخبر، أصيب المصريون بصدمة كبيرة، دعا المشير طنطاوي في المساء ذاته إلى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، أصدرت وزارة الداخلية بيانًا اتهمت فيه عناصر تكفيرية بارتكاب هذه الجريمة، لوحظ في هذا الوقت أن التليفزيون المصري لم يغير خريطة برامجه، بل استمر في تقديم البرامج الترفيهية والأغنيات العادية.

تعاملت رئاسة الجمهورية مع الحادث ببرود شديد، في هذا الوقت أصدرت الرئاسة بيانًا باهتًا على لسان المتحدث الرسمي د.ياسر علي أكدت فيه إدانتها للحادث وقالت: «إنه لن يمر مرور الكرام دون رد مناسب».

كان الهدف هو التقليل من خطورة الحادث الإجرامي، لقد أصدر الرئيس تعليماته للجهات المعنية كافة بعدم التصعيد، وترك الأمر لمؤسسة الرئاسة حتى تتصرف وفقًا لاعتبارات محددة، واستنادًا إلى معلومات حقيقية.

كانت التعليمات الصادرة للجيش صارمة «لا تتصرفوا بمفردكم، تشاوروا مع الرئاسة في كل كبيرة وصغيرة، لا نريد القبض على أحد إلَّا وفقًا لمعلومات مؤكدة، نرفض أي عمليات عسكرية في سيناء، إلَّا باتفاق مع الرئاسة، الرئيس نفسه هو الذي سيقود العملية العسكرية التي سيجرى الاتفاق عليها».

في مساء اليوم ذاته تقرر إيفاد الفريق سامي عنان إلى منطقة الحادث ومعه اللواء أحمد يوسف -قائد قوات حرس الحدود- لتقديم تقرير عاجل عن الجريمة ومرتكبيها، وفي اليوم التالي السادس من أغسطس كان الرئيس محمد مرسي يعقد اجتماعًا بحضور عدد من كبار المسئولين بينهم المشير طنطاوي القائد العام، واللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية، واللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة واللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية.

وقد تحدث المشير طنطاوي واللواء عبد الفتاح السيسي حيث أكدا أن المؤشرات الأولية تشير إلى أن العملية جرى التخطيط لها بواسطة تنظيمات لها مصلحة في تصعيد الأحداث داخل البلاد، وأن جميع المؤشرات الأولية تؤكد أن التنفيذ جرى بالاشتراك بين عناصر تكفيرية مصرية- فلسطينية، وأن هناك قوى أخرى ساندت هذا المخطط.

وتحدث اللواء أحمد جمال الدين -وزير الداخلية- مشيرًا إلى نتائج المهمة التي قام بها عندما كان مديرًا للأمن العام إلى سيناء، وقال إن الأوضاع في سيناء خرجت عن السيطرة بسبب عدم الحسم والمواجهة مع عناصر الإرهاب، وطالب بضرورة استغلال الفرصة والقيام بعملية عسكرية كبرى داخل سيناء وإعادة فرض سيطرة الدولة مرة أخرى. أما مدير المخابرات العامة اللواء مراد موافي فقد أكد خلال الاجتماع أنه حذر من قيام عناصر إرهابية متطرفة بعمل إرهابي كبير، وقال إنه قدم تقريرًا بذلك إلى رئيس الجمهورية وإلى وزير الدفاع

المشير طنطاوي.. وقال: إن المعلومات التي تضمنها هذا التقرير جاءت إليه من مصادر مهمة وعناصر مقربة من أجهزة الأمن الإسرائيلية التي رصدت تحركات غير عادية لهذه التنظيمات.

لقد تقرر في هذا الاجتماع القيام بالعملية «نسر» لمواجهة هذه العناصر والقبض على مرتكبي الحادث، وقال الرئيس مرسي إنه سيقود بنفسه هذه العملية، وإنه سيُصدر التعليمات الخاصة بالتحركات والمواجهة دون تدخل من أحد.

كانت القوات المسلحة أعلنت عن عقد مؤتمر صحفي بمبنى إدارة الشئون المعنوية للكشف عن المعلومات الأولية للحادث، إلَّا أن الرئيس مرسي طلب من المشير عدم عقد المؤتمر لحين التوصل إلى معلومات دامغة حول هوية مرتكبي الحادث.

لقد صدر تصريح عن مصدر عسكري في هذا الوقت قال فيه «إن نتائج التحقيقات حول هوية المتورطين في الحادث تضم الكثير من المفاجآت، وإن من حق الشعب أن يعرف هذه المفاجآت التي ستعلنها القوات المسلحة بكل وضوح دون النظر لأي اعتبارات أخرى».

كانت هذه الكلمات صادمة لجماعة الإخوان، وكانت هناك مخاوف من أن يوجَّه الاتهام إلى حركة حماس أو أي من التنظيمات المصرية أو الفلسطينية أو التكفيرية في سيناء، خصوصًا أن من بين عناصرها، شخصيات أفرج عنها الرئيس مرسي، رغم صدور أحكام نهائية ضدها في قضايا عنف وإرهاب تمس الأمن القومي للبلاد.

وفي مساء اليوم ذاته وجَّه مرسي كلمة إلى الشعب المصري قال فيها: «إن سيناء آمنة، وسيدفع المتورطون الثمن غاليًا، وإن القوات المسلحة قادرة على مطاردة وملاحقة المجرمين أينما وُجدوا وأن الأمر سيتصاعد اليوم للوصول إلى نتيجة حاسمة مع هؤلاء، وسيرون كيف يكون الرد على هذا الجرم».

كانت جميع المؤشرات تؤكد أن هناك جهة ما وراء التحريض على تنفيذ هذه الخطة، وأن لدى هذه الجهة أجندة سياسية تريد تنفيذها؛ لأنه لم يكن معقولًا أن يكون هدف هذه التنظيمات سواء المصرية التي أفرج مرسي عن عدد من كوادرها من السجون، أو الفلسطينية التي تتحكم حركة حماس - فرع الإخوان في غزة- في مساراتها هو إحراج الرئيس مرسي!!

كان السؤال المطروح من الجهة التي تقف وراء هذا الحادث؟!

حتى هذا الوقت، لم تكن هناك إجابة قاطعة، وكانت المؤشرات تقول إن العملية وراءها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، إلَّا أن الوقائع التالية كشفت عن إجابات مختلفة، خصوصًا مع التطورات التي شهدها المسرح في الثاني عشر من أغسطس وما قبله!!

بعد انتهاء الاجتماع الذي عقده الرئيس مرسي يوم السادس من أغسطس مع بعض القيادات السياسية والعسكرية الأعضاء في مجلس الدفاع الوطني، تقدم مراسل وكالة «الأناضول» - وثيقة الصلة بالإخوان - من اللواء مراد موافي وسأله عما إذا كانت المخابرات العامة على علم بالحادث، فأجاب اللواء موافي على الفور: «بأن جهاز المخابرات العامة كانت لديه معلومات مؤكدة عن وجود تهديدات بالقيام بهجوم إرهابي يستهدف وحدات عسكرية في سيناء قبل وقوع حادث رفح، وأن هذه المعلومات لم تشر إلى مكان أو توقيت الهجوم»، وقال: «إن المخابرات العامة أبلغت الجهات المعنية بهذه المعلومات».

وقد أثار هذا التصريح غضب الرئيس والمشير، وقد طلب الرئيس من مستشاره القانوني محمد فؤاد جاد الله نفي ما ردده اللواء موافي، فأصدر تصريحًا نفى فيه علم الرئيس محمد مرسي بالتقرير الذي قدمه مدير المخابرات العامة وحذر فيه من احتمال وقوع العملية الإرهابية.

كان هذا التصريح غريبًا، لاسيما أن الرئيس مرسي اعترف بنفسه خلال الاجتماع الذي عقده مع القيادات الأمنية والعسكرية يوم 6 أغسطس وبحضور

اللـواء موافـي، بأن مدير المخابرات العامة سبق أن قدم له تقريـرًا توقع فيه وقوع هذا الحادث.

لـم يقبل اللـواء موافي بمحاولة التنصل من المسـئولية وتكذيبـه، فصدر بيان باسم جهاز المخابرات العامة للرد على تصريح المستشار القانوني للرئيس حيث قال البيان: «إن جهاز المخابرات العامة جهة معلومات فقط وليس سلطة تنفيذية، وإن المعلومات التي كانت لديه بخصوص الحادث الإرهابي الذي وقع في سيناء تم إرسالها إلى صنَّاع القرار والجهات المسئولة، وبهذا ينتهي دور الجهاز».

في هذا الوقت كان الرئيس قد اتخذ القرار، ولكنه انتظر لحين تشـييع جثامين الشهداء من «مسجد آل رشدان» بعدما أُعلن أن الرئيس سوف يشارك فيها.

كانـت الجنـازة حاشـدة، وداخل مسـجد آل رشـدان تم الاعتـداء على رئيس الوزراء هشام قنديل فور الانتهاء من أداء الصلاة التي شارك في حضورها الفريق سامي عنان والعديد من القيادات السياسية والأمنية والعسكرية.

بعـد أداء الصـلاة فوجئـت بجمهور حاشـد يحملنـي على الأكتـاف، ومضى الموكـب الحاشـد حتـى منطقـة المنصـة بشـارع النصر، ومـع تصاعـد الهتافات المعادية للرئيس مرسـي وجماعة الإخوان قرر الرئيس مرسـي -بناء على نصيحة من قائد الحرس الجمهوري اللواء نجيب عبدالسـلام- عدم المشاركة في تشييع جثاميـن الشـهداء، بينمـا تقـدم الجنازة المشـير طنطـاوي والعديد مـن القيادات السياسية والعسكرية والأمنية والشخصيات العامة.

في التوقيت نفسـه كان الرئيس مرسـي يعقد اجتماعًا مع قادة بعض الأحزاب السياسية للتشاور معهم في الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لمواجهة ما يحدث، إلَّا أن عدم مشـاركة الرئيس في الجنازة أثار سـخطًا عارمًا في الشـارع المصري، كما أن المرشـد وأعضاء مكتب الإرشـاد غابوا عن المشـاركة واقتصر الأمر على حضـور عصـام العريان الذي انصرف سـريعًا ولم يسـتطع المشـاركة في موكب الجنازة.

في يوم الأربعاء 8 أغسطس، كان هناك اجتماع لمجلس الدفاع الوطني، وفي صباح هذا اليوم اتصلت رئاسة الجمهورية باللواء أحمد سليمان -مدير مكتب رئيس المخابرات العامة- وطلبت منه إبلاغ اللواء رأفت شحاتة -النائب الأول لرئيس المخابرات العامة- ضرورة الوجود في مقر الرئاسة لحضور اجتماعات مجلس الدفاع الوطني، قام اللواء أحمد سليمان على الفور بإبلاغ اللواء مراد موافي بالأمر، فأبدى دهشته وقام على الفور بالاتصال برئاسة الجمهورية لمعرفة حقيقة الأمر، فقيل له إن الرئيس مجتمع حاليًا بالمشير طنطاوي، فطلب ضرورة توصيله به للأهمية، وبالفعل تم إبلاغ الرئيس بأن اللواء مراد موافي يلح في طلبه للأهمية.

«سأل اللواء موافي الرئيس: هل صحيح أن الرئاسة طلبت حضور اللواء رأفت شحاتة لاجتماع مجلس الدفاع الوطني؟

الرئيس: هذا صحيح، لقد دعوته شخصيًا.

اللواء موافي: وماذا يعني ذلك؟

الرئيس: لقد تمت تنحيتك عن منصبك، وقررت إسناد المنصب إلى اللواء رأفت شحاتة، لقد أصبح منذ الآن رئيسًا للمخابرات العامة.

اللواء موافي: شكرًا لك، لن أسأل عن السبب، ولكن ضميري مرتاح وقد قمت بدوري على الوجه الأكمل، سأجمع أوراقي وأغادر الجهاز».

كانت الصدمة عنيفة، لقد أدرك اللواء مراد موافي أن الإخوان يسعون إلى تصفية الحسابات معه، خصوصًا أنه كانت لديهم شكوك بأن اللواء موافي كان مؤيدًا للواء عمر سليمان في حملته الانتخابية، وأنه أيّد الفريق أحمد شفيق سرًّا بعد استبعاد عمر سليمان، وأنه أبلغه بنبأ فوزه في الانتخابات.

ويبدو أن خيرت الشاطر لم ينس للواء موافي، طلبه من الرئيس مرسي بأن يسمح له بزيارة الفريق أول الشيخ محمد بن زايد -ولي عهد أبو ظبي ونائب

القائد العام للقوات المسلحة في الإمارات- أول رمضان لبحث الأزمة المصرية- الإماراتية وسبل حلها، لقد رفض مكتب الإرشاد هذه الزيارة، فكان قرار الرئيس الذي أبلغه للواء موافي برفض السفر.

وهكذا أوجد الرئيس وجماعته الفرصة سانحة لإبعاد اللواء موافي الذي اعتبروه عنصرًا معاديًا لهم ولن يكون صادقًا في تعاونه معهم، وظنوا أن اختيار اللواء رأفت شحاتة سيمكِّنهم من تحقيق أهدافهم.

وعندما التقى اللواء رأفت شحاتة اللواء مراد موافي، لم يكن أمام اللواء موافي من خيار إلَّا أن يبلغه بضرورة الذهاب.

في الموعد المحدد وصل اللواء رأفت شحاتة إلى القصر الجمهوري للمشاركة في اجتماع مجلس الدفاع الوطني، اتجه إلى الصالون مباشرة، كان يجلس هناك كل من اللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية وعضو المجلس، والفريق عبدالعزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي وعضو المجلس، وقد فوجئا بحضور اللواء رأفت شحاتة إلى قصر الرئاسة للمشاركة في الاجتماع.

سأل اللواء السيسي: أين مراد موافي؟!

هنا رد عليه اللواء رأفت شحاتة وقال: موجود في المكتب.

سأل اللواء السيسي: خير .. هو فيه حاجة؟!

رد اللواء شحاتة: لا شيء.. لقد طُلب منِّي حضور الاجتماع بناء على استدعاء من الرئاسة لي!!

كان الخبر مفاجئًا للجميع، يبدو أن مرسي لم يبلغ أحدًا بالقرار.

بعد قليل جاء أمين عام الرئاسة ليدعو الجميع إلى قاعة الاجتماعات، وبعد أن اكتمل الحضور جميعًا، وصل «الرئيس» مرسي، وبدأ الاجتماع بالقول: «لقد أنهينا اجتماعنا الماضي سريعًا بسبب ظروف حادث رفح وسوف نناقش الأوضاع

تفصيليًا هذه المرة»، وعندما سأله أحد أعضاء المجلس: «ولماذا لم يحضر اللواء مراد موافي رئيس المخابرات العامة؟»، رد عليه مرسي بكل هدوء وقال: «لقد نحيته واخترت بدلًا منه اللواء رأفت شحاتة وكيل أول الجهاز».

سادت الحضور حالة من الصمت والاندهاش، شعر اللواء رأفت شحاتة بحالة شديدة من الحرج؛ لأن أحدًا لم يبلغه بمضمون القرار قبل دخوله قاعة الاجتماعات.

في هذا الاجتماع كان مرسي يرغب في فرض حالة الطوارئ في سيناء، إلَّا أن غالبية أعضاء المجلس عارضوه في ذلك وطالبوا باتخاذ إجراءات عسكرية وأمنية حاسمة بعيدًا عن فرض حالة الطوارئ، ونصحوه بألَّا يبدأ عهده بذلك.

بعد أن انتهى الاجتماع، اتصل اللواء رأفت شحاتة بمكتب اللواء مراد موافي، ففوجئ بأنه ترك المكتب وذهب إلى منزله، وعندما اتصل به على الهاتف المحمول وأبلغه بما جرى، قال له اللواء موافي: استمر في عملك وأنا أتمنى لك التوفيق.

كان واضحًا للجميع أن مرسي أراد أن يجعل من اللواء مراد موافي كبش فداء، كان الظاهر في الأمر أن مرسي غاضب من التصريح الإعلامي الذي أدلى به اللواء موافي وأكد فيه أنه أبلغ الجهات المعنية بمعلومات مسبقة تحذر من الحادث الإرهابي في سيناء، إلَّا أن الحقيقة كانت عكس ذلك.

لقد وجدها الإخوان فرصة وطلبوا من الرئيس مرسي اتخاذ قراره بإبعاد اللواء موافي، في إطار حزمة من القرارات جرى بمقتضاها إبعاد آخرين، وذلك للتمهيد لانقلاب 12 أغسطس الذي جرى بمقتضاه عزل المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

كما تم عزل اللواء «محمد نجيب عبدالسلام» قائد قوات الحرس الجمهوري بحجة أنه نصح الرئيس بالذهاب للمشاركة في تشييع جثامين شهداء رفح دون مراعاة للمخاطر الأمنية، وعيَّن بدلًا منه اللواء محمد زكي قائد المظلات.

وطلب الرئيس من المشير تعيين بديل لقائد الشرطة العسكرية اللواء حمدى بدين، بعد اتهامه بالتقصير في حماية رئيس الوزراء هشام قنديل، الذي تم الاعتداء عليه من قِبل أهالي الشهداء عقب أداء الصلاة على جثامينهم بمسجد آل رشدان وعيَّن بدلًا منه اللواء إبراهيم الدماطي نائب قائد الشرطة العسكرية.

وطلب الرئيس من وزير الداخلية تعيين بديل للواء ماجد مصطفى كامل قائد قوات الأمن المركزي لاتهامه بالتقصير، فتم تعيين اللواء عماد كامل بدلًا منه، وكذلك تم إقصاء اللواء «محسن مراد» مدير أمن القاهرة وتعيين اللواء «أسامة الصغير» بدلًا منه، كما أقيل مدير شرطة رئاسة الجمهورية اللواء «أحمد إيهاب»؛ لأنه نصح الرئيس بعدم المشاركة في جنازة الشهداء خوفًا على حياته، كما قرر أيضًا إقالة اللواء «السيد مبروك» محافظ شمال سيناء متهمًا إياه بالتقصير في عدم التنبؤ بحادث رفح.

كانت قرارات مرسي مفاجئة للجميع، لقد استغل غضبة الجماهير تجاه حادث رفح، وراح يحمِّل الجيش المسئولية الكاملة عن هذا الحادث، وينكِّل بالعديد من القيادات.

كانت المعلومات تشير في هذا الوقت إلى أن جماعة الإخوان ومعها بعض القوى الفلسطينية، هي التي تقف وراء هذا الحادث، الذي كان يستهدف بالأساس التمهيد لانقلاب الرئيس على قادة الجيش.

لم يستطع أحد أن يوجه الاتهام إلى جماعة الإخوان في هذا الوقت، وظلت المعلومات تتردد سرًا، وكلها تشير إلى أن عملية عزل قادة الجيش لم تكن سوى فصل من فصول المخطط.

في هذا الوقت اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير طنطاوي، وطلب بعض الأعضاء من المشير رفض هذه القرارات لأنها تتعارض مع الإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 يونية 2012، خصوصًا المادة 53

مكرر من هذا الإعلان التي تنص على أن: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه، حتى إقرار الدستور الجديد، جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع».

رفض المشير طنطاوي جميع المطالب التي وُجهت إليه بالاعتراض على هذه القرارات، التي تمثل تجاوزًا للإعلان الدستوري المكمل، إلَّا أن المشير طالب بتفويت الفرصة على الرئيس، رغم أن البعض أكد له أن هذه القرارات هي بداية الطريق وأن هناك قرارات أخرى في الطريق قد تدفع بعزل المشير طنطاوي نفسه من منصبه.

في هذا الاجتماع الذي عُقد يوم الخميس التاسع من أغسطس بدا المشير مُصِرًّا على تمرير هذه القرارات دون أية محاولة للصدام مع مؤسسة الرئاسة.

قبلها بأيام قليلة كان المشير يتلقى العزاء في وفاة شقيقه بمسجد القوات المسلحة بمدينة نصر، وعندما تقدمت نحوه لأقدم له العزاء، قال لي بصوت مسموع: «إنت فين، أنا خلاص اتخنقت منهم، لازم تمر عليّ سريعًا، أنا عاوزك».

سمع اللواء مراد موافي كلمات المشير طنطاوي، فقد كان يجلس إلى جواره، انتحى بي جانبًا، وقال لي: «أنا عارف إن المشير بيقدرك ويعزك، أرجوك لا تتأخر عليه، عليك أن تحذره من خطورة الأوضاع وتطلب منه التحرك سريعًا، البلد خلاص بتضيع».

كان اللواء موافي لا يزال في منصبه رئيسًا للمخابرات العامة، أدركت أن الوضع بات خطيرًا وأن الأحوال تزداد سوءًا، وعندما تحدثت مع الفريق سامي عنان وجدت لديه «المشاعر والأحاسيس ذاتها».

مضت الأيام سريعة، انشغل المشير ولم أتمكن من لقائه في هذا الوقت، حتى وقع حادث رفح الذي جرى استغلاله لتنفيذ مخطط الإخوان في عزل المشير

وقادة الجيش وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، الذي كان يعطي الجيش سلطة التشريع حتى هذا الوقت.

لم تكن الهجمة فقط موجهة إلى المجلس العسكري؛ فقد جرى استغلال حادث رفح للإطاحة بأكثر من خمسين قيادة صحفية من رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير المؤسسات القومية المختلفة في الثامن من أغسطس، ووضح للكافة بعد ذلك أن التغييرات الصحفية لم تكن بعيدة عن المخطط ذاته.

انتظر المصريون في هذا الوقت الإعلان عن النتائج الأولية للتحقيقات التي أُجريت حول حادث رفح، ورغم الإعلان عن عقد مؤتمر صحفي يوم الخميس التاسع من أغسطس للإعلان عن هذه النتائج، فإن الرئيس مرسي طلب من المشير طنطاوي تأجيل عقد المؤتمر انتظارًا لإعلان النتائج النهائية في وقت لاحق.

كان الرئيس مرسي غيرَ مكترثٍ بتداعيات هذا الحادث الخطير، كان فقط مهتمًا باستغلاله في تنفيذ المخطط الذي اعتمده مكتب الارشاد سرًا للإطاحة بالمشير والفريق سامي عنان.

في هذا الوقت أعلن د.ياسر علي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الرئاسة ستعلن في تقرير كامل نتائج التحقيق والمعالجة الوقائية للأحداث، إلَّا أن الرئاسة لم تف بوعدها حتى اليوم الأخير لعزل «الرئيس» مرسي في 3 يوليو 2013.

كانت الاتهامات تدور في هذا الوقت حول ضلوع عدد من الإرهابيين الذين أفرج الرئيس مرسي عنهم من السجون في ارتكاب هذا الحادث، إلَّا أن الرئاسة وعلى لسان ياسر علي نفت أيضًا هذا الاتهام..

كان المصريون يظنون أن هذا الحادث سوف يدفع إلى تطهير سيناء من عناصر الإرهاب، لكن قول الرئيس مرسي في خطاب له بعد أدائه صلاة الجمعة في مسجد الحصري بالسادس من أكتوبر يوم 10 أغسطس: «إنه يقود بنفسه

العمليات الجارية في سيناء لتطهيرها من الإرهابيين»، هو الذي «غلَّ» يد الجيش عن الاستمرار في العملية إلى نهايتها.

لقد توجَّه الرئيس بعد أداء صلاة الجمعة في مسجد الحصري في 10 أغسطس إلى رفح، وبعدها عاد إلى القاهرة ليعقد اجتماعًا مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقد أراد في هذا الوقت أن يختبر رد فعل المشير فطلب منه عدم دعوة كل من تم استدعاؤهم إلى الخدمة من أعضاء المجلس العسكري لحضور الاجتماع، ولم يكن أمام المشير سوى الاستجابة، وهو الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة لدى أعضاء المجلس الذين لم تتم دعوتهم في هذا الاجتماع الذي استمر حتى وقت متأخر من فجر يوم السبت 11 أغسطس. لقد حاول الرئيس مرسي في هذا الاجتماع استمالة عدد من أعضاء المجلس العسكري، وراح يطلق الوعود والتمنيات، ويهدد ويتوعد في الوقت نفسه، إلَّا أنه تعمد في حديثه اتباع سياسة الخداع الاستراتيجي، فلم يُظهر غضبته على المشير، بل أشاد به وبوفائه وإخلاصه!!

وفي يوم السبت 11 أغسطس وصل إلى البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثان أمير قطر السابق في زيارة غامضة ومعه عدد من كبار المسئولين، استمر الاجتماع بين الرئيس مرسي وأمير قطر منذ الساعة الخامسة حتى السابعة والنصف مساء، حيث جرى تناول الإفطار الرمضاني داخل قصر الرئاسة.

لقد تكتمت المصادر مضمون ما جرى داخل هذا الاجتماع، إلَّا أن أحداث اليوم التالي أكدت أن قرار عزل القيادات العسكرية لم يكن بعيدًا عن مائدة المباحثات الغامضة التي جرت في هذا اليوم..

وفي اليوم نفسه تم رصد لقاء جرى بين د.عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، ومسئول كبير في السفارة الأمريكية، ووضح بعد ذلك أن العريان هو الذي تولى إبلاغ السفارة الأمريكية عزم الرئيس عزل المشير طنطاوي وعدد من القيادات العسكرية الأخرى.

لقد كان ذلك الأمر مطلبًا أمريكيًا، حاولت واشنطن تمريره أكثر من مرة، وطلبت من الرئيس مرسي اتخاذ خطوات جريئة تنهي ما كانت تسميه هيلاري كلينتون «بصلاحيات الرئيس التي لا تزال في حوزة المجلس العسكري».

وفي اليوم التالي 12 أغسطس جرت عملية خداع المشير، الذي تم استدعاؤه، ومعه الفريق سامي عنان رئيس الأركان واللواء محمود نصر عضو المجلس العسكري للشئون المالية، إلى القصر الجمهوري لمقابلة الرئيس بحجة البحث في توفير مبلغ 1.5 مليار دولار من موازنة القوات المسلحة لصالح الحكومة.

يومها فوجئ المشير بالرئيس يبلغه بقرار إحالته هو والفريق سامي عنان والفريق مهاب مميش قائد القوات البحرية، والفريق عبد العزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي، والفريق رضا حافظ قائد القوات الجوية، إلى التقاعد.

وفي الوقت نفسه كان مرسي قد أبلغ اللواء عبد الفتاح السيسي بأنه اتفق مع المشير على تعيينه وزيرًا للدفاع والإنتاج الحربي، وأنه يجب أن يؤدي القَسَم على الفور، وفي اللحظات ذاتها التي كان يجلس فيها المشير في الصالون الملحق بمكتب الرئيس، وعيَّن أيضًا الفريق صدقي صبحي قائد الجيش الثالث رئيسًا للأركان.

كان المشير طنطاوي قد قرر القبول بالأمر الواقع، خصوصًا بعد أن علم أن الفريق أول عبد الفتاح السيسي هو مَنْ جرى اختياره وزيرًا للدفاع، وكذلك الحال بالنسبة للفريق صدقي صبحي، لذلك عندما وصل المشير طنطاوي إلى مبنى وزارة الدفاع، قال للفريق سامي عنان الذي طلب إخطار المجلس الأعلى للقوات المسلحة ودعوته لبحث الأمر: «هذا لن يحدث، الأمر انتهى عند هذا الحد».

في اليوم التالي جاء المشير طنطاوي إلى وزارة الدفاع لجمع ما تبقى له من أوراق، وقال لكل من التقوه «إن الفريق عبد الفتاح السيسي ابني، وأنا سبق أن رشحته، وجميعكم كان مع هذا الترشيح، ولذلك علينا أن ندعو له هو والفريق صدقي صبحي بالتوفيق، كلنا زائلون ومصر هي الباقية».

كان المشير طنطاوي حريصًا على الجيش المصري، فوَّت الكثير من المؤامرات التي حيكت ضده طيلة الفترة الماضية، تجاوز الكثير من الإهانات حتى لا يمنحهم الفرصة لجرِّ الجيش إلى مستنقع الاقتتال الداخلي الذي كانوا يُعِدون له، وعندما ترك مبنى وزارة الدفاع ومضى، كان على ثقة بأن الفريق السيسي سيمضي على الطريق ذاته، ولن يمكِّنهم من الجيش المصري.

وفي مساء اليوم ذاته الأحد 12 أغسطس، كان الرئيس مرسي يلتقي الأئمة والدعاة لحضور الاحتفال بليلة القدر، وتحدث خلال هذا اللقاء عن الأسباب التي دعته إلى إجراء هذه التغييرات حيث قال: «إن ما اتخذته اليوم من قرارات لم أوجهه أبدًا لأشخاص أو لإحراج مؤسسات، وإنه لابد من الوفاء لمن كانوا أوفياء، وأنا قصدت مصلحة الأمة ومصلحة الشعب».

في هذا الوقت قال المتحدث باسم الرئاسة د. ياسر علي: «إن قرار الرئيس بالتغيير تم بالمشاورة والتفاهم مع الأطراف المعنية»، إلَّا أن المستشار القانوني للرئيس في هذا الوقت محمد فؤاد جاد الله صرح بالقول «إن الرئيس اتخذ القرار بنفسه ودون الرجوع لأحد، وإن القادة المحالين لم يعرفوا به إلَّا بعد إصداره».

أما المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية فقد أصدرت تصريحًا مدويًا كشفت فيه عن حجم العلاقة بين الأمريكيين والإخوان عندما قالت «إن واشنطن كانت على علم بوجود مشاورات حول تغييرات بقادة الجيش المصري».

في هذا الوقت أشار الموقع الإلكتروني للقناة العاشرة الإسرائيلية إلى «أن إسرائيل فوجئت تمامًا بالتغييرات في الجيش المصري، وأن أحدًا في إسرائيل لم يتوقع أن تؤدي الأحداث الإرهابية في سيناء إلى إجراء كهذا».

وقال الموقع الإسرائيلي «إن الرئيس مرسي كان يخطط لهذه الخطوة منذ فترة، وإن التحرك للحكم الإسلامي في مصر حدث تدريجيًا، وإن مصر في طريقها لأن تصبح دولة إسلامية وفقًا للنموذج التركي»!!

في هذا الوقت اتُّهمتُ أنا ومحمد أبو حامد وتوفيق عكاشة بالتآمر على نظام الحكم والدعوة لتنظيم مظاهرات كبرى يوم 24 أغسطس، بهدف إسقاط محمد مرسي وحكم جماعة الإخوان، وصدرت بيانات متعددة من جماعة الإخوان تتهمنا بحرق مقرات الإخوان والدعوة إلى العنف.

ظلت الاتهامات تلاحقنا في جميع وسائل الإعلام، فتقدمت ببلاغ إلى نيابة شرق القاهرة اتهم فيه المرشد العام للجماعة د.محمد بديع بالتحريض ضدي ونشر الأكاذيب التي تتهمني وآخرين بالتحريض على حرق مقرات الجماعة.

تزامن مع هذا، عقد اجتماع مهم بمكتب الإرشاد والمكاتب الإدارية بمختلف المحافظات لبحث الأمر، والاستعداد لمواجهة مظاهرات 24 أغسطس ، التي اعتبروها بمثابة انقلاب يجرى الإعداد له بهدف إسقاط حكم الإخوان.

لم يكن مضى على الرئيس الجديد أكثر من شهر ونصف الشهر، ومع ذلك كانت الأجواء مهيأة لمظاهرات شعبية عارمة، يومي الجمعة والسبت 23 و24 أغسطس، وبدأت عمليات الحشد تجرى على قدم وساق.

في هذا الوقت طلب الرئيس مرسي خلال لقائه بقادة الأجهزة الأمنية المختلفة: المخابرات العامة والأمن الوطني والمخابرات الحربية، إجراء تحريات حول دور مصطفى بكري ومحمد أبو حامد وتوفيق عكاشة في التحريض على مظاهرات 24 أغسطس، ثم بعدها دعا إلى عقد اجتماع بمكتبه حضره عدد من كبار رجال النيابة العامة ومدير أمن القاهرة وعدد من كبار مسئولي الأجهزة الأمنية وطلب منهم بحث كيفية مواجهة من ينتقدونه ويسبونه من الإعلاميين وغيرهم.

وبالفعل أجرى محمد فؤاد جادالله المستشار القانوني لرئيس الجمهورية اتصالات بالمستشار عادل السعيد النائب العام المساعد، وقدَّم الأمن محضر تحريات في هذا الوقت للحصول على أمر من النائب العام بالقبض علينا وتفتيش منازلنا، وامتد الأمر إلى الزميل إسلام عفيفي رئيس تحرير الدستور.

أجرى المستشار عادل السعيد اتصالًا بالمستشار عبدالمجيد محمود النائب العام الذي كان موجودًا في ألمانيا للعلاج وأبلغه بمطلب الرئاسة، إلَّا أن النائب العام رفض إصدار أي قرارات بذلك، وقال: نحن لن نكون أداة لقهر المواطنين الأبرياء، لا يوجد دليل حقيقي على هذه الاتهامات، ولن نُصدر أي أوامر بالقبض على أحد لمجرد تصفية الحسابات السياسية.

مارست رئاسة الجمهورية ضغوطًا شديدة على المستشار عادل السعيد، إلَّا أنه أبلغهم رفض النائب العام إصدار أي قرارات بالقبض علينا ما لم تكن هناك أدلة حقيقية تشير إلى ارتكابنا لهذه الجرائم.

وجاء يوم الرابع والعشرين من أغسطس، احتشد عشرات الآلاف بجوار قصر الاتحادية، وطالبوا بسقوط حكم المرشد، إلَّا أن وسائل الإعلام راحت تقلل من تأثير هذه التظاهرات وقدرتها على مواجهة النظام الحاكم، الذي كان قد بدأ يتمدد في جميع مؤسسات الدولة عبر عناصره وكوادره التي انتشرت في الكثير من هذه المواقع، بينما جرى القبض على الزميل إسلام عفيفي في هذا الوقت بتهمة إهانة رئيس الجمهورية وهي تهمة لم توجه إلى أي صحفي أو إعلامي منذ عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

***

امتدت حرب التصفيات إلى جهاز الرقابة الإدارية، وفي الثالث من سبتمبر 2012 أصدر الرئيس محمد مرسي قرارًا بعزل اللواء «محمد فريد التهامي» رئيس الرقابة الإدارية من منصبه بعد ثماني سنوات تولي فيها هذا المنصب منذ 21 مارس 2004.

كان اللواء التهامي مديرًا للمخابرات الحربية ومقربًا من المشير طنطاوي، وقد تردد أن المشير طنطاوي كان يتبنى ترشيحه لمنصب مدير المخابرات العامة.

كان اللواء التهامي معروفًا بالنزاهة والصراحة، فقد فرض على نفسه طوقًا من العمل في صمت وسرية، وكان يرفض حضور الأفراح والمناسبات الاجتماعية

أو التواصل مع الإعلام ودوائر المثقفين ورجال الأعمال؛ احترامًا لمنصبه الذي يفرض عليه أن تبقى دائرة تواصله مع المجتمع في أضيق الحدود.

وبعد إصدار مرسي القرار 153 لسنة 2012 بعزل اللواء التهامي، وتعيين اللواء «محمد عمر وهبي» خلفًا له واللواء «بدوي حمودة» نائبًا لرئيس الهيئة، أطلق العنان لبعض وسائل الإعلام لتوجيه اتهامات للرجل بارتكاب وقائع التستر على بعض قضايا الفساد، وعدم تقديم الأدلة والتقارير التي طلبتها النيابة العامة.

وعلى الفور بدأت حملة منظمة ضد اللواء التهامي طالت سمعته الشخصية، وتم إبعاد الرجل من منصبه بطريقة أقرب إلى «الطرد» من مكتبه دون حتى أن تتاح له الفرصة لجمع أوراقه وحاجياته كاملة.

وتقدم أحد ضباط الرقابة الإدارية من المعزولين، وهو العقيد «معتصم فتحي» ببلاغ إلى النيابة العامة ضد اللواء التهامي، فذهبتُ إلى المستشار على الهواري المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة أسأله عن مضمون هذا البلاغ وعما إذا كان سوف يستدعي اللواء التهامي للتحقيق، فقال لي «إنهم يمارسون ضغوطًا شديدة من أجل أن أقوم باستدعاء اللواء التهامي، ولكني أخذت على نفسي عهدًا بألَّا تكون النيابة طرفًا في تصفية الحسابات السياسية، ولا يوجد حتى الآن دليل واحد ضد الرجل يؤكد هذه الادعاءات».

مضيت من مبنى نيابة الأموال العامة، وأنا على ثقة أن مخطط الجماعة ضد اللواء التهامي لن يجد طريقه إلى النور مادام في القضاء رجال شرفاء كالمستشار على الهواري.

كانت المؤامرة كبيرة، وكانت قرارات العزل لها أهدافها السياسية، بدأ الناس يدركون أن جماعة الإخوان جاءت لهدم الدولة وتصفية الحسابات مع الجميع، بدأ التوتر يسود جميع المؤسسات، أصبح المسئولون في حالة قلق شديد، كل ينتظر دوره، ولن ينجو أحد منهم إلَّا بإعلان ولائه الكامل لجماعة الإخوان واستعداده لتنفيذ خطة الأخونة للمؤسسة التي يتولى إدارتها.

امتدت المؤامرة في هذا الوقت إلى القادة السابقين للجيش، وتحديدًا المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، لملاحقتهما باتهامات تهدف إلى تقديمهما للمحكمة بتهمة الفساد وقتل المتظاهرين.

أدرك الفريق أول عبد الفتاح السيسي حقيقة الهدف، أبلغ الرئيس مرسي أكثر من مرة بأن محاولات الإساءة للمؤسسة العسكرية مرفوضة، خصوصًا أنه لا توجد أي أدلة حقيقية على ما يثار من اتهامات وممارسة الضغوط على القادة السابقين.

وقد طلب السيسي من الرئيس مرسي موافاته بأي مستندات أو أدلة قد تنال من القادة السابقين، مبديًا الاستعداد للتحقيق الفوري مع أي منهم، إلَّا أن مرسي لم يكن يمتلك شيئًا.. كان الهدف فقط هو الانتقام.

لقد تحوَّل القصر الجمهوري في هذا الوقت إلى فرع لمكتب الإرشاد، فقد تم تعيين عدد من قيادات جماعة الإخوان، كان في مقدمتهم الدكتور «عصام الحداد» عضو مكتب الإرشاد الذي عُيِّن مساعدًا لرئيس الجمهورية لشئون العلاقات الخارجية، وكذلك الحال د.أحمد عبدالعاطي مدير مكتب الرئيس وعضو مكتب الإرشاد، وأسعد الشيخة القيادي الإخواني، نجل شقيقة رئيس الجمهورية الذي عُيِّن نائبًا لرئيس ديوان رئيس الجمهورية، وأصبح الآمر الناهي في كل ما يتعلق بشئون القصر الجمهوري وتحركات الرئيس، بالإضافة إلى المتحدث الرسمي د. ياسر علي وبعض مستشاريه المقربين أمثال: خالد القزاز وجهاد الحداد وأيمن هدهد وغيرهم عديدون.

كانت المؤامرة تحاك داخل مكتب الإرشاد ومنها إلى القصر الجمهوري، حيث كان د.عصام الحداد ود.أحمد عبدالعاطي يحرصان دومًا على حضور اجتماع دوري كان يُعقد كل أربعاء بمكتب الإرشاد؛ لمراجعة القرارات الرئاسية والتمهيد لإصدارها، ونقل التوجيهات إلى الدكتور محمد مرسي الذي لم يكن يملك سوى تنفيذ هذه القرارات حرفيًا.

وكان ما جرى في احتفالات السادس من أكتوبر 2012 أمرًا مثيرًا، بدا الأمر وكأنه محاولة للانتقام بأثر عكسي؛ ففي السابع من أكتوبر 2012 وجَّه الرئيس محمد مرسي الدعوة إلى عدد من قادة جماعة الإخوان والجماعات والأحزاب الأخرى المرتبطة بها، لحضور احتفال الذكرى التاسعة والثلاثين لانتصار أكتوبر 73، بينما طلب مكتب الإرشاد من وزير الشباب أسامة ياسين حشد عشرات الألوف من عناصر الإخوان والجماعات الإسلامية الأخرى لحضور الاحتفال الكبير الذي أقيم في الاستاد الرياضي بمدينة نصر.

دخل الرئيس إلى ساحة العرض راكبًا سيارة مكشوفة تجول بها في الاستاد الرياضي وسط أهله وعشيرته، ولوحظ أن الفريق أول السيسي لم يكن إلى جواره كما جرت العادة في مثل هذه المناسبة.

ولوحظ أيضًا غياب المشير طنطاوي والفريق سامي عنان عن هذا الاحتفال بسبب رفض الرئيس توجيه الدعوة إليهما، كما رفض توجيه الدعوة إلى الدكتور كمال الجنزوري أو أي من صنَّاع هذا الانتصار كما جرت العادة.

في مقابل ذلك وجَّه الرئيس مرسي الدعوة إلى قتلة الرئيس السادات القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس الجمهورية، خلال فترة حرب أكتوبر، وكان من بين من وُجِّهت إليهم الدعوة: طارق الزمر وعبود الزمر وآخرون كانوا قد شاركوا في الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد عقب مقتل الرئيس السادات.

وفي هذا الاحتفال الذي أثار استياءً واسعًا لدى القائد العام للجيش، وجميع القادة العسكريين الآخرين بدا مرسي وكأنه فرعون جديد جاء ليحكم البلاد منفردًا وبطريقة ديكتاتورية ظن الناس أنها قد سقطت دون عودة.

كان الأمر اللافت للانتباه أيضًا أن غالبية المدعوين لهذا الاحتفال كانوا ينتمون إلى التيار الاسلامي، حتى بدا الأمر للكافة وكأن الرئيس اختصر مصر في هذا التيار، متجاهلًا الشعب المصري الذي اقترب تعداده من التسعين مليون مواطنًا.

لقد كانت رسالة أراد أن يبعث بها الرئيس إلى الجميع، وهي في الوقت نفسه كانت تعني استعراضًا لقوة هذا التيار الذي أراد أن يقول إنه يدعم الرئيس ويقف خلفه مساندًا!!

كان الفريق السيسي يبدو وكأنه غريب على هذا الاحتفال. لقد جرى تجاهله عن عمد، ورفض الرئيس أن يسمح له بإلقاء كلمة في الحفل تعبر عن المؤسسة العسكرية صانعة هذا الانتصار. لقد أراد الرئيس أن يختصر المشهد كله في شخصه باعتباره «القائد الأعلى للقوات المسلحة» كما كان يحلو له أن يقول.

استهلَّ مرسي كلمته في هذا الاحتفال بالشعار ذاته الذي ردده في ميدان التحرير يوم الجمعة 29 يونية 2012 «ثوار أحرار حنكمل المشوار»!!

وخلال كلمته أثنى مرسي على القادة السابقين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مشيرًا إلى أن قرارات 12 أغسطس التي أحال بمقتضاها المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وعددًا من القادة العسكريين إلى التقاعد، كانت خطوة على طريق التقدم واستكمال أهداف الثورة، وقال إن هذه القرارات جاءت لكي نمضي معًا في طريق واحد ومسيرة واحدة!!

تحدث مرسي كثيرًا عن خطة المائة يوم، إلَّا أنه لم يقدم جديدًا أكثر من عبارات إنشائية تعوَّد أن يرددها في جميع الاحتفالات والمقابلات الصحفية والإعلامية!!

ظل المصريون في حالة من الدهشة من وقائع هذا الاحتفال، وراحت العديد من وسائل الإعلام تتساءل عن معنى استضافة قتلة السادات في هذا الحفل وتعمُّد تغييب صناع الانتصار أو تكريمهم كما كان يحدث دومًا وكل عام؟

والغريب في الأمر أنه وقبل هذا الاحتفال بأيام قليلة وتحديدًا في الرابع من أكتوبر 2012، نشرت العديد من الصحف ووسائل الإعلام خبرًا منسوبًا إلى مصدر قضائي مسئول قال فيه «إن وزير العدل المستشار أحمد مكي انتدب قاضيًا للتحقيق في البلاغات المقدمة ضد المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان والتي توجه إليهما اتهامات بالفساد».

ونشـرت صحيفـة الأخبـار على يـد اثنين مـن محرريهـا القضائيين خبرًا في صفحتهـا الثالثـة قـال بالنـص: «قـرر المستشـار أحمـد مكـي وزير العـدل ندب المستشـار ثـروت حماد الرئيـس بمحكمة اسـتئناف القاهرة لتولـي التحقيق في البلاغـات المقدمة ضد المشـير حسـين طنطاوي وزيـر الدفاع السـابق، والفريق سـامي عنان رئيس الأركان السـابق، واللواء حمدى بدين قائد الشرطة العسكرية السابق، والتي تتهمهم بالمسئولية عن مقتل المتظاهرين في الأحداث التي شهدتها البلاد بعد ثورة 25 يناير، خصوصًا أحداث محمد محمود وشارع مجلس الوزراء، وماسـبيرو، ومسرح البالون، والعباسـية، وميدان التحرير، وضرب الثوار وسحل فتاة في ميدان التحرير».

وقـال الخبـر: «إن المستشـار عبدالمجيد محمـود النائب العـام كان قد طلب مـن وزير العدل ندب مستشـار للتحقيـق في البلاغات التـي تلقاها ضد طنطاوي وعنان وبدين، ووافق وزير العدل على الطلب وأحاله إلى رئيس محكمة استئناف القاهرة المستشار سمير أبوالمعاطي الذي قرر ندب المستشار ثروت حماد لتولي التحقيقات».

وقالـت «الأخبـار» : «إن عـدد البلاغات وصل إلى 16 بلاغًا، وإن المستشـار ثـروت حمـاد أكد أنه تسـلَّم ملـف القضية، حيـث يعكف على دراسـة البلاغات المقدمة تمهيدًا لاستدعاء مقدمي البلاغات وسماع أقوالهم، ثم استدعاء الشهود، وبعدها يجرى اسـتدعاء طنطاوي وعنان وبدين لمواجهتهم بالاتهامات وسـماع أقوالهم».

هذا هو مضمون الخبر الذي نشـرته صحيفة «الأخبار» يوم الثلاثاء 16 أكتوبر 2012، ولـم ينـف أحد الخبر ولم يكذبـه، لا وزير العدل نفـى، ولا النائب العام، ولا رئيس محكمة استئناف القاهرة، ولا مستشار التحقيق الذي جرى انتدابه.

وفي يوم الأربعاء 17 أكتوبر خرجت صحيفة الجمهورية بمانشيت مثير للغاية يحمـل عنوان «قلاع الفسـاد تترنح.. قرار بمنع المشـير طنطاوي والفريق سـامي

عنان من السفر للخارج وإحالتهما للكسب غير المشروع»، وتضمن الخبر أيضًا «إحالة 150 من رجال الأعمال وكبار الصحفيين والإعلاميين ورؤساء التحرير إلى جهاز الكسب غير المشروع بتهمة استغلال النفوذ وتضخم الثروة».

لقد أثار الخبر ضجة عارمة في جميع الأوساط، وراحت مواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة الإعلام المختلفة تتناقله وتتساءل عن الخطوات التالية.

قبلها بأيام قليلة كانت بعض وسائل الإعلام قد نشرت خبرًا يفيد بهروب الفريق سامي عنان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛ خوفًا من التحقيق معه في قضايا كسب غير مشروع.

وقد اتصلت بالفريق عنان في وقت مبكر من الصباح بعد نشر الخبر وأبلغته بما نُشر فنفى ذلك نفيًا قاطعًا وقال إنه ليس لديه ما يخاف منه، وإنه لن يترك مصر أبدًا مهما حدث، وساعتها تساءل الفريق عنان عن معنى نشر هذه الأخبار وعدم تكذيب الجهات المعنية لها، وقال «من يريد أن يتأكد من وجودي أنا وأسرتي في منزلنا، فنحن موجودون أهلًا وسهلًا».

***

كانت الأنباء تشير جميعها إلى أن هناك إجراءات يجرى اتخاذها، وأنه مادام أحد لم يكذب الأخبار التي نُشرت، والتي كان آخرها الخبر الذي نشرته صحيفة الأخبار في 16 أكتوبر 2012 عن انتداب قاضٍ للتحقيق مع المشير ورئيس الأركان السابقين، فإن الأمر سوف يمضي كما هو واضح على مسارين:

- الأول: إحالتهما للكسب غير المشروع بتهمة تضخم الثروة واستغلال النفوذ.

- والثاني: مواجهتهما بالاتهامات الموجهة إليهما بالمسئولية عن قتل المتظاهرين في شارع محمد محمود وغيره.

قبل نشر الخبر قال لي الفريق سامي عنان إن الرئيس مرسي اتصل به وبالمشير طنطاوي، وسألهما عما إذا كان أحد منهما يريد السفر لأداء العمرة، إلَّا أن الاثنين وجها إليه الشكر واعتذرا عن عدم قبول الدعوة.

في هذا الوقت وبعد هذا الجدل صدر بيان باسم مصدر عسكري مسئول أكد فيه «أن القوات المسلحة قادةً وضباطًا وضباطَ صفٍ وجنودًا، أعربوا عن استيائهم الشديد تجاه ما نشرته إحدى الصحف اليومية، وتضمن إساءة بالغة لقادة ورموز القوات المسلحة».

ودعا البيان وسائل الإعلام إلى تحري الدقة والحذر في تناول الأخبار التي تخص القوات المسلحة؛ لما لها من تأثير سلبي يضر بالأمن القومي للبلاد.

كان هذا البيان بمثابة رد سريع يعلن رفض القوات المسلحة الاتهامات الملفقة والموجهة ضد المشير ورئيس الأركان السابقين، ويبدو أن مؤسسة الرئاسة أدركت خطورة الموقف فتراجعت وأجرت اتصالات عاجلة مع رئيس مجلس الشورى ووزير العدل، حيث أصدر رئيس مجلس الشورى قرارًا بإبعاد جمال عبدالرحيم رئيس تحرير الجمهورية عن منصبه بحجة نشره خبرًا كاذبًا من شأنه إحداث البلبلة في البلاد.

أما المستشار أحمد مكي وزير العدل فقد نفى أيضًا ما نُشر عن إصدار قرار بانتداب قاضٍ للتحقيق في بلاغات قضية أحداث ماسبيرو المقدمة ضد المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان واللواء حمدي بدين.

وأكد وزير العدل أن المستشار ثروت حماد هو القاضي المنتدب للتحقيق في بلاغات أحداث ماسبيرو، وهو منتدب منذ شهور طويلة وتحديدًا منذ أيام المستشار عادل عبدالحميد وزير العدل السابق.

وقال الوزير «إنه لم يصل إلى علمه استدعاء المشير والفريق وقائد الشرطة العسكرية لسؤالهم عن مسئوليتهم في تلك القضية، مؤكدًا أن القانون العسكري

بعد تعديله أخيرًا يحظر استدعاء القادة الحاليين أو السابقين، حيث يجري استجوابهم أمام القضاء العسكري».

وتوقع الوزير أن يحيل المستشار ثروت حماد أي بلاغات أو شكاوى ضد طنطاوي وعنان وبدين إلى النيابة العسكرية للتحقيق فيها باعتبارها النيابة المختصة.

ويوم الخميس 18 أكتوبر كان رئيس الجمهورية يحضر لقاء المشروع التدريبي للجيش الثاني الميداني، وقد أدرك الرئيس أن ما نُشر قد أثار حالة شديدة من الاستياء بين الضباط والأفراد، خصوصًا بعد أن تلقى تحذيرًا من 'الفريق السيسي'، فراح يؤكد أن ما نُشر عن المشير والفريق، وقائد الشرطة العسكرية السابق يدخل في إطار الإساءة المرفوضة، وقال «أنا لا أقبل ذلك على الإطلاق، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبة الصحفي الذي نشر الموضوع المغلوط، وإن ما نُشر لا أساس له من الصحة».

وأكد الرئيس مرسي «أنه دائم الاتصال بالمشير والفريق، وأنه يشدد على الاحترام الكامل لجميع قيادات القوات المسلحة الحالية والسابقة بكل فئاتها. مشيرًا إلى أنه كان على اتصال بالمشير والفريق منذ يومين، وأنه كان يستشيرهما في بعض الأمور، وأن ما نشر حول منعهما من السفر لا أساس له من الصحة»..

لم يكن صحيحًا أن الرئيس مرسي كان يستشير المشير أو الفريق عنان في أي من الأمور السياسية أو العسكرية، ورغم تعيينهما مستشارَيْن عسكريَّيْن له، فإنه رفض تخصيص أي مكاتب لهما داخل القصر الجمهوري، بل طلب منهما البقاء في منزليهما فحسب.

أنا ربكم الأعلى

شهد شهر أكتوبر 2012 تصعيدًا كبيرًا للأزمة التي فجَّرها الإخوان داخل حزب النور، بعد أن جرى استقطاب الدكتور عماد عبدالغفور في أعقاب توليه منصب مساعد الرئيس للتواصل المجتمعي والحوار الديمقراطي.

كان د. عماد عبدالغفور يتولى منصب رئيس الحزب، إلَّا أنه بدأ حملة لإقصاء المعارضين لنهج الإخوان، فراح يُصدر قرارات بالفصل للعديد منهم، ومن بين هؤلاء: أشرف ثابت ونادر بكار وغيرهما.

لقد أراد عبدالغفور من خلال الانتخابات الداخلية للحزب أن يُحكم قبضته على الحزب، وأن يرتهنه كاملًا تحت سيطرة الإخوان، إلَّا أن ذلك قوبل بمعارضة شديدة، فاضطرت قواعد الحزب إلى أن تعزل عماد عبدالغفور من رئاسته وأن تكلف السيد «مصطفى خليفة» بتولي قيادة الحزب لحين إجراء الانتخابات.

وفي هذا الوقت حرَّك الإخوان دعاوى عديدة أمام لجنة الأحزاب بواسطة بعض العناصر المرتبطة بهم لرفض التشكيل الجديد، إلَّا أن قادة الدعوة السلفية فطنوا للأمر وتوقعوا قيام لجنة الأحزاب بتجميد حزب النور لحين إنهاء الخلاف رضاءً أو قضاءً.

وكان مقررًا أن تنظر لجنة الأحزاب الخلاف داخل الحزب في جلسة خاصة تُعقد في السابع من أكتوبر 2012، إلَّا أنه تم الاتفاق على التصالح النهائي أمام اللجنة.

وتضمنت صيغة عقد التصالح الذي وقَّع عليه الطرفان تنازل السيد مصطفى خليفة عن قرار تكليفه برئاسة حزب النور واستمرار د.عماد عبدالغفور في منصبه رئيسًا للحزب وإلغاء جميع القرارات المتضاربة.

كانت خطة الإخوان هي «تفجير الحزب من الداخل»، لاسيما أن المؤشرات كانت تؤكد قرب إجراء الانتخابات البرلمانية في هذا الوقت، وكانت الجماعة لديها مخاوف كبيرة من تنامي قوة حزب «النور» في الوقت الذي تراجعت فيه شعبية جماعة الإخوان.

لم يستمر الوفاق طويلًا، فقد نجح الإخوان في إقناع د.عماد عبدالغفور بالخروج من الحزب وتشكيل حزب جديد، وهو ما حدث بالفعل؛ حيث أعلن هو وعدد من قيادات حزب النور عن تشكيل حزب «الوطن» الذي لم ينجح في استقطاب سوى عدد محدود من كوادر حزب النور.

لم تكن تلك هي الأزمة الوحيدة التي شهدتها هذه الفترة، ففي السابع من أكتوبر من العام نفسه تصاعدت حدة الأزمة بين النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة من جانب، وبين الجمعية التأسيسية التي كان يترأسها المستشار حسام الغرياني من جانب آخر.

كان مطلب أعضاء النيابة الإدارية يتمثل في ضرورة تحويل النيابة الإدارية إلى هيئة قضائية مستقلة في الدستور الجديد، وكان أعضاء هيئة قضايا الدولة يريدون تحويلها إلى نيابة مدنية.

وفي هذا اليوم قرر أعضاء النيابة الإدارية الإضراب عن العمل في كل النيابات والمحاكم على مستوى الجمهورية لمدة 3 أيام اعتبارًا من الإثنين 8 أكتوبر، حيث طالبوا بعزل المستشار حسام الغرياني من رئاسة الجمعية التأسيسية؛ لرفضه مطالب النيابة الإدارية وإهانته لها.

وفي الجانب الآخر، أكد أعضاء هيئة قضايا الدولة أنهم يعتزمون أيضًا اتخاذ إجراء مماثل في مواجهة الغرياني والجمعية التأسيسية.

كان حسام الغرياني يواصل طريقه متحديًا الجميع، وقد تعرَّض في هذه الفترة لهجوم إعلامي وسياسي واسع، حيث اتُّهم بأنه مجرد أداة في يد جماعة الإخوان، وأنه يسد أبواب الحوار حول القضايا المطروحة في الدستور الجديد أمام الجمعية التأسيسية التي ضم إليها في هذه الفترة العديد من رموز القوى الوطنية وجبهة الإنقاذ.

وقد تسربت في هذا الوقت معلومات تقول بأن لجنة نظام الحكم في الجمعية التأسيسية قررت إضافة مادة انتقالية بالباب السادس تقضى بإلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية، وقيل إن السبب في ذلك هو اختيار النظام المختلط «الرئاسي البرلماني» الذي يتعارض مع وجود هذا المنصب، وبحيث يصبح رئيس الحكومة هو الرجل الثاني في الدولة بعد رئيس الجمهورية.

وعندما علم المستشار محمود مكي -نائب رئيس الجمهورية- بمضمون هذه المادة بدأ يُعد العدة للرحيل من القصر الرئاسي، إلَّا أن الرئيس مرسي طلب منه الانتظار لبعض الوقت.

لم يكن الجدل حول مواد الدستور الجديد هو وحده فقط مثار الخلاف على الساحة السياسية في مصر، كانت الأزمات كثيرة ومتعددة، حتى بدا للمواطنين أن الدولة هي التي تصنع الأزمات وتدفع الناس إلى التظاهر والاحتجاج.

كان الحديث في هذا الوقت يتزايد حول فشل الرئيس مرسي في تحقيق الوعود التي تعهد بها في برنامج المائة اليوم، فقد ظلت المشكلات المتفاقمة على حالها، الأمن والوقود والمرور والنظافة والكهرباء والمياه.

وفي خطابه في جامعة القاهرة راح مرسي يكذب على الجماهير ويؤكد أنه تمكن من الوفاء بالكثير من الوعود التي أطلقها في هذا البرنامج، وقال بلغة حاسمة «لن أخون الله فيكم»!!

وأفردت الصحف ووسائل الإعلام في هذا الوقت مساحات كبيرة لمناقشة إخفاق الرئيس ونظامه في تحقيق الوعود التي أطلقها في برنامج المائة يوم، وقد

رافق ذلك احتجاجات عديدة في الأوساط العمالية والجماهيرية التي انتظرت حل الأزمات، لكنها لم تحصل على شيء في المقابل.

وفي العاشر من أكتوبر قضت محكمة جنايات القاهرة ببراءة المتهمين بالاعتداء على المتظاهرين في موقعة الجمل التي وقعت في الثاني والثالث من فبراير 2011 بميدان التحرير.

وقالت المحكمة في حكمها الذي صدر برئاسة المستشار «مصطفى حسن عبد الله» وعضوية المستشارين «أنور رضوان» و«أحمد الدهشان» إن أوراق الدعوى خلت من أي أدلة مادية تثبت أن أيًّا من المتهمين شارك بالقول أو بالفعل في ارتكاب جريمة قتل المتظاهرين، كما خلت من أي أدلة تقطع بأن أيًّا منهم حرَّض بالقول أو بالفعل أو بدفع أموال للهجوم على المتظاهرين، وقد أحدث الحكم ردود فعل رافضة لدى فئات متعددة من شباب الثورة وأسر الشهداء والمصابين، وهددوا بالمشاركة في التظاهرات التي كان يجرى تنظيمها في يوم الجمعة 12 أكتوبر بميدان التحرير احتجاجًا على عدم وفاء الرئيس بوعوده في برنامج الـ100 يوم وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك.

***

أعدت جماعة الإخوان المسلمين العدة، فقد استغلت غضبة الشارع على طريقتها، تجددت الحملة لحشد الرأي العام ضد المستشار عبدالمجيد محمود، قالوا إنه من بقايا النظام السابق، وإنه تستر على قضايا فساد رموزه، وإنه تراخى عن جمع الأدلة التي تدين قتلة الثوار.

لقد وجد الإخوان الفرصة سانحة ، وأقنعوا رئيس الجمهورية بما يريدون، وفي صباح الخميس 11 أكتوبر، جرى الاتفاق بين الجماعة والرئيس على إصدار قرار يقضي بعزل النائب العام، وقد التقى الرئيس أكثر من مرة نائبه المستشار محمود مكي لمناقشة هذا الأمر، كما التقى رئيس حكومته د.هشام قنديل

ومجموعـة وزارية ضمّت الفريق أول عبد الفتاح السيسـي (وزير الدفاع) واللواء أحمد جمال الدين (وزير الداخلية) والمستشار أحمد مكي (وزير العدل).

وفـي هـذا الوقت طلـب كبار المسئولين بالرئاسـة مـن الصحفييـن الانتظار لحضور مؤتمر صحفي طارئ، سوف تُعلَن خلاله قرارات مهمة.. ظل الصحفيون يضربون أخماسًا في أسداس، في انتظار هذا الحدث.

وفـي مسـاء اليوم ذاته، فوجـئ الصحفيون بالدكتور أحمـد عبدالعاطي (مدير مكتـب الرئيـس)، يعقد مؤتمرًا صحفيًـا، يعلن فيه أن الرئيس أصـدر قرارًا بتعيين المستشـار عبدالمجيـد محمود (النائب العام) سـفيرًا لمصر في دولـة الفاتيكان، وأنه تم تكليف أحد مسـاعدي النائب العام لممارسـة مهامه حتى يتم تعيين نائب عام جديد في غضون أيام قليلة.

***

كان الخبـر صادمًـا، فالقرار لا يحوي عزلًا مباشـرًا، لكنه يؤدي في النهاية إلى العزل، لقد صيغ القرار وكأنه جاء بناء على طلب من النائب العام نفسه.

اتصلتُ في هذا الوقت بالنائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، سألته عن رأيـه، قـال: لم أطلب، ولن أقبل بغيـر منصب النائب العام، هذا قـرار غير قانوني وغير دستوري.

ثار جدل كبير في جميع الأوسـاط، دعا المستشار أحمد الزند إلى لقاء عاجل للقضاة، أعلن الوقوف إلى جانب النائب العام، وجه الدعوة فورًا إلى عقد جمعية عموميـة طارئة، وفي اليـوم التالي الجمعة 12 أكتوبر كانت حشـود القضاة تتدفق إلـى النـادي النهـري للقضاة، وأمام الحشـد الكبير أطلـق المستشـار الزند مقولة أثارت ردود فعل عديدة في جميع الأوسـاط عندما قال: «إحنا مش زي طنطاوي وعنان».

كان الرجـل يشير إلى ما حـدث من خديعة أفضت إلى عـزل رئيس المجلس الأعلـى للقوات المسـلحة السـابق، ورئيـس أركان حرب القوات المسـلحة يوم 12 أغسطس 2012.

سعى الإخوان المسلمون في هذا الوقت إلى شن حرب إعلامية مضادة، لقد حمّلوا النائب العام مسئولية عدم تقديم أدلة دامغة في موقعة الجمل تمكّن من إدانة المتهمين، قالوا إنه فرّط في دماء الشهداء، ولم يكن هناك صلة للرجل بالتحقيق من قريب أو بعيد، لقد تمت إحالة القضية إلى قضاة تحقيق تم انتدابهم بقرار من وزير العدل، ولكن الحقيقة ضاعت وسط الضجيج الذي أثارته الجماعة، ودفعت بقوى أخرى للوقوف معها في تأييد قرار عزل النائب العام.

كان صوت القضاة هو الأعلى، لم يكن القرار مبنيًا على سند قانوني أو دستوري، لذلك راحت الرئاسة تبرر القرار بأنه جاء بناء على طلب من المستشار عبدالمجيد محمود نفسه.

ثار جدل ولغط واتهامات متعددة، النائب العام ينكر، والمستشار محمود مكي والمستشار حسام الغرياني يزعمان أن ما جرى تم باتفاق، النائب العام يتحدى، جهود وساطة تتحرك، ومحاولة لرأب الصدع تسفر في النهاية عن دعوة الرئيس للنائب العام ومجلس القضاء الأعلى إلى الاجتماع به بحضور نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل.

تراجع الرئيس عن قراره، خضع لضغوط القضاة والرأي العام، صدر بيان يؤكد أن كل شيء قد عاد إلى طبيعته، وأن النائب العام باقٍ في منصبه، أصدر المجلس الأعلى للقضاء بيانًا وجه فيه الشكر إلى الرئيس، ثار جدل حول البيان، قيل إنه كُتب في مكتب نائب رئيس الجمهورية المستشار محمود مكي، رد عليهم بأن أحد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء قد كتبه والباقون وافقوا عليه، قبيل أن ينصرف أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، انتحى الرئيس مرسي بالنائب العام المستشار عبد المجيد محمود وقال له.. إيه أخبار القضايا التي لديك؟ أبدى النائب العام دهشته وسأله: زي إيه؟ فقال مرسي: قضية البلتاجي وأسامة ياسين واتهامهما بالمشاركة في موقعة الجمل، وأيضًا البلاغات المقدمة ضد بعض الإعلاميين، لم يعلق النائب العام وهنا بادره مرسي وطلب منه أن يتصل به لمناقشة هذه الأمور،

رفض النائب العام وقال: أمور القضايا لا علاقة لها بالسياسة، وقراراتنا هي من وحي ضميرنا واستنادًا إلى القانون، أدرك مرسي أن النائب العام يرفض الاتصال به، قال له: طيب اتصل بمحمود مكي نائب الرئيس، رد النائب العام بالقول: إذا كان هناك ما يستدعي بعيدًا عن التحقيقات.

في هذا الوقت وقبيل أن ينصرف أعضاء المجلس الأعلى للقضاء من رئاسة الجمهورية وقف أسعد الشيخة نائب رئيس الديوان وسط مجموعة من كبار الموظفين وقال: هم افتكروا أنهم أجبرونا على قرار عودة النائب العام، هذا غير صحيح وأنا أتعهد أمامكم بأنه لن يمر شهر إلَّا ويتم عزل المستشار عبد المجيد محمود نهائيًا.

حُسم الأمر، وعاد النائب العام بعد عصر السبت إلى مكتبه وسط هتافات مدوية من القضاة ورجال النيابة العامة الذين زحفوا إلى مبنى دار القضاء العالي، وانتهى الأمر.. لكن المؤامرة لم تنتهِ!!

***

لقد أثار القرار أيضًا غضبة جماعة الإخوان، فأعلنت رفضها وغضبها، وحرَّكت المظاهرات إلى مكتب النائب العام، تحاصر المبنى وتردد الهتافات، وتنذر بالمليونيات.. قبلها بساعات قليلة، كان ميدان التحرير قد شهد اشتباكات بين متظاهرين من جماعة الإخوان ومتظاهرين ينتمون لشباب القوى الثورية والأحزاب والجماهير خرجوا في جمعة «الحساب» ضد الرئيس مرسي.

كانت الأجواء ملبدة بالغيوم، استمرت احتجاجات الإخوان وبعض أنصارهم من السلفيين وأعضاء الجماعة الإسلامية وبعض القوى الأخرى، وراحت تعبر عن رفضها قرار عودة النائب العام، وتطالب بعزله ومحاكمته.

توجَّه العديد من الرموز والشخصيات السياسية والإعلامية إلى مكتب النائب العام، يعلنون تأييدهم له، ورفضهم محاولات ابتزازه والمطالبة بعزله.

في هذا الوقت بدأت الأنباء تتسرب من داخل الجمعية التأسيسية للدستور عن وجود نيات حقيقية لتفصيل بعض المواد في الدستور الجديد بهدف عزل النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود وتقويض استقلالية السلطة القضائية.

ودعا المستشار أحمد الزند (رئيس نادي القضاة) مجددًا إلى ندوة حاشدة في النادي النهري للقضاة، حضرها العديد من فقهاء القانون والقضاة ورجال السياسة.

كانت المادة الخاصة بالنائب العام التي صدرت تحت عنوان المادة (173) بعد ذلك في الدستور الجديد تقول: «يتولى النيابة العامة نائب عام يُعَيَّن بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اختيار مجلس القضاء الأعلى، من بين نواب رئيس محكمة النقض والرؤساء بالاستئناف والنواب العامين المساعدين، وذلك لمدة 4 سنوات أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد، أيهما أقرب، ولمرة واحدة طوال مدة عمله....».

بدا أن المادة كانت مفصَّلة تفصيلًا للإطاحة بالمستشار عبدالمجيد محمود من منصبه، وكما هو واضح من هذا النص الذي حدد مدة النائب العام بأربع سنوات، فقد جاءت المادة (227) من الدستور أحكام انتقالية لتنصَّ على أن «كل منصب يعيَّن له الدستور أو القانون مدة ولاية محددة غير قابلة للتجديد أو قابلة لمرة واحدة، يُحتسب بدء هذه الولاية من تاريخ شغلها، وتنتهي هذه الولاية في كل الأحوال متى بلغ صاحبها السن المقررة قانونًا للتقاعد».

وفي مقابل ذلك كانت هناك المادة (226) من الدستور أحكام انتقالية التي تحصن مدة رئيس الجمهورية الحالي، بالرغم من أنه جرى العرف في العديد من الأنظمة الديمقراطية على أنه في حال صدور دستور جديد، يجري فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مجددًا، باعتبار أن الرئيس انتُخب وفقًا لإعلان دستوري مختلف عن الدستور الجديد، الذي لم يؤدِ القَسَم عليه.

لقد نصت المادة (226) على أن «تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء أربع سنوات من تاريخ انتخابه رئيسًا للجمهورية»، وكان ذلك يعني ازدواجية واضحة جرى أيضًا تفصيلها خصيصًا لرئيس الدولة.

في الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس 22 نوفمبر 2012، مضيت إلى دار القضاء العالي.. توجهت إلى مكتب المستشار عدنان الفنجرى (النائب العام المساعد) أستفسر وأتساءل، وكان حاضرًا المستشار مصطفى سليمان (المحامي العام الأول لنيابة استئناف القاهرة).. وآخرون.

قلت له إن لديَّ معلومات تؤكد احتمال صدور إعلان دستوري اليوم يقضى بعزل النائب العام والحيلولة دون إصدار المحكمة الدستورية أحكامها المتوقعة في 2 ديسمبر المقبل.

أبدى الجميع دهشتهم، لم يصدقوا، قالوا: ربما تكون شائعات لا أكثر، لا أحد يظن أن الرئيس سيتجاوز الإعلان الدستوري وقانون السلطة القضائية بهذا الشكل!!

قلت: أنا متأكد من معلوماتي.. عرفت أن النائب العام لم يكن لديه علم أيضًا، جلست لبعض الوقت ثم مضيت إلى مكتبي أتابع الأوضاع.. بعد قليل انتشرت أخبار على مواقع التواصل الاجتماعي تقول إن هناك حشودًا من شباب جماعة الإخوان والتيارات الإسلامية الأخرى تتجه إلى دار القضاء العالي انتظارًا لقرارات حاسمة سوف تصدر بعد ظهر اليوم ذاته.

وصلت الحشود في الموعد المحدد (الرابعة بعد عصر الخميس)، كانت الجماعة قد قررت التمهيد لإصدار هذه القرارات، وكان ذلك أمرًا غريبًا أكد للكافة أن القرار يصدر من الجماعة ثم يمضي إلى الرئاسة لإعلانه..

جاء المتظاهرون وهم يعرفون أن قرارًا بعزل النائب العام سوف يصدر، وأن القرارات سوف تمتد إلى السلطة القضائية والمحكمة الدستورية، جاءوا وهم

يحملـون اللافتات التي تطالب بعزل النائب العام وتطهير القضاء، مما يؤكد أنهم كانوا على علم مسبق بالقرار.

***

وفي مساء اليوم ذاته 22 نوفمبر أعلن د. ياسر علي (المتحدث باسم رئاسة الجمهورية) عن مضمون الإعلان الدستوري الجديد الذي أحدث انقلابًا خطيرًا، ومثَّل اعتداءً على القانون وعلى الإعلانات الدستورية المختلفة.

لقد تضمن الإعلان الجديد «مقدمة» تقول: «بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 أغسطس 2012..

ولما كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 قد حمَّلت رئيس الجمهورية مسئولية تحقيق أهدافها، والسهر على تأكيد شرعيتها وتمكينها بما يراه من إجراءات وتدابير وقرارات لحمايتها وتحقيق أهدافها، و«خاصة»: هدم بنية النظام البائد وإقصاء رموزه والقضاء على أدواته في الدولة والمجتمع، والقضاء على الفساد واقتلاع بذوره وملاحقة المتورطين فيه، وتطهير مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية مصر وشعبها، والتصدي بمنتهى الحزم والقوة لرموز النظام السابق، والتأسيس لشرعية جديدة تاجها دستور يرسي ركائز الحكم الرشيد الذي ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية ويلبي طموحات الشعب ويحقق آماله..».

وقد تضمن الإعلان الدستوري عددًا من المواد الخطيرة التي تمكِّن الرئيس من فرض ديكتاتوريته الكاملة على القضاء وعلى شئون البلاد، وهي:

- المادة الأولى: «تُعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتُكبت ضد الثوار، بواسطة كل من تولى مِنصبًا سياسيًا أو تنفيذيًا في ظل النظام السابق وذلك وفقًا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين».

- أما المادة الثانية فقد نصت على أن: «الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونية 2012 حتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية».

- ونصت المادة الثالثة على: «يُعيَّن النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب، ويُشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء، وألَّا تقل سنه عن 40 سنة ميلادية، ويسري هذا النص على مَنْ يشغل المنصب الحالي بأثر فوري».

وكان ذلك يعني عزل النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود المعين منذ عام 2006، أي بما يعني أنه استنفد مدة الأربع سنوات من تاريخ شغله وظيفته.

- ونصت المادة الرابعة على: «تُستبدل عبارة» تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8 أشهر من تاريخ تشكيلها «بعبارة» تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها «الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011».

وهي مادة وُضعت، ومع ذلك لم يتم العمل بها، حيث طلب محمد مرسي رئيس الجمهورية في هذا الوقت من الجمعية التأسيسية الانتهاء من الدستور في الموعد المحدد بالمادة 60 من الإعلان الدستوري (أي ستة أشهر) وليس (ثمانية أشهر) كما نصَّت هذه المادة.

- ونصت المادة الخامسة على: «لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور»، بما يمثل قمة التحدي للقضاء وتعطيل أحكامه عنوة ودون سند.

- ونصت المادة السادسة على: «لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون».

***

لقد أحدث هذا الإعلان الدستوري ردود فعل غاضبة في كل مكان على أرض مصر؛ فهو علاوة على أنه يتحدى القانون والإعلانات الدستورية وسلطة القضاء، فإن الرئيس ليس مفوضًا في إصدار مثل هذه الإعلانات الدستورية باعتبار أن السلطة التشريعية من الناحية القانونية في حوزة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ظل غيبة مجلس الشعب، حتى لو كان الرئيس قد اغتصب هذه السلطة لنفسه وألغى الإعلان الدستوري المكمل في 12 أغسطس 2012.

لقد صدر بمقتضى هذا الإعلان قرار جديد يقضي بعزل النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، فالرئيس الذي تراجع عن قراره السابق، كان ينتظر اللحظة المناسبة لإعادة الكَرَّة وعزل النائب العام، الأمر الذي مثَّل عدوانًا سافرًا على قانون السلطة القضائية.

***

ومع صدور هذا الإعلان الدستوري، وضح أن الهدف هو اغتصاب السلطة القضائية لتنضمَّ إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ ولذلك أصدر رئيس الجمهورية قانونًا مرافقًا أطلق عليه «قانون حماية الثورة».

لقد كان الهدف المعلن لهذا القانون هو محاكمة أو إعادة محاكمة مَنْ يثبت تورطهم في قتل المتظاهرين من 25 يناير 2011 حتى 30 يونية 2012، تاريخ تولي محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية، وذلك في ضوء تقرير لجنة تقصي الحقائق المقدَّم إلى النائب العام.

لقد تجاوز القانون ثوابت المحاكمات، وتعارض مع قانون الإجراءات الجنائية، ولذلك نصَّ في مادته الأولى على إعادة التحقيقات في جرائم قتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين استثناء من حكم المادة 197 من قانون الإجراءات، وامتد بهذه المادة إلى ما أسماه بجرائم الاعتداء باستعمال القوة والعنف والتهديد والترويع على الحرية الشخصية للمواطنين، وغيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون، والمرتكبة بواسطة كل من تولى منصبًا سياسيًا أو تنفيذيًا في ظل النظام السابق، على أن تشمل التحقيقات الفاعلين الأصليين والمساهمين بكل الصور في تلك الجرائم، وكل ما تكشف عنه التحقيقات من جرائم أخرى مرتبطة.

وهكذا جاء النص فضفاضًا، ليضم تحت مظلته كل من تثور حوله الشبهات، أو بالأحرى كل من يود النظام الإخواني الحاكم الانتقام منه، وإدخاله ضمن المتهمين الذين يتوجب عقابهم بمقتضى هذا القانون!!

كان طبيعيًا والحال كذلك أن يتم إنشاء نيابة خاصة لحماية الثورة من أعضاء النيابة العامة والقضاء، والذين يُصدر النائب العام قرارًا بندبهم لهذه المهمة، ويكون لهم سلطات قاضي التحقيقات وغرفة المشورة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، أي يكون لهم حق حبس المتهمين وإعادة التجديد لهم لفترات طويلة حتى تقديمهم للمحاكمة.

والغريب أن الجرائم التي يعاقب عليها هذا القانون لم تتوقف عند حدود جرائم قتل الثوار أو استخدام القوة ضدهم، بل امتدت أيضًا إلى قضايا النشر وإخفاء معلومات أو أدلة من شأنها تمكين الجهات المختصة من القصاص العادل، والامتناع عمدًا عن تقديم الأدلة اللازمة لتمكين المحاكم من تحقيق العدالة الناجزة واللازمة في قضايا الفساد السياسي والمالي لرموز النظام السابق.

لقد أكد العديدمن فقهاء القانون أن هذا القانون الاستثنائي هو قانون انتقامي، لا يستهدف الثأر للشهداء والمصابين بقدر ما يستهدف بثَّ الذعر والخوف في النفوس، والنيل من كل معارضي استبداد النظام ودولة الإخوان.

إن تقرير تقصي الحقائق المقدم إلى النائب العام في هذا الوقت لم يتضمن مسئولية الجهات التي تولت فتح السجون والاعتداء عليها، كما لم يتضمن أي معلومات حول الفرقة (95) الإخوانية ومدى مسئوليتها عن الأحداث التي شهدها ميدان التحرير!

لقد كشف وزير الشباب السابق د.أسامة ياسين في حديث له مع قناة الجزيرة عن هذه الفرقة ودورها في أحداث موقعة الجمل.. غير أن لجنة تقصي الحقائق، المشكَّلة بقرار من الرئيس السابق محمد مرسي، لم تفكر حتى في مجرد استدعائه للاستماع إلى أقواله.

لقد أعطى هذا القانون للنائب العام أو من يمثله الحق في حبس المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها لمدد تصل إلى ستة أشهر، وهو أمر أكد العودة مجددًا إلى القوانين الاستثنائية التي يجري توظيفها بهدف تصفية المعارضين والتنكيل بهم!

لقد تجاوز القانون في مضمونه جميع الإجراءات الاستثنائية التي كانت من أسباب قيام الثورة ضد النظام السابق، فقد كان بمثابة محاولة للثأر والانتقام.

كانت البداية بعد صدور الإعلان الدستوري مباشرة، صدور قرار بتعيين نائب عام جديد هو المستشار «طلعت إبراهيم» الذي جرى اختياره دون سند من قانون أو دستور، أدى القَسَم في المساء ذاته بعد أن جرى استدعاؤه على عجل، ثم طُلب منه الذهاب إلى مكتب النائب العام بدار القضاء العالي بعد منتصف الليل ليلقى بيانًا على الشعب، ويرسخ أمرًا واقعًا أمام الجماهير.

لقد جاءوا إليه بكاميرات التليفزيون، انتظر في مكتب مدير أمن المحكمة قبل أن يصعد إلى مكتبه، بعد أن استُدعي النائب العام المساعد المستشار عادل السعيد الذي جاء ومعه عدد من موظفي مكتب النائب العام لإدخاله المكتب في هذا الوقت المتأخر من بعد منتصف ليل الخميس 22 نوفمبر 2012.

كان المستشار عبد المجيد محمود قد لملم أوراقه وانصرف بعد الإعلان مباشرة، وفي اليوم التالي الجمعة، كنت أزوره في منزله بحضور النائب العام المساعد عادل السعيد والنائب العام المساعد عدنان الفنجرى وعدد من محامي العموم وبعض من المقربين، كان الرجل مستاءً وغاضبًا من المشهد، وقال إنه لن يستسلم وسيلجأ إلى دائرة رجال القضاة للطعن على هذا القرار.

وفي هذا اليوم الجمعة 23 نوفمبر كان الآلاف من الإسلاميين قد توجهوا إلى قصر الرئاسة بالاتحادية لإعلان تأييدهم للرئيس، بينما كانت الحشود تتدفق على ميدان التحرير؛ رفضًا لهذا الإعلان الخطير، واستبق ذلك تصريحات من الأحزاب وقادة الرأي العام ورجال القانون والقضاة تنتقد جميعها هذا الإعلان الذي اعتبرته باطلًا.

انطلقت الهتافات أمام قصر الاتحادية، خرج الرئيس مرسي إلى أهله وعشيرته ليخاطبهم معتليًا منصة أُعدت له أمام القصر الرئاسي، قال «إن ما يسعى إليه هو الاستقرار السياسي والاقتصادي وتأكيد مبدأ تداول السلطة»، وقال «إنه يحترم القضاء ويرعى دولة القانون والدستور ولا يريد أن يستأثر بالسلطة التشريعية، وإنه اتخذ القرارات الأخيرة عندما وجد أن الأحكام القضائية تُعلَن قبل صدورها بأسبوعين».

وراح الرئيس يتحدث عن مؤامرة «وهمية» أعدها قضاة بالمحكمة الدستورية، إلَّا أنه كُشف الغطاء عنهم، وهي أمور كلها أثارت استياءً واضحًا ليس لدى القضاة فحسب ولكن لدى فئات واسعة من المجتمع.

كانت الاشتباكات تدور في شارع محمد محمود لليوم الخامس على التوالي، بينما كانت مليونية «الغضب والإنذار» التي دعت إليها القوى السياسية في ميدان التحرير يشتد لهيبها.

وفي هذا الوقت بدا الانقسام واضحًا!!

***

في مساء الجمعة 23 نوفمبر حدثني المستشار أحمد الزند، دعاني للمشاركة بالحضور وإلقاء كلمة أمام الجمعية العمومية للقضاة التي ستُعقد في الثالثة من بعد ظهر السبت 24 نوفمبر لإعلان موقفها من عزل النائب العام والاعتداء على استقلالية السلطة القضائية.

قال لي: إن المستشار عبدالمجيد سوف يحضر أعمال الجمعية العمومية، وسيعلن موقفه بكل صراحة ووضوح، وكنت أعرف أن المستشار عبدالمجيد محمود سوف يحضر بالفعل.

في الموعد المحدد ذهبت إلى هناك، كانت الحشود كبيرة، لقد شارك في أعمال الجمعية العمومية أكثر من سبعة آلاف من رجال القضاء والنيابة العامة.

كانت وسائل الإعلام تنقل الحدث على الهواء مباشرة، تحدث العديد من الشخصيات، كان أبرزهم: المستشار أحمد الزند (رئيس نادي القضاة، رئيس الجمعية العمومية) والمستشار عبدالمجيد محمود (النائب العام الشرعي) ونقيب المحامين سامح عاشور والعديد من أساتذة القانون.

وزّع أعضاء النيابة العامة بيانًا من المستشار عبدالمجيد محمود على أعضاء الجمعية العمومية أكد فيه عددًا من النقاط، أبرزها:

أولا: إنه بغض النظر عن شرعية أو عدم شرعية الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس بتاريخ 21 نوفمبر وما تضمنه من أحكام في حقيقتها تهدف إلى تعطيل عمل السلطة القضائية، فإنني أترك هذا الأمر للجهات القضائية المختصة لتقول كلمتها ومدى شرعية هذا الإعلان وما تمخض عنه من قرارات منعدمة، باعتبار أن جهة القضاء المختصة هي صاحبة الاختصاص الأصيل دون غيرها في تكييف أحكام هذا الإعلان الدستوري ومدى مطابقته للدستور والقانون.

ثانيًا: إنني إذ أعلن تمسكي بجميع النصوص الدستورية والقانونية وفي مقدمتها قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972 وتعديلاته فيما يتعلق بمنصب النائب

العـام، فقد قـررت اللجوء إلى الجهات القضائية المختصـة لإصدار حكمها فيما يتعلق بقرار رئيس الجمهورية بعزل النائب العام وتعيين نائب عام جديد.

ثالثًا: أُعلن أمام الكافة مسئوليتي الكاملة عما يتعلق بدور النيابة العامة وأدائها وحرصها عـلى القانون وتطبيق مبـدأ العدالة في جميع القضايـا التي تصدت لها طيلة الفترة الماضية.

رابعًـا: إنني أحذر مـن خرق المبادئ العامة للدسـتور والقانون، وفي ضوء ما شـهدته الأيـام الماضية من قرارات متعددة طالت السـلطة القضائية وسـعت إلى تعطيل دورها، فإنه يجب التأكيد أن العدالة المنشودة هي العدالة المطلقة وليست عدالة الإدانة فقط.

خامسًـا: لقد تعرض جهاز النيابة العامة والقضاء المصري إلى هجمة شرسـة واتهامـات ظالمة وقفـت خلفها قوى لا تريـد للعدالة المطلقـة أن تأخذ طريقها، وتسعى إلى تسييس القضاء وأحكامه لحسابات سياسية بعينها، وهو أمر مرفوض من الجميـع، فقضـاء مصر العـادل لا يحتكم فـي قراراته وأحكامه إلّا للدسـتور والقانون.

سادسًـا: إننـا نحـذر من خطـورة الحملـة التي تسـتهدف القضاء واسـتقلاله، وتسعى إلى تشويه سمعة قضاة مصر وإهانتهم أمام الرأي العام، وإننا نرفض ذلك من منطلق الحرص على كيـان الدولة المصرية التي تتعـرض لحملات ممنهجة في هذه الفترة تسـتهدف إسـقاط جميع مؤسسـات الدولة والسـلطة القضائية في مقدمتها.

وفي خطابه أمام الجمعية العمومية للقضاة فنّد المستشـار عبدالمجيد محمود جميع الادعاءات التي سـاقتها عناصر من جماعة الإخوان ضده، وقال إن الهدف هـو النيل من القضاء، وتسـاءل: لماذا لـم يقدم أحد فيهم بلاغًـا للتحقيق في فتح السجون وحرق الأقسام؟!

صفق الحاضرون كثيرًا؛ فقد كانت كلماته تعني رسالة لكل ذي عقل ولكل من يتابع الأوضاع على أرض هذا البلد.

في هذا الوقت سُمع دوي إطلاق رصاص من خارج مبنى دار القضاء العالي، ثـم عرفنا بعـد ذلك أن هناك هجومًا مـن بعض عناصر البلطجية الذين استهدفوا اقتحـام مقر دار القضاء العالي للاعتـداء على أعضاء الجمعية العمومية بتحريض من جماعة الإخوان.

***

بعد ساعات طوال ومناقشات عديدة، أصدرت الجمعية العمومية للقضاة عددًا مـن التوصيات المهمة، كان أبرزها: مطالبة الرئيس بسـحب الإعلان الدسـتوري الأخير والآثار المترتبة عليه، وإلزام مجلس القضاء الأعلى بتبني جميع القرارات التي تصدر من الجمعية العمومية وتنفيذها.

وناشـدت الجمعية العمومية المستشـار طلعت عبدالله الاعتذار عن منصب النائب العام؛ حتى لا يحدث شقاق في صفوف القضاة. ودعت جميع الجمعيات العموميـة إلـى تعليـق العمـل بالمحاكـم اعتبـارًا مـن 25 نوفمبـر 2012، وجرى الاتفـاق على بدء اعتصام داخل نادي القضاة اعتبـارًا من الثلاثاء 27 نوفمبر، كما تقرر شـطب جميع القضـاة المنتمين لحركـة «قضاة من أجل مصـر» الذين أيدوا الإعلان الدستوري من عضوية نادي القضاة.

كانت مقررات الجمعية العمومية لقضاة مصر، بمثابة إنذار للسـلطة السياسية في البلاد، وتحدٍ للقرارات الجائرة والظالمة التي مثَّلت انتهاكًا صارخًا للدسـتور والقانون.

وكانـت مصر في هذا الوقت تموج بالتظاهرات الرافضة للإعلان الدسـتوري (الانقلابي)، وكان الجيش يتابع الأوضاع عن كثب.

في هذا الوقت وتحديدًا بعد صدور الإعلان الدسـتوري في الثاني والعشرين من نوفمبر، التقى الفريق أول عبد الفتاح السيسـي الرئيس السـابق محمد مرسـي وحـذره من خطورة تداعيات هذا الإعلان على الأمن والاسـتقرار في البلاد، إلَّا أن الرئيس لـم يعط اهتمامًا لمخاوف القائد العام للقوات المسلحة.

بعدها جاءت مليونية «الشرعية والشريعة» يوم السبت (1) ديسمبر، حيث احتشد أكثر من مليون من المنتمين إلى التيار الإسلامي، شنوا هجومًا شرسًا على القوى المدنية ورفعوا صور الإعلاميين (وقد كنت من بينهم) وطالبوا بالثأر منهم، وهتفوا ضد العديد من رموز جبهة الإنقاذ التي أسموها بجبهة «الخراب».

وفي اليوم نفسه دعا صفوت حجازي أحد رموز التيار الإسلامي المحتشدين إلى الزحف باتجاه المحكمة الدستورية العليا لمحاصرتها ومنعها من إصدار حكمها المتوقع في الثاني من ديسمبر 2012 في دعوى بطلان مجلس الشورى وبطلان الجمعية التأسيسية للدستور.

وقد أكدت المعلومات أن عملية الحصار تمت بأوامر مباشرة من الرئيس السابق محمد مرسي، حيث أقام المعتصمون خيامًا حول مبنى المحكمة الدستورية ومنعوا قضاتها في اليوم التالي من الدخول ووجهوا إليهم الإهانات وراحوا يرددون الهتافات المعادية والمهينة من عينة «إدينا الإشارة نجيبهم لك في شيكارة».. «يا قضاة الدستورية اتقوا شر المليونية».

لقد أصدرت المحكمة الدستورية بيانًا في أعقاب حصارها بساعات قليلة أعلنت فيه تعليق جلسات المحكمة في جميع القضايا المنظورة أمامها إلى أجل غير مسمى يرتبط بالمناخ والظروف الملائمة التي يقدرون فيها على مواصلة رسالتهم والفصل في الدعاوى المطروحة على المحكمة بغير أي ضغوط نفسية أو مادية يتعرضون لها.

وقال البيان إن اليوم المحدد لجلسة نظر القضايا المنظورة أمام المحكمة الدستورية كان الثاني من ديسمبر عام ألفين واثني عشر، وإنه كان يومًا حالك السواد في سجل القضاء المصري على امتداد عصوره.

وقال البيان: «عندما بدأ توافد قضاة المحكمة في الصباح الباكر لحضور جلستهم، ولدى اقترابهم من مبناها تبين لهم أن حشدًا من البشر يطوقون المحكمة من كل جانب ويوصدون مداخل الطرق إلى أبوابها ويتسلقون أسوارها ويرددون

الهتافات والشعارات التي تندد بقضاتها وتحرض الشعب ضدهم، مما حال دون دخول مَنْ وصل من القضاة؛ نظرًا لما تهددهم من أذى وخطر على سلامتهم في ظل حالة أمنية لا تبعث على الارتياح».

وأضاف البيان «إنه إزاء ما تقدم فإن قضاة المحكمة الدستورية العليا لم يعد أمامهم اختيار إلَّا أن يعلنوا للشعب مصر العظيم أنهم لا يستطيعون مباشرة مهمتهم المقدسة في ظل هذه الأجواء المشحونة بالغلِّ والحقد والرغبة في الانتقام واصطناع الخصومات الوهمية، ومن ثم فإنهم يعلنون تعليق جلسات المحكمة إلى أجل يقدرون فيه على مواصلة رسالتهم والفصل في الدعاوى المطروحة على المحكمة بغير أي ضغوط نفسية ومادية يتعرضون لها».

وكان موقف وزارة العدل مخجلًا، فالمستشار أحمد سلام المتحدث باسم وزارة العدل أعلن عن أسفه لحصار المحكمة، إلَّا أنه قال: ليس من اختصاصنا فض الحصار، ولم يسمع أحد موقفًا واضحًا وقويًا لوزير العدل آنذاك المستشار أحمد مكي.

في هذا الوقت أعلنت 64 محكمة دولية عن تضامنها مع المحكمة الدستورية في رفض منعها من أداء عملها، بل جرى تعطيل عمل هذه المحاكم لمدة يوم احتجاجًا على حصار المحكمة الدستورية الذي استمر 18 يومًا.

لقد ترك هذا الحصار وما لاقاه القضاة من إهانة جرحًا غائرًا في نفوس القضاة والشعب المصري.. لكن رئيس الدولة وجماعة الإخوان، كانوا يرون أن هذا هو الأسلوب المناسب لقمع المحكمة وقضاتها والثأر منهم بسبب الحكم الصادر في 14 يونية 2012 بحل مجلس الشعب استنادًا إلى عدم دستورية المادة الخامسة من قانون الانتخابات البرلمانية.

ثار الرأي العام في مصر، احتجَّ القضاة، اهتز الضمير الوطني، وازدادت حدة المظاهرات في هذا الوقت احتجاجًا على تعسف السلطة وجبروتها في مواجهة المحكمة وقضاتها.

***

انتظر الناس خطاب الرئيس محمد مرسي مساء السبت الأول من ديسمبر 2012، لكن الخطاب لم يأت بجديد، ولم يهدئ المشاعر الغاضبة، بل جاء ليزيد الأمور احتقانًا، بعد أن تجاهل الرئيس وعده بأنه لن يوافق على مشروع الدستور إلَّا إذا كان دستورًا توافقيًا.

لقد قرر الرئيس طرح مشروع الدستور للاستفتاء في الخامس عشر من شهر ديسمبر 2012، دون أي تعديل، أو حوار مجتمعي حول مضمونه، رغم أنه حوى موادًا تعصف بالحريات والإشراف القضائي، وتجعل منه دستورًا لجماعة محددة، متجاهلًا غالبية القوى المجتمعية.

لقد قال الرئيس: «أعينوني بقوة فيما حمَّلتموني من مسئولية في إدارة شأن الوطن»، دون أن يسأل نفسه «ومن يعين الوطن ويخرجه من كبوته وحالة الانقسام التي تهدد بحرب أهلية بين أبنائه، بعد أن تزايدت حدة الفرقة والاستقطاب والتي هي نتاج قرارات ديكتاتورية تصدر عن الرئيس دون تشاور حتى مع أقرب مستشاريه؟!».

لقد أعلن عدد كبير من هؤلاء المستشارين براءتهم من الإعلان الدستوري الجديد، بل إن مساعد وزير العدل الأسبق المستشار هشام رؤوف أعلن في تصريح تليفزيوني أن نائب الرئيس محمود مكي ووزير العدل أحمد مكي لم تتم استشارتهما في مضمون هذا الإعلان، ولم يكذِّب أيٌّ منهما هذا التصريح، مما يؤكد مصداقيته وصحته، وهو أمر خطير، يعكس تجاهل الرئيس حتى للمعنيين بالأمر، مما يعني أن هناك جهة أخرى هي التي تصدر القرارات وحدها.

وبالرغم من حالة الرفض العارمة لهذا الإعلان الدستوري، وانطلاق التظاهرات المليونية التي طالبت بإلغائه، فإن الرئيس رفض كل ذلك، واستمر على عناده مهما كان الثمن في المقابل، وهو النهج ذاته الذي كان يتبعه الرئيس الأسبق حسني مبارك، والذي كان سببًا في الثورة عليه والإطاحة به.

لقد عكس هذا الموقف تحديًا لمطالب الجماهير التي احتشدت في العديد من ميادين مصر رافضة هذا الإعلان، وأكد أيضًا إصرار الرئيس وجماعته على الإمساك بجميع الأدوات والآليات التي من شأنها استمرار الحكم الأبدي لجماعة الإخوان في مصر، دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى.

لقد جاء مشروع الدستور الجديد الذي تم الاستفتاء عليه في 15 ديسمبر 2012 ليمثل انقلابًا على الأهداف التي طرحتها ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهو ما دفع الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح إلى القول: «إن الرئيس لم يف بوعده في العمل على إطلاق دستور توافقي، وإن الدعوة للاستفتاء على دستور دون توافق تمثل إصرارًا على تقسيم الوطن وترسيخًا لانقسام المجتمع»!!

لقد تابع الرأي العام وقائع الحشد من جميع المحافظات إلى ميدان النهضة في الجيزة، وأدرك الكافة أن الرئيس وجماعته إنما يريدون إرهاب المجتمع والتلويح بقوة هذا الحشد الذي تطاول على المخالفين في الرأي وأطلق من الشعارات ما يرسخ الفرقة ويمهد الطريق أمام انهيار وحدة البلاد والدفع بها إلى أتون الهاوية.

وهكذا أثبت الرئيس مجددًا أنه رئيس لجماعة بعينها، وأنه لم يخلع ثوبه الحزبي، وأنه يتعامل بمنطق «من ليس معنا فهو ضدنا»، متجاهلًا بقية أفراد الشعب الذين ظنوا لبعض الوقت أن الرئيس سوف يُحدث نقلة في الأوضاع المجتمعية بما يحقق ترسيخ كيان الدولة وينهي حالة الفوضى التي سادت البلاد في أعقاب الثورة.

لقد أصبح منطق القوة هو السائد في حسم الصراعات السياسية في هذا الوقت، ليس لحساب دولة القانون والديمقراطية والدستور، وإنما لحساب ترسيخ سياسة الأمر الواقع وإخضاع المجتمع لحكم استبدادي لعقود طويلة من الزمن.

كان الرأي العام مستاءً من اعتداء رئيس الدولة على الدستور والقانونِ وحنثه بالقَسَم الذي أقسمه أمام المحكمة الدستورية العليا، وتغوُّل سلطته على حساب السلطات الأخرى، بعد أن أصبح مالكًا للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وأيضًا حصَّن قراراته في مواجهة السلطة القضائية التي اعتدى على اختصاصاتها وتجاهل وجودها من الأساس.

وهكذا أصبحنا أمام حالة نادرة في التاريخ المصري الحديث، فراح الناس يتحسرون على دماء الشهداء التي سقطت في الميادين دفاعًا عن حرية الشعب المصري، وبدأت حالة من السخط تعمُّ قطاعات واسعة من الناس بعضها كان مؤيدًا لانتخاب الرئيس محمد مرسي وداعمًا له، فانقسم المجتمع، وبدأنا نشهد حربًا مكشوفة في الشوارع، وخلطًا للمفاهيم والحقائق.

كان مشهد التجمعات الحاشدة التي حاصرت مبنى المحكمة الدستورية العليا، وإرهابهم لقضاة المحكمة أمرًا يؤكد أن البلاد دخلت إلى مرحلة الفوضى، وأن مثل هذه الأمور لا يمكن أن تأتي جزافًا، أو بالمصادفة، بل هي نتاج تخطيط محكم، هدفه بالأساس استخدام هذه الحشود لكسر إرادة المؤسسات وإرهابها وإخضاعها لمطالب السلطة الحاكمة.

وكان من الغريب أن تظل الجهات الأمنية تراقب الحدث وكأنها غير معنية؛ بسبب رفض الرئيس اقتراحًا بالتدخل لضمان أمن المحكمة وحرمتها؛ ذلك أن الرسالة لم تكن موجهة إلى المحكمة الدستورية العليا فحسب، بل هي موجهة إلى كل المؤسسات الأخرى التي تحاول الحفاظ على استقلاليتها في مواجهة هذا التغول الخطير للسلطة التنفيذية ولجماعة الإخوان في شئون الدولة ومؤسساتها.

كان الهدف معروفًا، ورئيس الدولة استبق صدور حكم من المحكمة حول مجلس الشورى والجمعية التأسيسية ليصدر قراره قبل الحكم بساعات قليلة بدعوة المواطنين إلى الاستفتاء على مشروع الدستور.

ولقد عزّز هذا التطور الخطير الرأي القائل بأن مؤسسة الرئاسة قررت الدخول في الصراع المجتمعي بشكل مباشر، ليس فقط لعرقلة عمل المؤسسات، وإنما أيضًا بإطلاق يد هذه العناصر والميليشيات لمواجهة جميع المعارضين، مما يهدد بنيان المجتمع ووحدته من الأساس.

لقد سادت البلاد حالة من القلق والخوف الشديد تجاه ما يجري على أرض الواقع والسيناريوهات المتوقعة خلال الفترة المقبلة، فالقوى الشعبية وجبهة الإنقاذ أعلنت أنها لن تستسلم لسياسة القمع والإرهاب، وهي ستواصل طريقها بالزحف إلى قصر الرئاسة، في حين أن القوى الأخرى المؤيدة لنهج الرئيس تهدد وتتوعد، مما جعل البلاد على حافة صدام عنيف، لم يكن أحد يعرف إلى أين يمكن أن ينتهي.

لقد توقف الكثيرون في هذا الوقت أمام رد الفعل الأمريكي الباهت على قرارات الرئيس، وإصراره على المضي في طريقه، وقارنوا هذا الموقف بموقف الإدارة الأمريكية ذاتها من نظام مبارك أثناء ثورة 25 يناير.

كان الموقف مختلفًا تمامًا، ورغم إبداء نظام مبارك استعداده للتراجع عن الكثير من مواقفه وقوانينه، فإن الرئيس أوباما ظل يمارس شتى أنواع الضغوط على الرئيس السابق حتى اللحظة الأخيرة.

في هذه المرة كان الموقف مختلفًا، فواشنطن اعتبرت أن ما يجري هو شأن داخلي، وأقصى موقف أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون هو التعبير عن القلق وطالبت بالإسراع في إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور، وكان ذلك أمرًا مثيرًا للتساؤل والدهشة!!

***

ثمن الخيانة

كان الأمريكيون والغربيون يلحُّون بشدة منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير على ضرورة تخلي مبارك عن السلطة، كان هناك إصرار غريب على ذلك، ولكن واشنطن على العكس من ذلك مارست ضغوطًا على قائد الجيش الفريق أول السيسي للإبقاء على مرسي رئيسًا للبلاد رغم الثورة الشعبية العارمة في 30 يونية 2013.

كان أهم الأسباب التي دفعت واشنطن إلى السعي لإسقاط نظام مبارك مستغلة ثورة الشعب المصري على الفساد والاستبداد هو السعي لحل القضية الفلسطينية على حساب الأراضي المصرية.

لقد رفض مبارك جميع الحلول التي طرحتها واشنطن في أوقات سابقة، وهو ما تسبب في حدوث أزمات عديدة جعلته يرفض زيارة الولايات المتحدة في الفترة من 2004 حتى 2009.

كان المشروع الأمريكي الإسرائيلي الذي رفضه مبارك ينطوي على مخطط يقضي بإقامة دولة فلسطينية تمتد من قطاع غزة إلى منطقة الحدود داخل الأراضي المصرية في سيناء، وفقًا لخطة «غيو روا آيلاند» مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق.

وتنطوي هذه الوثيقة التي حملت عنوان «البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين» على إقامة ما يسمى دولة «غزة الكبرى» بظهير شاسع من الأراضي التي

يتوجب اقتطاعها بمساحة تصل إلى 720 كيلومترًا، تبدأ من الحدود المصرية مع غزة حتى حدود مدينة العريش عند قرية «الريسة» المصرية وبعمق 30 كيلومترًا.

لقد عُرضت هذه الخطة وفقًا للتصريحات الإسرائيلية على مسئولين كبار في الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» وقد جاء الرد الأمريكي على الخطة الإسرائيلية «إيجابيًا».. إلّا أن مسئولًا أمريكيًا كبيرًا قال للإسرائيليين في عام 2010 «انتظروا عندما يأتي وريث مبارك»!!

لم يكن أحد يعرف من هو وريث مبارك حتى هذا الوقت: هل سيأتي من داخل النظام أم من خارجه؟ هل هو مدني أم عسكري؟ غير أن الأحداث تسارعت وجاءت الثورة وأجريت الانتخابات الرئاسية التي لعبت فيها واشنطن دورًا ضاغطًا يضمن وصول جماعة الإخوان للحكم في البلاد.

كان لدى الكثيرين من صنَّاع القرار في مصر في هذا الوقت علم بالدور الأمريكي الداعم لجماعة الإخوان، بل إن اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية الأسبق كان قد صرح لكريمته «داليا» قبيل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية بيومين اثنين، أي في 21 يونية 2012، بأن د.محمد مرسي هو رئيس الجمهورية القادم، وعندما سألته: «كيف ذلك والمؤشرات كلها تقول إن أحمد شفيق هو المحتمل فوزه؟»، قال لها: «لن يمكِّنوه هو أو غيره، ولن يسمحوا إلّا بنجاح محمد مرسي»!!

كان عمر سليمان على علم بالمخطط الأمريكي وأبعاده، وقد صرح لي أكثر من مرة بأن إدارة «أوباما» تخطط لتولي جماعة الإخوان المسلمين الحكم في العالم العربي؛ لأنها الجماعة الأقدر على تنفيذ المخطط الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة بإنشاء شرق أوسط جديد، وإيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية على حساب أراضي سيناء.

لقد أكد المهندس خيرت الشاطر، في تصريحات متعددة، حقائق هذا الدور، خصوصًا عندما قال لصحيفة «وول ستريت جورنال» إن بين جماعة الإخوان

والولايات المتحدة تحالفًا استراتيجيًا».. كما أن الزيارات المتعددة لكبار المسئولين الأمريكيين والغربيين للجماعة في مقرها بالمقطم أكدت هذا التنسيق المشترك لتنفيذ المخطط.

كانت البداية منح أعداد كبيرة من الفلسطينيين الجنسية المصرية، وقد بلغ عدد من حصلوا على هذه الجنسية في فترة وجيزة من حكم محمد مرسي حوالي سبعة آلاف من المقربين لحماس، كما جرى خلال فترة أحداث الثورة سرقة أجهزة الطباعة الخاصة بإصدار بطاقات الرقم القومي من إدارة الأحوال المدنية في العريش وتم تهريبها إلى سيناء، وصدر عن طريقها الآلاف من بطاقات الرقم القومي المصري.

كانت الخطة تستهدف تفريغ فلسطين من أهلها ومساعدة إسرائيل على تنفيذ خطتها وإقامة الوطن البديل الذي سيمتد إلى داخل الأراضي المصرية في سيناء.

كان المشروع الصهيوني لإقامة الوطن الفلسطيني البديل داخل سيناء قد تضمنته وثيقة صهيونية أعدها البروفيسور «يهوشع بن آريه» الرئيس السابق للجامعة العبرية في «إسرائيل»، ويقترح المشروع، تنازل إسرائيل عن مساحة من 200 إلى 500 كيلو متر مربع لمصر في منطقة «جنوب صحراء النقب» في مقابل تنازل مصر عن مساحة من 500 إلى 1000 كيلو متر جنوب مدينة رفح في قطاع غزة، وعلى الساحل من الحدود المصرية الإسرائيلية الحالية باتجاه مدينة العريش وتمتد إلى داخل سيناء.

كان مبارك يعلم بأبعاد الخطة ولذلك حذر من أي محاولات تستهدف أراضي سيناء، وفي عام 2008 مارست أمريكا ضغوطًا شديدة على الرئيس الأسبق حتى تكون مصر ضامنة لاتفاق بين حماس وإسرائيل، لكنها محاولات باءت جميعها بالفشل، وهو عكس ما حدث خلال العدوان الأخير على قطاع غزة في نوفمبر 2012 والذي دخلت مصر فيه ضامنًا وراعيًا لهذا الاتفاق، عبر د.عصام الحداد مساعد الرئيس السابق محمد مرسي للشئون الخارجية الذي تولى إدارة هذا الملف.

لقد وجهت الحكومتان الأمريكية والإسرائيلية الشكر إلى الرئيس محمد مرسي على دوره في هذا الاتفاق، الذي كان من المستحيل تحقيقه لولا قرار التنظيم الدولي للإخوان، الذي التزمت حركة حماس به؛ تنفيذًا لاتفاقات سابقة بين التنظيم والإدارة الأمريكية.

لقد نشر موقع «ديبكا نت» وثيق الصلة بالاستخبارات الإسرائيلية ما أسماه بتفاصيل اللعبة التي أدارتها الولايات المتحدة، ولعبت فيها مصر دور الوسيط مع قيادتي حماس والجهاد، بينما لعبت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية دورًا محوريًا بين مصر وإسرائيل.

تفاصيل ما نشره موقع «ديبكا» وفقًا للترجمة التي نشرها «المركز العربي للدراسات والتوثيق» تقول: إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أجرى اتصالًا هاتفيًا عبر الخط الأحمر السري مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صباح يوم الأربعاء 21 نوفمبر، عندما كانت تجرى عملية إخلاء الجرحى الإسرائيليين نتيجة الهجوم على حافلة تابعة لشركة «دان» في شارع الملك شاؤول قبالة مقر رئاسة الأركان في تل أبيب.

قال أوباما لرئيس الوزراء الإسرائيلي: «توقف عن الحملة البرية على غزة وأنا أضمن لك شخصيًا أن جنودًا أمريكيين سيبدأون في المجيء إلى سيناء قريبًا لضمان أمن إسرائيل».

هكذا نجح الرئيس باراك أوباما في تحقيق طلب الحكومة الإسرائيلية الذي طرحته مع بدء انطلاق حملة عامود السحاب في غزة يوم الأربعاء 14 نوفمبر، حيث كان الهدف الرئيسي من وراء هذه الحرب، هو الوقف التام لعمليات تهريب السلاح والصواريخ من إيران والسودان وليبيا عبر الحدود الغربية والجنوبية لمصر والمتجهة إلى القطاع مرورًا بسيناء!!

كان الموقف الإسرائيلي يتشدد طيلة الوقت على ضمان وقف عمليات تهريب السلاح؛ كشرط أساسي للتوقف عن الغزو البري على غزة.

في البداية قال الأمريكيون إن الرئيس المصري محمد مرسي يبدي استعداده لتقديم ضمانات شخصية بأن مصر ستكافح بفاعلية عمليات التهريب وتعمل على وقفها منذ تاريخه.. إلّا أن نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك، ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان الذين أداروا الحرب رفضوا هذه التعهدات التي أُطلقت في النصف الثاني من شهر نوفمبر 2012.

لم تكن المسألة بالنسبة لإسرائيل هي الثقة أو عدم الثقة في الرئيس مرسي، لكن المشكلة كانت في أنه لا يوجد طرف أمني أو استخباراتي واحد في مصر قادر على إنجاز هذه المهمة، ووقف عمليات تهريب الأسلحة والصواريخ التي كانت تتدفق على حماس انطلاقًا من سيناء.

قبل توقيع الاتفاق بيوم واحد أي في 20 نوفمبر عندما كانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قد وصلت من بانكوك إلى القدس، والتقت نتنياهو، أبلغته بأن الرئيس أوباما قرر تسريع إقامة الجدار الإلكتروني الأمريكي على طول قناة السويس وشمال سيناء وعلى طول محور فيلادلفيا، كما أبلغته أن الرئيس مرسي وافق على إقامة هذا الجدار.

وقال موقع «ديبكا» إنه نشر وبشكل حصري في العدد (564) في 9 نوفمبر 2012 أن أوباما التزم أمام الحكومة الإسرائيلية في هذا الوقت ببناء أسوار إلكترونية محيطة على طول قناة السويس ومحور فيلادلفيا، ومرابطة قوة أمريكية أمنية مدنية في سيناء تعمل على تشغيل هذه الأسوار كعنصر أساسي في إغلاق وكشف خطوط تهريب الأسلحة من إيران وغيرها عبر سيناء.

وذكر الموقع «أن نتنياهو قال لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إنه يرحب بالاستعداد الأمريكي لتسريع عملية إقامة هذه الأسوار، لكن مثل هذا التعهد الأمريكي لا يستطيع أن يوقف الحرب والمطلوب هو تعهد من الرئيس المصري للإسراع بإقامة هذا الجدار».

لقد أبدت هيلاري كليتون تفهمًا للاعتبارات الإسرائيلية، وكان هذا هو السبب في اتصال أوباما هاتفيًا برئيس الوزراء الإسرائيلي صباح يوم الأربعاء 21 نوفمبر، ليبلغه بأنه تلقى موافقة الرئيس المصري محمد مرسي على الدخول الفوري للجنود الأمريكيين سيناء وبدء عملهم ضد شبكات التهريب الإيرانية.

بعدها وافق نتنياهو على وقف إطلاق النار وإيقاف دخول قوات الجيش الإسرائيلي إلى قطاع عزة.

لقد أكد تقرير «ديبكا نت» أن هناك ثلاث دلالات استراتيجية رئيسية لهذا الموقف هي:

- «أن القوات الأمريكية الخاصة التي سترابط في سيناء ستدخل ولأول مرة عملية عسكرية سافرة ومكشوفة لقوات أمريكية ضد أهداف عسكرية استخباراتية إيرانية.
- إذا كان الرئيس المصري محمد مرسي وهو عضو بجماعة الإخوان المسلمين على استعداد لمرابطة قوات أمريكية في سيناء، فمعنى ذلك أن هذه القوات الأمريكية ستكون الضمان لاستمرار وجود وتطبيق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.
- أنه بالرغم من إعلان حركة حماس أنها حققت انتصارًا على إسرائيل، فإن الحصار العسكري الذي ستفرضه القوات الأمريكية على عمليات تهريب السلاح إلى قطاع غزة، سوف ينقل مركز ثقل الحرب من قطاع غزة إلى سيناء».

كانت المؤشرات كلها تؤكد أن هناك مؤامرة تدار من خلف ستار، وأن كثيرًا من الوقائع التي يجرى نفيها تثبت الأيام صدقها بعد ذلك، وكانت العلاقة بين جماعة الإخوان وإسرائيل مفاجئة للجميع.

لقد نفت الرئاسة المصرية في أكتوبر 2012 مضمون الرسالة التي بعث بها الرئيس السابق محمد مرسي إلى الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز والتي حملها

السفير المصري لدى تل أبيب «عاطف سالم» إلى الرئيس الإسرائيلي في 19 يوليو 2012 والتي ثبتت بعد ذلك مصداقيتها.

لقد تضمنت الرسالة النص التالي: صاحب الفخامة السيد شيمون بيريز رئيس دولة إسرائيل..

عزيزي وصديقي العظيم

لما لي من شديد الرغبة في أن أطور علاقات المحبة، التي تربط لحسن الحظ بلدينا، قد اخترت السيد السفير عاطف محمد سالم سيد الأهل ليكون سفيرًا فوق العادة ومفوضًا من قِبلي لدى فخامتكم، وإن ما خبرته من إخلاصه وهمته، وما رأيته من مقدرته في المناصب العليا التي تقلدها، مما يجعل لي وطيد الرجاء في أن يكون النجاح نصيبه في تأدية المهمة، التي عهدت إليه بها.

ولاعتمادي على غيرته، وعلى ما سيبذل من صادق الجهد، ليكون أهلًا لعطف فخامتكم وحسن تقديرها، أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا فتحوطوه بتأييدكم وتولوه رعايتكم، وتتلقوا منه بالقبول وتمام الثقة، ما يبلغه إليكم من جانبي، ولا سيما إن كان لي الشرف بأن أعرب لفخامتكم عما أتمناه لشخصكم من السعادة، ولبلادكم من الرغد.

صديقك الوفي

محمد مرسي

تحريرًا في 29 شعبان 1433هـ - 19 يوليو 2012م

رئيس ديوان رئيس الجمهورية

وزير الخارجية

في هذا الوقت كان د.ياسر علي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية قد نفى أن يكون الرئيس مرسي قد بعث برسالة شكر إلى الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، وقال في تصريح صحفي «إن هذا الكلام عارٍ تمامًا من الصحة،

والرئيس مرسي لم يرسل أي خطابات لرئيس إسرائيل، وإن ما نشرته الصحف الإسرائيلية في هذا الشأن يوم الثلاثاء افتراء، وإن تلك الافتراءات لن تتوقف».

كانت وسائل إعلام إسرائيلية عديدة من بينها صحيفتا «هاآرتس» و«يديعوت آحرونوت» قد نشرت نص الرسالة الموجهة من الرئيس محمد مرسي إلى الرئيس الإسرائيلي، حيث وصفتها بأنها رسالة نادرة وصديقة من النظام الجديد في القاهرة، وقالت الصحف الإسرائيلية إن الرئيس مرسي سبق أن بعث برسالة سابقة عبَّر فيها عن شكره العميق لبيريز على الرسالتين اللتين بعث بهما إليه لتهنئته بالفوز في الانتخابات وحلول شهر رمضان.

كان من الغريب أن ينفي ياسر علي الرسالة، في الوقت الذي نسبت فيه الصحف الإسرائيلية للسفارة المصرية في تل أبيب القول إنها بالفعل أرسلت خطابًا إلى الخارجية الإسرائيلية قالت فيه «إنه مرفق رسالة من الرئيس مرسي إلى رئيس إسرائيل». وبعد أن أكد مكتب شيمون بيريز صحة الرسالة اضطرت الرئاسة المصرية إلى الاعتراف بمضمونها وراحت تبرر بأن الرسالة روتينية وليس أكثر، غير أن الواقع كان يقول إن ما تضمنته الرسالة من ألفاظ وأوصاف حميمية لم يحدث في زمن الرئيس الأسبق حسني مبارك، وإن الرسالة كانت تعبيرًا عن صفحة جديدة في العلاقات بين الطرفين، عكس ما كان معروفًا من عداء ثبت أنه وهمي بين الإخوان المسلمين والكيان الصهيوني.

كان الجيش يتابع مسار العلاقات والاتصالات الحميمية بين جماعة الإخوان وإسرائيل، عبر عصام الحداد مساعد الرئيس للشئون الخارجية، كان الاتفاق يقضي بالبدء تدريجيًا في الإعداد لتنفيذ مخطط إقامة «دولة غزة الكبرى» التي ستمتد بحدودها إلى داخل سيناء.

وكانت الخطة تقضي بالإفراج عن العناصر الإرهابية الصادر ضدها أحكام بالسجن في مصر، وفتح الطريق أمام عناصر قادمة من أفغانستان والمغرب العربي ودول أوربية عديدة؛ وذلك لزرعها داخل سيناء، وإيجاد سبل التعاون بينها وبين

حركة حماس وبعض المنظمات الفلسطينية المتطرفة وجماعات التكفير داخل سيناء.

وتضمنت الخطة تزويد هذه العناصر بشتى أنواع الأسلحة وغلّ يد الجيش والأمن عن مطاردتها، وقد وضح ذلك فيما بعدُ في حادث رفح في أغسطس 2012 الذي أدى إلى قتل 16 جنديًا مصريًا وكذلك حادث خطف الجنود المصريين السبعة في مايو 2013، حيث طلب مرسي الحفاظ على سلامة الخاطفين والمخطوفين ورفض الإفصاح عن النتائج الأولية لتحقيقات قتل الجنود في هذا الوقت.

كانت الخطة تمضي في طريقها، وكان الرئيس يتجاوز في قراراته جميع الجهات الأمنية والعسكرية المسئولة، وكان هناك اتفاق كامل مع إسرائيل والولايات المتحدة على مضمون هذا المخطط.

بعد الاتصالات التي أجرتها الرئاسة المصرية مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، واستضافتها قادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي في مصر، تم التوقيع على اتفاق الهدنة في 21 نوفمبر 2012، وكان الاتفاق أقرب إلى الاستسلام الكامل للمطالب الإسرائيلية، حيث أقرت حماس وبإرادتها إسكات المقاومة المسلحة التي ضمنها القانون الدولي للبلاد المحتلة أراضيها، وخضعت لقرار التنظيم الدولي لجماعة الإخوان وتخلت عن القضية الفلسطينية والكفاح المسلح من أجل تحرير أراضي فلسطين، كما أقرت بوصف المقاومة بأنها عمل عدائي.

لقد تضمن الاتفاق الذي تم برعاية د. محمد مرسي رئيس الجمهورية السابق أربعة بنود أساسية هي:

(أ) توقف إسرائيل كل الأعمال العدائية على قطاع غزة برًا، وبحرًا، وجوًا، بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.

(ب) توقف الفصائل الفلسطينية كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل، بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود.

(جـ) فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

(د) يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

وقد تضمن الاتفاق آليات للتنفيذ على الوجه التالي:

(أ) تحديد ساعة الصفر لدخول تفاهمات التهدئة حيز التنفيذ.

(ب) حصول مصر على ضمانات من كل طرف بالالتزام بما تم الاتفاق عليه.

(جـ) التزام كل طرف بعدم القيام بأي أفعال من شأنها خرق التفاهمات، وفي حال وجود أي ملاحظات يتم الرجوع إلى مصر راعية التفاهمات لمتابعة ذلك.

لقد توقف المراقبون أمام موافقة حركتي حماس والجهاد الإسلامي على وصف «مقاومة» العدو الصهيوني بأنها «أعمال عدائية» كما ورد في الاتفاق، وهو أمر لم يمثل تراجعًا في المفاهيم فحسب، ولكنه اعتُبر بمثابة انقلاب على المواقف، حيث أصبحت «المقاومة والكفاح المسلح» منذ هذا الاتفاق في نظر «حماس والجهاد والرئيس مرسي» هي أعمالًا عدائية، وهو أمر لم تنص عليه الاتفاقات الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي اعتبرت «الكفاح المسلح» حقًا مشروعًا للشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال.

لقد جرمت «حماس والجهاد ومحمد مرسي» أعمال المقاومة في قطاع غزة أو انطلاقًا منها، واعتبرتها عملًا عدائيًا ضد دولة مجاورة، وهو نص يقفز على الواقع وحقائق الأشياء، فهذا النص يمكن التعامل به في إطار العلاقات بين الدول وبعضها البعض، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتم اعتماده برضا حركات وفصائل تحررية مع دولة معادية تحتل الأرض وتشرد الشعب.

وإذا كانت إسرائيل قد اعتبرت ذلك الأمر نجاحًا وانتصارًا يعطيها الأمان، ويزيد من عنادها في عدم الانسحاب من أي أراضٍ فلسطينية محتلة، فإن ذلك في الوقت نفسه يجعل من حماس والجهاد أداة لحماية الأمن الإسرائيلي ومصادرة حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وهو أمر بالتأكيد سوف ينسحب على الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس والأراضي التي تحتلها «إسرائيل»!

ولم يتضمن هذا الاتفاق الذي أعطى إسرائيل «نصرًا بلا ثمن»، مقابلًا يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني، ولكن فقط استُبدل، بنص كان مطروحًا يقضي برفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، نص آخر غير ملزم يتحدث عن «فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان». بالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل نجحت بمقتضي هذا الاتفاق في وضع نص يقضى بالتزام كل طرف بعدم القيام بأي أفعال من شأنها الخروج عن هذه التفاهمات وبما يعني أن مصر ملزمة بحراسة الحدود مع الكيان الصهيوني، كما أن حماس ملزمة بذلك، وإلَّا تكون قد خرجت على مضمون الاتفاق، خصوصًا أن مصر معنية بالحصول على ضمانات من كل طرف بالالتزام بما حواه الاتفاق من بنود، وهو أمر كما نرى سيكون الخاسر الأساسي فيه هو الجانب الفلسطيني.

أما النص الذي يتضمن «أن يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك» فهذا نص غامض يفتح الطريق أمام القول بأن هناك نصوصًا سرية لم يتم الكشف عنها، ومن بينها طريقة مراقبة الحدود مع غزة، والجهة المعنية بذلك، بما يشير إلى ما تردد عن «الجدار الإلكتروني الأمريكي»، الذي تم الاتفاق على تنفيذه على الجانب المقابل من الحدود المصرية مع العدو الإسرائيلي حتى قناة السويس.

كانت المعلومات حول الخطة الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء قد وجدت طريقها على أرض الواقع، بدأت الخطة بتمليك الفلسطينيين من أبناء القطاع، أراضي في سيناء مجاورة للحدود، وحصول أعداد غفيرة منهم على الجنسية المصرية.

ولم يكن من باب المصادفة أن يدلي المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين د.محمد بديع في يوم توقيع الاتفاق بين إسرائيل وحماس والجهاد بتصريح صحفي نشرته وسائل الإعلام المختلفة يؤكد فيه «أنه لا مانع من إقامة مخيمات للفلسطينيين في سيناء».. مشيرًا إلى أن «هناك مئات الخيام في الأردن ولبنان ولم يتحدث عنها أحد كما قال»..!!

كانت قيادة الجيش تتابع وقائع ما يجرى وتُعدُ التقارير حول خطورة المخططات التي بدأت تجد طريقها على الأرض. وفي هذا الوقت قرر الفريق أول عبد الفتاح السيسي بدء خطة المواجهة وعرقلة تنفيذ المخطط.

ولذلك أصدر في يوم الأحد 23 ديسمبر قرارًا يحظر تملك أو حق انتفاع أو إيجار أو إجراء أي نوع من التصرفات في الأراضي والعقارات الموجودة في المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية، والمناطق المتاخمة للحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية بمسافة 5 كيلومترات غربًا ما عدا مدينة رفح والمباني المقامة داخل الزمام، وكردونات المدن فقط والمقامة على الطبيعة قبل صدور القرار الجمهوري رقم 204 لسنة 2010.

وأوضح القرار الذي نُشر في الجريدة الرسمية وحمل رقم 203 لسنة 2012 أنه «يُحظر أيضًا تملك أو انتفاع أو إيجار أو إجراء أي نوع من التصرفات في الأراضي والعقارات الموجودة في الجزر الواقعة في البحر الأحمر والمحميات الطبيعية والمناطق الأثرية وحرمها».

- ونصت المادة الثانية من قرار وزير الدفاع على «أنه يُسمح للأشخاص الطبيعيين حاملي الجنسية المصرية دون غيرها من أي جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين، وللأشخاص الاعتبارية المصرية المملوكة بالكامل لمصريين حاملي الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أي جنسيات أخرى بالتملك في منطقة شبه جزيرة سيناء».
- ونصت المادة الثالثة من القرار القاضي بحظر تملك أي أراضٍ أو عقارات مبنية بشبه جزيرة سيناء لغير المصريين على «مع عدم الإخلال بالأحكام

المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 ولائحته التنفيذية»، يجوز لغير المصريين الآتي:

«تملُّك المنشآت المبنية بالمنطقة دون تملك الأراضي المبنية عليها».

«حق انتفاع للوحدات المبنية بغرض الإقامة لمدة أقصاها 50 عامًا طبقًا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن».

- ونصت المادة الرابعة من قرار وزير الدفاع على ضرورة الحصول على موافقة وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة قبل تقرير حق انتفاع أو تملك لمنشآت مبنية فقط دون الأرض المقامة عليها.

كان القرار يعطي رسالة واضحة تقول بأن القوات المسلحة لن تسمح بتمرير المخطط الذي يقضي بحل القضية الفلسطينية على حساب الأرض المصرية.

في هذا الوقت ثار الرئيس «السابق» محمد مرسي ضد القرار وطلب من الفريق أول عبد الفتاح السيسي التراجع عنه، بزعم أنه يتعارض مع مصالح أهالي سيناء، إلَّا أن الفريق أول السيسي صمم على موقفه، وقال إنه اتخذ هذا القرار حمايةً للأمن القومي، وإن القوات المسلحة ترى أن ذلك هو من صميم عملها ودورها.

وحاولت جماعة الإخوان دفع العديد من العناصر داخل سيناء في هذا الوقت إلى الاحتجاج على هذا القرار، وقد التقى بعض أبناء سيناء الرئيس مرسي للمطالبة بإلغائه، إلَّا أنه حرضهم ضد الفريق السيسي وقال إن القوات المسلحة هي المسئولة عن إصداره.

والتقى الفريق أول السيسي نخبة من أبناء سيناء كما زارهم في سيناء والتقى عددًا من قيادتهم، وعندما كشف لهم وزير الدفاع عن الأسباب التي دفعته إلى إصدار هذا القرار، اقتنع أبناء سيناء بموقف الجيش وأبدوا استعدادهم لمساعدته بكل ما يملكون.

ظلت المؤامرة مستمرة رغم الجهود التي كانت تبذلها القوات المسلحة، والعراقيل التي تضعها في مواجهة المخطط، وفي شهر فبراير 2013 كُشف عن وثيقة خطيرة صادرة عن الحكومة الإسرائيلية تتحدث عن دولة غزة وسيناء.

لم يكن الأمر مجرد مصادفة، أو خطأ غير مقصود، بل كانت خطوة مسبقة من الحكومة الإسرائيلية، تنبئ بترسيخ الفكرة وتحويلها إلى واقع، لتتسق مع المخططات التي عبرت عنها الأدبيات الإسرائيلية، وتصريحات كبار المسئولين في الكيان الصهيوني.

فمنذ أن جرى توقيع اتفاق «أوسلو» في عام 1993 بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية، وهناك تنسيق مشترك بين الطرفين يتعلق بالأوضاع الأمنية، وحركة انتقال المواطنين من داخل الأراضي الفلسطينية إلى المناطق التي يحتلها العدو الصهيوني.

وبمقتضى هذه الإجراءات الخاصة بعملية التنقل من أراضي القطاع والضفة إلى الأراضي الفلسطينية التي يحتلها العدو الصهيوني، تقوم وزارة الشئون المدنية الفلسطينية بتسليم الحكومة الإسرائيلية أوراقًا «معنونة» باسم «السلطة الفلسطينية رخصة زيارة» تحوي بيانات الزائر، متضمنة: الاسم وتاريخ الميلاد، ومعلومات جواز السفر، ومدة الزيارة وعنوان الإقامة خلالها، واسم دولة الميلاد. وبعد هذه الإجراءات ترسل صورة من هذه الاستمارة مرة أخرى إلى السلطة الفلسطينية.

في وقت سابق كان الإسرائيليون يكتبون على تصاريح القادمين من غزة في خانة دولة الميلاد «غزة»، أما الآن وتحديدًا بعد اتفاق الهدنة الموقع بين حماس والحكومة الإسرائيلية أصبح يُكتب في خانة دولة الميلاد للزائرين من غزة «غزة وسيناء»!!

اكتشفت السلطة الفلسطينية هذا الأمر الخطير فور أن قامت إسرائيل بتسليم دفعة من تصاريح الزيارة لمواطنين فلسطينيين من أبناء غزة، توقف المسئولون بوزارة الشئون المدنية الفلسطينية أمام هذا التطور الخطير، وتم إخطار الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

بعدها أصدر الرئيس الفلسطيني تعليماته لوزارتي الخارجية والشئون المدنية الفلسطينية بالاحتجاج رسميًا لدى الحكومة الإسرائيلية على هذا التجاوز الخطير الذي يتعامل مع سيناء كأنها جزء من الأراضي الفلسطينية ويتم إلحاقها بغزة، وهو أمر منافٍ لحقائق التاريخ والجغرافيا ويمثل اعتداء على سيادة وأراضي جمهورية مصر العربية.

وقد تقدمت وزارة الشئون المدنية الفلسطينية في ضوء ذلك باحتجاج رسمي إلى الحكومة الإسرائيلية، حيث تضمن الاحتجاج رفض السلطة الفلسطينية ضم سيناء إلى ما يسمى «دولة غزة وسيناء» وهو أمر يمثل خروجًا على القوانين والأعراف الدولية.

وطالب الاحتجاج الفلسطيني الحكومة الإسرائيلية بسرعة تفسير الأمر، والتوقف عن هذه الإجراءات التي من شأنها إثارة مشكلات عديدة تهدد باستمرار حالة اللااستقرار في المنطقة.

وبالرغم من عدم ردّ الحكومة الإسرائيلية على الاحتجاج، فإن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أصدر تعليماته للجهات المعنية داخل الحكومة الفلسطينية بمتابعة الأمر وتصعيد الموقف.

لقد أخذت الرئاسة المصرية علمًا بالأمر، غير أن محمد مرسي تعمد تجاهله تمامًا، وكأن هناك اتفاقًا مسبقًا على هذه الخطوة التي تكرس لسياسة الأمر الواقع، وتعكس مضمون ما سبق أن جرى الاتفاق عليه سرًا بين الأمريكيين والإخوان وإسرائيل.

كان كل شيء يمضي في هدوء، كانت الخطة جاهزة للتنفيذ، تنتظر اللحظة، إلَّا أن الجيش المصري كان يقف للمخطط بالمرصاد، يومها قال الفريق أول السيسي لعدد من القادة العسكريين «لقد دفعنا 120 ألف شهيد من أجل تحرير سيناء على مدى حروب متعددة والموت أهون علينا من أن نراها مرة أخرى تضيع أمام أعيننا».

***

القتل بأوامر الرئيس

دعت القوى الوطنية والثورية جماهير المصريين إلى التظاهر أمام القصر الجمهوري في الاتحادية يوم الثلاثاء الرابع من ديسمبر 2012 للإعلان عن رفضهم الإعلان الدستوري «الانقلابي»، الذي أصدره الرئيس محمد مرسي، في 21 نوفمبر من العام ذاته.

خرج المصريون من كل أنحاء البلاد في، مسيرات انطلقت من أمام المساجد والحواري والمناطق المختلفة، وفي مساء اليوم ذاته كان قد بلغ عدد المحتشدين حول القصر الجمهوري حوالي مليون متظاهر.

كانت الهتافات تندد بسياسة الرئيس مرسي، وتطالب بإسقاط حكم جماعة الإخوان، وإسقاط الإعلان الدستوري، ظلت المظاهرات على سلميتها دون أيِّ أعمال عنف.

وفي هذا اليوم أبدى ضابط كبير في الحرس الجمهوري تعاطفه مع المتظاهرين وبدا الأمر وكأن مصر كلها توحدت على قلب رجل واحد.

كان أحد المعارضين المعروفين موجودًا مع المتظاهرين أمام القصر، حذَّر من اقتحام القصر والدخول إليه، وقال للمتظاهرين إن مظاهراتنا سلمية وعلينا ألَّا نمنحهم الحجة لإطلاق الرصاص.

كانت قوات الشرطة قد أقامت العديد من الحواجز والأسلاك الشائكة أمام القصر الجمهوري؛ للحيلولة دون وصول المتظاهرين إلى القصر، إلَّا أن

المتظاهرين استطاعوا تجاوز هذه الحواجز بسلمية ودون الاحتكاك برجال الشرطة.

في هذا الوقت اتصل اللواء محمد زكي - قائد الحرس الجمهوري - بالرئيس مرسي وأبلغه بوجوب مغادرته للقصر الجمهوري فورًا؛ خوفًا على حياته بعد أن بدأ المتظاهرون في الاقتراب من أبواب القصر، كما أن اللواء أحمد جمال الدين -وزير الداخلية- طلب من د. أحمد عبدالعاطي - مدير مكتب الرئيس- ضرورة مغادرة الرئيس للقصر سريعًا ودون تردد.

وعلى الفور طلب الرئيس مرسي تجهيز موكب المغادرة وخرج من الباب الخلفي للقصر إلى دار الحرس الجمهوري، وأثناء المغادرة حاول بعض المواطنين التصدي لسيارته وقاموا بإلقاء الحجارة والأحذية عليه، غير أنهم لم يتمكنوا من اعتراضه!!

ظل المتظاهرون يحيطون بالقصر في مظاهرتهم السلمية حتى وقت متأخر من فجر اليوم التالي دون أي محاولة لاقتحام القصر، وإنما اكتفوا فقط بكتابة بعض العبارات التي تطالب بإسقاط حكم الإخوان وعزل الرئيس.

اتصل الرئيس محمد مرسي بقائد الحرس الجمهوري وسأله عن الأوضاع حول القصر، فقال له اللواء محمد زكي: إن تجمعات جماهيرية كبيرة لاتزال حول القصر، وإن هناك مجموعات شبابية بدأت في نصب الخيام أمام باب (4)، وهو الباب الرئيسي للقصر الجمهوري.

اشتاط الرئيس مرسي غيظًا وراح يهدد بكلمات أقرب إلى الشتائم، وبدا أنه في حالة عصبية شديدة، واتهم الجميع بالتواطؤ ضده وعدم الحسم.

وقال لقائد الحرس الجمهوري: أمامك ساعة واحدة من الآن، عليك أن تفضّ التظاهرة والاعتصام فورًا، وأن يتم طرد «شوية العيال دول» -كما وصفهم- من أمام القصر الجمهوري، وإلَّا فإنه لن يسكت على ذلك ويضع حدًا بنفسه لهذه الفوضى.

كان اللواء محمد زكي يعرف أن فضَّ الاعتصام بالقوة ستكون له خسائر كبيرة، وأنه سيدفع الثمن قبل الآخرين، وأن الأمر يحتاج إلى حل سياسي أكثر من الحل الأمني.

قال قائد الحرس للرئيس: من المستحيل أن نفضَّ الاعتصام بالقوة، والخسائر ستكون فادحة ولن نستطيع إنهاء الأمر بهذه السهولة، خصوصًا أن المعتصمين يتجمهرون خارج القصر وليس بداخله، وهذا ليس من اختصاص الحرس الجمهوري.

قال الرئيس مرسي: دعك من كل هذا الكلام، أمامك ساعة من الآن لفضِّ الاعتصام، وإلَّا سيكون لي موقف آخر.

أغلق الرئيس سماعة الهاتف في وجه اللواء محمد زكي، لقد طلب المطلب نفسه من وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، إلَّا أنه رفض التصدي للمتظاهرين وتفريقهم بالقوة، وقال له: أرسل لي قرارًا مكتوبًا وموقعًا منك، ساعتها أستطيع مواجهة المتظاهرين، ولكني لا أريد أن ألقى مصير حبيب العادلي.

دعا اللواء محمد زكي بعض كبار ضباط الحرس الجمهوري، أبلغهم بمطلب الرئيس فرفضوا جميعًا، اتصل بالفريق أول عبد الفتاح السيسي وأحاطه علمًا بالمكالمة الهاتفية التي جرت مع الرئيس، إلَّا أن وزير الدفاع طلب منه عدم التدخل لفضِّ الاعتصام والمظاهرات بالقوة؛ خوفًا من سقوط قتلى وجرحى من كلا الجانبين.

بعد قليل اتصل قائد الحرس الجمهوري بالرئيس مرسي، حاول رجال السكرتارية الخاصة توصيله بالرئيس الذي كان قد قرر المبيت في دار الحرس الجمهوري، إلَّا أنهم أخطروه بأن الرئيس لا يجيب، وربما يكون قد خلد إلى النوم.

كان اللواء محمد زكي قلقًا للغاية من إصرار الرئيس على فضِّ الاعتصامات حول القصر بالقوة، طلب من سكرتارية الرئيس توصيله هاتفيًا بأسعد الشيخة

-نائب رئيس ديوان رئيس الجمهورية وابن شقيقة الرئيس- والذي كان قد غادر القصر برفقته خلال الأحداث.

أبلغ قائد الحرس نائب رئيس الديوان بالمكالمة التي جرت بينه وبين الرئيس مرسي، وأكد له أن ما يطلبه الرئيس هو من المستحيلات، وأنه يتخوف من أن ينجم عن فضِّ الاعتصام بالقوة سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، لقد فوجئ اللواء محمد زكي بأسعد الشيخة يرد عليه بعنف قائلًا: ولماذا تحدثني أنا في هذا الموضوع؟ حاول مع الرئيس مرة أخرى؛ لأنه هو صاحب القرار، وأنتم جميعًا لا تريدون أن تفعلوا شيئًا.

بعدها بقليل عاود قائد الحرس الجمهوري الاتصال بالرئيس مرسي، وبعد إلحاح شديد، أجابه الرئيس وسأله على الفور: ماذا فعلت؟!

قال اللواء محمد زكي: أحتاج إلى 24 ساعة لإنهاء التظاهرات والاعتصامات، أنا لديَّ طرق خاصة، وسأحاول وأبذل كل الجهد من أجل إنهاء هذه المظاهرات حول القصر بطريقة سلمية.

الرئيس: إزاي يعني؟

قائد الحرس: سأخرج للمتظاهرين وأطلب منهم الانصراف بهدوء، وسأتصل بقادتهم وأدعوهم لفضِّ المظاهرات، أنا خوفي أن تسال الدماء حول القصر، وإذا بدأنا المواجهة لا نعرف كيف سننهيها.

الرئيس: أنا ماليش دعوة بالكلام ده، أمامك ساعة فقط، اتصرف، اعمل أي حاجة، انت خايف من إيه يا أخي، إنت قائد الحرس الجمهوري، ورجالتك ياكلوا الحديد، خلصني بأي طريقة.

قائد الحرس: عاوز بس 24 ساعة يا فندم.

الرئيس: كلمتي واحدة، عاوز أحضر الرئاسة صباحًا ولا أجد متظاهرًا واحدًا، استخدم كل الأساليب، بالقوة، بالهدوء، المهم تطردهم خلال ساعة من الآن.

قائد الحرس: سيكون صعبًا، الناس كتيرة وأنا خايف من انقلاب الأوضاع.

الرئيس: جمد قلبك واضرب ومتخافش.

قائد الحرس: ربنا يسهل يا فندم.

كان اللواء محمد زكي في حيرة من الأمر، إنه أمام موقف صعب للغاية، كيف يخالف ضميره؟ كيف يتفادى غضب الرئيس؟ تقدم نحو أسوار القصر الجمهوري، لم يتبق سوى عدة مئات من المتظاهرين الذين نصبوا مجموعة من الخيام أمام أسوار القصر، وبجوار مسجد عمر بن عبدالعزيز، كان عدد الخيام محدودًا.

عندما سأله مرافقوه من قادة الحرس: ماذا سنفعل؟ قال لهم: الأعداد بسيطة، لا تحتكُّوا بأحد منهم، ودعوني أتفاهم مع الرئيس في الأمر.

انصرف اللواء محمد زكي في هذا الوقت لينال قسطًا من الراحة، كانت مشاعره متضاربة ومتناقضة، إنه بين نارين، لكنه قرر ألَّا يخالف ضميره، وألَّا يكرر أيَّ أخطاء ارتكبها غيره في أوقات سابقة.

في الصباح الباكر خرج اللواء محمد زكي من ساحة القصر إلى خارجه، كانت هناك مجموعة من الشباب تحاول اعتراض موكب الرئيس عند وصوله، لقد وضعوا أسلاكًا شائكة في الطريق إلى القصر، وهددوا بمنعه من الدخول، اقترب منهم قائد الحرس للتفاهم معهم، وطلب منهم إبعاد الأسلاك الشائكة، ودخل معهم في حوار مطول حتى استطاع إقناعهم بنزع الأسلاك الشائكة من الطريق المؤدي إلى القصر الجمهوري.

بعد نجاحه في هذه المهمة عاد اللواء محمد زكي إلى ساحة القصر الجمهوري مرة أخرى، التقى المهندس أسعد الشيخة، فطلب منه أن يقوم بفضِّ التجمعات الموجودة أمام القصر وإحراق الخيام والقبض على مَن فيها، رفض قائد الحرس تنفيذ الأمر الذي نقله أسعد الشيخة باسم الرئيس مرسي، وقال له: الخيام ممتلئة

بالشباب ولن نستطيع فضَّها أو حرقها بهذه الطريقة، وإن الحرس الجمهوري لم يتعود الاعتداء على المدنيين ولن نتورط في ذلك.

قال أسعد الشيخة: يعني إيه؟! انتوا لازم تقوموا بفضِّ هذا الاعتصام، هذه مهمتكم، وأنتم المسئولون عن ذلك.

قال قائد الحرس: سأرسل عددًا من المساعدين للتفاهم مع الشباب والطلب منهم بضرورة فض الاعتصام بهدوء.

في هذا الوقت طلب قائد الحرس الجمهوري من قائد شرطة الحرس الجمهوري، وأيضًا من رئيس عمليات الحرس محاولة إقناع المعتصمين بفضِّ اعتصامهم ولكن دون الاحتكاك بهم.

وبالفعل خرج الاثنان والتقيا مجموعة من الشباب الذين رفضوا إنهاء الاعتصام، وقالوا إنهم معتصمون سلميًا كنوع من الاحتجاج على الإعلان الدستوري، وإن اعتصامهم سيظل سلميًا ولن يفضوه ماداموا لم يخرجوا على القانون ولم يهددوا الأمن أو الاستقرار.

قام الرجلان بإبلاغ اللواء زكي تليفونيًا بما حدث بينهم وبين المعتصمين، فطلب منهما قائد الحرس العودة إلى داخل القصر مرة أخرى؛ حرصًا على عدم الاحتكاك.

وبالفعل بعد عودتهما مباشرة، أبلغ قائد الحرس اللواء محمد زكي نائب رئيس الديوان أسعد الشيخة بما جرى، فثار وغضب، وقال: «انتم موش حتعملوا حاجة، إحنا حنتصرف، رجالتنا حيقوموا بالواجب وزيادة، النهارده بعد العصر حوريك كيف تُفضُّ الاعتصامات وكيف تُعاد للدولة هيبتها، إحنا موش حنتكل عليكم في حاجة بعدكده، وكل واحد يدفع تمن تقصيره».

أدرك اللواء محمد زكي أن أسعد الشيخة قرر أن يستخدم العنف والقوة ضد المعتصمين، حذره من ذلك، وقال: سيسقط العديد من الضحايا، وسيكون رد الفعل قويًا.

أبدى أسعد الشيخة استهانته بكلمات اللواء محمد زكي وقال له: نحن نعرف كيف نحمي أنفسنا، لازم ياخدوا درسًا لن ينسوه، وحتشوف ماذا سيحدث، وعمومًا إحنا موش حنفضّ الاتحادية بس، لأ، حنفض كمان ميدان التحرير.

قال اللواء محمد زكي: أنتم كده حتدمروا البلد، والناس لن تقبل باستخدام القوة مع متظاهرين سلميين.

أسعد الشيخة: والله أحنا عارفين بنعمل إيه، وإحنا نفهم نتعامل مع الشعب ده أحسن من أي حد تاني، دي ناس تخاف ولا تختشي، وهتشوف ده بعينك اليوم، وأتمنى أن تستوعبوا الدرس.

قال اللواء محمد زكي بعصبية شديدة: سيكون الثمن فادحًا على الجميع، وأنا أحذر من خطورة هذا الإجراء.

انصرف أسعد الشيخة من أمام اللواء محمد زكي، الذي كان في حالة ذهول من الطريقة التي تحدث بها نائب رئيس الديوان مهددًا ومتوعدًا، وعلى الفور أبلغ الفريق أول السيسي بما جرى، طلب منه السيسي التمسك بموقفه والحرص على سلامة المعتصمين، وتحذير الرئيس من مغبة تهور أسعد الشيخة والآخرين.

وبالفعل ما إن وصل الرئيس مرسي إلى القصر الجمهوري في نحو العاشرة من صباح الأربعاء 5 ديسمبر 2012، حتى توجه قائد الحرس إلى الرئيس ليبلغه بالوضع، فقال له مرسي: انتظر قليلًا، سأجتمع بكم وبالفريق الرئاسي لنرى ماذا سيحدث!

وعلى الفور طلب الرئيس مرسي من ابن شقيقته أسعد الشيخة، الدعوة إلى اجتماع عاجل برئاسته، وحضره د.أحمد عبدالعاطي (مدير مكتب الرئيس) والسفير رفاعة الطهطاوي (رئيس الديوان) والمهندس أسعد الشيخة (نائب رئيس الديوان) وخالد القزاز ود.ياسر علي، كما حضره أيضًا اللواء محمد زكي (قائد الحرس الجمهوري) واللواء أحمد فايد (مدير شرطة الرئاسة) واللواء أسامة الجندي (مدير أمن الرئاسة) وأيمن هدهد مستشار الرئيس الأمني.

بدأ الاجتماع ساخنًا، وجّه الرئيس اللوم إلى قائد الحرس الجمهوري ومدير شرطة الرئاسة اللواء أحمد فايد، وانتقد بشدة سلوك اللواء أحمد جمال الدين -وزير الداخلية- وقال: الراجل ده خلاص كتب نهايته بنفسه ولن يكون له «عيش» معنا بعد ذلك، وكل من سيتراخى عن أداء مهمته أنا سأؤدبه بطريقتي.

نظر الرئيس إلى اللواء محمد زكي قائد الحرس الجمهوري وقال له: لماذا لم تفض هذه الاعتصامات وتنهِ هذه الفوضى؟

قال قائد الحرس: أنا أخاف من استخدام القوة، الضحايا لن يكونوا قليلين.. والبلد في وضع صعب، وهذا سيضر بسمعة الرئاسة.

- قال الرئيس محتدًا: وإيه يعني، وهل أنت راضٍ عن شوية «الـ.....» الموجودين أمام القصر واقتحموا حرم القصر وعسكروا فيه؟ دول ولاد مأجورين وبلطجية، انت خايف من إيه؟

- قال قائد الحرس: أنا خايف على الأرواح، طلبت من سيادتك 24 ساعة لفضِّ الاعتصام سلميًا.

- الرئيس: ولا 24 دقيقة، كل شيء اتحسم وحينتهي بطريقتنا، أنا كمان موش عاوز عنف، لكن إيه العمل؟!

- قال قائد الحرس: الأمر خطير يافندم.

- وقال اللواء أحمد فايد: وأنا شخصيًا بحذر من العنف، لازم نستخدم الحوار، والأولاد ممكن يمشوا.

- نظر الرئيس إلى اللواء أسامة الجندي، وقال: وإنت إيه رأيك ياسيادة اللواء؟

- قال اللواء أسامة الجندي: العنف سيولد عنفًا، والأولاد حيمشوا لوحدهم، ولم يحاولوا اقتحام القصر، وأقترح تركهم وعدم التعرض لهم.

- قال الرئيس: ده كلام فاضي، والأولاد دول لازم يمشوا النهارده.

- أما أسعد الشيخة فقد قال: الموضوع اتحسم، واللي حيقرب من القصر الجمهوري سيلقى حتفه، ولن يكون هناك أي تفاهم، وإحنا عندنا رجالتنا اللي يعرفوا يحموا القصر.

- الرئيس مرسي (موجهًا كلامه لقائد الحرس الجمهوري): تعليماتي لك بشكل واضح اتصرفوا وفضُّوا الاعتصام فورًا.

انتهى الاجتماع، كانت عبارة الرئيس لاتزال تدوي، أدرك اللواء محمد زكي أن الأمر جد لا هزل فيه، أطلع الفريق أول السيسي بمضمون الاجتماع، طلب منه السيسي التمسك بموقفه، وحذره من خطورة التهديدات التي أطلقها أسعد الشيخة، وقال: لا تسمحوا بالعنف ضد المتظاهرين.

في حوالي الساعة الرابعة تقريبًا تلقى اللواء محمد زكي إخطارًا من ديوان الرئاسة، بأن الرئيس سيغادر إلى دار الحرس الجمهوري فورًا على غير العادة؛ حيث إن الرئيس كان يظل موجودًا في قصر الرئاسة يوميًّا إلى ما بعد صلاة العشاء، كان ذلك بناء على نصيحة من اللواء أحمد جمال الدين -وزير الداخلية- خوفًا على حياته.

كان المرشد العام للجماعة قد وجه الدعوة إلى هيئة مكتب الإرشاد، للتباحث في الأمر، ومواجهة الاعتصامات التي ظلت مستمرة حول القصر الجمهوري، التقت رغبة المرشد مع رغبة الرئيس محمد مرسي: لابد من استخدام القوة في مواجهة المعتصمين، لابد من إعطائهم درسًا وتأديبهم حتى لا يتكرر ما جرى يوم الرابع من ديسمبر.

وفي الاجتماع الذي شارك فيه د.محمد بديع المرشد العام للجماعة، ومحمود عزت نائب المرشد، وخيرت الشاطر نائب المرشد ومحمود غزلان المتحدث الرسمي للجماعة، وأسامة أبو بكر الصديق عضو مكتب الإرشاد، تحدث المرشد العام، كان ثائرًا وغاضبًا، لقد وجه انتقادات شديدة إلى جبهة الإنقاذ التي كان يسميها دومًا «جبهة الخراب» وقال: «إنها أس البلاء في مصر»،

وإنها تقف ضد الشرعية وتحرض على التخريب في البلاد، وإنه حان الوقت لتلقينها درسًا لن ينسى.

واعتبر خيرت الشاطر أن الجبهة التقت مع فلول النظام السابق على هدف واحد ووحيد وهو إسقاط نظام الرئيس مرسي، نظام جماعة الإخوان، لأن في قلوبهم حقدًا ومرضًا وعداءً مستحكمًا ضد المشروع الإسلامي.

وطرح نائب المرشد، د.محمود عزت الإسراع فورًا بتوجيه الدعوة إلى حشد شباب الإخوان والقوى الحليفة لفض هذا الاعتصام مساء اليوم نفسه الخامس من ديسمبر 2012.

لقد أكد المرشد العام أنه اتفق مع الرئيس على استخدام جميع الأساليب لتأديب المعتصمين وإحراق خيامهم والقبض على عدد منهم وتسليمهم للجهات المعنية، بعد إخضاعهم للتحقيق بواسطة عناصر الجماعة لمعرفة القوى التي تقف وراءهم وتمولهم.

وأكد خيرت الشاطر أنه سيتواصل مع أسعد الشيخة نائب رئيس الديوان، ومع د.أحمد عبدالعاطي مدير مكتب الرئيس وأيمن هدهد مستشاره الأمني للتنسيق حول سيناريو الأحداث.

كان عدد المعتصمين في هذا الوقت لا يزيد على 300 شخص نصبوا بعض الخيام حول القصر الجمهوري بالاتحادية، رفعوا بعض اللافتات التي تطالب بإلغاء الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر، كما طالبوا بإسقاط حكم الإخوان، وكتبوا على جدران القصر الجمهوري شعارات تنادي برحيل الرئيس مرسي.

وعلى الفور حدد خيرت الشاطر المجموعة التي ستدير حركة الأحداث وطرد المعتصمين من أمام قصر الاتحادية، وهم محمد البلتاجي وصفوت حجازي وأحمد المغير وعبدالرحمن عز وأسامة جمال الدين وأمير النجار، حيث تولى هؤلاء قيادة ميليشيا الجماعة التي ستنفذ مهمة طرد المعتصمين، والتي يطلق عليها داخل الجماعة «مجموعات الردع».

وكلف الشاطر أيضًا أيمن هدهد المستشار الأمني للرئيس بتشكيل عدد من المجموعات للتحقيق مع من سيتم القبض عليهم من المعتصمين، والتوصل إلى نتائج تكشف أبعاد «المؤامرة» ضد الرئيس، وذلك باستخدام القوة وإجبارهم على هذه الاعترافات، على أن يستعين في ذلك بعدد من قيادات الجماعة ومنهم «علاء حمزة».

وفي الرابعة عصرًا وصلت طلائع الميليشيات إلى القصر الجمهوري، بدأوا على الفور في الاعتداء على المعتصمين وحرق الخيام، كان أحمد المغير وعبدالرحمن عز يقودان مجموعات الشباب التي تولت تنفيذ عملية حرق الخيام والاعتداء على المتظاهرين، في هذا الوقت تقدم أسعد الشيخة نحو قائد الحرس الجمهوري وقال له: إيه رأيك ياسيادة اللواء.. هل رأيت الشغل اللي على أصوله؟ خلاص شبابنا قاموا بالواجب وزيادة.

كان اللواء محمد زكي منفعلًا للغاية، ساعتها قال لأسعد الشيخة: ما فعلتموه خطيئة كبيرة، انتم حتودوا البلد في داهية وبكره أفكرك.

سخر أسعد الشيخة من كلام قائد الحرس وقال له: والله البلد موش حتروح في داهية طول ما فيها شباب الإخوان الرجالة، اللي بيقوموا بأفعال لا يستطيع أحد غيرهم القيام بها.

كان الرئيس محمد مرسي قد غادر القصر الجمهوري منذ قليل، قرر اللواء زكي مغادرة القصر الجمهوري؛ احتجاجًا على ما يجري، أعطي تعليماته لرجاله بعدم التدخل وتولي مسئولية حراسة القصر من الداخل فقط.

في هذا الوقت كانت الفضائيات تنقل الأحداث على الهواء، بدأ سكان الشوارع القريبة يزحفون إلى القصر لإنقاذ المعتصمين بعد أن رأوا بعيونهم آثار الاعتداء الغادر من شباب الإخوان وحلفائهم.

تحرك مئات الشباب من ميدان التحرير وحدائق القبة ومدينة نصر وروكسي إلى القصر الجمهوري لإنقاذ الشباب والفتيات من يد شباب الإخوان، الذين

راحـوا يطلقـون الرصـاص ويعتـدون بالعصـي والآلات الحديدية علـى كل من يواجهونـه، احتمى المعتصمون بمسـجد عمر بن عبد العزيز، إلَّا أن الميليشـيات دخلت المسـجد خلفهم وقاموا بالاعتداء عليهم وخطفهم وتعذيبهم.

مضـوا بالعشرات من المصابيـن إلى بوابـة القصر الجمهوري لاسـتجوابهم بناء على اتفاق مع أسـعد الشـيخة نائب رئيس ديوان الرئاسة، اتصل العميد خالد عبدالحميـد -رئيس مجموعة التأمين- بقائد الحرس الجمهوري وأبلغه أن هناك عددًا من المصابين في حالة سيئة أمام بوابة (4) وأن أسعد الشيخة طلب السماح بدخولهم إلى داخل القصر، رفض اللواء محمد زكي إدخال الجرحى إلى القصر الجمهـوري وأصدر تعليمات محددة إلى العميد خالد عبدالحميد بعدم السـماح بذلك إطلاقًا، حتى ولو كان رئيس الجمهورية هو الذي أصدر القرار.

فـي منتصـف الليل وتحديدًا في الثانية عشـرة من مسـاء الأربعاء الخامس من ديسـمبر، أجرى الرئيس مرسـي عدة اتصالات هاتفية بقائـد الحرس الجمهوري يطلـب منه التدخـل بالدبابـات والمدرعـات للفصل بيـن المتصارعيـن، بعد أن تحولت المنطقة إلى ساحة معارك.

لقد سقط مئات الجرحى وعشرة لقوا حتفهم من بينهم الصحفي الحسيني أبو ضيف -الصحفي بجريدة الفجر- الذي استُشـهدبعد أن قُتل رميًا بالرصاص عن عمد بسـبب قيامه بالتقاط صور لميليشـيات الإخوان، وهي توجه رصاصاتها إلى صدور المواطنين.

بدأ عدد من أعضاء الهيئة الاستشـارية للرئيس مرسي يعلنون عن استقالاتهم؛ احتجاجًـا على هذا العدوان، كان من بينهم: عمـرو الليثي وأيمن الصياد ومحمد عصمت سـيف الدولة ود.سـيف الدين عبد الفتـاح؛ لينضموا بذلـك إلى آخرين كانوا قد أعلنوا عن استقالاتهم في أعقاب الإعلان الدستوري الانقلابي، ومنهم: سكينة فؤاد وفاروق جويدة وسمير مرقص.

طلب الرئيس من قائد الحرس الجمهوري أن يُجرى اتصالًا بالمهندس أسعد الشيخة للتنسيق معه في سبل مواجهة الموقف المشتعل أمام الاتحادية، وطالبه بأن يتوقف عن سياسة العناد وأن يستجيب لتعليماته بوصفه رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

كان قائد الحرس على يقين من أن الرئيس كان يدير المعركة بنفسه ويُصدر التعليمات إلى أسعد الشيخة لمواجهة الأحداث، ومطاردة المتظاهرين الذين قدِموا إلى القصر الرئاسي لإنقاذ المعتصمين وطرد شباب الإخوان، وعندما أبلغ أسعد الشيخة الرئيس مرسي بوجود حشود ضخمة من المتظاهرين المعادين لحكم الإخوان، قرر الرئيس أن يطلب من الحرس الجمهوري التدخل لإنقاذ الأوضاع والفصل بين المتصارعين.

كان الرئيس قد طلب قبل ذلك من وزير الدفاع التدخل، إلَّا أن الفريق السيسي أكد له أن الجيش لن يتورط في أي اقتتال داخلي مع أبناء شعبه، فطلب منه الرئيس أن يُجري اتصالًا بقائد الحرس الجمهوري لأنه لم يكن بقادر على الوصول إليه في هذا الوقت، وبالفعل اتصل الفريق أول السيسي بقائد الحرس الجمهوري وقال له: الريس بيحاول يطلبك شوف عاوز منك إيه، وحذار من التورط، وبالفعل قام قائد الحرس بالاتصال برئيس الجمهورية الذي بادره بالسؤال: ماذا فعلت؟

قال قائد الحرس: سأذهب إلى القصر الرئاسي وأبحث الأمر مع قادة الحرس.

الرئيس: لماذا لم تتصل بأسعد الشيخة لينسق معك؟

قال قائد الحرس: أنا أعرف شغلي جيدًا وسأقدر الموقف وأبلغ سيادتك بتطورات الأحداث أولًا بأول.

قال الرئيس: أوعى تعمل زي بتاع الداخلية، ده موش حيعمل حاجة، وحسابي معه بعدين.

عاد اللواء محمد زكي على الفور إلى القصر الجمهوري وشعر بخطورة الموقف، فقرر الدفع بعدد من كتائب الحرس الجمهوري في نحو الخامسة صباحًا من يوم الخميس 6 ديسمبر لمواجهة الموقف، فتم وضع أسلاك شائكة لمحاولة الفصل بين المتظاهرين لوقف الاشتباكات التي ظلت دائرة حتى هذا الوقت، ورفض قائد الحرس الاستجابة لجميع مطالب الرئيس بفضِّ الاعتصام بالقوة والتدخل ضد من أسماهم بالمعتدين وكان يقصد المعارضين.

أبدى الرئيس استياءه الشديد من رفض اللواء محمد زكي استخدام القوة ضد المعارضين، وهدد باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بإعادة الأمن ومطاردة المعارضين الذين ظل بعضهم موجودًا حول القصر الجمهوري.

في هذا الوقت طلب الرئيس من أسعد الشيخة إصدار بيان باسم الحرس الجمهوري يطلب فيه من المتظاهرين والمعتصمين المعارضين إخلاء المنطقة فورًا، لم يكن اللواء محمد زكي على علم بهذا البيان، وقد فوجئ به، إلَّا أنه طلب من ضباط الحرس عدم الاستجابة لأيِّ أوامر من أحد إلَّا منه شخصيًا.

كان الرئيس قد كلف أسعد الشيخة بالتنسيق مع اللواء أحمد فايد -مدير شرطة الرئاسة- ليكون حلقة الوصل مع اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية، ويبلغه التعليمات أولًا بأول.

وكان أسعد الشيخة قد طلب منه إبلاغ وزير الداخلية بإرسال قوات الأمن المركزي مساء يوم 5 ديسمبر لمواجهة المتظاهرين المعارضين في شارع الخليفة المأمون وميدان روكسي، إلَّا أن وزير الداخلية رفض ذلك، مما أثار حفيظة الرئيس مرسي.

وعندما جرى احتجاز 54 شخصًا حول أسوار القصر، أسرع أسعد الشيخة واتصل بالرئيس محمد مرسي وقدم إليه معلومات كاذبة تقول: «إن المقبوض عليهم اعترفوا أنهم تلقوا أموالًا من قيادات حزبية معارضة لتنفيذ مؤامرة ضد الرئيس».

قبلها بساعات قليلة كان السفير رفاعة الطهطاوي قد نصَّب من نفسه خصمًا وحكمًا، وراح يُصدر تصريحات لوسائل الإعلام المختلفة زعم فيها أن اجتماعات قد جرت في مركز إعداد القادة بالعجوزة بين قادة بالحزب الوطني ومتظاهرين لتمويل الاعتداء على قصر الاتحادية، وقال إن هناك اجتماعًا آخر جرى في فندق «سفير» بين شخصية صعيدية ومتظاهرين للغرض نفسه، ولم يقدم السفير الطهطاوي ما يثبت صحة ادعاءاته أو يؤكدها.

وعندما ألقى الرئيس محمد مرسي بيانًا للشعب مساء الخميس 6 ديسمبر 2012 راح يردد الاتهامات ذاتها، وقال حرفيًا قبل أن تقول النيابة العامة كلمتها: «لقد ألقت قوات الأمن القبض على أكثر من 80 متورطًا في أعمال عنف وحمل للسلاح ومستعمل له، وإن النيابة العامة قد حققت مع بعضهم والباقون محتجزون قيد التحقيق بمعرفتها، وإنه من المؤسف أن بعض المقبوض عليهم لديهم روابط عمل واتصال ببعض ممن ينتسبون أو ينسبون أنفسهم إلى القوى السياسية، وبعض هؤلاء المستخدمين للسلاح والممارسين للعنف من المستأجَرين مقابل مال دُفع لهم، وكشفت ذلك التحقيقات واعترافاتهم فيها».. وتساءل الرئيس: «مَن أعطي لهم المال؟! ومَنْ هيأ لهم السلاح؟ ومَنْ وقف يدعمهم»؟

وقال الرئيس: «لقد رأينا قبل ذلك حدثًا مجهَّلًا عن الطرف الثالث في أحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وبورسعيد، ولم يتمكن أحد من التوصل للطرف الثالث. إن هؤلاء المقبوض عليهم تكلموا عنهم وعن ارتباطاتهم بهم، وإن اعترافات هؤلاء سوف تُعلن النيابة العامة نتائجها في ضوء التحقيقات التي تُجرى الآن في هذه الوقائع المؤسفة مع مرتكبيها والمحرضين عليها ومموليها في الداخل كانوا أو في الخارج».

وقال الرئيس: «إن الدماء الزكية التي سالت في الأحداث خلال اليومين السابقين لن تذهب هدرًا، والذين زودوا المتهمين بالسلاح والمال وحرَّضوا على العنف بدأوا ينزلون إلى النيابة العامة تمهيدًا للتحقيق معهم».

لقـد ظـن الكثيرون في هذا الوقت أن معلومات الرئيس مسـتقاة من تحقيقات النيابـة العامـة، غيـر أن الواقـع كان عكس ذللك تمامًـا، وثبت بمـا لا يدع مجالًا للشك أن كل ما ذكره مرسي كان معلومات مغلوطة لا أساس لها، إنما هي مجرد توريط متعمد له من قِبل الجماعة وعناصرها، وفي اليوم التالي 7 ديسمبر كان قائد الحرس الجمهوري يؤدي صلاة الجمعة مع الرئيس في دار الحرس الجمهوري، وعندما أبلغه مسـاء أن حشـودًا من الإخوان ستزحف إلى القصر الجمهوري وأنه يتخوف من دخول المعارضين لسـاحة القصر قال له مـن يتوجه إلى هناك أضربه بالنار وأقتله فورًا.

أصـاب الذهول قائد الحرس الجمهوري، وقال له: «أنا لن أسـتطيع أن أعطي أوامر لرجال الحرس بإطلاق الرصاص على المتظاهرين».

- رد عليـه الرئيس: وهل تسـمح لهم بدخـول القصر والعبـث بمحتوياته أو إحراقه.

- قال اللواء محمد زكي: بالقطع لن نسمح، ولكن هناك وسائل عديدة يمكن استخدامها بخلاف ضرب الرصاص.

- قال محمد مرسـي: أنا قلـت لك كلامًا واضحًا، أضـرب بالرصاص، أقتل ولا تعمل حسابًا لأي شيء، أنا أحميك، هذا حق دفاع شرعي.

- قال قائد الحرس: لا أضمن أن أحدًا ينفذ تعليماتي وأنا شخصيًا لن أسمح بذلـك، دعني أتعامل مع الوضع بطريقتـي، أنت تعرف أننا حريصون على القصـر الرئاسـي ولن نسـمح باقتحامه أبـدًا، ولكن هناك أكثر من وسـيلة لمنـع حدوث ذلك بعيدًا عن القتـل والدم والموت، أنا كل ما أرجوه منك ياسـيادة الرئيس أن تمنع حضور المتظاهريـن الإخوان الذين علمت أنهم سـيأتون إلى الاتحادية من عند جامعي رابعة والرحمن الرحيم، وأنا كفيل بإنهاء الأحداث الحالية.

ـ قال الرئيس: أنا عاوز رجالتك يشهدوا في محضر النيابة على الأولاد المجرمين اللي اتمسكوا إمبارح.

ـ قال قائد الحرس: النيابة من حقها أن تسأل من تريد ومن تشاء ولكن أنا لن أطلب من أحد أو أرغم أحدًا على الشهادة لصالح أو ضد أحد.

أدرك مرسي في هذه اللحظة، أنه لا أمل في تغيير موقف اللواء محمد زكي من الأحداث، لكنه لم يكن قادرًا على إصدار قرار بإبعاده من موقعه، لكنه ترك مصيره للأيام القادمة.

كان الرئيس غاضبًا أيضًا من اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية، الذي رفض الرد على هاتف الرئيس عدة مرات، لأنه كان يعلم أن الرئيس سوف يطلب منه التصدي للمتظاهرين الذين أزالوا الحواجز التي وضعت للحيلولة دون وصولهم إلى مبنى القصر الجمهوري.

كان الاتفاق يقضي بأن يتولى الحرس الجمهوري حماية القصر من الداخل، وتتولى وزارة الداخلية حمايته من الخارج، كان الاتصال الوحيد الذى جرى بين الرئيس ووزير الداخلية تليفونيًا هو الذي طلب فيه الرئيس من أحمد جمال الدين التصدي ولو بالقوة للمتظاهرين، فرد عليه أحمد جمال الدين بالقول: «أنا معنديش مانع بس أرسل لي سيادتك قرارًا مكتوبًا وموقعًا بخط يدك»، ساعتها أغلق مرسي التليفون في وجه وزير الداخلية واتخذ قراره بإبعاده في أقرب فرصة ممكنة.

تولى أحمد عبد العاطي مدير مكتب الرئيس الاتصال بوزير الداخلية في هذا الوقت، كان ينقل إليه التعليمات إلَّا أن أحمد جمال الدين لم يكن يستجيب لأي منها، فقد كان يبذل كل ما في جهده لحماية القصر من الاقتحام، إلَّا أنه رفض استخدام القوة بأي شكل من الأشكال.

كان أحمد جمال الدين يتخوف من تكرار سيناريو 28 يناير 2011، عندما وجدت الشرطة نفسها وجهًا لوجه مع الجماهير التي نزلت إلى الشوارع، كان

المشهد مؤلمًا وتسبب في كارثة لاتزال الشرطة تدفع ثمنها، رغم أن المؤامرة كانت إخوانية، وهي التي سعت إلى إشعال المعركة بين الشعب والشرطة في هذا الوقت.

عندما أبلغ اللواء أحمد جمال الدين بأن المتظاهرين حملوا لواء شرطة أشرف عبدالله على أكتافهم، وعندما شاهد رجال الشرطة يلتحمون مع الجماهير غمرته سعادة بالغة، لأنه أدرك في هذا الوقت أن الحاجز النفسي الذي أوجده الإخوان بين الشرطة والشعب قد سقط نهائيًا وإلى غير رجعة.

في اليوم التالي أجرى رئيس الجمهورية اتصالًا باللواء أحمد جمال الدين، لقد كان غاضبًا ومحتدًا في الحديث وقال لوزير الداخلية: أنا أحمل الشرطة المسئولية عن الأحداث التي شهدها القصر الجمهوري أمس، لو كان هناك جدية في التعامل مع هؤلاء المخربين لما حدث ذلك، ولكن للأسف رجال الداخلية تظاهروا مع المخربين وكمان حملوهم على الأكتاف، أين الأمن، وكيف تترك الأحداث تتداعى بهذا الشكل.

- قال وزير الداخلية: لكن الشرطة كانت تعرف أن المظاهرة سلمية ولن يقتحموا القصر.

- قال محمد مرسي: لكنك لم تستطع حماية رئيس الجمهورية، كيف سمحت لهؤلاء المخربين بأن يتواجدوا أمام القصر ويعتدوا على سيارة رئيس الجمهورية.

- قال وزير الداخلية: كانت قوات الأمن موجودة وهي التي أفسحت الطريق وقد تصدينا لهم وألقينا القبض على عدد منهم، ومع ذلك أقول لسيادتك إن قوات الأمن كانت قد أعدت 40 تشكيلًا لمواجهة هذه الأحداث.

- قال الرئيس: وأين هم؟ وماذا فعلوا؟ يا فرحتي بيهم، هذه مؤامرة على الرئيس، وأنا لن أسمح باستمرار هذه المهزلة.

كان أحمد جمال الدين يعرف أن أسعد الشيخة وأحمد عبدالعاطي يحرضان الرئيس على الشرطة، وينقلون إليه معلومات خاطئة عن وجود مؤامرة تقودها الشرطة ضد الرئيس، ولذلك وصل في هذا الوقت نحو مائة من ميليشيات الإخوان ووقفوا إلى جانب وحول دار الحرس الجمهوري لحماية الرئيس.

ومع تدهور الأوضاع في مساء اليوم ذاته اتصل د.سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق ورئيس حزب الحرية والعدالة بالوزير أحمد جمال الدين، طلب فيه الكتاتني من وزير الداخلية التدخل العاجل والسريع لإنهاء الاشتباكات التي كانت تدور في هذا الوقت بين المعارضين وبين أنصار الرئيس مرسي حول قصر الاتحادية والشوارع المحيطة، وهنا طلب وزير الداخلية من د.سعد الكتاتني بضرورة إصدار تعليماته لشباب الإخوان بالانسحاب من أمام قصر الاتحادية حتى يتمكن من إنهاء هذه الاشتباكات على الفور.

قام د.سعد الكتاتني في هذا الوقت المتأخر من الليل بإبلاغ أيمن هدهد المستشار الأمني للرئيس بضرورة فض المتجمهرين من جماعة الإخوان وإبعادهم فورًا من محيط الاشتباكات.

قام أيمن هدهد بالاتصال بشباب الإخوان أحمد المغير وعبد الرحمن عز، وأيضًا أبلغ البلتاجي بضرورة التجمع أمام الاتحادية حتى تتمكن الشرطة من فض الاشتباكات، وبدأت عناصر منهم تنسحب تدريجيًا من المنطقة إلى الاتحادية، بينما كانت هناك مجموعة أخرى تمارس العنف والتعذيب على المتظاهرين المعارضين والذين تم اختطافهم من الشوارع وجاءوا بهم أمام بوابة القصر الرئاسي رقم (4) لتعذيبهم والتحقيق معهم.

وحتى هذا الوقت الخامسة صباح 6 ديسمبر، لم يكن الإخوان قد سحبوا ميليشياتهم، وعندما التقى وزير الداخلية بأيمن هدهد، سأله: لماذا لم تسحبوا عناصركم كما أبلغني د.سعد الكتاتني، فقال له: سوف ينسحب الشباب ولكن بعد أن يؤدوا الصلاة على أرواح شهدائهم الذين سقطوا بيد المخربين.

أبدى وزير الداخلية امتعاضه من هذا السلوك، وأدرك أن الإخوان قرروا الاستمرار في المواجهة لحين طرد المعارضين من أمام القصر الجمهوري.

لقد أبلغ أحمد عبد العاطي وزير الداخلية في هذا الوقت بضرورة أن تتسلم الشرطة بعض المقبوض عيهم من المواطنين بواسطة شباب الإخوان لتسليمهم إلى النيابة العامة، إلَّا أن وزير الداخلية رفض ذلك، وقال لن نتسلم أحدًا إلَّا بعد حضور النيابة العامة.

كانت المعلومات التي وصلت إلى اللواء أحمد جمال الدين تؤكد أن ميليشيات الإخوان قد قامت بتعذيب هؤلاء الشباب وأحدثوا بهم إصابات بالغة ولذلك أدرك الخديعة ورفض استلامهم فتم احتجازهم أمام بوابة (4) لحين وصول النيابة العامة.

وفي صباح اليوم ذاته عندما التقى الرئيس ووزير الداخلية كان عتاب الرئيس للوزير شديدًا، إلَّا أن الوزير اشتكي له من أن عناصر الإخوان هي التي بادرت بالاعتداء وإشعال الموقف، وأن استمرار الأوضاع في التدهور كان سببه أن أيمن هدهد رفض تنفيذ تعليمات د. سعد الكتاتني بصرف عناصر الإخوان بعيدًا عن القصر، فظلوا موجودين حتى هذه اللحظة.

في هذا الوقت طلب الرئيس من أسعد الشيخة صرف العناصر الموجودة حتى هذا الوقت، خصوصًا بعد أن أدت مهمتها على الوجه الأكمل، وعلى الفور قام أسعد الشيخة باصدار تعليماته بإنهاء وجود العناصر الإخوانية حول القصر فانصرفوا على الفور ودون تردد.

***

كانت النيابة العامة تواصل تحقيقاتها في هذه الأحداث اعتبارًا من فجر يوم الخميس 6 ديسمبر، حيث تلقت نيابة مصر الجديدة الجزئية بلاغًا بوقوع اشتباكات ومصادمات بمحيط قصر الاتحادية نشأ عنها حتى هذا الوقت وفاة

9 أشخاص وإصابة نحو 391 جريحًا، وقد شرعت النيابة على الفور في مباشرة التحقيقات وانتقلت إلى المستشفيات لمناظرة جثث المتوفين ومعاينة أماكن الأحداث.

كان المستشار مصطفى خاطر المحامي العام لنيابة شرق القاهرة على رأس وفد النيابة الذي تابع الأحداث، وأثناء إجراء المعاينة تلقى اتصالًا من المستشار طلعت عبد الله (النائب العام المعين بقرار من رئيس الجمهورية)؛ حيث استفسر منه عن مجريات التحقيق، وموقف المتهمين والاعترافات التي أدلوا بها، وقد أبلغه المستشار مصطفى خاطر بأنه تم ضبط 90 متهمًا على ذمة الأحداث، وأن أفرادًا ينتمون إلى مؤيدي الرئيس هم الذين ألقوا القبض عليهم، وأن التحقيقات جارية معهم.

في هذا الوقت طلب النائب العام المعين من المستشار مصطفى خاطر التوجه إلى قصر الاتحادية وأبلغه أنه تم ضبط 49 بلطجيًّا هكذا قال، وجميعهم محتجزون عند البوابة رقم (4) الخاصة برئاسة الجمهورية، وأنه تم التصديق بمعرفته مع السفير محمد رفاعة الطهطاوي (رئيس ديوان رئيس الجمهورية) لكي تتوجه النيابة العامة إلى قصر الرئاسة لتسلُّم هؤلاء المتهمين، والغريب أن النائب العام المعين طلب من المحامي العام لنيابة شرق القاهرة ضرورة اتخاذ قرار حاسم بشأن هؤلاء المتهمين، خصوصًا المجموعة التي تم ضبطها واحتجازها بجوار قصر الاتحادية، وأوصى بضرورة حبسهم احتياطيًّا.

كان ذلك بمثابة توجيه من النائب العام المعين، حتى قبيل أن تبدأ التحقيقات مع المقبوض عليهم، وهو أمر أثار المستشار مصطفى خاطر.

***

توجه المستشار مصطفى خاطر على الفور على رأس وفد من النيابة العامة إلى قصر الرئاسة بمصر الجديدة، ودخل إلى ساحة القصر، وهاله حجم التعذيب والضرب المبرح الذي تعرض له المقبوض عليهم، وقد قام فريق النيابة بإثبات

تلك الإصابات في حينه وبموجب تقارير طبية ومحضر إجراءات، حيث أفادوا جميعًا بأن من تولى ضبطهم وتعذيبهم مجموعة تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وأن التعذيب الذي تعرضوا له منهم، كان الهدف من ورائه إجبارهم على الاعتراف بأنهم مأجورون للقيام بأعمال شغب لقاء مبالغ نقدية.

في الثالثة والنصف من بعد عصر يوم الخميس، عُرض المحضر الخاص بالواقعة على المحامي العام لنيابة شرق، حيث شرع فريق التحقيق من النيابة العامة في مباشرة التحقيقات واستجواب جميع المتهمين في ضوء محضر التحريات الذي أعده فريق من رجال المباحث الجنائية والأمن الوطني، فقد أشار المحضر إلى أن المتهمين تم ضبطهم بمعرفة عناصر من المتظاهرين الذين ينتمون لجماعة الإخوان، وأن التحريات أكدت عدم وجود أي أدلة تثبت إدانتهم وصِدْقَ التصريحات التي أدلى بها رئيس الجمهورية محمد مرسي في خطابه في اليوم التالي لهذه الأحداث، وهو ما لم يحدث جملة وتفصيلًا، كما ذكر المستشار مصطفى خاطر في خطاب استقالته المقدم منه إلى النائب العام المعين.

بعد الانتهاء من التحقيقات في اليوم التالي، تم عرض الأمر على رئيس المكتب الفني للنائب العام، حيث أشارت التحقيقات إلى عدم وجود أي أدلة تفيد بتورط المقبوض عليهم في تلقي أموال أو ارتكاب أعمال عنف، بل كان الكثيرون منهم ضحية للعنف والتعذيب، وأن النيابة العامة قررت الإفراج عنهم جميعًا، بعد أن ثبت أنه لا توجد أي أدلة من شأنها إصدار قرار حبس للمتهمين، وأن جميع أعضاء فريق التحقيق اتفقوا على إخلاء سبيل جميع المتهمين ما عدا من ضُبط بحوزته أسلحة نارية، وعددهم أربعة متهمين، ينتمون جميعًا إلى جماعة الإخوان وحلفائها.

في هذا الوقت تجمع حول مبنى محكمة مصر الجديدة حوالي 2000 من أهالي المتهمين ومجموعة كبيرة من المحامين للتنديد بما أسموه بتعسف النيابة العامة والتأخر في إخلاء سبيل المتهمين، وطالبوا بالإفراج عن المقبوض عليهم.

وفي اليوم نفسه تلقي المستشار خاطر إخطارًا من النائب العام المعين بأنه يتعين عليه حبس مجموعة من المتهمين ، كان عددهم 45 متهمًا، إلَّا أنه رفض ذلك القرار واتفق معه في ذلك أعضاء فريق التحقيق، وقام السيد إبراهيم صالح (رئيس نيابة مصر الجديدة) بعد التشاور مع المستشار مصطفى خاطر بإخلاء سبيل جميع المتهمين؛ لعدم وجود أي أدلة، وتم إصدار القرار على غير رغبة النائب العام المعين.

في اليوم التالي استدعى مكتب النائب العام، المستشار مصطفى خاطر ومعه السيد سامح عصام (رئيس النيابة الجزئية) والسيد إبراهيم صالح (رئيس نيابة مصر الجديدة) لمقابلة النائب العام المعين، حيث استقبلهم استقبالًا فاترًا ووجَّه إليهم اللوم الشديد على قرارهم بإخلاء سبيل المتهمين على غير رغبته.

وقد حاول المستشار مصطفى خاطر أن يشرح الأمر للنائب العام المعين تفصيليًّا، وقال له إنه لا توجد أي أدلة تثبت تورط المتهمين في أعمال عنف، وإن محاضر التحريات جاءت لصالحهم، وإن الأمن لم يقبض عليهم، وإنهم تعرضوا لتعذيب شديد على يد عناصر من جماعة الإخوان المسلمين، إلَّا أن النائب العام المعين قال لهم: إن هذا يُعَدُّ سوء تقدير للموقف، ويعني تكذيب المعلومات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في خطابه، وإنه في وضع حرج للغاية، وقال لهم إنه لا يستطيع أن يجبر أحدًا على العمل معه، وإن من يرغب في ترك العمل عليه تقديم طلب في هذا الشأن.

خرج المستشار مصطفى خاطر ومن معه، ولديهم إحساس كبير بالمهانة؛ نظرًا لما تعرضوا له داخل مكتب النائب العام المعين، وما رافق ذلك من تهديد واضح وصريح يكشف عن رغبة النائب العام المعين في إجبارهم على حبس هؤلاء الأبرياء مهما كان الثمن في المقابل، وهو ما عبَّر عنه البيان الصادر من النائب العام المعين بعد ذلك والذي أكد أنه سوف يتم حبس كل من توافرت أدلة ضده حتى مَنْ تم إخلاء سبيله منهم.

وعندما عاد المستشار مصطفى خاطر إلى مكتبه لمواصلة عمله فوجئ بفاكس يحمل كتابًا للنائب العام يتضمن قرارًا بنقله وانتدابه للعمل في نيابة بني سويف، مما أثار سخط أعضاء النيابة العامة جميعًا.

وعلى الفور اتفق المستشار مصطفى خاطر مع السيد إبراهيم صالح (رئيس نيابة مصر الجديدة)، على كتابة خطاب موجه إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى يطلبان فيه إنهاء انتدابهما بالنيابة العامة والعودة إلى منصة القضاء.

كان الخطاب صادمًا للجميع؛ لأنه تضمن الأسباب الحقيقية لقرار الإبعاد، فاهتز ضمير القضاة ورجال النيابة العامة وسادت حالة من الغضب لدى الرأي العام، الذي أدرك أن العدالة في خطر، وأن هناك من يتربص بها، وأن أسباب الإصرار على إبعاد المستشار عبدالمجيد محمود من منصبه تتضح يومًا بعد الآخر.

لقد كان المستشار عبد المجيد محمود يرفض بكل إصرار الإملاءات الرئاسية والحكومية عليه، لاسيما بعد أن رفض إصدار قرارات بحبس من جرى تقديمهم من المقبوض عليهم في أحداث محمد محمود الأخيرة دون أدلة واضحة، إضافة إلى أسباب أخرى عديدة تتكشف تدريجيًا ولا علاقة لها بما جرى ترديده عبر عناصر الإخوان وتابعيهم عن أسباب قرار إبعاده.

***

في الثالثة من عصر الخميس 13 ديسمبر 2012، عقدت الجمعية العمومية لأعضاء النيابة العامة والقضاة اجتماعًا طارئًا ترأسه المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، تحدث فيه العديد من رجال النيابة العامة، الذين أعلنوا تضامنهم مع رجال النيابة العامة في نيابة شرق القاهرة، والمستشار مصطفى خاطر الذي كان قد صدر قرار من النائب العام بإعادته إلى عمله مرة أخرى، والتراجع عن قرار إبعاده إلى بني سويف، خصوصًا بعد أن رفض المستشار مصطفى خاطر تنفيذ قرار النائب العام المعين وقرر تقديم مذكرة إلى رئيس المجلس الأعلى

للقضاء يشرح فيها أسباب الطلب الذي تقدم به ومعه السيد إبراهيم صالح (رئيس نيابة مصر الجديدة) مطالبين فيه بالعودة إلى منصة القضاء وإنهاء انتدابهما بالنيابة العامة.

قرر الأعضاء تعليق العمل بجميع نيابات الجمهورية لحين تنحي المستشار طلعت إبراهيم (النائب العام «المعين») عن منصبه، وإقالة المستشار أحمد مكي (وزير العدل)، وتخلي المستشار زغلول البلشي (مدير التفتيش القضائي) عن منصبه.. كما طالبوا بإقالة المستشار أسامة رءوف (المحامي العام لنيابات الإسكندرية)، ودعا الأعضاء إلى الاعتصام في مكتب النائب العام في العاشرة من صباح يوم الإثنين 17 ديسمبر 2012 لإجبار النائب العام «المعين» على تقديم استقالته.

وعندما تحدث المستشار محمود حمزة (رئيس محكمة جنح الأزبكية) الذي سبق أن تعرض للسحل على يد ضباط الشرطة في عام 2006 أمام نادي القضاة، وكانت له وقفاته المدافعة عن القضاء واستقلاله، استقبله الحاضرون بتصفيق مدوٍّ.

كان المستشار محمود حمزة قد أصدر حكمًا غير مسبوق في الدعوى رقم 12299 لسنة 2012 جنح الأزبكية بإخلاء سبيل سامح عبده عبدالمولي المتهم بالاستيلاء على مبلغ مالي قدره عشرة آلاف جنيه، حيث جاء في حيثيات الحكم «إنه لما كانت النيابة العامة قد مُثلت تمثيلًا غير صحيح لكون عضو النيابة الذي حرك الدعوي بتاريخ 2012/ 12/ 8 لم يستمد سلطته الشرعية من نائب عام شرعي تم تعيينه تعيينًا صحيحًا، فلا يكون توجيه الاتهام بموجب التكليف بالحضور قد تم صحيحًا، وعلى ذلك تكون الجنحة غير مقبولة، ويتعين القضاء بذلك مع إخلاء سبيل المتهم، لرفع الجنحة من غير ذي صفة».

لقد شرح المستشار محمود حمزة الأسباب التي دعته إلى إصدار حكمه، وناشد وزير العدل أن يقدم استقالته، كما أكد أنه لن يرضخ لأي تهديدات، وأنه سيظل حتى يومه الأخير يدافع عن قدسية القضاء وعدالته.

وفي نهاية الاجتماع صدرت التوصيات مجددًا بضرورة إقالة النائب العام «المعين»، واحترام قانون السلطة القضائية، كما جرى الاتفاق على تعليق العمل بجميع النيابات العامة لحين تنفيذ القرار، وهكذا ظل الموقف يتصاعد، سلطة تواجه القضاء وتتعمد إهانة رجاله، وقضاة بقيادة المستشار أحمد الزند يعلنون التحدي والمواجهة المكشوفة، ولم يكن قادة الجيش بعيدين عن متابعة المشهد ومراقبة تطوراته!!

***

في مساء الخميس 13 ديسمبر 2012 اعتدى المعتصمون أمام مدينة الانتاج الإعلامي من عناصر تابعة للشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل على العديد من الإعلاميين ومنعوا ضيوف الفضائيات من الدخول إلى المدينة المحاصَرة.

وقد هاجم المعتصمون في هذا اليوم المخرج السينمائي وعضو جبهة الإنقاذ خالد يوسف، حيث اعتدوا عليه وحطموا سيارته أثناء دخوله مدينة الانتاج الإعلامي، وقد استطاع خالد يوسف النجاة بصعوبة واتجه على الفور إلى قسم شرطة السادس من أكتوبر، وحرر محضرًا حمَّل فيه المسئولية للرئيس محمد مرسي والمرشد العام لجماعة الإخوان د.محمد بديع، ووجَّه الاتهام مباشرة إلى الشيخ حازم أبو إسماعيل وأنصاره.

وقد اعترف جمال صابر -المتحدث باسم حملة «لازم حازم»- بالحادث، وادعى أن الحادث فردي وأن من قام به شخص يدعى «أحمد» من سكان منطقة الدرب الأحمر، وأنه اعترف بأنه اعتدى على المخرج خالد يوسف بسبب إهانته للمناطق الشعبية في أفلامه، إلَّا أن خالد يوسف كذَّب في اتصال هاتفي مع قناة الأوربت هذا الادعاء وقال إن من اعتدوا عليه لا يقلون عن خمسين شخصًا.

لم يكن خالد يوسف وحده المستهدف، لقد سبق أن جرى الاعتداء على العديد من الإعلاميين والضيوف وكان في مقدمة هؤلاء خالد صلاح رئيس تحرير «اليوم السابع».

لم يسعَ الرئيس مرسي إلى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتورطين، لم يطالبهم بإنهاء حصارهم حول مدينة الإنتاج الإعلامي، بل كان مساندًا لهم في الخفاء، وكان سعيدًا بإرهاب الإعلاميين الذين سببوا له -كما كان يقول دومًا- «صداعًا مزمنًا»!!

***

في 17 ديسمبر من عام 2012 احتشد عدد كبير من أعضاء النيابة العامة، للاعتصام أمام مقر النائب العام المعين المستشار طلعت إبراهيم، كان لهم مطلب واحد ووحيد، وبعد مفاوضات مكثفة، قرر النائب العام «المعين» تقديم استقالته من موقعه.

كان نص الاستقالة الموجه إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء يقول: «أرجو نظر عرض طلبي على مجلس القضاء الأعلى المنعقد بجلسة الأحد الموافق 2012/ 12/ 23 بقبول استقالتي من منصب النائب العام وعودتي للعمل بالقضاء».

كان الهدف من تأجيل قرار البت في الاستقالة إلى يوم 12/ 23 انتظار نتائج التصويت على الدستور، فاقتنع أعضاء النيابة العامة، وهتفوا للمستشار طلعت عبدالله واصطحبوه حتى سيارته.

عقب الإعلان عن الاستقالة دعا رئيس نادي القضاة المستشار أحمد الزند لإصدار قرار بعودة المستشار عبدالمجيد محمود إلى منصبه نائبًا عامًّا وقال: «أقول للسلطة التنفيذية: لقد أزال المستشار طلعت عبدالله تسعة أعشار المشكلة ولم يبق إلا عُشرها، وهو إصدار قرار بعودة المستشار عبدالمجيد محمود، لكي تُحلَّ المشكلة من جذورها».

في هذا الوقت تصاعدت حدة الغضب لدى أوساط جماعة الإخوان المسلمين، وراحوا يطلبون من وزير العدل عدم قبول الاستقالة، وأمام حجم الضغوط التي مورست من جهات متعددة وافق النائب العام «المعين» على

الانتظار، جرت اتصالات معه من جميع الأطراف، وكان أبرزها مؤسسة الرئاسة وقيادة الجماعة، بعثوا إليه بالمظاهرات التي تؤيد بقاءه في منصبه، أقنعوه بأن قراره غير شرعي؛ لأنه جاء بفرض القوة عليه، وأن استقالته يمكن سحبها من مكتب وزير العدل.

استجاب المستشار طلعت إبراهيم للنصيحة، وأعلن أنه سيبقى في منصبه، وقال إنه تعرض للابتزاز من عدد من أعضاء النيابة العامة، بالرغم من أنه صرح بنفسه في اليوم التالي لكتابة الاستقالة لقناة «الحياة» بأنه تقدم باستقالته قناعةً وطواعيةً.

احتشد الآلاف من أعضاء النيابة العامة أمام مبنى دار القضاء العالي رافضين تراجع المستشار طلعت إبراهيم عن استقالته، هددوا بتعليق العمل في جميع النيابات، بعثت جماعة الإخوان بعشرات المتظاهرين الذين راحوا يسعون إلى استفزاز أعضاء النيابة العامة والتطاول عليهم، وكان أعضاء النيابة يردون على الهتافات المعادية والشتائم البذيئة، بالهتاف «بلادي.. بلادي.. لك حبي وفؤادي». كان المشهد مستفزًا إلى أقصى درجة، كان رجال القضاء يشعرون بمرارة تتعدى كل الحدود، وكانوا يرون الإهانة بأم أعينهم، وكانوا في دهشة من تبني وزير العدل المستشار أحمد مكي هذا القرار الجائر والدفاع عنه.

***

في مساء اليوم نفسه كان هناك عدد من الشباب قد انتظروا المستشار أحمد الزند (رئيس نادي القضاة) أمام مبنى النادي، وعندما خرج من مبنى النادي في حوالي التاسعة مساء بدأ الشباب يرددون الهتافات البذيئة ضده واعتدى بعضهم عليه، فتم احتجازهم بواسطة القضاة وإحالتهم للنيابة العامة التي قررت حبسهم في اليوم نفسه.

في هذا الوقت تجمهر عدد كبير من القضاة بداخل النادي النهري للقضاة بالعجوزة ليبعثوا برسالة للرأي العام تقول: «إنه لم تعد هناك حرمة لأي شيء،

وإن الاعتداء اللفظي والبدني والمعنوي ضد القضاة وصل إلى مداه، وإنهم يعرفون جيدًا القوى التي تحرك الأحداث وتتجاوز كل الحدود».

***

بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء على الدستور يوم 23 ديسمبر 2012، رفض النائب العام تقديم استقالته، وقال إنه تعرض للابتزاز من البعض.

وصدر عن مصدر قضائي رفيع المستوى بيان يوم 24 ديسمبر أكد فيه أن وزارة العدل أبلغت مجلس القضاء الأعلى أنها ترفض نظر طلب النائب العام؛ نظرًا لتعارضه مع المادتين 70، 119 من قانون السلطة القضائية الذي يحدد الأسباب التي يطلب فيها القاضي الاعتذار عن عدم الاستمرار في عمله. وقال البيان: إن الطلب الذي تقدم به النائب العام كان موجهًا لمجلس القضاء الأعلى بشأن الحصول على درجته القضائية بمحكمة النقض مرة ثانية، وإن النائب العام لم يترك موقعه نائبًا لرئيس محكمة النقض منذ توليه منصب النائب العام بطريق «الانتداب».

كان موقف وزارة العدل مؤيدًا لبقاء النائب العام في منصبه، خصوصًا بعد أن أحال مجلس القضاء الأعلى طلب الاستقالة إلى وزير العدل، الذي قُدِّم له طلب آخر من النائب العام المعين يتضمن تراجعًا عن الاستقالة المقدمة.

صمم النائب العام «المعين» على موقفه، وألقى بالكرة في ملعب الجميع، غير عابئ بالاعتراضات وتعليق العمل والاستقالات المقدمة، فكان ذلك الموقف تحديًا للقضاة والشعب بأسره، وكان ذلك يتم بتحريض مباشر من الرئيس مرسي ومكتب الإرشاد الذين صمموا على تحدي إرادة القضاة والتصميم على استمرار النائب العام المعين في منصبه رغم مخالفة ذلك لقانون السلطة القضائية ولإرادة القضاة.

***

قبيل الإعلان عن نتيجة الاستفتاء على الدستور بنسبة تصل إلى 63.8٪ أعلن المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية عن استقالته التي قال إنه تقدم بها

في السابع من نوفمبر 2012، كانت الاستقالة أمرًا طبيعيًا بعد إلغاء منصب نائب الرئيس في الدستور الجديد، يومها قال المستشار مكي «إن ظروف الانشغال بما جرى من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة ثم مشاركته في مؤتمر دول الثماني الذي انعقد في باكستان حالت دون قبول الرئيس الاستقالة في هذا الوقت».

كان الأمر مختلفًا بالقطع، وكانت الادعاءات غير صحيحة، لقد اختار مكتب الإرشاد المستشار مكي لمنصب نائب الرئيس قبيل انتهاء مدة الشهر التي حددها الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 لاختيار نائب الرئيس، وكان اختياره هو أقل الأضرار، خصوصًا أن الرجل يتمتع بعلاقة طيبة مع أعضاء مكتب الإرشاد، وسبق أن اعتذر عن طلب الإخوان بترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية في شهر فبراير عام 2012، قبل أن يحسم مكتب الإرشاد أمره ويرشح أحد قياداته.

كان المستشار محمود مكي مطيعًا للرئيس، نادرًا ما يعترض على قراراته، لكنه منذ البداية أدرك أن وجوده كعدمه، وأنه لا يتمتع بأي صلاحيات حقيقية يمكن الاعتداد بها.

لقد فوجئ مكي منذ اليوم الأول، أنه محاط بمجموعة من القيادات التي تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، التي تحيط بالرئيس وتملي عليه صناعة القرار، كان بيدها الحل والعقد في حكم البلاد، بينما هو كان يجلس في مكتبه يستمع إلى الأخبار ويفاجأ بها.

حاول واجتهد، وطلب من الرئيس أكثر من مرة تحديد صلاحياته أو السماح له بالاستقالة من منصبه، إلَّا أن الرئيس لم يُعِر مطلبه اهتمامًا، وبعد شدة الإلحاح أسند إليه مهمة إدارة الحوار الوطني مع الأحزاب والقوى السياسية، ولم يجرؤ مكي على الاعتراض.

لم تكن له أي علاقة بالجهاز التنفيذي، لم يكن باستطاعته إلزام وزير أو مسئول بتنفيذ قرار بعينه، أو محاسبة أحد على أي تجاوزات قد تقع، كان الرجل

معزولًا في مكتب وثير داخل القصر الرئاسي بالاتحادية، وكان سعيدًا بإقامته الكاملة في فندق «تريمف» القريب من مبنى رئاسة الجمهورية، حتى إنه كلف مؤسسة الرئاسة هو وأسرته أكثر من مليوني جنيه مصاريف الإقامة في فترة لا تزيد على خمسة أشهر.

وفي أولى سفريات الرئيس إلى خارج البلاد، ثار سؤال عن هوية المسئول عن إدارة شئون البلاد في غياب الرئيس، فقيل إن نائب رئيس الجمهورية هو المسئول، غير أن مؤسسة الرئاسة أسرعت بإصدار بيان عاجل وسريع من خارج البلاد، يؤكد أن الرئيس لم يعهد لنائبه بتولي إدارة البلاد في غيابه.

كان البيان صادمًا للمستشار محمود مكي، وقد أدرك منذ هذا الوقت، أن وجوده في منصب النائب هو مجرد ديكور وفقط، وأن صلاحياته باتت معدومة، وأن البيان الصادر يمثل إهانة له ولمنصبه، لكنه كتم غيظه واستمر في موقعه.

في الأول من أكتوبر 2012، دعا نائب الرئيس رؤساء تحرير الصحف المصرية إلى لقاء بقصر الاتحادية للإجابة عن تساؤلاتهم فيما يتعلق بالأوضاع الراهنة، واستمر الحوار لعدة ساعات، ووعد بتكراره كل أسبوعين، إلَّا أن تعليمات رئاسية صدرت له بعد هذا الحوار بالتوقف عن دعوة الصحفيين واللقاء بهم، وترك هذه الأمور للدكتور ياسر علي المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية.

لقد أدلى المستشار محمود مكي بتصريح لرؤساء التحرير في هذا اليوم نشرته العديد من الصحف كـ«مانشيت رئيسي» حمَّل فيه جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة المسئولية عن التصريحات التي تسيء إلى الرئيس أكثر مما تخدمه، وقال «إن الرئيس مرسي كان ينتمي للجماعة وهو يدفع الآن ثمن تلك التصريحات».

وبعد نشر هذه التصريحات ثارت ضجة واسعة داخل أوساط جماعة الإخوان المسلمين، واعتبر البعض أن محمود مكي يسعى لسبب أو لآخر لإثارة الفتنة بين الرئيس وجماعته، واعتبروا أن وجوده داخل قصر الرئاسة يُعَدُّ خطرًا على الرئيس وعلى الجماعة.

بعدها مباشرة طلب الرئيس من محمود مكي التوقف عن الإدلاء بمثل هذه التصريحات وعدم دعوة رؤساء التحرير بشكل دوري كما وعد، وترك الأمور للتطورات المستقبلية في ضوء ما يراه الرئيس.

في هذ الوقت جرى الاتفاق داخل مكتب إرشاد الجماعة على إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية في الدستور الجديد وذلك لتحقيق هدفين أساسيين:

ـ **الأول**: ضمان إبعاد المستشار محمود مكي عن هذا المنصب الرفيع.

ـ **الثاني**: أن يكون رئيس الوزراء في الدستور الجديد هو الرجل الثاني في الدولة الذي يحل محل الرئيس حال حدوث مانع مؤقت (كالمرض أو غيره) يحول دون مباشرة الرئيس سلطاته.

وبالفعل صدر الدستور الجديد متضمنًا المادة 153 التي تؤكد ذلك، كما أن الدستور الجديد لم يتضمن النص على وجود منصب نائب الرئيس، كما كانت الحال في الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس من العام 2011.

كان المستشار محمود مكي قد جرى عزله نهائيًا عن سياق الأحداث والتطورات الحاصلة داخل القصر الرئاسي، وكان أبرزها الإعلان الدستوري الصادر في 22 نوفمبر 2012.

في هذا الوقت أدلى المستشار محمود مكي بتصريح مهم في مؤتمر صحفي عقده يوم الخامس من ديسمبر 2012 قال فيه: «أنا أول من عارض الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس»، و«إن مستشاري الرئيس لهم تحفظات على الإعلان الدستوري الأخير، وإن من حقهم التعبير عن رأيهم بموقف أو تقديم الاستقالة وذلك لتسجيل موقف دون تعريض مصالح المواطنين للخطر».

كان مكي قد قدم استقالته في السابع من نوفمبر 2012، لقد أدرك المستشار محمود مكي أن الأمر لم يعد يُحتمل، وأنه يشعر كل يوم بأن سياجًا من العزلة يحيط به من كل اتجاه، خصوصًا أنه كان على يقين بأن قرار عزله من منصبه آتٍ بعد إصدار الدستور لا محالة.

لقد رفض الرئيس قبول الاستقالة في هذا الوقت، ولم يُرِدْ أن يمنحه هذا «الشرف»، كي لا يخرج إلى الناس بطلًا، لقد طلب منه الانتظار، وعندما أصر على الاستقالة وإعلانها جاء إليه بفواتير إقامته في فندق «تريمف» وقال له: عليك الانتظار لحين تسوية فواتير إقامتك أنت وأسرتك في الفندق وإلَّا فلتتحمل أنت قيمة المبالغ التي وصلت إلى نحو مليوني جنيه في شهور معدودة.

كانت الصراعات داخل القصر الرئاسي تتزايد، وهي صراعات تدور جميعها بقصد الهيمنة والسيطرة الكاملة على صناعة القرار السياسي في البلاد لحساب أجندة جماعة الإخوان دون غيرها؛ حيث عُهد لسبعة عشر شخصًا من كوادر الجماعة ورجال الأعمال الإخوان بإدارة جميع الأمور داخل القصر الرئاسي، متجاوزين بذلك جميع كوادر المؤسسة الرئاسية.

لقد كان في مقدمة هؤلاء: د.عصام الحداد ود.أحمد عبدالعاطي ود.ياسر علي وخالد القزار ود.أيمن علي وأيمن هدهد وأسعد الشيخة وغيرهم.

وكان هؤلاء أيضًا خلف استقالة جميع مستشاري الرئيس الذين تقدموا باستقالاتهم في أعقاب صدور الإعلان الدستوري، وفي أعقاب أحداث قصر الاتحادية، حيث أشاروا جميعهم إلى أن وجودهم في المؤسسة لم يكن مجديًا، وأنهم كانوا بعيدين ومغيبين تمامًا عن صنع القرار الذي كانوا يفاجأون به شأنهم شأن الآخرين.

كان خروج المستشار محمود مكي من منصبه مهينًا، وعندما عُرض عليه منصب سفير مصر في الفاتيكان لضمان بقائه تحت السيطرة لم يكن أمامه من خيار، فقبل منصب السفير، الذي استقال منه فيما بعد ورفض السفر من الأساس إلى الفاتيكان.

كانت الجماعة قد تعمدت إهانته؛ لأنه تجرأ في يوم ما وحاول أن يحمِّل بعض قياداتها مسئولية الإساءة إلى الرئيس من خلال التصريحات غير المسئولة التي يطلقونها، فكان الجزاء إلغاء منصب نائب الرئيس من الأساس في الدستور

الجديد، والذي وعد الرئيس بعدم إصداره إلَّا في حالة التوافق عليه، ثم راح يعطي التعليمات للمستشار الغرياني وجمعيته التأسيسية بإصداره خلال 48 ساعة، ثم تم الدفع به للاستفتاء الجماهيري.

لقد انتهت الجمعية التأسيسية بالفعل من صياغة الدستور الجديد، وفي الأول من ديسمبر 2012 سلَّم المستشار حسام الغرياني الرئيس محمد مرسي مسودة الدستور لطرحه على الاستفتاء، وتجاهل أصوات المعارضة الشعبية وانسحاب العشرات من أعضائها من القوى المدنية التي أبدت اعتراضها على مسودة الدستور، الذي حوى موادًا مخالفة للحقوق والثوابت والمطالب الوطنية، وقد أصر مرسي على طرحه للاستفتاء في 15 ديسمبر متجاهلًا جميع الاعتراضات الشعبية.

لقد جاءت النتيجة متجاوزة الواقع؛ حيث بلغت نسبة المصوِّتين 32.9٪، وبموافقة بلغت 63.8٪، بينما اعترض عليه 36.2٪ وفقًا لما تم إعلانه.

كانت تقارير العديد من المنظمات الحقوقية والمراقبين تؤكد حدوث تزوير واسع النطاق، خصوصًا في الجولة الثانية من الاستفتاء، إلَّا أن السلطة تجاهلت كل هذه الحقائق، كانت مواد الدستور من أهم أسباب تصعيد التوتر في البلاد خلال هذه الفترة؛ حيث اعتُبر الدستور انتقائيًا وانتقاميًا، ويهدف إلى: تغيير هوية الدولة والعبث بحدودها، وهدم السلطة القضائية وتقويض استقلالها، فرض العزل السياسي على قيادات ونواب الحزب الوطني السابقين، وغيرها من المواد التي أثارت جدلًا واسعًا في الشارع المصري، وهي المواد التي كان مطلب إلغائها محل إجماع بين غالبية أبناء الشعب المصري.

***

جـر شكل

في رسـالته الأسبوعية الخميس 20 ديسـمبر 2012، شنَّ الدكتور محمد بديع (المرشـد العـام لجماعـة الإخوان المسـلمين) هجومًا هو الأول مـن نوعه الذي يكتسـب هـذه الحدة فـي مواجهة الجيش المصـري، حين قـال : «إن جنود مصر طيعـون، لكنهم يحتاجون إلى قيادة رشـيدة توعيهم، بعـد أن تولى أمرهم قيادات فاسدة»!!

أثـارت هذه التصريحات اسـتياءً واسـعًا بيـن صفوف الضبـاط والجنود، مما اضطر مصـدرًا عسـكريًّا مسـئولًا إلى الـرد على هـذه التصريحات بالقـول: «إن الجيـش المصري هـم خير أجناد الأرض، وكونهم مطيعين فهـذا ليس عيبًا، لكنه ميزة عسـكرية يتمتعون بها، لكن هذه «الطاعـة» لا تعني أنهم يتلقون الأوامر دون مناقشـة وإسـهام بالرأي، هذا هو منهج موجود بالقوات المسلحة، رسَّخه بشكل أكبر القيادات السابقة ومنهم المشير حسين طنطاوي (وزير الدفاع السابق)، الذي يتهمه «بديع» بالفساد»!!

كان السؤال المطروح يومها: لماذا هذا الهجوم، وفي هذا الوقت تحديدًا؟ هل هي بداية أزمة جديدة تضاف إلى سلسـلة الأزمات القائمة؟ أم هي رسـالة تحذير إلى الجيش ردًا على دعوته السابقة للحوار الوطني، وإعلان انحيازه للشعب؟ أم هي مقدمة للتدخل في شئونه والتشكيك في قياداته ورموزه؟!

***

لقد قررت المؤسسة العسكرية ومنذ تولّى الفريق أول عبد الفتاح السيسي منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، أن تنأى بنفسها عن التدخل في الأزمات والمعارك السياسية التي تشهدها البلاد، بسبب إصرار جماعة الإخوان على الاستحواذ على جميع السلطات، وأخونة مفاصل الدولة في البلاد، وإقصاء بقية القوى السياسية عن القيام بأي دور في شئون البلاد.

ومع تفاقم حدة الصراعات السياسية وتأزم الأوضاع، وتردي الأوضاع الأمنية في البلاد، لم يكن هناك خيار أمام الجيش سوى تأكيد دوره في حماية الأمن القومي، وحماية الكيان الوطني في مواجهة جميع المخاطر التي تتهدده، والدعوة إلى وحدة جميع القوى السياسية وأبناء الشعب حمايةً لأمن البلاد واستقرارها.

بعد أحداث الخامس من ديسمبر 2012 حول قصر الاتحادية كانت الأوضاع في البلاد تحمل نذر خطر شديد، وكان طبيعيًا والحال كذلك أن يلجأ الجيش إلى تحذير جميع الأطراف من مغبة تردي الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وأن يحمِّلها مسئوليتها كاملة.

لقد حذر البيان الصادر عن القوات المسلحة في 8 ديسمبر من مخاطر شديدة تهدد أركان الدولة المصرية بسبب استمرار الانقسامات التي تشهدها الساحة السياسية، وما نتج عنها من أحداث مؤسفة، كان من نتيجتها سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

وقد أشار البيان إلى أن «القوات المسلحة تتابع تطورات الموقف الحالي وتداعياته بمزيد من الأسى والقلق، وأنها تنحاز دومًا إلى شعب مصر العظيم، وتحرص على وحدة صفه، باعتبارها جزءًا أصيلًا من نسيجه الوطني وترابه المقدس...».

ويومها أطلق البيان الدعوة إلى الحوار، وتوجه بها إلى جميع القوى الوطنية بمختلف اتجاهاتها؛ حيث أشار حرفيًا «إلى أن القوات المسلحة تدعم الحوار الوطني والمسار الديمقراطي الجاد والمخلص حول القضايا والنقاط المختلَف عليها؛ وصولًا للتوافق الذي يجمع جميع أطياف الوطن».

ولم ينس البيان في هذا الوقت تحذير جميع هذه القوى بالقول: «إن عدم الوصول إلى توافق واستمرار الصراع لن يكون في صالح الوطن، وسيدفع ثمن ذلك الوطن بأكمله». وحذر البيان من خطورة ما تشهده كل من الساحة الداخلية والإقليمية والدولية من تطورات بالغة الحساسية «حتى يمكن تجنب الوقوع في تقديرات وحسابات خاطئة تجعلنا لا نفرق بين متطلبات معالجة الأزمة الحالية والثوابت الاستراتيجية المؤسسة على الشرعية القانونية والقواعد الديمقراطية التي تم التوافق عليها بين الجميع، وتم قبول التحرك إلى المستقبل على أساسها»!!

***

كانت رسالة الجيش تحمل معنًى واحدًا ووحيدًا فحواه.«أن القوات المسلحة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما تشهده الساحة السياسية من تطورات خطيرة تهدد الأمن القومي للبلاد».

وليس سرًا أن هذا البيان قد صدر دون التشاور مع رئيس الدولة، فتلك هي مسئولية الجيش وحده في حماية أمن البلاد، وقد تردد أن وزير الدفاع قد صاغ البيان بنفسه، وكان يعني كل كلمة تضمنها، وكل دلالة أشار إليها.

لقد أثار هذا البيان حالة من الانزعاج الشديد لدى جماعة الإخوان المسلمين التي رأت فيه تدخلًا سافرًا في الشئون السياسية بالبلاد، وعودة جديدة للجيش المصري ليكون لاعبًا أساسيًا على المسرح السياسي، مما يعوق مخططاتها في الفترة المقبلة.

لقد فهمت جماعة الإخوان معنى البيان الصادر عن القوات المسلحة باعتباره إنذارًا موجهًا إليها بصفتها القوة التي تتحمل مسئولية ما آلت إليه أوضاع البلاد، ولم يُنظر للأمر نظرة موضوعية تعكس القلق الذي تعيشه المؤسسة العسكرية جراء الأحداث التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة.

***

في يوم الإثنين العاشر من ديسمبر 2012، كان وزير الدفاع قد طرح على الرئيس اقتراحًا يقضي بدعوة القوات المسلحة للفاعليات الأساسية في البلاد إلى جلسة حوار يفتتحها الرئيس وتجرى تحت رعايته، بقصد كسر حدة الجمود السياسي والأزمة المتصاعدة في البلاد، وقد وافق الرئيس على الاقتراح دون التشاور مع الجماعة، وفي اليوم التالي طُرحت الدعوة، وبدأت المراسم العسكرية تجري اتصالاتها بالأطراف المعنية، ولم تُبدِ جماعة الإخوان معارضة شديدة في البداية؛ انتظارًا لمعرفة مواقف الآخرين وتحديدًا جبهة الإنقاذ الوطني، إلَّا أنها راحت تجري اتصالاتها بمؤسسة الرئاسة محذرة من خطورة أن يجري الحوار تحت رعاية القوات المسلحة، في الوقت الذي يرفض فيه العديد من القوى المشاركة في دعوة الرئاسة للحوار.

وقد كان لهذه الاتصالات آثارها السلبية على فكرة الحوار ومضمونها، فارتأت مؤسسة الرئاسة في البداية أن يقتصر الأمر على لقاء إنساني على مائدة غداء بحضور الرئيس، وصدرت تصريحات متناقضة عن مؤسسة الرئاسة، كان آخرها ما يؤكد أن جلسات الحوار يجب أن تجري داخل مؤسسة الرئاسة وليس خارجها.

لقد عبر القادة العسكريون عن غضبهم الشديد من جراء هذا التخبط، فاضطر اللواء محمد العصار (مساعد وزير الدفاع) إلى أن يدلي بتصريحات إعلامية للعديد من القنوات التليفزيونية يؤكد فيها أن اللقاء لا يخرج عن كونه لقاءً «إنسانيًا» على مائدة «غداء» يمهد لإنهاء الخلاف والاحتقان السائد حاليًا في المجتمع.

في صباح اليوم التالي واصلت المراسم العسكرية التشديد على الضيوف للمشاركة في الحوار، وبعد أن تأكد الإخوان في هذا الوقت أن جبهة الإنقاذ الوطني سوف تشارك، تم تدارس الأمر مجددًا في وقت مبكر من الصباح بين عدد من قادة الجماعة الأساسيين، فأبدوا مخاوفهم من انعكاسات نجاح عقد

هـذه الدعوة تحـت رعاية القوات المسـلحة؛ لأن ذلك في نظرهم يحمل رسـالة تقول: «إن الجيش نجح فيما فشل فيه الرئيس»!

تـم إبلاغ الرئيس محمد مرسـي في صباح اليوم ذاته الأربعاء 12 ديسـمبر بأن «جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة لن يشـاركا في هذا الحوار الذي دعت إليـه القوات المسـلحة، وأنهما يحـذران من خطورة الدلالات التـي يحملها هذا اللقاء»، بعدها مباشرة اتخذ الرئيس قراره، وأبلغ وزير الدفاع بإلغاء هذه الدعوة.

فـي الواحدة ظهـرًا عُقد اجتمـاع بمقـر وزارة الدفاع، تم خلالـه الاتفاق على إرجاء هذه الدعوة لوقت لاحق، وكان من الغريب أن يقال إن الإرجاء تم بسـبب ردود الفعل التي لم تأتِ على المستوى المتوقع منها، غير أن الحقائق تقول: «إن مكانة القوات المسلحة في قلوب وعقول المصريين دفعت الجميع إلى الموافقة على هذه الدعوة باستثناء جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة وبعض القوى المقربة منها».

كان الرفض يعني إفشـال الدعوة، وكان لقادة الإخوان في ذلك مبررهم؛ فهم لديهم أجندة كاملة قد تتصادم مع جميع القوى المعارضة، والعديد من مؤسسات الدولـة الأخـرى، وأن دخول القوات المسـلحة على الخط من شـأنه أن يحدَّ من تنفيـذ هـذا المخطط الـذي تسـرع الجماعة في تنفيـذه في إطار خطـة «التمكين» المعدة سلفًا.

لـم يقتصـر الأمر على الرفـض، فالهجوم بـدأ مبكرًا، خـلال المؤتمرات التي عقدهـا قـادة الإخـوان عقب أحـداث الاتحاديـة، حيث اتهمـوا رجـال الداخلية والحـرس الجمهـوري بعـدم القيـام بواجبهـم على الوجـه الأكمل فـي مواجهة المتظاهرين وحماية القصر الرئاسي.

كان الإخـوان يظنون منذ البداية أن التغييرات التي أجراها الرئيس مرسـي في قيادة القوات المسـلحة في الثاني عشـر من أغسـطس 2012 من شأنها أن تُخضع الجيش ليكون أداة طيعة تُسـتخدم في مواجهـة قوى المعارضة، غير أنهم فوجئوا

بالتصريحات التي أكدت انحياز الجيش للشعب ورفضه التورط في أي مواجهات أو القبول بمخطط أخونة الجيش وقياداته الأساسية.

أدرك الإخوان أن الجيش لن يخضع لسيطرتهم كما ظنوا لبعض الوقت، فقائد الجيش مصمم على أن يبقى الجيش بعيدًا عن الصراعات السياسية، رافضًا أن يكون طرفًا يعمل لحساب تيار ضد الآخرين، وهو يسعي للحفاظ على العقيدة الوطنية للجيش، ويرفض أخونته، أو تبعيته لأي تيار سياسي، برغم الضغوط التي مورست والتي وصلت إلى حد الابتزاز!

وهكذا، وبعد أن تأكد للإخوان أن الجيش قد يتدخل في لحظة ما لحماية الكيان الوطني من السقوط، وحماية البلاد من الفوضى، بدأت عمليات الاستفزاز، وكأنها تمهد لموقف ما، فكانت تصريحات المرشد العام للجماعة التي تضمنت نقاطًا ثلاثة تحمل معاني عديدة.. وهي:

أولا: أن جنود ورجال الجيش المصري «طيعون» أي يقبلون بمبدأ السمع والطاعة، لكنهم في حاجة إلى قيادة رشيدة توعيهم، وهو بذلك أراد أن يقول إن الجيش المصري في حاجة إلى من يرشده ويوعيه وكأنه جيش من «الجهلاء» فاقدي الوعي والمعرفة، رغم أنه يعرف تمامًا أن جيش مصر هو واحد من أهم الجيوش في العالم، وأن لديه عقيدة وطنية وانتماءً أصيلًا وقدرة على التضحية بلا حدود، كما أن هذا الجيش يمتلك عقليات استراتيجية وقدرات علمية هي مبعث إشادة من الآخرين.

إن ذلك هو ما دفع مصدرًا عسكريًا مسئولًا إلى الرد على مرشد الجماعة بالتأكيد أن مبدأ «الطاعة» أي تنفيذ الأوامر العسكرية ليس عيبًا، أو طاعة عمياء، لكنه ميزة عسكرية، لا تعني تلقي الأوامر والتنفيذ دون مناقشة، بل إسهام في الرأي وحوار بين القيادة والجنود، وهو منهج موجود رسخته القيادات العسكرية السابقة والحالية.

ثانيًا: أن هؤلاء الجنود «الطيعين» في حاجة إلى قيادة رشيدة توعيهم، وهنا يثور التساؤل: ماذا يعني المرشد بقيادة «رشيدة» توعيهم؟ ولماذا لم يؤكد ثقته في القيادة الحالية للجيش المصري؟ أم أنه طرح الأمر على هذا النحو ليثير التساؤلات والتكهنات، ولهذا السبب لم يكن واضحًا وصريحًا بما فيه الكفاية!

ثالثًا: أشار المرشد العام إلى أن الجنود تولى أمرهم قيادات فاسدة!!

ويبدو في أغلب الظن أن المرشد كان يقصد بذلك قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الماضية، وهنا يتوجب التوقف أمام عدد من الملاحظات، أبرزها:

- «أن المشير حسين طنطاوي ورئيس الأركان السابق الفريق سامي عنان أو غيرهما من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يكن صدر حتى هذا الوقت بحق أي منهم اتهام أو حكم قضائي يدينهم بالفساد أو ينال من سمعتهم، مما يجعل اتهام المرشد العام لهذه القيادات التي أسماها «بالسابقة» مجرد «تجنٍ» على قادة «أبرياء»، وهو أمر لا يرضى به عرف أو دين أو قانون، وعندما يصدر من شخص بوزن «المرشد العام» للجماعة وحزبها فهذا يعني ترصدًا أو إساءة متعمدة.

- «أن اتهام المرشد للقيادات السابقة في الجيش بالفساد، إنما يطال الجميع من قادة المجلس العسكري وبينهم قادة وأعضاء بالمجلس لا يزالون يمارسون مهامهم الوطنية حتى الآن، وهو أمر يحتاج إلى رد وتفسير من المرشد العام».

- «أن هذا التصريح يتناقض مع تصريحات سابقة للرئيس وللمرشد أشادا فيها بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة ودوره في حماية الثورة، وحماية أمن البلاد والوفاء بالعهد وتسليم السلطة إلى قيادة مدنية منتخبة».

- «أن المرشد العام للجماعة سبق أن أبلغني بنفسه رسالة إلى المشير حسين طنطاوي في لقاء لي مع المرشد، خلال تأزُّم العلاقة بين الجيش والإخوان في شهر مارس 2012 أكد فيها أربع نقاط هي:

- أن الإخوان لن ينسوا للمجلس العسكري دوره في حماية الثورة والذود عنها.

- أن الإخوان لديهم ثقة كبيرة في وفاء المجلس العسكري بالعهد الذي قطعه على نفسه بإجراء انتخابات نزيهة لمجلسي الشعب والشورى، وقد حدث ذلك وقال: نحن لدينا ثقة كبيرة في إتمام بقية المهام وصولًا لتسليم السلطة لرئيس منتخب.

- أن الإخوان وقفوا مع المجلس العسكري ورفضوا الإهانات التي وُجهت إليه من بعض القوى، وأنهم سيواصلون وقفتهم معه لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية في الموعد المحدد.

- أن الإخوان يكنُّون بشكل خاص تقديرًا للمشير حسين طنطاوي، وأنهم لن ينسوا دوره وإخلاصه لرسالته وحرصه على أمن البلاد واستقرارها، وحيدته وإصراره على نزاهة الانتخابات وتسليم السلطة في موعدها.

كانت تلك هي الرسالة التي حملتها من المرشد العام لجماعة الإخوان في شهر مارس 2012، وقد أبلغتها للواء حسن الرويني أولًا، ثم للمشير طنطاوي ثانيًا.

لكل ذلك ثارت التساؤلات والتكهنات حول معنى ودلالة الاتهامات التي ساقها المرشد العام للجماعة في هذا الوقت تحديدًا، وعما إذا كانت هي زلة لسان كما حاول البعض أن يصورها؟ أم أنها محاولة للتمهيد لصدام قادم بلا شك؟

لقد تحمل الجيش المصري خلال الفترة الانتقالية إهانات متعمدة حرَّكتها قوى صاحبة مصلحة في إحداث انشقاقات داخل الجيش أو ابتزازه وإجباره على التسليم ببعض المطالب التي تعكس مصالح لقوى سياسية بعينها، إلَّا أن قيادة الجيش اتخذت قرارًا حاسمًا بالابتعاد عن المشهد السياسي والعودة مجددًا إلى الثكنات.

كانت النيات تشير إلى أن هناك محاولة متعمدة لابتزاز الجيش وممارسة الضغوط عليه، ليس فقط لإبعاده نهائيًا عن المشهد السياسي والمخاطر التي تهدد البلاد وترك الأمر يُحسم بواسطة الميليشيات التي تنتظر «ساعة الصفر»، كما هدد بعض رموز الإخوان، وإنما أيضًا لتطويع الجيش وابتزازه وإجباره على التسليم بقبول الأجندة الإخوانية التي يجري تنفيذها في جميع مؤسسات الدولة والتزام الصمت تجاه محاولات تغيير هوية الدولة المصرية.

لقد أثارت هذه التصريحات التي أطلقها المرشد العام لجماعة الإخوان حالة من الغليان الشديد لدى قيادة الجيش ولدى القواعد العسكرية المختلفة، حيث عبرت عن غضبها واستيائها من هذه الإهانة المتعمدة.

في هذا الوقت أجرى الفريق أول عبد الفتاح السيسي (وزير الدفاع) اتصالًا بالرئيس محمد مرسي أبلغه فيه رفض القوات المسلحة الإهانة الموجهة من المرشد العام للجماعة، وطالب بضرورة الاعتذار عن هذه التصريحات.

بعدها بأيام قليلة اضطر المرشد العام للجماعة د.محمد بديع إلى الإشادة بقادة الجيش المصري، في موقف فُسِّر بأنه اعتذار رسمي، إلَّا أنه حَمَل على مَنْ اعتبرهم يريدون الوقيعة موجهًا حديثه إليهم بالقول: «ضل سعيك وخاب أملك.. لا يحيق المكر السيئ إلَّا بأهله».

وفي الرابع والعشرين من ديسمبر 2012 تعمد الفريق أول عبد الفتاح السيسي (وزير الدفاع) الإشادة بالقادة السابقين للقوات المسلحة الذين قال عنهم: «إنهم ضربوا أروع الأمثلة في التضحية والفداء من أجل الوطن، وإنهم وضعوا المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار، فكانوا خير من حمل الأمانة».

كان ذلك ردًا واضحًا على محاولات الإساءة التي تعمدها المرشد العام للجماعة ضد قادة القوات المسلحة السابقين.

وفي إشارة واضحة إلى رفض أي محاولات لإبعاد القوات المسلحة عن دورها الوطني ووقوفها على مسافة واحدة من الجميع قال وزير الدفاع: «إن

المؤسسة العسكرية تمارس مهامها بتجرد تام لا يعنيها إلَّا شعب مصر، الذي تنحاز إليه دائمًا، في إطار عقائد استراتيجية راسخة بأهمية عدم التدخل في الصراعات والممارسات السياسية وحتى لا تكون طرفًا ضد آخر؛ إدراكًا منها لمخاطر ذلك على الأمن القومي والاستقرار الداخلي».

في 26 يناير ترأس الرئيس محمد مرسي اجتماعا لمجلس الدفاع الوطني بحضور رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشورى، والفريق أول السيسي القائد العام ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية ووزير العدل، ورئيس المخابرات العامة وبقية أعضاء المجلس.

كانت الأحداث في بورسعيد ومدن القناة تتصاعد وتنذر بتطورات خطيرة، وفي هذا الاجتماع تحدث الرئيس عن مؤامرة تحيكها المعارضة ضد النظام، وراح يطلب من الجيش والشرطة ضرورة التصدي لهذه الأحداث..

كان الفريق أول السيسي رافضًا لهذه الاتهامات، قال إن الأزمة أكبر من أن تُختصَر بهذا الشكل، هناك أسباب دفعت إلى حالة الاحتقان التي تسود الشارع المصري وليس بورسعيد فقط، وكان من رأيه أن المشكلة لن تُحل أمنيًا، وإنما يجب البحث عن حل سياسي.

واقترح الفريق السيسي ضرورة إعادة الاتصال مع قوى المعارضة وجبهة الإنقاذ للبدء في حوار جاد وبأجندة واضحة ووعود لا تقبل التراجع.

كان رئيس الجمهورية يستمع إلى الحديث بإمعان، إلَّا أنه لم يعطِ أي ضمانات أو حتى يعطي وعودًا يمكن الاعتداد بها، لتكون بداية جادة لحوار بين الحكومة والمعارضة.

وفي نهاية اللقاء أصدر مجلس الدفاع الوطني عدة قرارات مهمة، أبرزها:

1- يدين المجلس أعمال العنف ويطالب جميع القوى السياسية والوطنية بالتزام الشكل السلمي للتعبير، ويدعو الجميع إلى العمل لتعبر بلادنا

أزمتها الراهنة إلى آفاق العمل البنّاء الذي يهدف إلى استكمال مبادئ ثورتنا العظيمة.

2- وضع مطالب الجماهير المصرية الشريفة باستكمال مبادئ الثورة في الاعتبار.

3- إجراء حوار وطني موسع لمناقشة قضايا الخلاف السياسي والتوافق على جميع الآليات التي توفر انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة دون إقصاء أو تهميش .

4- يجدد المجلس ثقته في قضاء مصر الشامخ، ويدعو المصريين إلى التعامل مع الأحكام وفق الآليات القانونية .

5- يؤكد المجلس إيمانه الكامل بحرية الإعلام.

6-يؤكد المجلس دعمَه الكامل لرجال الشرطة في ضبط الأمن، ويطالب المواطنين الشرفاء بمعاونتهم.

7- يشدد المجلس على قيام مؤسسات الدولة بدورها الوطني، ويطالبها باتخاذ التدابير اللازمة، ومن حقها فرض الطوارئ في المناطق التي تشهد عنفًا.

8- القوات المسلحة ملك للشعب المصري وتقف على مسافة واحدة من الجميع ولا تتدخل في العملية السياسية، إلَّا أنها في الوقت نفسه تدرك واجبها الوطني وحقوق شعبها عليها في تأمين منشآته الحيوية وتحرص على تحقيق الشعب لطموحاته وآماله ومبادئ ثورته العظيمة.

في هذا اليوم استمرت أحداث العنف لليوم الثاني في القاهرة والعديد من المحافظات الأخرى.

وقد ازدادت حدة الأحداث في بورسعيد بعد أن قررت محكمة الجنايات تحويل أوراق 21 من المتهمين في أحداث بورسعيد التي أودت بحياة 73 من شباب الألتراس إلى المفتي تمهيدًا للحكم بإعدامهم.

لقد حاول الأهالي اقتحام سـجن بورسـعيد وإحراقه فيما تمكن أفراد الشرطة الموجـودون بداخله من التصـدي لعملية الاقتحـام، وراح ضحية هذه الأحداث عشرات القتلى ومئات الجرحى في هذا اليوم والأيام التي تلته.

وفـي السـويس تدهورت الأوضاع الأمنية بشـكل كبير بعد مقتل 9 أشـخاص بينهـم مجنـدان، واسـتولي المتظاهـرون علـى أقسـام شـرطة السـويس وفيصل والأربعين والجناين في هذا اليوم.

وازدادت حدة التظاهرات في الإسكندرية والغربية وكفر الشيخ والإسماعيلية والدقهلية وغيرها من المحافظات، الأمر الذي كان ينذر بخطورة شديدة.

وفـي 28 ينايـر 2013 ألقـي الرئيس محمد مرسـي خطابًا تعهد فيه بمحاسـبة المسئولين عن أعمال العنف والاعتداء على المنشـآت العامة والخاصة وترويع المواطنين وقطع الطرق.

وقـد قرر الرئيس في هذا الخطاب إعلان حالـة الطوارئ في نطاق محافظات بورسـعيد والسـويس والإسـماعيلية لمدة ثلاثين يومًا، كما هدد باتخاذ إجراءات استثنائية في مواجهة مثيري الشغب والخارجين على القانون.

وقـد رفضـت جماهير مدن القنـال الالتزام بحظـر التجول وأعلنـت التحدي واخترقت الحظر، ولم تستطع السلطة في مواجهة ذلك إلَّا أن تنصاع للأمر.

كان الجيـش المصـري يتابع الأوضاع عن كثب، يسـعي إلـى تضميد الجراح ووقـف الفوضى العارمة التي تسـبب فيها الإعلان الدسـتوري «الانقلابي» الذي أصدره الرئيس مرسي في 22 نوفمبر 2012، ومع تزايد الحملة الشرسة من النظام ضد الجيش وقادته السابقين كان للفريق السيسي وقفة قوية مع الرئيس.

منـذ هذا الوقت بدأ التربص بالفريق أول السيسـي مـن قِبل الجماعة والرئيس على السواء.

فـي هـذا الوقـت كان «جهاز إطـلاق الشـائعات» يعد العـدة، لحملـة منظمة استهدفت القائد العام للقوات المسلحة، كان المطلوب إشغال الجيش واستهدافه ودفعه إلى حالة من القلق والانشغال.

بدأوا بترديد معلومة كاذبة، خرجت من مكتب رئيس الشركة القابضة للمطارات في هذا الوقت، المعروف بانتمائه لجماعة الإخوان، كانت الشائعة تقول: «إن ابنة الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع جرى تعيينها في الشركة القابضة للطائرات». لقد أرادوا التغطية على الحملة التي أثارها قرار تعيين «عمر» نجل الرئيس محمد مرسي وإلحاقه بوظيفة متميزة داخل الشركة، كأنهم أرادوا أن يبعدوا «انتباه» الناس عن الحدث، وأن يغطي الحدث الجديد على الآخر، غير أن الأمر كان يستهدف الفريق السيسي ذاته، كانوا يريدون الإساءة إليه وإلى سمعته.

لم تكذب الشركة القابضة للمطارات الخبر، تركته يسري كالنار في الهشيم، انتقل الخبر إلى وسائل الإعلام، والشركة ترفض الرد، مما اضطر المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة إلى إصدار بيان يعلن فيه عدم صحة الشائعة من الأساس.

ساعات قليلة وأطلقت «الغرفة السوداء» لجماعة الإخوان شائعة أخرى تقول «إن قرارًا سوف يصدر يقضي بإقالة الفريق أول عبد الفتاح السيسي من منصبه، وأن القرار سوف يطال قيادات عسكرية أخرى أيضًا، أبرزها الفريق صدقي صبحي، وفي لمح البصر تحولت الشائعات إلى حقيقة تعامل معها الناس، وعزز من ذلك قيام قناة «روسيا اليوم» بإذاعة الخبر.

بعدها تداول النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي الخبر وراحوا يطلقونه في كل مكان، لم تعلق الرئاسة على الشائعة، تركتها تتفاعل، تُحدث أثرها، وكأن هناك محاولة «لجس النبض»، إنها الطريقة ذاتها، التي تم التعامل بها مع قرار إقالة المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، ثم النائب العام عبدالمجيد محمود ووزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، تطلق الشائعة، تترك الكرة تتدحرج، فإذا كان هناك رد فعل قوي، يتم التراجع، وإذا صمت المعنيون، يكون القرار قد سبق الجميع.

بعد أن أصبح الأمر مثار تعليق وقلق لدى ضباط وجنود الجيش، ولدى الرأي العام، وجهات معنية في الداخل والخارج، اضطر مصدر عسكري أن يبعث

برسالة واضحة ومحددة إلى الرئيس وإلى الجماعة تضمنت موقفًا محددًا في أربع نقاط هي:

1- أن حالة من الغضب الشديد سيطرت على ضباط وجنود القوات المسلحة بعد تسريب معلومات وأخبار تتناول المؤسسة العسكرية ورموزها، والترويج لفكرة إقالات محتملة لكبار قادة الجيش وعلى رأسهم الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام وزير الدفاع والإنتاج الحربي.

2- أن الجيش المصري لن يسمح بتكرار سيناريو خروج المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان مع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وأن المساس بقادة القوات المسلحة خلال الفترة الراهنة سيكون أشبه بحالة انتحار للنظام السياسي القائم بأكمله.

3- أن القوات المسلحة حاولت قدر الإمكان في الفترة الماضية الابتعاد عن المشهد السياسي الراهن بكل تفاصيله وصراعاته بين النظام والمعارضة، والتزمت الحياد والسلمية طوال الوقت، ولم تطمع أبدًا في السلطة.

4- أن الرأي العام لن يقبل المساس بالمؤسسة العسكرية وقادتها، وسيتكاتف معهم لمواجهة أي ضغوط أو تحديات.

وأشار المصدر إلى أن هناك حالة من السخط تسود بين القادة والضباط في مختلف التشكيلات التعبوية جراء ما يتردد في وسائل الإعلام حول نية النظام إقالة وزير الدفاع من أجل «أخونة» المؤسسة العسكرية التي ظلت على مدار تاريخها نموذجًا للتضحية والفداء في مختلف العصور، ودافعت عن كرامة الوطن والمواطن المصري في أصعب الظروف، وانحازت دائمًا إلى صفوف أبناء الشعب المصري، وقال إن القوات المسلحة تحملت الكثير من الأعباء والمشكلات خلال المرحلة الانتقالية التي استمرت لمدة 18 شهرًا كاملة، سخَّر الجيش خلالها جميع إمكاناته من أجل خدمة البلاد وخلق مناخ الاستقرار.

***

أحدث تصريح المصدر العسكري الذي نشرته العديد من الصحف ووسائل الإعلام المختلفة ردود فعل اتسمت بالقلق لدى مؤسسة الرئاسة، التي شعرت بخطورة الأمر، فاضطرت إلى الخروج من دائرة التجاهل التي تميزت بها مع إطلاق الشائعة خلال الـ48 ساعة التي سبقت تصريح المصدر العسكري، وأصدرت بيانًا على لسان مصدر في الرئاسة نفت فيه الخبر وأكدت أنه لا توجد أي نية لدى الرئاسة لإقالة الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وراحت تشيد بأدائه وتؤكد أنه يعمل بتناغم مع الحكومة، وأن هذا الخبر يأتي في إطار محاولة ضرب الاستقرار الداخلي لمصر، في الوقت الذي ترعى فيه القاهرة مباحثات لحل الأزمة السورية وتتخذ موقفًا مناهضًا لنظام الأسد الحليف الاستراتيجي لموسكو.

لقد اعتبرت الرئاسة أن الخبر وراءه مؤامرة روسية ودولية كبرى هدفها الانتقام من الرئيس؛ لأنه يناهض نظام الأسد، وكان ذلك مجرد كلام ساذج بكل تأكيد.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل راحت مؤسسة الرئاسة توجه الاتهام أيضًا إلى العديد من القوى السياسية وحملتها مسئولية هذه الشائعات لدفع الجيش إلى الخروج على «الشرعية»!!

لم يكن الأمر صحيحًا؛ لأن الشائعة التي أُطلقت وسرت بهذه السرعة كان وراءها جهاز منظم، وكانت تعني أكثر من رسالة.. كما أن أيًا من القوى السياسية لم تطلب من الجيش الخروج على الشرعية.

منذ اختيار الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع في 12 أغسطس 2012 كان الرجل واضحًا ومحددًا: لا علاقة للجيش بأي أحزاب أو تيارات سياسية، ولن يسمح بالتدخل لأحدفي شئونه، أكد ذلك في أكثر من مرة .. غير أن هناك مستجدات دفعت لإطلاق هذه الشائعة المتعمدة والتي كان يمكن لها أن تتحول إلى حقيقة لولا ردود الفعل القوية التي عبر عنها رجال القوات المسلحة.

- أولا: لقد تسربت هذه الشائعة بعد معلومات ترددت عن مضمون الخطاب الذي ألقاه الفريق أول عبد الفتاح السيسي خلال لقائه مع القادة والضباط بمقر

نادي الجلاء يوم 14 فبراير 2013 والذي أكد فيه أنه لن يسمح أبدًا «بأخونة الجيش المصري» وسيقطع أي ذراع تمتد لمحاولة النيل من هذا الجيش أو اختراقه، وقال إن جيش مصر سيبقى فقط منحازًا للشعب المصري، وأن الجيش لن يسمح أبدًا بسقوط الدولة، وسيتصدى لمحاولات تفتيتها، وأنه وإن كان يقف على مسافة واحدة من الجميع، وليس طرفًا في الصراعات الراهنة، إلَّا أنه يراقب الموقف ويتابعه ولن يسمح أبدًا بانهيار الاستقرار وسقوط الدولة.

- **ثانيًا**: لقد سبق أن أبدى الجيش قلقه من التصريحات التي أدلى بها الرئيس الإيراني أحمدى نجاد خلال مشاركته في أعمال القمة الإسلامية في القاهرة في فبراير 2013 والتي تحدث فيها عن «أن إيران قادرة على حماية مصر وأنها ستحميها من أي مخاطر تتعرض لها»، وقد أبلغ وزير الدفاع رئيس الجمهورية في هذا الوقت برفض الجيش هذه التصريحات التي اعتبرها إهانة وتشكيكًا في قوة الجيش المصري، وقدرته على التصدي لأي تهديدات تستهدف أمن البلاد واستقرارها، وأن القوات المسلحة تثق في إمكاناتها جيدًا وتعي حجم التحديات والمخاطر التي تواجهها البلاد، وهي ليست في حاجة لاتفاقات تعاون عسكري مع أي قوى أخرى.

- **ثالثًا**: رفض الجيش المصري أي محاولات تستهدف إقامة ميليشيات أو كيانات عسكرية أو شبه عسكرية للقيام بمهام محددة على الأراضي المصرية؛ حيث إن ذلك يمكن أن يقود البلاد إلى «حرب أهلية»، وأن الجيش لن يسمح أبدًا بانهيار الأجهزة الأمنية القائمة لحساب كيانات أخرى بديلة تغير من هوية الدولة المصرية، كما أن الجيش أبدى قلقه من المعلومات التي ترددت عن تعاون مع قادة الحرس الثوري الإيراني لاستنساخ الفكرة في مصر.

- **رابعًا**: قيام الجيش أخيرًا بتدمير بعض الأنفاق مع غزة وتصميمه على القيام بهذه المهمة حمايةً للأمن القومي رغم الاعتراضات والتحذيرات التي طلبت من الجيش الانتظار لأكثر من مرة، وهو أمر بالقطع كان من أسباب الخلاف مع الرئيس شخصيًا، خصوصًا أن الجيش يمتلك معلومات تقول بأن هذه الأنفاق

يجرى استخدامها في تهريب أسلحة وسلع ومواد استراتيجية من بينها المواد البترولية لحساب بعض العناصر النافذة في الداخل والخارج، وأنه لم يعد هناك مبرر لاستمرار هذه الأنفاق مع وجود المعابر المفتوحة بشكل مستمر، لاسيما بعد توقيع اتفاق الهدنة بين حركة حماس والحكومة الإسرائيلية برعاية مصرية في 2012/ 11/ 22، والذي ينص في بنده الثالث على «فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ».

-**خامسًا**: استمرار الأزمة بين الجيش ومؤسسة الرئاسة، حيث تصر مؤسسة الرئاسة حتى الآن على عدم الكشف عن تفاصيل التحقيقات التي جرت في جريمة الاعتداء واستشهاد 16 جنديًا في رفح في شهر أغسطس 2012، بزعم وجود أسباب أمنية تحول دون الكشف عن أسماء المتورطين وأهدافهم، وهو أمر أثار ولا يزال يثير غضبة الجيش والرأي العام.

- **سادسًا**: إصرار قادة القوات المسلحة على رفض استخدام القوة ضد المتظاهرين أو التورط في قيام الجيش بعمليات عسكرية من شأنها أن تجرَّ البلاد إلى مشكلات عديدة، ولذلك جرى الإعلان بوضوح وصراحة خلال لقاء الرئيس مرسي بأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 4 فبراير 2013 عن هذا الموقف.

لقد شهد هذا اللقاء حوارًا ساخنًا بين الرئيس والفريق أول عبد الفتاح السيسي، الذي أكد أن الجيش غاضب من طريقة إدارة البلاد، وحذر من أن مصر تمضي نحو الفوضى، وأنه من الضروري فتح الطريق أمام حل الأزمات والمشكلات التي تهدد البلاد.. كما طالب بوقف تدخل جماعة الإخوان المسلمين في شئون الحكم، وتحدث مطولًا عن أن الجيش ليس له مطمع في السلطة ولكنه لن يبقى صامتًا أمام الخطر الذي يحيق بمصر.

وشهد الاجتماع أيضًا رفضًا واضحًا للإهانات التي سبق أن وجهها المرشد العام لجماعة الإخوان إلى رجال الجيش وقادته الحاليين والسابقين، والمطالبة بوقف مسلسل تصفية الحسابات الذي يمكن أن يؤدي بالبلاد إلى مزيد من الأزمات والمعارك.

لقد خرج الرئيس من هذا الاجتماع غاضبًا بعد الكلام الذي استمع إليه من القائد العام وأعضاء المجلس الأعلى، وأدرك حجم الغضب الذي يعتمل في نفوس الجميع جراء ما تشهده البلاد، وأيضًا إحباط دعوة الجيش للحوار بين القوى السياسية المختلفة وتراجع الرئيس عن قراره الذي أبلغه لوزير الدفاع بموافقته على الحوار، ثم رفضه بعد أن طلبت جماعة الإخوان منه ذلك.

أمام كل هذه الأسباب وغيرها، بدا واضحًا أن الأزمة في تصاعد بين قيادة الجيش وجماعة الإخوان، فالجماعة وممثلوها في السلطة ترى أن قادة الجيش يجب أن يلتزموا بمبدأ السمع والطاعة للقائد الأعلى للقوات المسلحة «رئيس الجمهورية»، غير أن الجيش بعث برسالة تقول إنه لا يزال هو القوة الصلبة التي تقف أمام مخطط الأخونة والدولة الموازية، وأنه المسئول عن حماية البلاد واستقرارها.

أدرك قادة القوات المسلحة جيدًا أن هناك مخططًا يستهدف إجراء تغييرات جذرية في جميع قيادات مؤسسات الدولة، خصوصًا المؤسسات الحيوية والاستراتيجية، وأن لدى الرئيس «شهوة» للتغيير المستمر والإطاحة بالقيادات دون أسباب موضوعية، وهو أمر امتد حتى لأقرب مستشاريه.

وعرف قادة الجيش أن إقالة اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية رغم الجهد الكبير الذي كان يقوم به، وإقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود لرفضه أن يكون مجرد أداة تنفذ ما يملي عليها، وإقالة مدير الرقابة الإدارية، وكذلك الإطاحة بالمشير والفريق سامي عنان بطريقة مهينة، كل ذلك أوجد أزمة ثقة بعد أن فتح الطريق واسعًا أمام توقع صدور قرارات فجائية وغير محسوبة العواقب من رئيس الدولة، ولذلك تم التعامل مع هذه الشائعة «المسربة» بشكل

جاد وفاعل، لاسيما بعد أن وصلت إلى جهاز المخابرات الحربية معلومات تفيد بهوية من قام بتسريبها.

لقد أدلى رئيس الأركان الفريق صدقي صبحي بتصريحات غاية في الأهمية إلى قناة «العربية» وإلى قناة «سكاي نيوز» على هامش زيارته إلى دولة الإمارات العربية في شهر فبراير 2013، وقد توقف المراقبون أمام تصريحه المهم للقناة الذي قال فيه: «إن القوات المسلحة وقفت بجانب الشعب منذ قديم الأزل، وأنها لا تنتمي لأي فصيل من الفصائل ولا تمارس السياسة حاليًا، ولكن عينيها دائمًا على ما يدور في الدولة، وإذا احتاجها الشعب المصري ستكون في أقل من «الثانية» في الشارع.

هكذا أعطى رئيس الأركان إشارة جديدة لمن يعنيهم الأمر، فالقوات المسلحة لن تكون أبدًا إلَّا في صف الشعب، وإذا ما احتاجها الشعب سيجدها في أقل من الثانية إلى جواره!!

لقد أثار هذا التصريح ردود فعل اتسمت بالقلق داخل مؤسسة الرئاسة وجماعة الإخوان، وقد طلب الرئيس من الفريق أول السيسي ضرورة نفي تصريح رئيس الأركان وعزله من منصبه، باعتبار أن هذا التصريح يمثل خروجًا على الشرعية كما ادعى، إلَّا أن الفريق أول السيسي رفض الانصياع لمطالب رئيس الجمهورية، مما دفع الرئيس إلى انتظار اللحظة المناسبة لعزل قائد الجيش ورئيس الأركان دفعة واحدة!!

الانهيار والأخونة

كان المشهد مثيرًا..

الحرائق تندلع في كل مكان، الجماهير تتحرك، تتوجه إلى مؤسسات الدولة في غالبية المحافظات، تبدأ بحصارها، مجهولون يتدخلون فجأة، يشعلون الحرائق والنيران، أقسام الشرطة تدافع عن نفسها، تطلق الغازات المسيلة للدموع، تتطور الأمور سريعًا، رصاصات حية تقتل من كلا الجانبين، ثم ينتهي الأمر بإحراق العديد من هذه الأقسام والاستيلاء على الأسلحة، ونشر الرعب في المناطق والشوارع والميادين.

كانت البداية دعوة تحمل شعار «استرداد الثورة» من جماعة الإخوان، التي اختطفتها، وسعت إلى القضاء عليها، حقيقة الأمر أن الدعوى كانت تعني استرداد الدولة المصرية، التي تضيع هويتها وملامحها، بعد أن قرر رئيس الدولة الاعتداء على كل المحرمات: الدستور والقانون، إنه سعي دؤوب لأخونة الدولة، تمهيدًا لوراثتها واستمرار الحكم «الأبدي» للجماعة على أرضها.

***

في ساعات قليلة تطورت الأحداث سريعًا، بدأت التجمعات في ميدان التحرير، والعديد من الميادين الأخرى، وقبيل مساء اليوم ذاته الخامس والعشرين من يناير 2013، كانت التظاهرات وأعمال العنف تنتشر في العديد من المحافظات والمناطق الأخرى.

كانت «جبهة الإنقاذ الوطني» والقوى الثورية قد دعت إلى التظاهر لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، إلَّا أن الشارع كان قد سبق الجميع، زحف الناس إلى الميادين يرفعون شعار «ارحل»، «الشعب يريد إسقاط النظام»، ثم سرعان ما تطور وانطلق شعار أكثر تشددًا في الإسكندرية «النهاية أو الفوضى»!

كانت تلك هي المرة الأولى التي يقف فيها المصريون أمام أحد خيارين:

- إما نهاية النظام الإخواني وإسقاطه فورًا.

- وإما فوضى عارمة تجتاح كل الخطوط الحمراء.

لم تكن تلك أبدًا هي طبيعة الشخصية المصرية الحالمة والمسالمة، كان ذلك يعني إيذانًا ببدء مرحلة جديدة وخطيرة في حياة المصريين. إن ذلك يعكس رفضًا كاملًا للأوضاع السائدة، يشعر المصريون أن هناك من يريد إذلالهم وإخضاعهم من جديد.. أبدًا لن يسمحوا، ولو كان الخيار هو الفوضى، كانت تلك هي الرسالة بمعناها ودلالتها.

***

كانت البداية محاولة هدم جدار الكتل الخرسانية التي تفصل بين المتظاهرين والمباني الرئيسة في محيط وزارة الداخلية، ومجلس الشورى ومجلس الشعب ومجلس الوزراء. أعد الأمن خطة مقابلة، بدأت المعركة بإطلاق القنابل المسيلة للدموع، عمت الفوضى في المنطقة، بعد أن بدأ الدخان يحاصر المتظاهرين في الميدان.

من جديد، يقيم الأطباء مستشفي ميدانيًا داخل كنيسة قصر الدوبارة، كأننا نستعيد مشهد الثورة منذ أكثر من عامين، الوجوه التي اختفت بدأت تعود من جديد، الشعارات ترفع مجددًا، والهتافات تدوي لتصل إلى عنان السماء.

بعد أداء الصلاة، وصلت إلى الميدان أكثر من 13 مسيرة قادمة من مساجد القاهرة والجيزة، من دوران شبرا إلى مسجد مصطفى محمود، ومن النور إلى الفتح والسيدة وإمبابة، وهلم جرا.

كانت المسيرات تهتف ضد الرئيس الإخواني، تطالب برحيله عن السلطة فورًا، وكان هتاف «يسقط .. يسقط حكم المرشد» يكاد يكون قاسمًا مشتركًا بين الجميع.

اشتباكات واقتحام لمقر «إخوان أون لاين» بالتوفيقية، اتهامات متبادلة حول من بدأ الهجوم.. غير أنه وبعد قليل أطل من واجهة المقر، شباب يرتدون ملابس سوداء، وقد أطلقوا على أنفسهم «البلاك بلوك» أي «الكتلة السوداء».

كانت تلك هي المرة الأولى التي تظهر فيها تلك الجماعة لتشعل روح الثورة في جميع المحافظات التي انطلقت فيها التظاهرات، الأقنعة السوداء التي ارتدوها لم تُظهر من وجوههم سوى العيون، لقد راحوا يهتفون «دم بدم.. رصاص برصاص»، انطلقوا داخل الميدان، يقودون تظاهرة عارمة، بدوا أكثر تنظيمًا وانضباطًا، كانوا قد ظهروا قبل ذلك على استحياء لحماية الثوار في محيط مسجد القائد إبراهيم في الإسكندرية، ولكن هذه المرة بدا الأمر مختلفًا، نحن أمام تنظيم حقيقي، هدفه الأساسي مواجهة «ميليشيات الإخوان» كما يقولون.

رفعوا لافتة كبيرة في ميدان التحرير، كتبوا عليها «البلاك بلوك خط دفاع الثورة»، أحد أعضاء الكتلة صرح للصحافة بأن «البلاك بلوك» هم «حرافيش الثورة للدفاع عنها»، وزارة الداخلية قالت إنها لا تملك أي معلومات عن هذه المجموعات، بينما راح المتحدث باسم جماعة الإخوان يحمِّل «الكتلة السوداء» المسئولية عن حرق مقرَّيْ جماعة الإخوان في شبرا وأكتوبر خلال شهر يناير 2013.

هتفت الجماهير في الميدان جنبًا إلى جنب «دم بدم، رصاص برصاص، مفيش سلمية خلاص»، بعدها بقليل اشتعلت المعركة مع جنود الأمن المركزي على مقربة من الميدان.

***

فاجأت المظاهرات جماعة الإخوان، لم يكن أحد يظن أن الأمور سوف تتداعي سريعًا، الرئيس مرسي فوجئ هو الآخر بحجم المشاركة وتصاعد لغة

العنف، شكَّل غرفة عمليات لإبلاغه بتطورات الموقف أولًا بأول، تم إخلاء منزله في الشرقية والتجمع الخامس، قرر أن ينقل إقامته وأسرته داخل دار الحرس الجمهوري، ذهب إلى هناك في سرية تامة، لقد سبق أن فعلها أثناء أحداث الرابع من ديسمبر 2012، التي حاصرت قصر الاتحادية لعدة ساعات.

مع تصاعد التظاهرات وأحداث العنف في المحلة والسويس والإسماعيلية والقاهرة وكفر الشيخ والإسكندرية ودمنهور وطنطا والشرقية والمنوفية وبورسعيد ودمياط والمنيا والجيزة وغيرها من المناطق، أصبح الموقف ينذر بخطر شديد.

ظل الرئيس محمد مرسي صامتًا، لا يريد أن يتكلم، لقد اختفى عن الأنظار تمامًا، وعندما أذيع على لسان المتحدث الرسمي للرئاسة أن الرئيس قرر أن يشارك في القمة الإفريقية التي ستُعقد صباح الأحد في أديس أبابا ازداد الموقف اشتعالًا، هناك من صوَّر الأمر على أنه محاولة للهروب، وهناك من رأى في هذا التصرف استهانة بالشعب الثائر، فالوطن يكاد يحترق والرئيس يقرر المغادرة إلى خارج البلاد.

كان الرئيس مرسي يتابع الأحداث من التليفزيون، بينما كان رئيس الوزراء هشام قنديل يتابع هو الآخر الأحداث من «دافوس» حيث يشارك في أعمال المؤتمر الاقتصادي، كان المشهد هزليًا، ومع مُضي الساعات وتصاعد الأحداث وصمت الرئيس، راح المصريون يتذكرون أيام «مبارك» الأخيرة، حيث تسبب بطؤه في التعامل مع الأحداث في انهيار نظامه سريعًا.

وكان وزير الداخلية يُطلع رئيس الجمهورية على تطورات الأحداث أولًا بأول، وقد حذر في تقرير أعده مساء الجمعة 25 يناير من أن الأوضاع تنذر بخطر شديد، وأن الشرطة قد لا تستطيع وحدها ضبط الأوضاع في البلاد، وأنه يقترح تولي الجيش مهمة حماية المنشآت الحيوية؛ حتى تتفرغ الشرطة لمهمتها في تحقيق الأمن والتصدي لأي أعمال عنف متوقعة.

***

منذ اليوم الأول كانت القوات المسلحة قد رفعت حالة الاستعداد القصوى على مستوى جميع التشكيلات التعبوية لمواجهة التطورات المتوقعة.

لقد كشف متحدث عسكري في اليوم نفسه عن «أن الجيش دفع بالعديد من قواته في العديد من المناطق بقصد حماية المنشآت الاستراتيجية ومؤسسات الدولة، إلا أن المشهد الذي شهدته البلاد في هذا اليوم كان ينذر بثورة عارمة في كل أنحاء البلاد».

تداعت الأحداث سريعًا في البلاد، سالت الدماء لتعمَّ أرجاء الوطن، غير أن الرئيس ظل صامتًا، وكأنه غير معنى بما يحدث، وراحت جماعته توجه الاتهام إلى «جبهة الإنقاذ» ومن تسميهم «بالعناصر التخريبية» وتحمِّلهم المسئولية كاملة.

وبين ليلة وضحاها سقط العشرات من الشهداء، والمئات من الجرحي، تم إحراق العشرات من المنشآت الحيوية وأقسام الشرطة، وقد شهدت محافظتا السويس وبورسعيد في اليومين الأولين أخطر هذه الأحداث.

تجاهل مرسي النداءات التي انطلقت تحذر من خطورة الاعتداء على الدستور والقانون وتجاوز سلطة القضاء وإهانة المحكمة الدستورية، كثيرون قالوا «إذا كان الرئيس لا يحترم الدستور أو القانون، فسيكون طبيعيًا أن يفتح الباب واسعًا أمام فوضى عارمة تتجاوز كل الحدود»!!

لقد ظن الرئيس أنه قادر على قمع الشعب المصري وإسكات صوته من خلال إجراءات تهديدية، طالت الكثير من الرموز، عملًا بالمثل القائل «اضرب المربوط يخاف السايب»، وراح يفتح الباب واسعًا أمام ميليشيات جماعته وأنصارها لحصار المحكمة الدستورية العليا وإهانة قضاتها، وحصار مدينة الإنتاج الإعلامي والاعتداء على العديد من الإعلاميين، ناهيك عن أخونة الصحافة وقمع الآراء المعارضة.

لقد استطاع الرئيس محمد مرسي في ستة أشهر أن يحوِّل الحلفاء إلى أعداء، وأن يُحدث انقسامًا خطيرًا في المجتمع، وأن يدفع بالأوضاع الاقتصادية إلى مزيد من التردي، وأن يقبل بشروط صندوق النقد، ويبدأ في رفع الدعم، ليزيد من فقر الفقراء، فتدهورت الأوضاع، وانهارت قيمة الجنيه، وأصبحت البلاد على شفا جرف هارٍ ينذر بالانهيار وثورة الجياع.

كان طبيعيًّا والحال كذلك أن يثور المصريون، وأن يخرجوا إلى الشوارع مطالبين برحيل النظام، بعد أن أدركوا أنه يَصُمَّ أذنيه عن مطالب الجماهير، وأنه تخلى عن جميع وعوده التي أطلقها، وكان آخرها وعده بإصدار دستور توافقي، ينال رضا الجماعة الوطنية باتجاهاتها الفكرية والسياسية كافة.

لقد أصبح المصريون على يقين بأن رئيس البلاد يعمل بكل ما أوتي من قوة على أخونة الدولة المصرية، وتغيير هويتها، وتصفية كفاءاتها لحساب عناصر الجماعة، التي لا خبرة لها ولا قدرة لها على الإدارة، وهي كلها أمور زادت الأوضاع تعقيدًا، فتراجع مستوى الأداء، وأصبحت العشوائية والتخبط والتردد عنوانًا لهذا النظام الجديد.

أدرك المصريون أن وطنهم قد اختُطف منهم، وأن تضحياتهم العظيمة التي أسقطت النظام السابق ذهبت هباء، وأنهم تعرضوا لخديعة من جماعة الإخوان التي انقلبت على شعاراتها فأصبح حكمها للبلاد أكثر استبدادًا وأكثر استحواذًا وأشد إقصاءً للمخالفين والمعارضين!

وفوجئ المصريون أيضًا، بهذه العلاقة الغريبة والمريبة بين النظام الجديد وجماعته، وبين الإدارة الأمريكية التي سعت منذ البداية إلى تأييد هذا النظام والصمت على أخطائه، فأدركوا أن هناك شيئًا خفيًا يدور من خلف ستار، وأن ممارسات السياسة الخارجية بدأت تكشف عن تعاون وثيق في ملفات إقليمية ودولية عديدة، كما أن معلومات عديدة راحت تتحدث عن مخططات سوف يجرى تنفيذها انطلاقًا من سيناء، وكل ذلك كانت له ردود فعله القوية لدى الشعب بجميع فئاته وأطيافه.

وشعر المصريون أن قادة الحكم في قطر، الذين لعبوا دورًا خطيرًا في القلاقل التي تسود المنطقة العربية، أصبحت لهم اليد الطولي على أرض مصر، وتحدث الكثيرون عن مخططات في قناة السويس والسيطرة على اقتصاديات البلاد، والعديد من المشروعات الاستثمارية من خلال عمليات الشراء الخفي التي يقوم بها مستثمرون مصريون مرتبطون بالنظام القطري، وهو أمر لم يقتصر على الاقتصاد فقط، بل امتد إلى ساحة الإعلام أيضًا، فبدأنا نسمع عن محاولات لشراء صحف وفضائيات بهدف إسكات صوتها وإلحاقها بعجلة التبعية الإخوانية القطرية.

لقد ضجَّ المصريون كثيرًا، أنذروا، رفعوا أصواتهم عالية، زحفوا بمئات الآلاف إلى قصر الاتحادية، أبلغوا رسالتهم لمن يعنيهم الأمر، حافظوا على سلمية التظاهرات، إلَّا أنهم وجدوا في اليوم التالي ميليشيات الإخوان وحلفائهم يمارسون ضدهم شتي أشكال العنف، فيسقط الشهداء ويُعذَّب الأبرياء داخل القصر الجمهوري وبمعاونة بعض كبار المسئولين داخل القصر.

شعر المصريون أن زمن العدل قد انتهى، قرأوا مذكرة المستشار مصطفى خاطر المحامي العام الأول لنيابات شرق القاهرة وهو يسرد كيف طلب منه النائب العام المعين «طلعت إبراهيم» حبس أبرياء لا ذنب لهم، بما يعني تلفيق القضايا، فطلب إنهاء انتدابه، وقدَّم مذكرة إلى مجلس القضاء الأعلى بعد أن صدر قرار بنقله إلى بني سويف.. لكن الحدث مر مرور الكرام ولم يسائل أحد النائب العام عن هذا التجاوز الخطير، فأدرك أبناء هذا الشعب «المكلوم» أن أبواب العدالة قد أُغلقت في وجوههم، وعندما شاهدوا رجال النيابة العامة الشرفاء يقفون أمام مبنى دار القضاء العالي يشكون الظلم، ويطلبون العدل والقانون كان ذلك قمة المأساة.

لقد كان الأخطر هو إطلاق ميليشيات الإخوان لتسبَّ رجال النيابة والقضاة، ويعتدون على رئيس النادي المستشار أحمد الزند، فيصمتون ولا يردون إلَّا بالهتاف لمصر وللوطن المخطوف.

كانت المأساة الأخطر هي في هذا الدستور الذي جرى تفصيله على مقاس جماعة الإخوان وطموحاتها لضمان سيطرتها على السلطة والانتقام من خصومها، وكان في مقدمة هؤلاء الخصوم: النيابة العامة والمحكمة الدستورية العليا، حيث أطاحوا بالعديد من قضاتها الأجلاء، وفي مقدمتهم المستشارة تهاني الجبالي.

كان طبيعيًا والحال كذلك أن تنفجر الأوضاع في مصر، وأن يخرج الناس إلى الشارع، وأن يطالبوا بالتغيير الشامل دون مواربة!!

***

في هذا الوقت اجتمع مجلس الدفاع الوطني لعدة ساعات، وانتظر الناس إجراءات عملية، وقرارات فورية تهدئ الشارع وتبعث الطمأنينة من جديد، إلَّا أن القرارات المعلنة جاءت هزيلة لا تتضمن أي جديد، اللهم إلَّا دعوة يتيمة للحوار دون ضمانات، وإنذار بفرض حالة الطوارئ وحظر التجول في المناطق المضطربة..

صُدم الناس من هذا البيان الذي سبقه بيان من جبهة الإنقاذ يحدد عددًا من المطالب المهمة كان أبرزها: تشكيل حكومة انتقالية، تعليق العمل بالدستور، وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات البرلمانية المقبلة.

لقد تعهد وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي أكثر من مرة بالحفاظ على استقرار البلاد ووحدتها وأمنها القومي، وأعلن انحيازه للشعب، بل حتى البيان الأخير الصادر عن مجلس الدفاع الوطني تضمن بناء على طلب من الوزير فقرة تقول: «إن المجلس يؤكد أن القوات المسلحة المصرية ملك للشعب المصري العظيم، وإنها تقف على مسافة واحدة من الجميع، ولا تتدخل في العملية السياسية.. إلَّا أنها في الوقت نفسه تدرك واجبها الوطني وحقوق شعبها عليها في تأمين منشآته الحيوية، وتحرص على تحقيق الشعب طموحاته وآماله ومبادئ ثورته العظيمة».

وبدلًا من تدخل الرئيس لإنهاء الأزمة وإيجاد حل يبعث الأمل في النفوس، راح هو وجماعته يحمِّلون عناصر «البلاك بلوك» مسئولية الأحداث التي شهدتها البلاد في أعقاب الاحتفال بالذكري الثانية لثورة الخامس والعشرين من يناير، وبدأت محاولات التربص بالمعارضين ومنهم د.ممدوح حمزة الذي حمَّلوه مسئولية دعم ورعاية جماعة «البلاك بلوك».

كانت الأحداث تتداعى، وحالة الغضب تتصاعد، بينما كان الجيش المصري يتابع ويراقب التطورات، وكنت أشعر بحالة الغضب الشديد التي سادت أوساط الجيش في هذا الوقت خلال الندوات التي كنت أحاضر فيها وسط آلاف الضباط في المنطقة المركزية والجيشين الثاني والثالث والمنطقة الغربية والكلية الحربية وغيرها.

كانت مصر تنتظر الحدث الكبير، وكانت الأوساط الإقليمية والدولية قد أدركت حجم الأزمة وخطورتها، فقط الإخوان المسلمون هم الذين كانت لديهم ثقة تصل إلى حد الغرور، وكانوا ينظرون إلى ما يجري على أنه مجرد حدث عابر سرعان ما ينتهي!!

***

في 15 يناير 2013، وقع حادث خطير في منطقة البدرشين جنوب الجيزة أدى إلى مقتل 19 جنديًا وإصابة 177 آخرين من بين مجموع 1328 مجندًا كانوا على متن القطار العسكري الذي تعرض لكارثة خطيرة في هذه المنطقة.

احتشد الناس في منطقة البدرشين، إنها واحدة من مناطق الموت، الحوادث لا تريد أن تتوقف، قطارات وسيارات، كان حادث قطار العياط الشهير قد وقع على مسافة قريبة من المنطقة ذاتها.

زحف المسئولون إلى موقع الحادث، كل يريد أن يسجل اسمه في دفتر الزوار، يأخذ اللقطة الأولى، يدلي بتصريح أو أكثر، يطلق الوعود البراقة، يؤكد أن الرئيس يتابع بنفسه، ثم ينتهي الأمر لنسدل الستار على كارثة في انتظار كارثة جديدة..!

القطار الحربي تعطل أكثر من مرة في رحلته من أسيوط إلى القاهرة، وفجأة انفصلت عربتان، الواحدة منهما تقل أكثر من مائة جندي..؟!

قال البعض إن الحادث مدبر، وقال آخرون «قضاء وقدر»، الوطن متخم بالمشكلات والصراعات، لا تعرف مَن يتآمر على مَن، مصر أصبحت ساحة مستباحة، غريزة العنف والانتقام تتنامى، كل الخيارات باتت مفتوحة، ما كان مستحيلًا بالأمس، أصبح «واقعًا» اليوم..!

جفَّت الدموع في المآقي، تحجرت المشاعر في الصدور، تفاقمت الأزمات، انهارت القيم، تزايدت حدة الصراعات، كلٌّ يمسك بمعوله، يتكالبون على السلطة، وينسون جرح الوطن، الذي يتسع يومًا عن يوم!

ومع مضي الأيام يتراجع الأمل في النفوس، الإحباط يزحف، الغضب يتصاعد، يكتم الناس أنفاسهم من جديد، عسس الميليشيات ينذرون، يبثون الخوف في النفوس..!

وطن محاصَر، مهدد بالانهيار، دولار يطيح بالجنيه فيطرحه أرضًا، أسعار ترتفع، فقر يزحف إلى البيوت فيقضي على ما تبقى من كسرة خبز أو حفنة أرز.. ثم يحدثونك عن مشروع النهضة المنقذ للبلاد والعباد!

لم تعد للثوابت قيمة، انقلبوا على كل شيء، اختطفوا كل شيء، أطاحوا بكل شيء، أعادوا الناس إلى المربع صفر، شهوة الانتقام وتصفية الحسابات لا تريد أن تتوقف، يشغلونهم بمعارك جانبية حتى يتاح لهم الاستيلاء على كل شيء، في غمضة عين..!

كان الشعور باليأس والإحباط هو سيد الموقف، فالشعب الذي صنع ثورة، وجد نفسه فجأة بعيدًا عن المشهد، وأصبح الوطن في يد جماعة تسعى إلى تمزيقه.. والمثير في الأمر أن جماعة الإخوان التي لم تشارك بفاعلية في ثورة الخامس والعشرين من يناير عشية تفجُّرها والتحقت بها بالتبعية عشية جمعة الغضب في الثامن والعشرين من يناير لعام 2011، باتت تتحدث عن الثورة

وكأنها صاحبة الحق الوحيد في احتكارها والتحدث باسمها وحصد نتائجها وقطف ثمارها!

ففي الوقت الذي كانت الغلبة فيه لشباب الثورة، سواء في الميدان أو خارجه، وكان ميزانهم الجماهيرى في قمته في الشارع السياسي، جاء موقف جماعة الإخوان مخادعًا؛ إذ انكبَّ مرشدهم العام وقيادات الجماعة على إطلاق سلسلة من التصريحات والمواقف التي سرعان ما راحت تتبدل ما بين الفينة والأخرى.

ولعل التصريح الذي أدلى به د. عصام العريان عضو مكتب إرشاد الجماعة، في وقت مبكر بعد الثورة، يكشف هذا الخداع؛ إذ جاء تصريحه الذي احتل عناوين رئيسية لصحيفة «أخبار اليوم» ليقول إن الإخوان غير طامعين في الرئاسة ولا الحكومة، وقال: سوف نخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة بعدد لا يسمح لنا بتحقيق الأغلبية.

ولأن الجماعة أثبتت من خلال ممارساتها في فترة ما بعد الثورة أنها أبعد ما تكون عن الوفاء بتعهداتها، فقد مارست نقيض كل تعهداتها ورشّحت المهندس خيرت الشاطر للرئاسة قبل أن تستبدل به الدكتور محمد مرسي لأسباب قانونية، وسبق ذلك خوضها الانتخابات البرلمانية على غالبية مقاعد مجلسي الشعب والشورى؛ لتحصد النسبة الكبرى من المقاعد؛ وتعمل على تكريس سيطرتها على البرلمان بغرفتيه.

وبالقدر ذاته من المناورة الذي استخدمته لحصد أغلبية البرلمان والوصول إلى مقعد الرئاسة، استمرت الجماعة في ممارسة نهج الانتهازية السياسية لتطيح برفاق الأمس، وتنقلب على داعميها الأساسيين في الانتخابات الرئاسية، وتطيح بكل التعهدات التي أطلقها د. محمد مرسي في لقاء «ڤيرمونت» في الثاني والعشرين من يونية 2012 وهو الموعد الذي سبق إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية بيومين.

تعهد مرسي وقتها باختيار رئيس للوزراء من الشخصيات الوطنية والمستقلة، وبالعمل على إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، غير أن جميع تلك التعهدات وغيرها ذهبت أدراج الرياح في ظل منهج جديد أراد الإخوان من خلاله إحكام قبضتهم على جميع الأوضاع في البلاد، وكان الإعلان الدستوري الصادر في الثاني والعشرين من نوفمبر 2012 بمثابة الضربة القاصمة للمجتمع، الذي سرعان ما اتجهت شرائحه إلى الانقسام تحت وقع السلطات الاستبدادية التي منحها مرسي لنفسه في الإعلان الدستوري وكرّس من خلالها لحكم ديكتاتوري غير مسبوق في تاريخ البلاد.

لقد حاول مرسي خداع شباب الثورة مرارًا وتكرارًا من خلال الحديث المتكرِّر عن هؤلاء الشباب وأهمية أن يكون لهم دور في قيادة الوطن، وعن تضحيات شهداء الثورة.. لكن على الصعيد الفعلي لم يحدث شيء مما وعد به الرئيس، بل تم تهميش دورهم وإقصاؤهم تمامًا، وهو ما حدث مع الأشقاء الأقباط الذين يتعرضون لعملية إقصاء متكرِّرة عن المشاركة في الحياة السياسية، الأمر الذي خلَّف حالة غير مسبوقة من الغضب في أوساطهم.

ولم يكن الحديث عن أخونة مؤسسات الدولة سوى أحد جوانب تلك السياسات التي راحت تُنسج خيوطُها في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، ثم تأتي معلّبة للرئيس الذي يتولى إعلانها من خلال مؤسسة الرئاسة، وقد كشف الإعلان الدستوري المشار إليه آنفًا عن حقيقة سيطرة الجماعة على مقدّرات الأوضاع في مؤسسة الرئاسة، حيث تنصّل نائب الرئيس السابق محمود مكي، ووزير العدل المستشار أحمد مكي، والعديد من مساعدي ومستشاري الرئيس، من هذا الإعلان.. مؤكدين عدم علمهم به، ومعبرين عن معارضتهم له، وهو ما ترتب عليه استقالة العديد منهم احتجاجًا.

كان واضحًا أن الجماعة التي سيطرت على مقاليد الأمور منفردة في البلاد، تتملكها شهوة الثأر والانتقام، فكانت التلميحات الصريحة في خطاب الرئيس مرسي بعد فوزه في ميدان التحرير عن «الستينيات وما أدراك ما الستينيات»!!

كاشفة عن رغبة الثأر الدفينة في نفوس الإخوان من نظام حكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

وعلى الجانب الآخر مضت الجماعة مدفوعة بروح الانتقام من جميع مؤسسات الدولة، وراحت تعلن الحرب ضد القضاء والإعلام والشرطة في محاولة لتحويل مؤسسات الدولة إلى خراب تتأسس على أنقاضه كيانات إخوانية موازية لمؤسسات الدولة المصرية، وفوق كل ذلك كانت الجماعة تتعمد الإساءة إلى الجيش المصري الذي حمى الثورة وأَوْفَى بجميع تعهداته المعلنة.

راحت الجماعة تضغط بكل ما أوتيت من قوة ودهاء حتى تمكّنت من عزل المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام، من منصبه بطريقة غير مشروعة، وتركت عناصرها والمحسوبين عليها يحاصرون مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا، ويُرهبون القضاة ويمنعونهم عن أداء رسالتهم، بل يهددونهم علانية بالقتل، ودون أن تحرك مؤسسة الرئاسة أو أيٌّ من مؤسسات الدولة ساكنًا لحماية المؤسسات القضائية من هذا العدوان السافر.

الحال نفسها تكررت أمام مدينة الإنتاج الإعلامي، حيث احتشد المئات في مشهد غير مسبوق لإرهاب الإعلاميين ومقدمي البرامج وضيوفها على القنوات الفضائية، وراحت اللجان الإلكترونية التابعة للجماعة تشن حملات شرسة على مواقع التواصل الاجتماعي لإرهاب الإعلاميين والصحفيين، بل أعلن أحمد فهمي رئيس مجلس الشورى الإخواني تحدّيه أحكام القضاء التي صدرت بأحقية جمال عبدالرحيم في العودة إلى موقعه رئيسًا لتحرير «الجمهورية» بعد أن تم عزله بقرار تعسُّفي وغير مشروع.

في الحادي عشر من فبراير 2013 تصاعدت الأزمة بين آلاف الضباط والجنود وبين قياداتهم في وزارة الداخلية، سادت الاعتصامات والإضراب عن العمل عددًا كبيرًا من أقسام الشرطة في شتى أنحاء البلاد، وتم إغلاق الأقسام بالجنازير.

وقد حدد المعتصمون والمضربون مطالبهم في:

- إقالة وزير الداخلية.

- تحسين ظروفهم الاجتماعية.

- المطالبة بتسليحهم ورفض التورط في مواجهة المتظاهرين.

ظلت هـذه الأحداث عدة أيام، ومـع تردي الأحوال الأمنية فـي البلاد وإبداء الـوزارة مرونة في المطالب المطروحة تراجع الكثير من المعتصمين والمضربين وعادوا يمارسون عملهم في حماية الأمن في شتى أنحاء البلاد.

فـي 14 فبراير 2013، قرر الرئيس محمد مرسـي نقل ياسـر علي -المتحدث الرسـمي باسـم الرئاسـة- إلى منصب مدير مركز المعلومات وصنع القرار التابع لمجلس الوزراء.

جاء قرار النقل على خلفية أنباء نشـرتها العديد من الصحف ووسائل الإعلام أكدت زواج ياسر علي من مندوبة إحدى الصحف اليومية المستقلة عرفيًا.

وقد نسبت الصحيفة للصحفية أنها وُعدت بمبالغ مالية كبرى ومسكن راقٍ في التجمع الخامس، إلَّا أن ياسر علي نفى هذه الأنباء، مما اضطرها إلى الإعلان عن شخصيتها وإبلاغ النيابة العامة التي أكدت حقيقة هذا الزواج.

لـم يكن ياسـر علي مؤهلًا للموقـع الجديد الذي نُقل إليه، إلَّا أن مرسـي كان مصممًا على إسـناد المنصب إليه بناء على تعليمات من مكتب الإرشاد، وبحيث تتمكـن الجماعة عبره من اختراق المركـز وتوظيفه والاطلاع على جميع تقاريره وأبحاثه.

وفـي هذا الوقت كشـفت جريـدة «الوطن» المسـتقلة عن قائمـة ضمت 100 شـخصية على قائمة الاغتيال، من بينها: عمرو موسـى، حمدين صباحي، السـيد البدوي، مصطفى بكري، عمرو أديب، مجدي الجلاد وغيرهم.

وفي هذا الوقت كُشف النقاب عن حوارات جرت بين د. محمد البرادعي الأمين العام لجبهة الإنقاذ ود. سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة، وانضم إلى هذه المباحثات أيضًا د. السيد البدوي رئيس حزب الوفد.

وتصاعدت الأزمة في هذا الوقت بين حزب النور ومؤسسة الرئاسة على خلفية إقالة خالد علم الدين مستشار الرئيس لشئون البيئة، حيث تعمدت مؤسسة الرئاسة إبعاده بطريقة تثير الشبهات، وقد هددت المؤسسة بكشف الأسباب الحقيقية لإقالته بزعم استغلاله نفوذه.

وازدادت الأزمة احتقانًا بعد أن سلم حزب النور -ممثلًا في رئيسه د. يونس مخيون- إلى الرئيس كشفًا بأسماء 13 ألفًا من الموظفين الإخوان الذين جرى زرعهم في كل المؤسسات الحكومية، حيث اعتبر مخيون أن ذلك دليل على أخونة مؤسسات الدولة.

ولم يعطِ محمد مرسي اهتمامًا للأمر، بل تعامل مع الوثائق المقدمة من حزب النور باستهانة بالغة، دون تحقيق يذكر، مما اضطر بسام الزرقا -مستشار الرئيس- إلى الاستقالة تضامنًا مع زميله خالد علم الدين؛ حيث ينتمي الاثنان إلى حزب النور.

لقد بات واضحًا أن الإخوان الذين قفزوا على الثورة وسيطروا على المناصب العليا في الدولة تنكّروا للآليات الديمقراطية التي أوصلتهم إلى سدة الحكم، وراحوا يديرون الأوضاع في البلاد وفق مصالحهم، كان سلاحهم هو الإطاحة بمن يرفض تنفيذ تعليماتهم، ولعل ما تعرّض له وزير الداخلية السابق أحمد جمال الدين من إبعاد من منصبه يؤكد ذلك، فالرجل لم يتوانَ عن تطبيق القانون بحزم وملاحقة المجرمين وتتبُّع أوكار الجريمة، غير أن رفضه مخالفة القانون في أحداث الاتحادية وعدم منحه أفضلية لجماعة الإخوان في حماية مقراتها التي تعرّضت للهجوم، كل ذلك عجّل بالإطاحة به من منصبه الوزاري، بل إن كرامة الوطن والمواطن، التي كانت من الأسباب التي قامت من أجلها الثورة لم تجد من ساكن قصر الرئاسة ما يدافع به عن تلك الكرامة ويرد العدوان عليها،

فإذا كانت للنظام خصومته فيما يتعلق بالمحكمة الدستورية وقضاتها، فما حجته إزاء تعدي وزير العدل (السابق) أحمد مكي المعيّن مّن الرئيس على أحد موظفي وزارته بصفعة على وجهه واتهامه وزملائه المعتصمين والمطالبين بحقوقهم بأنهم رعاع؟!

لم تعد لكرامة المصريين قيمة، كانت الأوضاع الاقتصادية تتردى، والأحوال الأمنية في تدهور مستمر، والانقسام يتزايد في الشارع، في هذا الوقت من شهر فبراير 2013 جرى الحديث عن ضرورة تشكيل حكومة جديدة للإنقاذ الوطني، توقع البعض انفراجة في الأزمة، قالوا إن حزب النور حصل على وعد بتشكيل حكومة انتقالية محايدة، غير أن التطورات التي تلت ذلك أكدت أن «الإخوان هم الإخوان»!!

لقد أنهى د.ياسر علي الجدل الدائر حول تشكيل حكومة جديدة من عدمه، قال بلغة قاطعة في تصريح لقناة الجزيرة يوم الإثنين 11 فبراير 2013: «حكومة قنديل مستمرة حتى إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة».. لقد حسم تصريحه الأمر، وأنهى الجدل الذي أثاره تصريح سابق للقيادي بحزب النور، نادر بكار، والذي بشر بأن حكومة جديدة في الطريق، ربما يجري البدء في تشكيلها ابتداءً من الأربعاء 2013/ 2/ 13، كما قال!

لم يكن نادر بكار يطلق تصريحًا كاذبًا، كان الكلام مبنيًا على معلومات جاءت نتيجة للحوار الذي جرى في هذا الوقت بين الرئيس وقيادات حزب النور، فقد ظن نادر بكار أن الرئيس أعطى قراره النهائي، وخُدع بتصريحات بعض قادة الإخوان وكبار مستشاري الرئيس، ونسي أن صاحب القرار الأصلي يقبع في «المقطم»، وهو الذي يُصدر التعليمات ويحسم الجدل.

إن قراءة الأحداث التي مرت بها البلاد منذ تولي الرئيس محمد مرسي مهام السلطة، أكدت أن «الجماعة» هي صانعة القرارات التي تصدر، والإجراءات التي تُتخذ، وهي كلها أمور تؤكد أن مؤسسة الرئاسة لم تكن سوى فرع لمكتب

الإرشاد، مهمتها الوحيدة تنفيذ القرارات مهما تعارضت مع صحيح القانون والدستور.

كان الكثيرون على يقين بأن الإشارات التي حصل عليها قادة حزب النور، الذين التقاهم الرئيس في هذا الوقت، عن الحكومة الجديدة أو التعديلات الدستورية، أو إزالة آثار الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، كل ذلك لم يكن يجد آذانًا مصغية؛ لأن صناعة القرار كانت تجري في مكان آخر، ولم يكن بيد الرئيس سوى إطلاق الوعود.

لقد تحدثوا معه عن «أخونة» الدولة ومخاطرها، وعن سياسة الإقصاء التي أدت إلى مزيد من الفرقة، غير أن الرئيس بدا وكأنه لا يعلم عن هذه الأمور شيئًا، وتحدث معهم بمنطق أن هذه مجرد «شائعات» مغرضة يطلقها الحاقدون على هذا النظام، وراح ينصحهم بعدم ترديدها.

في ظل هذه الأجواء، وهذا التحدي، أصبح الكل على يقين بأن الرئيس لن يستجيب لأي من المطالب الأحد عشر التي طرحتها جبهة الإنقاذ في هذا الوقت كشرط للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

لقد رفض الرئيس الاستماع إلى النصائح التي أسديت له من أقرب المقربين إليه في العديد من القضايا، وكان آخرها بعض المواد التي تضمنها «الدستور» قبل الاستفتاء عليه، ومضى في طريقه المرسوم، وكأنه بذلك يقول: لم يعد أمامنا خيار، وإن أي اقتراحات تعوق السيطرة الكاملة للجماعة على شئون البلاد هو نوع من «التآمر» يجب التصدي له!!

كان طبيعيًا أن يفهم قادة حزب «النور» ذلك، وأن يستفيدوا من تجاربهم مع «الإخوان»، الذين وقفوا معهم وساندوهم، ولم يجدوا منهم سوى الإقصاء من جميع المواقع الرئاسية والحكومية وحتى حركة المحافظين ورؤساء المدن والأحياء. وعندما طرح الحزب مبادرته والتقى قادة جبهة الإنقاذ شُنَّت في مواجهته حملات مغرضة، وأطلق ساكنو مكتب الإرشاد في «المقطم» لجانهم

الإلكترونية لتتعمد الإساءة إلى قادة الحزب، كما أن السيد نادر بكار تعرض لأبشع حملة طالت آراءه ومواقفه وسمعته الشخصية.

في هذا الوقت كان السؤال المطروح: هل تستطيع جبهة الإنقاذ الوطني المشاركة في «الانتخابات البرلمانية»، دون وجود أي نيات حقيقية للاستجابة لأي من مطالبهم المشروعة، التي تضمن نزاهة هذه الانتخابات؟!

وفي هذا الوقت كان هناك رأيان يتصارعان:

- **الأول**: يرى ضرورة المشاركة، ووجوب عدم ترك الساحة للإخوان وحلفائهم وحدهم، وأن مزاحمتهم وكشف التزوير والمصارعة على مقاعد البرلمان من شأنها أن تثير قلقهم، وتفتح الطريق أمام معركة جماهيرية كبرى لن تكون لصالحهم!

- **والثاني**: يرى ضرورة المقاطعة؛ لأن المشاركة غير مجدية، فالانتخابات سوف يجري تزويرها، والإداريون الذين سيتم اختيارهم للإشراف على الانتخابات ستكون غالبيتهم من الجماعة وأصدقائها، ولن تجني الجبهة وأحزابها وعناصرها ما هو مبتغى، والكاسب الوحيد سيكون «الإخوان المسلمين»، فسيحققون بالتزوير، رغم كل السخط الجماهيري تجاههم، أكثرية أو أغلبية ليست بالقليلة، وسيقولون بملء الفم: هذا هو حجم المعارضة، وسيكون الخاسر في ذلك هي القوى التي ستشارك؛ لأنها ستعطي مشروعية لهذه الانتخابات ولن يُسمح لها بالفوز سوى بمقاعد محدودة.

كان الرأي الغالب في هذا الوقت هو المقاطعة، فالمقاطعة في رأي أصحاب هذا الاتجاه سلاح قوي، ويحمل مضمون رسالة سياسية تقول «إن حكم الإخوان أسوأ بكثير من حكم النظام السابق، وإن هؤلاء الذين سبق أن ملأوا الدنيا ضجيجًا وصراخًا من رفض نظام مبارك تشكيل حكومة انتقالية لإدارة العملية الانتخابية، ووضع الضمانات التي تمنع التزوير، هم أنفسهم الذين يمارسون هذه اللعبة، ولكن بدرجة أكثر استبدادية».

وكان رأيهم هذا يستند إلى أن رفض المعارضة المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة يحمل رسالة ذات معنى، ستُحدث تأثيرها في الشارع ولدى الرأي العام الخارجي، وستؤكد للجميع وتكشف لهم حقيقة هذا المخطط «الإخواني» الذي يستهدف أبدية النظام، ويرفض مجرد التفكير في تداول السلطة، فقد قالوها قبل ذلك على لسان مرشدهم الأسبق حسن الهضيبي «إذا تمكن الإخوان من الحكم فلن يتركوه أبدًا»!

وأوضح أنصار هذا الرأي أن من عوامل اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير هو مقاطعة حزب الوفد وجماعة الإخوان انتخابات مجلس الشعب في 2010 وهي الانتخابات التي شهدت تزويرًا كبيرًا على يد النظام السابق، وعندما سُمح بدخول بعض مرشحي حزب الوفد والإخوان «للإعادة» كان نظام مبارك يظن أن اللعبة سوف تمضي إلى نهايتها، غير أن «المقاطعة» وضعته في موقف حرج أمام الرأي العام، حتى أصبح الناس على يقين بأن مجلس الشعب باطل، وأنه لم يعد هناك خيار أمام الناس سوى الرفض والثورة.

كان ذلك هو خيار الشعب، وأثبتت الأيام أنه كان خيارًا صائبًا، ولذلك كان أصحاب هذا الرأي يرون أن الإقدام على المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة دون ضوابط وشروط محددة، تُعَدُّ مغامرة، ستكون نتيجتها المؤكدة «الندم» وليس غير ذلك.

وكان من رأي هؤلاء أن الذين يقرأون الواقع والتجارب التي عاشتها البلاد طيلة الشهور الماضية تحت حكم «الإخوان» عليهم أن يدركوا أن «الجماعة» لن تعدم الوسيلة، وأن عملية التزوير ستكون لها آلياتها المختلفة والمبدعة والتي ربما ستمر على الكثيرين، فدعوهم ولعبتهم، فالصندوق لن يكون وسيلة لهزيمتهم أبدًا؛ لأنهم امتلكوا الدولة وسيطروا على مؤسساتها ومفاصلها وسخَّروا القانون والدستور رغم أنف الجميع.

وكان من رأيهم أن «إعلان البراءة من المشاركة في اللعبة «الهزلية» المقبلة سوف يضيف إلى رصيد المعارضة ولن يخصم منها، وأن ما كنا نقبله من النظام

السابق عنوة وقهرًا لا يجب قبوله من نظام يحكم بعد ثورة قامت وسالت فيها دماء كثيرة من أجل إنهاء حكم الفساد والاستبداد».

وعندما فشلت جهود الوفود الأجنبية «جون كيري وزير الخارجية الأمريكي، ووفود أوربية متعددة» في إقناع المعارضة بالمشاركة في الانتخابات، مورست الضغوط على محمد مرسي وجماعة الإخوان لتأجيل الانتخابات البرلمانية إلى أكتوبر 2013.

مع قدوم شهر مارس 2013 أصبح العنف لغة يومية في الشارع المصري، بدأ المصريون يتأقلمون، لم يعد هناك حديث عن المظاهرات السلمية، فجميع المظاهرات التي يشهدها الشارع المصري وتحديدًا منذ الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي في 22 نوفمبر 2012، تميزت باستخدام العنف وسيلة لمواجهة الخصوم، وكان التصعيد هو سمة الموقف.

لقد بدأت ميليشيات جماعة الإخوان هذه الممارسات التي تجلت في أبشع صورها خلال أحداث الاتحادية في 5 ديسمبر 2012، حيث لقي نحو عشرة أفراد مصرعهم وجُرح مئات آخرون، كما مارست ميليشيات الإخوان تعذيبًا بشعًا ضد المتظاهرين السلميين داخل أبواب القصر الرئاسي.

منذ هذا الوقت تصاعدت حدة الأزمة في الشارع السياسي، وانتقلت من القاهرة إلى العديد من المحافظات الأخرى، وتعدت حدود المواجهات المباشرة إلى حصار المؤسسات وحرق المقرات، كل ذلك حدث بعد أن استطاع الرئيس مرسي أن يُحدث انقسامًا في البلاد، لم يستطع إحداثه المستعمر الإنجليزي، الذي طرح مبدأ «فَرِّقْ تَسُدْ»!!

وفي مقابل ذلك، وأمام انتشار حالة الفوضى، وتصاعد حدة الجريمة، شهد الشارع المصري تصاعد لغة العنف الانتقامي من المواطنين تجاه المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية، فأصبحنا نرى ربما للمرة الأولى في الشرقية والغربية والقليوبية وغيرها من المحافظات عمليات ذبح وسحل وتطبيق لحد الحرابة،

ثم تعليق جثث المجرمين في الشوارع العامة لساعات طوال، وسط تهليل المواطنين وسعادتهم، وهي قيم لم يتعود عليها المصريون المعروفون برفضهم للعنف والميل إلى تطبيق القانون.

ومع استمرار تصاعد لغة العنف السياسي والجنائي، وتراجع الأداء الأمني وعدم القدرة على تنفيذ القانون، أصبحت الفوضى هي السائدة في البلاد، فلا الدولة بقادرة على حماية الأفراد والمؤسسات، ولا النظام لديه حلول للمشكلات المجتمعية في البلاد، وأصبح الحل الأسهل أمام تيارات الإسلام السياسي التي تتحمل المسئولية الأساس عن أحداث العنف هو تشكيل ميليشيات شعبية، تمارس دورها في ضبط الشارع لتحل محل الشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى، وهو أمر زاد من حدة الاحتقان والتأزم، خصوصًا أن نزول هذه القوى للشارع ربما يكون مرتبطًا بتصفية الحسابات مع المعارضين لتوجهات هذه الجماعات، سواء من النخبة أو المجتمع.

ومع تنامي التهديدات الصادرة عن هذه التيارات المتشددة، أدرك المصريون أن البلاد تمضي نحو مزيد من الاستبداد والانهيار، فالرئيس يرفض الاستماع إلى صوت الشعب، وبدا أنه أكثر تشددًا من الآخرين، ولم يعد الشعب يثق في وعوده، بعد أن تخلى عنها ولم يصدق في أي منها، كما أنه تبنى سياسات مناقضة لكل الوعود التي أطلقها قبيل وأثناء الحملة الانتخابية لترشحه لرئاسة البلاد.

كان طبيعيًا والحال كذلك أن ينتقل الانقسام من الشارع إلى مؤسسات الدولة، فأصبحنا نرى تربصًا بين المؤسسات وبعضها البعض، بعد أن سعت جماعة الإخوان إلى عزل الكفاءات من أجل زرع كوادر الجماعة في مفاصل الدولة والمناصب الرئيسة دون سند من خبرة أو كفاءة، فأصبح الكل يعيش حالة من الترصد والتربص، وبدأت عملية الانقسام تصل إلى جهات حساسة، ما بين مؤيدين ومعارضين، وهي كلها أمور كان مخططًا لها من جماعة الإخوان التي ترى أنها في سباق مع الزمن للسيطرة على الدولة وأخونة مفاصلها الرئيسية؛ حتى تصعب إمكانية التغيير السلمي عبر صندوق الانتخابات، فيتحقق للإخوان

هدفهم في البقاء على رأس الحكم في البلاد لعقود طويلة من الزمن، وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال قوانين مجحفة كان يجري الإعداد لإصدارها بهدف تكريس دولة الاستبداد على حساب القيم الديمقراطية والاجتماعية.

كان استمرار الصراع وتصاعد حدته، ورفض الاستماع إلى أصوات الأغلبية الرافضة لممارسات الإخوان وقياداتهم، كفيلًا بدفع البلاد إلى مزيد من الفوضى، خصوصًا مع انهيار الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وبروز شبح ثورة الجياع التي لن تُبقي ولن تذر، وغياب الأمل في إمكانية التغيير السلمي في البلاد.

في هذا الوقت سعت واشنطن عبر مندوبيها إلى حل الصراع بين الحكم والمعارضة، إلَّا أنها فشلت بسبب عناد الجماعة والرئيس.

لقد أصدر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى تقريرًا مهمًّا في هذا الوقت حذر فيه من أن سقوط الدولة المصرية يعزز من قدرة تنظيم القاعدة والحركات الجهادية على زعزعة الأمن والاستقرار لكل أصدقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وأشار المعهد في تقريره الصادر عن شهر مارس 2013 بعنوان «الأهداف الاستراتيجية لإدارة أوباما في الشرق الأوسط»، إلى القول «إن تطلُّع الإدارة الأمريكية لاستقرار مصر يجب ألَّا يكون بمثابة رخصة للتعامل مع الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان بنفس طريقة تعاملها مع الرئيس السابق حسني مبارك».

وأوضح المعهد أن مصلحة واشنطن في استقرار البلاد أمر مهم، ولكن مصلحتها في ضمان السياسة التعددية في مصر ليست أقل أهمية. ونبه المعهد إلى أن القيم والمعتقدات الخاصة بجماعة الإخوان تشكل تحديًا خطيرًا للقيم الأمريكية، مشيرًا إلى أن قادة الجماعة يتحدثون بلهجة مختلفة تمامًا في منطقة الشرق الأوسط عن تلك التي يستخدمونها مع الجمهور المصري، حيث يعمل قادتها بشكل مستمر من أجل السيطرة على جميع مؤسسات الدولة وتعزيز قواعد جديدة للعبة السياسية تسمح بهيمنة الإخوان على كل الأطراف الأخرى.

ودعا المعهد إدارة أوباما إلى أن تكون حاسمة مع قرارات مرسي؛ للحفاظ على مصداقيتها، وأن يعلن الرئيس الأمريكي موقفه بشكل واضح من قرارات الرئيس المصري التي تنتهك المبادئ الأساسية للديمقراطية والتعددية السياسية.

لقد جاء هذا التقرير محذرًا الإدارة الأمريكية من مغبة الاستمرار في سياستها الداعمة للإخوان وللرئيس مرسي، ومحذرًا أيضًا من أن واشنطن سوف تكون أول من يعاني خطورة سقوط الدولة المصرية، لحساب تنظيم القاعدة والحركات الجهادية التي سوف تسعى إلى نشر المزيد من الفوضى التي تهدد بعدم الاستقرار والإضرار بالمصالح الخاصة بالأمريكيين وحلفائهم في أنحاء المنطقة بأسرها.

لم يكن بقدرة واشنطن أن تتغاضى عن دور الجيش في المعادلة الوطنية وهو الذي تعهد أكثر من مرة بأنه لن يسمح بسقوط الدولة، لذلك صدرت العديد من التصريحات الأمريكية في هذا الوقت تحذر من المخاطر التي تمضي إليها البلاد، وتطالب الرئيس مرسي بضرورة الاستماع إلى صوت الشارع والمعارضة، ولكن الرئيس كان يصم أذنيه ولا يريد أن يستمع إلَّا إلى صوت مكتب إرشاد الجماعة ويعمل بكل اجتهاد على تنفيذ تعليماته!!

***

الشرطة البديلة

كانت الأجواء في مصر مشوبة بالتوتر، كان الموقف السياسي يدعو إلى القلق، وباتت البلاد أمام حالة انقسام مجتمعي كبير، لم يكن القضاء فقط هو المستهدف، بل كانت الشرطة أيضًا هدفًا لجماعة الإخوان، خصوصًا بعد رفض اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية «السابق» الاستجابة لمطلب الرئيس «السابق» محمد مرسي بالصدام مع المتظاهرين والقبض على عناصرهم الرئيسية.

كان أحمد جمال الدين واحدًا من الضباط الأكفاء في الشرطة المصرية، تولى منصب مدير الأمن العام في فترة صعبة وخطيرة، ونجح في مهمته إلى حد كبير، وهو ابن شقيق الراحل عبدالأحد جمال الدين زعيم الأغلبية البرلمانية لنواب الحزب الوطني (المنحل).

بعد إقالة حكومة د.كمال الجنزوري وتكليف حكومة هشام قنديل في 24 يوليو 2012، تم اختيار اللواء أحمد جمال الدين وزيرًا للداخلية خلفًا للوزير محمد إبراهيم الذي كان الإخوان يناصبونه العداء بسبب شجاعته وكفاءته وإصراره على استقلالية وحيادية جهاز الشرطة المصرية بعيدًا عن جماعة الإخوان ومؤسساتها.

جاء الوزير أحمد جمال الدين وأمامه تجارب متعددة، قال إنه سيمضي في استكمال الطريق الذي بدأه اللواء محمد إبراهيم، وقال كلمة نالت استحسانًا واسعًا داخل أوساط الضباط والجنود: «لقد استوعبت الشرطة الدرس،

ولا عداوة بينها وبين أي فرد من أفراد المجتمع، سأكون في ظهر كل ضابط وفرد يعمل، طالما يؤدي عمله بضمير».

ومنذ اليوم الأول، ترك الوزير مكتبه، انطلق إلى الشوارع وأقسام الشرطة، يتابع على الطبيعة، ويتخذ القرارات الحاسمة، واجه بؤر الجريمة في المنزلة وغيرها، راح يطارد البلطجية ويحاصر قطّاع الطرق، ويقبض على تجار الأسلحة والمهربين، حقق انتصارات كبيرة في مواجهة الجريمة، سقط المئات من الشهداء والمصابين من رجال الشرطة، لكنه كان دومًا يبث فيهم الحماسة، ويسابق الزمن لإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، كان يؤمن بأنه في تحدٍ مع الوقت؛ لأنه كان يعلم بحقائق الوضع الاقتصادي، ويعرف أن عودة الأمن ستفتح الطريق لإنهاء الأزمة وعودة السياحة والاستثمارات.

لم تكن التطورات التي شهدتها البلاد في صالح خطته، فبعد أحداث السفارة الأمريكية في سبتمبر 2012، التي جاءت على خلفية فيلم يسيء للرسول الكريم «ﷺ»، بدأت حالة الاحتقان تعود من جديد، رفض الوزير إطلاق الرصاص وتكرار السيناريو السابق مجددًا، حاول رجاله المواجهة بقنابل الغاز المسيل للدموع، لم يتمكنوا من الردع مما تسبب في وصول أعداد من المتظاهرين إلى مبنى السفارة واعتلاء أسوارها ورفع علم القاعدة على مبناها.

لقد أثار هذا الحادث ردود فعل سلبية داخل أوساط الإدارة الأمريكية، مما دفع أوباما إلى وصف مصر بأنها «دولة ليست بصديق وليست بعدو»، إلّا أن المهندس خيرت الشاطر مهندس العلاقة مع الأمريكيين راح يتهم وزارة الداخلية المصرية ويحمّلها مسئولية وصول المتظاهرين إلى مبنى السفارة الأمريكية، وقال إن هذا الأمر لن يمر دون تحقيق!

كان التصريح صادمًا، يومها تساءل الكثيرون عن الصلاحيات الحقيقية لخيرت الشاطر التي تدفعه إلى إصدار هذا التصريح، غير أن الكثيرين كانوا يعرفون أن خيرت الشاطر هو الآمر الناهي داخل الجماعة.

***

منذ هذا الوقت جرت محاولات التربص بالوزير أحمد جمال الدين، وتتابعت الأحداث سريعًا، بعد تفاقم الأزمة التي نجمت عن صدور الإعلان الدستوري الرئاسي في 21 نوفمبر 2012، و تصاعد حدة الأحداث والمظاهرات والاحتجاجات.

أدرك الوزير أن البلاد مقبلة على صدام عنيف، كان قراره منذ البداية: سوف نتحاشى الصدام قدر ما نستطيع. ومع بداية التهديدات بحرق مقرات الإخوان وحزب الحرية والعدالة بالمحافظات، أرسل الوزير وفدًا أمنيًا عاليًا إلى مكتب الإرشاد بمقر المقطم لبحث كيفية حماية المقرات، تم الاتفاق، إلَّا أن القوات لم تتمكن من التصدي لعمليات الاعتداء على العديد من المقرات، لم يكن باستطاعة القوات إطلاق الرصاص، غير أنها بذلت الجهود على قدر المستطاع، وهو نفس ما تكرر مع الهجوم الذي وقع على مقر حزب الوفد من أنصار الشيخ حازم أبوإسماعيل، بل إن قوات الأمن عجزت عن فضِّ حصار المحكمة الدستورية، وتمكين قضاتها من الدخول إلى ساحة المحكمة، وهو أيضًا أمر تكرر أمام مدينة الإنتاج الإعلامي وفي حصار مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية.

رغم كل ذلك اعتبر الإخوان أن الشرطة تآمرت على مقراتهم، وأن الوزير طلب من رجاله عدم الصدام مع المهاجمين، والتزام سياسة الحياد.. وتم تجاهل بقية المواقف!!

كان الوزير يقول لرجاله: «نحن نلتزم بالحياد مع الجميع، لو اصطدمنا مع المهاجمين لمقرات الإخوان سيكون ذلك حلالًا لدى الجماعة نكافأ عليه، ولو حاولنا فض حصار المحكمة الدستورية أو مدينة الإنتاج أو تصدينا للمهاجمين لحزب الوفد، فسيكون ذلك حرامًا يستوجب العقاب، سياستنا هي الحياد مع الجميع»!

كانت أحداث قصر الاتحادية وما بعدها هي النقطة الفاصلة، لقد ثار الرئيس «السابق» وثارت الجماعة، بعد قرار وزير الداخلية سحب رجال الشرطة بعيدًا عن المواجهة مع الجمهور الذي زحف ليحاصر قصر الرئاسة احتجاجًا على

الإعلان الدستوري الجديد، مارس الرئيس «السابق» كل ضغوطه على الوزير للتصدي للمظاهرة السلمية، إلَّا أن الوزير رفض ذلك بكل قوة!

في هذا الوقت طالب عصام العريان (نائب رئيس حزب الحرية والعدالة) بتسليح عدد من شباب الإخوان لحماية المقرات، قُدمت طلبات بأسماء أكثر من 700 شخص للحصول على رخص أسلحة من وزارة الداخلية، إلَّا أن الوزير رفض مطلب الحصول الجماعي على تراخيص الأسلحة.

أدرك الوزير أن الأمر يمكن أن يمثل خطورة على أمن البلاد، فطالب بدراسة الحالات الواحدة تلو الأخرى، إلَّا أن ذلك لم يعجب قيادة الجماعة، بالضبط كما لم يعجبهم رفض الوزير مصطلح «تطهير» الوزارة من الداخل، وقال لخيرت الشاطر الذي التقاه لعدة ساعات: «إن إعادة هيكلة الوزارة أمر يخص قيادة الوزارة وليس أحدًا آخر».

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في 8 ديسمبر 2012، حرّض د. محمد بديع ضد الداخلية ووزيرها بالقول: «إننا تركنا المقرات في حماية وزارة الداخلية فتم الاعتداء عليها وحُرقت في وجودها»، وقال: «طلبنا من وزير الداخلية تبريرًا»!!

أما الأمين العام لجماعة الإخوان د. محمود حسين فقد حمّل هو الآخر وزارة الداخلية مسئولية اقتحام المقر الرئيسي للجماعة بالمقطم وسرقة محتوياته وتحطيمه بالكامل وقال: «إن الجماعة أبلغت الوزير أنهم سيغادرون المقر، وأن على الداخلية تحمُّل مسئوليتها في تأمين المقر وحمايته بالكامل».

كان الأخطر من ذلك أن جماعة الإخوان اتهمت وزارة الداخلية بالاشتراك مع المعارضين في الاعتداء على المقرات بالمحافظات من خلال تقصيرها في التأمين والتصدي للمتظاهرين، الذين اقتحموها وعدم الدفع بقوات أمن مركزي كافية أمام المقر العام وبقية المقرات التي تم الاعتداء عليها.

أما عبدالمنعم عبدالمقصود (المستشار القانوني للجماعة) فقد قال: «كلفنا محامين لإعداد ملفات قانونية وتقديم بلاغات لقسم المقطم ضد وزير الداخلية لاتهامه هو وجهاز الشرطة بالتقصير في حماية المقر وتأمينه من اقتحام المعارضين».

كان ذلك إنذارًا واضحًا!!

لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل كانت الطامة الكبرى هي في سيناريو الهجوم على مقر الوفد، والذي كان قد جرى بتحريض مباشر من مكتب الإرشاد!!

عقب هذا الهجوم بفترة وجيزة، كان اللواء كمال الدالي (مدير مباحث الجيزة، الذي أصبح مديرًا للأمن بعد سقوط مرسي) يطارد المهاجمين، وبجوار مقر الشيخ حازم أبو إسماعيل بالدقي، تمكن من سحب البطاقات الشخصية لأربعة منهم، إلَّا أن الشيخ حازم وجَّه سبابًا عنيفًا للمشاركين واتهم رجال الشرطة بأنهم «حثالة ومتربوش».

وقال في الفيديو الذي تناقلته مواقع التواصل الاجتماعي: «أنا اللي ما قلتوش قبل كده، هقوله دلوقت.. أنا لسه قايل لأحمد جمال في مكتبه انت متواطئ وبتاع الأمن الوطني.. ده خاين هو واللي معاه»، وتوعد بإقالة اللواء كمال الدالي من منصب مدير مباحث الجيزة!

بعد ذلك وجَّه الشيخ حازم الدعوة إلى أنصاره لمحاصرة قسم الدقي في السابعة من مساء اليوم التالي لإجبار وزير الداخلية على الاستقالة، وعندما أجرت الداخلية اتصالًا بالشيخ حازم، طالبته فيه بالتوقف عن دعوة أنصاره لمحاصرة قسم الدقي خوفًا من وقوع الصدام، قال لمحدثه وهو ضابط أمني كبير: موافق ولكنْ لديّ شرطان:

الأول: هو تسليمي البطاقات الشخصية الأربع التي سحبها اللواء كمال الدالي من بعض أنصاري.

الثاني: أن تُصدر الداخلية بيانًا تعلن فيه أن الشيخ حازم أبو إسماعيل لم يكن مقصودًا من وراء الهجوم على مكتبه.

وبالفعل صدرت التعليمات من «الرئيس» السابق مرسي لوزير الداخلية بتسليم الشيخ حازم البطاقات الأربع، وصدر بيان من الداخلية صباح الأحد يقول: «أكد مصدر أمني مسئول بوزارة الداخلية، أنه في إطار جهود الوزارة لملاحقة وضبط القائمين بالاعتداء على مقر حزب الوفد بمحافظة الجيزة مساء السبت، فقد تم تتبع خطوط سير هروب المعتدين بمنطقة الدقي، وأثناء ذلك اشتبهت مجموعات العمل في بعض الشباب، وأثناء فحصهم تبين أن موقع المشتبه فيهم قريب من مكتب الشيخ حازم أبوإسماعيل، وهو ما أدى إلى تسريب بعض الشائعات حول استهداف شخص الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل أو مكتبه على خلاف الحقيقة».

بعد هذا البيان مباشرة، أعلن الشيخ حازم أبو إسماعيل أن الداخلية برَّأته وأنه لم يطلب من أنصاره محاصرة قسم الدقي، وإنما التجمع بالمسجد فقط.. غير أن هذا البيان أصاب العديد من الضباط والجنود بحالة من السخط الشديد.

في السابعة من مساء اليوم ذاته، تجمعت عناصر محدودة من أنصار الشيخ حازم بالقرب من قسم الدقي، وسرعان ما انصرفت، بينما فرضت الداخلية إجراءات أمنية مشددة حول القسم، كما حضر وزير الداخلية أحمد جمال الدين بنفسه إلى القسم لمتابعة الأحداث.

ظل الشيخ حازم على موقفه وتهديداته، ورفض الاعتذار عن الشتائم الموجهة للوزير ولرجال الشرطة والتي تناولها الفيديو الذي أثار سخطًا عارمًا لدى رجال الشرطة، بينما راح الشيخ حازم يتهم الداخلية بالتواطؤ في حصار الشيخ أحمد المحلاوي (إمام مسجد القائد إبراهيم)، وهو مضمون البيان نفسه الذي أصدره حزب الحرية والعدالة بالإسكندرية متهمًا فيه قيادات الأمن بالتواطؤ!!

كانت القضية التي أثارت جدلًا داخل أوساط الجماعة، هي تلك المتعلقة بالقبض على الحارس الشخصي للمهندس خيرت الشاطر بتهمة حيازة سلاح بدون ترخيص وتقديمه للنيابة العامة، التي كشفت عن حقائق خطيرة تضمنتها رسائل وصور على الموبايل الخاص للحارس، فتم حبسه، وجددت المحكمة حبسه، وصدر ضده الحكم بالحبس لمدة عام بعد ذلك.

لقد سعت عناصر نافذة داخل الجماعة للإفراج عن الحارس الخاص بالشاطر، إلَّا أنها فشلت فشلًا ذريعًا، فراحت تحمِّل المسئولية لوزير الداخلية، واعتبرت أن الضربة موجهة ضد خيرت الشاطر شخصيًا وبهدف التشهير بالجماعة واتهامها بتدريب عناصرها تحت إشراف حركة حماس في غزة والتورط في تهريب الأسلحة!

عند هذا الحد، كان القرار قد اتُخذ، إقالة الوزير أصبحت مطلبًا ضروريًا، غير أن تقريرًا تم تدارسه على أعلى المستويات عجَّل بإبعاد الوزير فورًا.. كخطوة أولى قد تتلوها خطوات!

ففي شهر نوفمبر 2012 وقعت حادثة في قسم ثان القاهرة الجديدة، حيث قام عدد من ضباط وجنود بالجيش بمحاصرة قسم ثان القاهرة الجديدة على خلفية حادث شهده أحد الأكمنة، وقيل إن الكمين تعرض لضابط جيش وتم الاعتداء عليه من قِبل رجال الشرطة.

بعد هذا الحادث، كان هناك حادث آخر في الإسكندرية، عندما ترددت معلومات عن احتجاز أحد أقسام الشرطة ضابطًا من ضباط القوات البحرية، حيث قام عدد من ضباط وجنود القوات البحرية بتفتيش القسم للإفراج عن الضابط.

كان طبيعيًا في ظل هذه الأجواء المتوترة أن يجرى وأد الفتنة في مهدها، فدعا الفريق أول عبد الفتاح السيسي (القائد العام ووزير الدفاع) إلى عقد لقاء بمقر القرية الأوليمبية للدفاع الحربي فيَ التجمع الخامس يحضره وزير الداخلية وعدد من الضباط من كلا الجانبين.

وبالفعل عُقد اللقاء يوم 22 نوفمبر 2012 وحضره حوالي 1500 من ضباط الجيش والشرطة.

في هذا اللقاء تحدث الفريق السيسي وقال: «علينا أن نعرف أن ما يُراد بمصر لن يتحقق إلَّا لو استطاع الأعداء هزيمتنا، نحن الجيش والشرطة»، وقال: «هناك مخططات لإيذاء الجيش على حدة، وأخرى لإيذاء الشرطة على حدة، والجيش والشرطة معًا، ولابد أن يكون الحرص على البلد أكبر منا جميعًا».

وخاطب الحاضرين بالقول: «أنتم تحملتم من أجل بلدكم الكثير، ويجب أن ننظر إلى مصر أولًا قبل أي شيء، لأننا لو انكسرنا لن تقوم لمصر قائمة»!

أما أحمد جمال الدين (وزير الداخلية) فقد قال هو الآخر: «لن نسمح بأي محاولات للوقيعة بين الجيش والشرطة، البلد مستهدف، وهناك من يريد إحداث الشقاق بين أهل البيت الواحد، ويعمل جاهدًا على تحقيق ذلك، إلَّا أنهم لن يفلحوا في ذلك على الإطلاق»!

بعد هذا اللقاء تمت إزالة حالة الاحتقان التي تولدت بين الجانبين بسبب ما جرى، غير أن اللقاءات تكررت، فجرى عقد لقاء يوم الإثنين 3 ديسمبر لبحث الاستعداد للاستفتاء بحضور الوزيرين، وفي 11 ديسمبر وجَّه وزير الداخلية الدعوة للفريق أول عبد الفتاح السيسي ولعدد من ضباط الجيش والشرطة في النادي العام لضباط الشرطة ردًا على حفل الاستقبال الذي أقامه وزير الدفاع في وقت سابق.

وقال اللواء أحمد جمال الدين في كلمته: «إن القوات المسلحة ووزارة الداخلية هما درعا الوطن لصون أمنه والحفاظ على مقدراته، وإنهما الأمل في العبور بمصر إلى مرحلة الازدهار».

وقال الفريق أول عبد الفتاح السيسي: «إن مصر تحتاج إلى الشرطة والقوات المسلحة يدًا واحدة ليضربوا المثل والقدوة للجميع في خدمة الوطن وأمنه واستقراره».

وفي 18 ديسمبر عُقد لقاء آخر بحضور الوزيرين وعدد كبير من الضباط والجنود في قاعة المؤتمرات الكبرى بأكاديمية الشرطة، وتكررت المعاني والمقولات ذاتها.

***

أثارت هذه اللقاءات المكثفة قلقَ جماعة الإخوان المسلمين ورموزها في الحكم؛ فلأول مرة منذ زمن طويل يلتقي قادة الجيش والشرطة بعيدًا عن رئيس الجمهورية، ويتبادلان الرؤى والمواقف والكلمات التي تؤكد القواسم المشتركة ووحدة الموقف بهذا الشكل، ولذلك أعدت الجماعة تقريرًا رفعته إلى الرئيس أكدت فيه أن:

1- هذه اللقاءات من شأنها إحداث تكتل موحد بين القوتين الأساسيتين في المجتمع: الجيش والشرطة، وهذا من شأنه أن يُضعف من موقف الرئيس وقدرته على اتخاذ قرارات حاسمة في بعض المواقف الأساسية.

2- تعدد اللقاءات - ثلاثة لقاءات في أقل من شهر واحد - قد تجاوز حدود إنهاء الأزمة التي جاءت عقب حادث القاهرة الجديدة إلى تنسيق مشترك بين الجانبين في غياب رئيس الجمهورية، وهو أمر لا يخلو من دلالات.

3- اللقاءات لم تقتصر على الوزيرين، بل شارك فيها مئات الضباط من الجانبين، بما يخلق قوة ضغط تمتد من قمة الوزارتين إلى الضباط بمختلف مستوياتهم في مواجهة أي أحداث متوقعة.

4- تضمن الخطاب السياسي الصادر عن وزيري الدفاع والداخلية في اللقاءات التي عُقدت، تقديم الجيش والشرطة على أنهما صمام الأمان في هذا البلد، دون إشارات واضحة إلى دور الرئيس في تحقيق الأهداف التي تم طرحها، وهو أمر يثير الريبة والشك لدى الجماعة ورموزها..!

وفي 19 ديسمبر 2012 نشرت صحيفة «الجريدة» الكويتية نقلًا عن مصدر مقرب يقول: «إن شكوكًا تزايدت لدى جماعة الإخوان بعد تكرار اللقاءات

الثنائية بين وزيرَيْ الدفاع والداخلية، وتزايد التصريحات الصادرة عن المؤسسة العسكرية التي تؤكد ولاء القوات المسلحة للشعب ومطالبه المشروعة».. وكل ذلك أدى في وقت لاحق إلى إقالة اللواء أحمد جمال الدين من منصبه وزيرًا للداخلية.

***

توالت المخططات الإخوانية التي استهدفت جهاز الشرطة، بدأوا عمليات تحريض ومحاولات لإثارة الفتنة بين رجال الشرطة أنفسهم، استمروا في بث حملات الكراهية ومحاولة الوقيعة بين الشرطة والجماهير عن طريق دفعها إلى الصدام، وترديد الشائعات التي تتحدث عن عودة أساليب القمع والتعذيب.

أطلقوا العديد من التظاهرات التي سعت إلى محاصرة مبنى جهاز الأمن الوطني بحجة أن الجهاز عاد إلى ممارسات أمن الدولة في استدعاء عناصر التيار الإسلامي والقبض عليها.. غير أن كل ذلك لم يحقق الغرض منه.

كان الخيار المطروح هو تفكيك الجهاز بدعوى إعادة هيكلته وتعيين وزير مدني للشرطة، وعزل القيادات العليا بحجة موالاتها للنظام السابق، إلَّا أن الأخطر كان هو الدعوة إلى تشكيل ميليشيات إسلامية موازية للجهاز تمهيدًا لإحلالها محله، خصوصًا بعد أن جرى إلحاق العشرات من أبناء القيادات الإخوانية بكلية الشرطة، وكانت الخطة تهدف إلى قبول دفعات جديدة من خريجي الحقوق بأكاديمية الشرطة، على أن يكون غالبيتهم ممن ينتمون إلى صفوف الجماعة.

ومع بدء إضراب رجال الشرطة وإعلانهم العصيان، تصاعدت الدعوة إلى تشكيل ميليشيات شعبية تتولى القيام بدورهم، لاسيما بعد أن أعلنوا العصيان في مواجهة محاولة الأخونة، والدفع بهم إلى الصدام في هذا الوقت.

لقد جاءت الدعوة على لسان عدد من التنظيمات الإسلامية الحليفة لجماعة الإخوان المسلمين، هم يطالبون والإخوان يعلنون الرفض على استحياء، وكأن هناك محاولة لانتهاز الفرصة في الإجهاز على الشرطة.

كانت البداية إعلان قوات الأمن بالمنصورة الإضراب؛ رفضًا لمنهج الصدام مع المتظاهرين، تجمهروا وأعلنوا مطالبهم الأساسية، وقالوا: لن نعيد إنتاج صورة الماضي الكئيب، والتي تمثلت في الأسباب التي أدت إلى انهيار الشرطة في 28 يناير 2011.

اتسعت رقعة الرفض، عشرات الأقسام تغلق أبوابها بالجنازير، قطاعات الأمن المركزي في الإسماعيلية والقاهرة والجيزة والإسكندرية وغيرها ترفض تأمين المواقع، وتعلن تضامنها مع ضباط وأفراد الشرطة المضربين عن العمل.

النقيب هشام صالح المتحدث باسم ائتلاف ضباط الشرطة قال لي: «إن رجال الشرطة لن يقفوا في وجه شعبهم لإرضاء النظام». أما أحمد مصطفى رئيس ائتلاف أمناء وأفراد الشرطة فقد صرح «بأن ما يحدث حاليًا من اعتصامات وإضراب عن العمل داخل أقسام الشرطة هو تأكيد أننا لن نكرر خطأ الماضي بالانحياز إلى النظام الحاكم على حساب الشعب».

وقال محسن عبد الفتاح المتحدث باسم اتحاد أفراد الشرطة: «إن ثورتنا ستتواصل لحين إقالة اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية ووقف الأخونة والكف عن دفعهم لمواجهة المتظاهرين».

لقد كشف رجال الشرطة مبكرًا حقيقة المخطط وأبعاده، أدركوا أنها محاولة انتقام من الجهاز، وتصفية للحسابات معه، إنها خطة «شيطانية» بدأت تحقق أهدافها.

في الرابع من ديسمبر 2012، وتحديدًا عندما احتشد قرابة المليون متظاهر، يعلنون رفضهم الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر، تعانق المتظاهرون ورجال الشرطة، حملوهم على الأكتاف وهتفوا «الشعب والشرطة إيد واحدة».

لم تمض سوى أسابيع قليلة، حتى انقلب المشهد رأسًا على عقب، فبعد إقالة اللواء أحمد جمال الدين وإبعاده من منصبه في 6 يناير 2013، سالت الدماء في الشوارع، سقطت هيبة رجل الشرطة من جديد، علت الهتافات التي تندد، سحل

متبادل، سيناريو يتكرر، قنابل وخرطوش، اعتقالات ومطاردات، تعذيب يفضي إلى الموت.

كان طبيعيًا أن ينتفض رجال الشرطة، ويعلنوا رفضهم هذه السياسة الفاشلة؛ فقد أدركوا أنهم يدفعون ثمن القرارات الجائرة، والتخبط السياسي، ومحاولات الهيمنة والأخونة.

ثار الضباط والأفراد، أعلنوا أنهم لن يسمحوا بأخونة الجهاز، وتحويله إلى أداة لقمع الشعب وتصفية الحسابات.

وكما حدث مع النائب العام المستشار طلعت إبراهيم، فقد رفض رئيس الجمهورية الاستجابة لمطلب رجال الشرطة بإقالة وزير الداخلية الجديد اللواء محمد إبراهيم .

ومع تصاعد الأزمة، لم يكن أمام الضباط والجنود إلّا إعلان الإضراب وإغلاق أقسام الشرطة، والانصراف عن الخدمات، بما فيها الخدمات الخاصة بتأمين منزلي رئيس الجمهورية في الشرقية أو التجمع الخامس، وأيضًا تأمين موكبه وتحركاته.

وبدلًا من حل الأزمة والاستماع إلى مطالب رجال الشرطة، راحت جماعة الإخوان المسلمين تطلق عناصرها لتوجه الاتهامات إلى جهاز الشرطة والإساءة إلى موقف رجالها واتهامهم بأنهم يقودون «الثورة المضادة» ضد النظام.

لقد صرح د.حمدي حسن العضو القيادي بجماعة الإخوان منتقدًا الإضراب بالقول: «إن الشرطة المضربة عن العمل تنحاز للثورة المضادة والبلطجية في لحظات حساسة ومصيرية»، وقال «إن هذه فرصة للبتر وإصلاح الاعوجاج، قدمها الفاسدون إلينا على طبق من ذهب».

لقد كشف د.حمدي حسن عن مخطط الجماعة التي ناصبت الشرطة العداء، ووجدتها فرصة لتصفية الحسابات معها، والسعي إلى تفكيكها والإجهاز عليها،

تمهيدًا لإنشاء «الشرطة الإخوانية» تحت مسمى «الشرطة الشعبية» للقيام بمهام الأمن وتصفية الحسابات وقمع المجتمع.

إنه السيناريو ذاته الذي جرى تطبيقه مع رجال القضاء، ولكن هذه المرة يطال الجهاز المسئول عن أمن البلاد ومكافحة الجريمة، ويبدو بالفعل أن الجماعة رأت أن الفرصة باتت سانحة ويجب اقتناصها، خصوصًا أنه كان هناك إصرار شديد على تضمين هذا المطلب في الدستور الجديد، وكأن هناك سيناريو معدًا سلفًا، لإنشاء هذه اللجان، التي هي ليست سوى ميليشيات هدفها حماية النظام وتأديب المعارضين.

لقد أصدر العديد من التنظيمات والأحزاب والجماعات الإسلامية وثيقة الصلة بجماعة الإخوان المسلمين بيانات متعددة أكدوا فيها استعدادهم فورًا لإنشاء هذه اللجان وتولي مهمة الأمن بديلًا عن الشرطة.

واستبقت الجماعة الإسلامية الجميع عندما أصدرت بيانًا قالت فيه «إنها تترقب ما يحدث على الصعيد الأمني من محاولات قوى الثورة المضادة توظيف عناصر موجودة داخل الشرطة من أجل إحداث فراغ أمني بتأليب أمناء وضباط الشرطة ودفعهم إلى الانسحاب من مواقعهم والإضراب عن العمل».

وقالت الجماعة في بيانها «إن واجب حماية الشعب من البلطجة الجنائية والسياسية يحتم سرعة تشكيل إدارة عامة لمكافحة البلطجة في وزارة الداخلية، وفتح باب التطوع للعمل بها من أبناء الشعب في مواجهة البلطجة المخططة من قِبل الثورة المضادة».

وشددت الجماعة الإسلامية على ضرورة تشكيل لجان شعبية من المواطنين لحماية الممتلكات العامة والخاصة، ومساندة الضباط الشرفاء في أداء دورهم الوطني لإقرار الأمن ومواجهة خطر الجريمة والبلطجة.

أما الشيخ حازم أبو إسماعيل، الذي حاصرت عناصره مدينة الإنتاج الإعلامي في وقت سابق، فقد دعا إلى تدشين ما سُمِّي «بتحالف الأمة الإسلامي» الذي

يضم سبعة أحزاب هي: «الراية والعمل الجديد والأصالة والإصلاح والفضيلة والشعب والحزب الإسلامي».

وبالفعل اجتمع رؤساء الأحزاب السبعة وأصدروا بيانًا أكدوا فيه أنه تم تشكيل التحالف بغرض حماية مكتسبات ثورة 25 يناير والمسار الدستوري القاضي باختيار الشعب من يحكمه، ومن يمثله، والتصدي بكل حسم لمن يفكر في قطع هذا المسار، وكذلك حراسة المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة، ومنع محاولات جرِّ البلاد إلى الفوضى أو وضع الجيش في مواجهة الشعب.

ولم يرفض مستشار الرئيس لشئون المصريين في الخارج «أيمن علي» هذه الفكرة بشكل صريح، وإنما أدلى بتصريح قال فيه «إنه من المهم عدم الخلط بين موضوع انتشار اللجان الشعبية الذي دعت إليه بعض القوى السياسية وبين عدم قيام الداخلية بمهامها».

أما جماعة الإخوان المسلمين فبالرغم من إعلانها رفض تشكيل اللجان الشعبية لتقوم بمهام رجال الشرطة، فقد طالبت بتشكيل شركات خاصة للحراسة ومنحها الضبطية القضائية، وهو أمر من شأنه أن يُفضي في النهاية إلى تشكيل ميليشيات خاصة يجرى انتقاء عناصرها جيدًا، وتُمنَح المشروعية تحت اسم «الشركات الخاصة».

هكذا يبدو أن البلاد باتت في هذا الوقت مقبلة على تطورات خطيرة، وقد أثار إحلال الجماعات الإسلامية المتشددة محل الشرطة أو مساعدتها مخاوفَ المصريين كما وصفت «الواشنطن بوست»، وهو أمر كان سيدفع حتمًا إلى الحرب الأهلية؛ حيث كانت هذه اللجان التي هي في الأصل «ميليشيات» ستقوم بدور خطير في التفتيش وقطع الطرق ومطاردة السياسيين والصحفيين والإعلاميين والتصدي للمواطنين ومعاقبة غير المحجبات، وكل ذلك من شأنه أن يدفع إلى تشكيل ميليشيات مقابلة، تكون مهمتها مطاردة هذه العناصر في الشوارع وأماكن التمركز، بما يدفع بالبلاد إلى ساحة الفوضى.

تمهيدًا لإنشاء «الشرطة الإخوانية» تحت مسمى «الشرطة الشعبية» للقيام بمهام الأمن وتصفية الحسابات وقمع المجتمع.

إنه السيناريو ذاته الذي جرى تطبيقه مع رجال القضاء، ولكن هذه المرة يطال الجهاز المسئول عن أمن البلاد ومكافحة الجريمة، ويبدو بالفعل أن الجماعة رأت أن الفرصة باتت سانحة ويجب اقتناصها، خصوصًا أنه كان هناك إصرار شديد على تضمين هذا المطلب في الدستور الجديد، وكأن هناك سيناريو معدًا سلفًا، لإنشاء هذه اللجان، التي هي ليست سوى ميليشيات هدفها حماية النظام وتأديب المعارضين.

لقد أصدر العديد من التنظيمات والأحزاب والجماعات الإسلامية وثيقة الصلة بجماعة الإخوان المسلمين بيانات متعددة أكدوا فيها استعدادهم فورًا لإنشاء هذه اللجان وتولي مهمة الأمن بديلًا عن الشرطة.

واستبقت الجماعة الإسلامية الجميع عندما أصدرت بيانًا قالت فيه «إنها تترقب ما يحدث على الصعيد الأمني من محاولات قوى الثورة المضادة توظيف عناصر موجودة داخل الشرطة من أجل إحداث فراغ أمني بتأليب أمناء وضباط الشرطة ودفعهم إلى الانسحاب من مواقعهم والإضراب عن العمل».

وقالت الجماعة في بيانها «إن واجب حماية الشعب من البلطجة الجنائية والسياسية يحتم سرعة تشكيل إدارة عامة لمكافحة البلطجة في وزارة الداخلية، وفتح باب التطوع للعمل بها من أبناء الشعب في مواجهة البلطجة المخططة من قِبل الثورة المضادة».

وشددت الجماعة الإسلامية على ضرورة تشكيل لجان شعبية من المواطنين لحماية الممتلكات العامة والخاصة، ومساندة الضباط الشرفاء في أداء دورهم الوطني لإقرار الأمن ومواجهة خطر الجريمة والبلطجة.

أما الشيخ حازم أبو إسماعيل، الذي حاصرت عناصره مدينة الإنتاج الإعلامي في وقت سابق، فقد دعا إلى تدشين ما سُمّي «بتحالف الأمة الإسلامي» الذي

يضم سبعة أحزاب هي: «الراية والعمل الجديد والأصالة والإصلاح والفضيلة والشعب والحزب الإسلامي».

وبالفعل اجتمع رؤساء الأحزاب السبعة وأصدروا بيانًا أكدوا فيه أنه تم تشكيل التحالف بغرض حماية مكتسبات ثورة 25 يناير والمسار الدستوري القاضي باختيار الشعب من يحكمه، ومن يمثله، والتصدي بكل حسم لمن يفكر في قطع هذا المسار، وكذلك حراسة المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة، ومنع محاولات جرِّ البلاد إلى الفوضى أو وضع الجيش في مواجهة الشعب.

ولم يرفض مستشار الرئيس لشئون المصريين في الخارج «أيمن علي» هذه الفكرة بشكل صريح، وإنما أدلى بتصريح قال فيه «إنه من المهم عدم الخلط بين موضوع انتشار اللجان الشعبية الذي دعت إليه بعض القوى السياسية وبين عدم قيام الداخلية بمهامها».

أما جماعة الإخوان المسلمين فبالرغم من إعلانها رفض تشكيل اللجان الشعبية لتقوم بمهام رجال الشرطة، فقد طالبت بتشكيل شركات خاصة للحراسة ومنحها الضبطية القضائية، وهو أمر من شأنه أن يُفضي في النهاية إلى تشكيل ميليشيات خاصة يجرى انتقاء عناصرها جيدًا، وتُمنَح المشروعية تحت اسم «الشركات الخاصة».

هكذا يبدو أن البلاد باتت في هذا الوقت مقبلة على تطورات خطيرة، وقد أثار إحلال الجماعات الإسلامية المتشددة محل الشرطة أو مساعدتها مخاوفَ المصريين كما وصفت «الواشنطن بوست»، وهو أمر كان سيدفع حتمًا إلى الحرب الأهلية؛ حيث كانت هذه اللجان التي هي في الأصل «ميليشيات» ستقوم بدور خطير في التفتيش وقطع الطرق ومطاردة السياسيين والصحفيين والإعلاميين والتصدي للمواطنين ومعاقبة غير المحجبات، وكل ذلك من شأنه أن يدفع إلى تشكيل ميليشيات مقابلة، تكون مهمتها مطاردة هذه العناصر في الشوارع وأماكن التمركز، بما يدفع بالبلاد إلى ساحة الفوضى.

لقد جاءت هذه التطورات في وقت تعاني فيه البلاد أزمة اقتصادية طاحنة وانقسامًا حادًا في الشارع المصري، يهدد بتفجُّر المزيد من أعمال العنف والقلاقل، بما يؤدي تدريجيًا إلى تفكيك مؤسسات الدولة، الواحدة تلو الأخرى.

لقد حذر الكاتب الأمريكي «ديفيد ايجناستيوس» في مقاله بالواشنطن بوست من أن «شبح المجاعة بات على مسافة شهرين أو ثلاثة من مصر حسب تقديرات الإدارة الأمريكية، بعد أن تضاءل رصيد البلاد من النقد الأجنبي لمستوى لا يكفي لـ3 أشهر من الواردات، وانخفضت مؤشرات البورصة بمعدلات تدق ناقوس الخطر، في وقت لا يقدم فيه الرئيس المصري شيئًا يذكر لمواجهة التدهور الاقتصادي أو احتواء الاضطرابات السياسية المتزايدة».

وقال الكاتب الأمريكي «إن الإدارة الأمريكية وحلفاءها راهنوا منذ عامين على أن الإخوان إذا تولوا الحكم سيكونون مجبرين على الارتقاء لمسئوليات الحكم ومنها تحقيق إصلاحات اقتصادية لجذب المستثمرين، ولكن يبدو أنهم خسروا الرهان، فلم ينجح الرئيس مرسي في مواجهة الأزمات، بل حاصرته، ولم يثبت أنه القائد الذي كانت تأمله أمريكا».

وأضاف الكاتب الأمريكي «إن جون كيري حث مرسي في لقاء مغلق أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة على اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة، وألَّا ينتظر النجدة في اللحظة الأخيرة من واشنطن».

وقال الكاتب الأمريكي «إن واشنطن حريصة على نجاح مرسي، وتخشى أن يكون البديل هو الفوضى أو انقلابًا عسكريًا».. مشيرًا إلى أن «الجيش المصري في حالة ترقب وبعض جنرالاته يرغبون في التدخل لكن الإدارة الأمريكية تعارض هذا التدخل، خصوصًا أن حكومة مرسي لم تسبب أي متاعب لإسرائيل وأنه يحتفظ بعلاقات مع تل أبيب أفضل من علاقات تركيا بالإسرائيليين، وهذا أفضل ما قدمه مرسي للأمريكيين».

هكذا إذن كانت الصورة في هذا الوقت، نصائح أمريكية إلى مرسي لا يستمع إليها، ومخاوف من شبح الفوضى والانقلاب العسكري، غير أن التطورات التي كانت سائدة وإن كانت تقود إلى السيناريوهات المطروحة، إلَّا أن جماعة الإخوان حاولت استنفار قواها وقوى العناصر الحليفة لخوض معركة اللحظة الأخيرة.

واتفقت «الإيكونوميست» البريطانية مع طرح الكاتب الأمريكي «ديفيد ايجناستيوس»؛ إذ اعتبرت أن تحديات السلطة والانتقادات التي تواجهها جماعة الإخوان تهدد بضياع السلطة منها.

هكذا جاءت الفرصة سانحة للجماعة وحلفائها، خصوصًا مع تواتر الأنباء التي نَسبت للدكتور محمد البلتاجي قوله «إنه مكلف بملف إعادة هيكلة جهاز الشرطة»، مما يجعل التطورات الراهنة التي رافقت احتجاجات رجال الشرطة فرصة لتقويض الجهاز والدفع بعناصر جديدة إلى صفوفه، واستغلال الظرف الراهن للبدء في تشكيل الميليشيات الإسلامية ودفعها إلى الشارع، ثم ضمها إلى صفوف وزارة الداخلية أو الإبقاء عليها كجهاز معاون، مع استنساخ تجربة «الحرس الثوري الإيراني» ومنحه جميع الصلاحيات التي تجعل منه قوة ثالثة تناطح الجيش والشرطة على السواء.

وأمام حالة الجدل السائدة في الأوساط السياسية والإسلامية حول هذه الإجراءات، أبلغ الجيش موقفه إلى رئيس الجمهورية برفض هذه المطالب، وحذر من أن إنشاء لجان أو ميليشيات من التيارات الإسلامية تنزل إلى الشارع وتقوم بمهام الشرطة وتُمنح الضبطية القضائية، من شأنه أن يدفع البلاد إلى حافة الحرب الأهلية.

وأكد وزير الدفاع أن القوات المسلحة لن تسمح أبدًا بإنشاء ميليشيات تشكل خطرًا على أمن البلاد وترسخ لدولة الميليشيات على حساب الجيش والشرطة.

- كان طبيعيًا والحال كذلك، أن تراجع الرئاسة موقفها، وأن تُصدر بيانًا تطالب فيه هذه القوى بالتوقف عن تلك الدعاوى التي تثير الفتنة بين أبناء الشعب المصري،

باعتبار أن هذه هي واحدة من أخطر قضايا الأمن القومي، إلَّا أن الرئاسة التزمت الصمت، مما يعني استمرار المخطط الهادف إلى تفكيك مؤسسات الدولة والإحلال بدلًا منها، كما كان يحدث في القضاء.

كانت المخاوف تكمن في أن تمتد هذه المؤامرة إلى جيش مصر، الذي ظل ولايزال وسيبقى موحدًا، وهي مخاوف مشروعة في ضوء المؤامرة والخطط ومحاولات الاستدراج التي تستهدف مؤسسات الدولة الواحدة تلو الأخرى.

كانت كل المؤشرات تقول إن الجيش مستهدف، فالشائعات والادعاءات والأكاذيب التي شنت ضد الجيش وقياداته، كانت مؤشرًا واضحًا على طبيعة المرحلة المقبلة، حيث كان الجيش يقف عقبة قوية أمام تفتيت الوطن وانهيار مؤسسات الدولة.

لقد راهن البعض من هؤلاء على أن تفاقم الأوضاع في البلاد، واشتداد الأزمة، واستمرار مسلسل الحرائق، والتي كان آخرها حرق النادي العام للشرطة ومقر اتحاد الكرة في هذا الوقت، يمكن أن يدفع إلى خلاف يطال القوات المسلحة وشبابها، ولذلك سعوا إلى دفع الجيش إلى المواجهة مع جماهير القنال.. إلَّا أن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي فطن إلى المخطط، ورفض أي محاولة للصدام، وصمم على أن تبقى الشرطة تمارس عملها جنبًا إلى جنب مع وجود الجيش، الذي تولي حماية بعض المنشآت الحيوية.

كانت البلاد تمضي نحو مزيد من الانقسام، كما أن خيار الميليشيات الشعبية بدأ يطلُّ برأسه في العديد من الأزمات السابقة، وكان مرشحًا للعمل بموافقة رسمية، يجرى من خلالها البدء في تنفيذ المرحلة الثانية والنهائية من خطة التمكين.. غير أن التحذيرات التي أطلقها الفريق السيسي، والاتصالات التي أجراها مع رئيس الجمهورية، والتهديد بالمواجهة بين الجيش وهذه الميليشيات التي بدأت تستعرض قوتها في أسيوط والعديد من المناطق الأخرى، دفعت جماعة الإخوان إلى التوقف مؤقتًا عن الاستمرار في تنفيذ المخطط.

***

غياب القانون

في وقت متأخر من مساء الأربعاء 27 فبراير 2013 كان عبدالله نجل الرئيس محمد مرسي يقود سيارة ماركة (B.M.W) وبرفقته أحد أصدقائه عائدًا إلى منزل والده في مدينة الزقازيق.

كانت هناك إجراءات أمنية مشددة، وكان الحرس الجمهوري قد وضع بعض الحواجز الحديدية في الطريق إلى المنزل، كان عبدالله عصبيًا وفي حالة غير طبيعية، طلب من الحراس ضرورة إزالة الحواجز الحديدية فورًا.

لم يتعرف جندي قوة التأمين خارج المنزل على هوية الشخص الذي كان يحدثه؛ فالسيارة لم تكن من سيارات الرئاسة، كما أنها لا تحمل أرقام سيارات رئاسة الجمهورية.

اندفع نجل الرئيس في توجيه السباب إلى المجند بألفاظ خارجة، جعلت الجميع في حالة صدمة وذهول، وعندما تقدم إليه الملازم أحمد حمدي مسئول قوة التأمين خارج المنزل معاتبًا، قال له عبد الله على الفور «انت موش عارف أنا مين، أنا هقلّعك بدلتك الميرى وهقعدك جنب أمك».

فوجئ الضابط بالإهانات التي وجهها إليه نجل الرئيس، كتم غيظه، وقال عبارة واحدة فقط «أنا لا أقبل الإهانة ولن أسكت عليها»، فردَّ عليه نجل الرئيس بكل صلافة وغرور» أعلى ما في خيلك اركبه، أنا اللي حأدبك وحوريك إِنت مين»!!

أزال الجنود الحواجز الحديدية، ظل عبدالله يوجه شتائمه ضد جميع الضباط والجنود حتى دخل منزله، إلَّا أن الضابط قرر ألَّا يسكت على هذه الإهانة.

في هذا الوقت نشرت بعض مواقع التواصل الاجتماعي تفاصيل الواقعة وما حدث من إهانات وجهها نجل الرئيس إلى الضابط أحمد حمدي، فأحدثت ردود فعل غاضبة في الشارع المصري وفي أوساط الضباط والجنود في جميع أنحاء البلاد.

وعلى الفور صدرت التعليمات من رئاسة الجمهورية إلى مدير أمن الشرقية باحتواء الموقف وإنهاء الأزمة ومنع الضابط أحمد حمدي من تقديم شكوى إلى النيابة العامة. وبالفعل في وقت مبكر من صباح الخميس التقى اللواء محمد كمال -مدير أمن الشرقية- الضابط أحمد حمدي وأبلغه رفض الإهانة التي وُجهت إليه، ووعده بتصعيد الأمر إلى وزير الداخلية.

وفي هذا الوقت اتصل أسامة -النجل الأوسط للرئيس محمد مرسي- بالضابط أحمد حمدي مبديًا اعتذاره عما بدر من شقيقه الأصغر، وطالبه بإنهاء الأمر عند هذا الحد!

وعندما خرج الملازم أحمد حمدي وجد العشرات من الضباط والجنود في انتظاره داخل مبنى مديرية الأمن، حيث أكدوا جميعًا تضامنهم معه، فأكد لهم أنه لن يتنازل عن حقه إلَّا بعد أن يتقدم عبدالله -نجل الرئيس- باعتذار إليه أمام الجميع.

وفي اليوم التالي الجمعة (1) مارس، كان الرئيس محمد مرسي يؤدي صلاة الجمعة في أحد مساجد التجمع الخامس، وفوجئ الرأي العام بأن الرئيس يصطحب معه نجله عبدالله في أداء الصلاة، وعندما شاهد الرأي العام الرئيس وإلى جواره نجله الذي أهان ضابط الشرطة، أدرك الجميع أن محمد مرسي يُخرج لسانه للجميع!!

لقد رفض الرئيس أن يُجري اتصالًا بضابط الشرطة أو يطلب من نجله الاعتذار للضابط عن الإهانة التي لحقت به، وكأنه بذلك يريد أن يقول للجميع: «إن نجلي لم يكن مخطئًا، وإنما الخطأ عند الضابط الذي لم يتعرف على نجله ولم يسارع بإزالة الحواجز الحديدية من أمام سيارته».

لم يكن «عبد الله» هو وحده الذي كان يتعامل بهذا الصلف والغرور، بل إن بقية أبناء الرئيس كانوا يتعاملون باستهانة بالغة مع الجميع، وكانوا يستبيحون سيارات الرئاسة، ويصطحبون أصدقاءهم إلى القصور الرئاسية في القناطر وبرج العرب ورأس التين ورأس الحكمة، ويطلبون أغلى أنواع المأكولات والمشروبات على حساب ميزانية رئاسة الجمهورية، وكانوا يوجهون الإهانات لكل من يرفض الاستجابة لمطالبهم.

إنها الطريقة نفسها التي كان يتعامل بها الرئيس، لقد كان يصحو مبكرًا ويذهب إلى القصر الرئاسي في مصر الجديدة ويتناول طعام الإفطار، ثم يستقبل ضيوفه، ثم يتناول طعام الغداء من الجمبري والاستاكوزا وبعض المأكولات الأخرى التي كان يحددها بنفسه يوميًا.

وكان يحلو له بين الحين والآخر أن يدعو بعض المشايخ إلى طعام «الفتة»، حيث تُذبح الخراف وتُقدَّم في صوانٍ، ويجلس الرئيس ومعه المشايخ على أرض إحدى قاعات القصر الجمهوري ليلتهموا كميات هائلة من الطعام وسط ذهول العاملين والطباخين.

كان كل شيء مستباحًا، لم تكن هناك خطوط حمراء لأي شيء، كان الرئيس يعتبر القصر مملكته الخاصة يتصرف فيها كيفما شاء، وكان يوبخ كل من يراهم مقصرين، ويتعامل مع الجميع باعتبارهم متآمرين!

في هذا الوقت عرض عليه أحد كبار المسئولين بديوان رئيس الجمهورية ضرورة الموافقة على إنهاء تشطيبات قصر السلام المجاور لقصر الاتحادية حتى ينتقل للإقامة فيه هو وأسرته، كان الرئيس يتباهى بأنه يسكن في شقة متواضعة

بالتجمع الخامس، رغم أنه سيطر على كل العمارة، إلَّا أنه استجاب لمطلب الشلة المقربة إليه.

بعدها طلب مرسي ضرورة الانتهاء سريعًا من تشطيب القصر وبناء حمام السباحة الذي بلغت تكلفته حوالي 14 مليون جنيه، ويشاء القدر ألَّا يسكن فيه رغم الانتهاء من إنجازه كاملًا، فقد سقط حكمه في الوقت الذي كان يستعد فيه للانتقال إلى القصر الجديد.

***

في الخامس من مارس كانت الأحداث لاتزال في تصاعد مستمر، فقد قطع العشرات من ضباط الشرطة طريق صلاح سالم عقب استشهاد زميل لهم على يد مجهولين في مصر القديمة قبيل اقتحامهم فرع البنك الأهلي في المنطقة ذاتها.

كانت الحرائق قبلها بيوم واحد قد امتدت إلى مناطق متعددة في بورسعيد، حيث جرى حرق جزء كبير من مبنى مديرية الأمن، ومبنى جهاز الأمن الوطني والعديد من المنشآت والمواقع المهمة بالمحافظة.

وعقب ذلك أصدر وزير الداخلية قرارًا بإبعاد اللواء محسن راضي -مدير أمن بورسعيد- من منصبه، وبالتزامن مع ذلك كان الضباط والجنود من رجال الشرطة مستمرين في إغلاق أقسام الشرطة في جميع المحافظات حتى يوم 7 مارس 2013، كان عدد الأقسام التي تم إغلاقها حتى هذا الوقت أكثر من 30 قسم شرطة.

لقد أصدرت محكمة القضاء الإداري في هذا الوقت (6 مارس) حكمًا يقضي بوقف إجراء الانتخابات البرلمانية وإحالة القانون المقدم من مجلس الشورى إلى المحكمة الدستورية العليا.

وبعد تدارس الحكم انتهى الأمر بقبوله من قِبل السلطة التنفيذية بعد تضارب المواقف وتناقض التصريحات.

كانت المعلومات تتردد بشدة عن عزم الرئيس مرسي تفكيك جهاز الشرطة والتخلص من كوادره، وكان الإخوان يدفعون بكل قوتهم باتجاه حالة الفوضى التي خلَّفها إغلاق أقسام الشرطة وما نجم عنها من تداعيات خطيرة؛ حيث اعتبروا أن الفرصة باتت مناسبة لتفكيك الجهاز وإحلال شرطة شعبية تستند إلى عناصر إخوانية تكون بديلًا للشرطة الحالية.

لقد تردد في هذا الوقت أن هناك اتجاهًا لإقامة العديد من كليات الشرطة في المحافظات المختلفة، والتخلي عن شروط القبول بحيث يُفتح الباب واسعًا أمام دخول شباب الإخوان إلى هذه الكليات دون شروط محددة كما تنص لائحة الكلية والأكاديمية!

وفي يوم الخميس 7 مارس كشف الصحفي الأمريكي «إيريك تريجر» عن أن القيادي الإخواني د.محمد البلتاجي قال له «أنا مهمتي إصلاح جهاز الشرطة وإعادة هيكلته على أسس مختلفة»، مما عزز المعلومات التي كانت تتردد بشدة في هذا الوقت في هذا السياق.

لقد قال الصحفي الأمريكي «عندما سألت البلتاجي: ولماذا لم تتولَ لجنة الصحة في البرلمان السابق باعتبارك طبيبًا؟ رد عليّ بالقول: أنا سعيد بدوري في اللجنة الأمنية، وإنني سأعود إلى هذه اللجنة في المستقبل، حيث مازلت أرى أن دوري القادم هو في إعادة هيكلة وإصلاح وزارة الداخلية».

وعندما نفى د.محمد البلتاجي في وقت لاحق صحة هذا الكلام وقال إنه لم يتحدث مع الصحفي الأمريكي في هذه الأمور، رد الصحفي «إيريك تريجر» بنشر مقال في مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية يوم 23 مارس شرح فيه كيف أن الإخوان المسلمين حصلوا على أصوات الناخبين ويُمسكون حاليًا بزمام الحكم في أيديهم، لكنهم لا يملكون السلطة اللازمة لإدارة شئون البلاد والعباد.

وقال الصحفي الأمريكي «الآن وقد ارتقى الإخوان قمة المناصب السياسية في مصر فإنهم لا يتورعون عن فعل أي شيء في مقدورهم للبقاء فيها»!!

وقال «إن السعي الأحادي للإخوان وراء الحكم تسبب في مقاومة عنيفة لحكمهم، وبالتالي أسهم في عدم الاستقرار في مصر، إلَّا أن الحركة الإسلامية لم تُظهر أي إمكانية لتغيير مسارها، معتقدة -علي ما يبدو- أن التمسك بالحكم هو الطريقة الوحيدة لعرقلة ما تعتبره مؤامرة واسعة ضد حكمهم».

وقال «من المحتمل أن تأتي الخطوة التالية فيما يتعلق بوزارة الداخلية التي تُعرف بتاريخ من القمع»، وذكر أن د.البلتاجي قال له خلال مقابلة معه «إنه يرى دوره المستقبلي في العلاقات المدنية والعسكرية وفي إعادة تشكيل وإصلاح وزارة الداخلية»!!

ونقل الصحفي الأمريكي عن محمد البلتاجي قوله «إن من بين الإجراءات الأخرى التي يسعى وراءها، السماح لخريجي الجامعات بالتدرب على أعمال الشرطة بدلًا من أن تظل الشرطة مقتصرة على خريجي أكاديميات الشرطة»!

وبسؤاله عما إذا كان ذلك يعني أنه سيُسمح للإخوان بالالتحاق بسلك الشرطة، قال البلتاجي «إن من حق الإخوان إبطال الحظر على الالتحاق الذي كان معمولًا به خلال حكم مبارك».

كانت الدعوة إلى تشكيل لجان شعبية إسلامية للنزول إلى الشارع قد أخذت بعدًا جديدًا، وفي هذا الوقت أصدر النائب العام «المعين» المستشار طلعت إبراهيم بيانًا لتفعيل المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالضبطية القضائية للمواطنين.

وقد أثار ذلك البيان استياءً واسع النطاق في جميع الأوساط القضائية والشعبية؛ حيث اعتُبر بمثابة رخصة قانونية هدفها تمكين الميليشيات الشعبية من ضبط المواطنين والتعرض لهم، وهذا هو ما حدث في بعض المناطق في الجيزة والقاهرة وأسيوط.

ومع صدور حكم من محكمة القضاء الإداري بحلِّ جماعة الإخوان المسلمين والإعلان عن تشكيل جمعية للإخون تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، أصبح

الكل على يقين أن قوانين الدولة وإجراءاتها يجري توظيفها لمصلحة الجماعة وحكمهم المستبد للبلاد، والذي استباح كل شيء وراح يتاجر في كل شيء.

كانت واقعة القبض على أحمد قذاف الدم -منسق العلاقات المصرية الليبية- مثالًا حيًا على ذلك!

وفي هذا اليوم (الثلاثاء 19 مارس) كان خبر القبض على السيد أحمد قذاف الدم قد احتل عناوين وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية، وراح الحديث يتردد عن صفقة مشبوهة بين جماعة الإخوان والنظام الجديد في ليبيا والمقرب من الجماعة.

كان أحمد قذاف الدم قد تمَّ احتجازُه في مصر بقرار من النائب العام يمنع سفره بناء على طلب من النائب العام الليبي، ورغم عدم وجود أدلة حقيقية تثبت جدية الاتهامات الموجهة إلى السيد أحمد قذاف الدم، فإن قرارًا صدر بمنعه من السفر منذ نهاية عام 2011.

لقد سعت الحكومة الليبية منذ هذا الوقت إلى إقناع الحكومة المصرية بتسليمه إليها هو وعدد آخر من كبار المسئولين الليبيين الذين استقروا في القاهرة، إلَّا أن المجلس العسكري رفض تسليم أيٍّ من المطلوبين الليبيين.

وبعد وصول محمد مرسي للحكم، وتولي جماعة الإخوان إدارة الأمور في البلاد، بدأت عملية الاتصال بأحمد قذاف الدم بواسطة أحد الأشخاص المقربين، وقد عُرض في هذا الوقت أن يدفع أحمد قذاف الدم مبلغ خمسين مليون دولار مقابل ضمان خروجه من مصر ورفع اسمه من قوائم الممنوعين من السفر، إلَّا أن قذاف الدم رفض ذلك، وقال إنه جاء إلى مصر بناء على اتفاق مع وزير الخارجية الأسبق أحمد أبو الغيط.

وقام بعد ذلك المهندس خيرت الشاطر -نائب المرشد العام لجماعة الإخوان- بزيارة إلى ليبيا، بعد تولي «محمد المقريف» أحد الكوادر المحسوبة على الإخوان في ليبيا رئاسة المؤتمر الوطني (مجلس النواب)، وقد ترددت

معلومات في هذا الوقت عن صفقة يتم بمقتضاها دفع 500 مليون دولار إلى السيد خيرت الشاطر سرًا، ودفع مليارَي دولار كوديعة لمصر مقابل تسليم «أحمد قذاف الدم ومحمد إبراهيم وعلى ماريا»، والثلاثة من كبار الشخصيات الليبية المطلوبة.

مضت الأيام، وفجأة تحركت جحافل الأمن سرًا في 19 مارس 2013 وبتعليمات خاصة من رئيس الدولة، ألقوا القبض على كل من محمد إبراهيم وعلى ماريا، وتم اصطحابهما في سيارات الأمن إلى حيث منزل أحمد قذاف الدم في الزمالك.

كانت الخطة تقضي بنقل الثلاثة على متن طائرة ليبية خاصة موجودة في مطار القاهرة إلى ليبيا مباشرة ودون إعلان.

وعندما حاولت قوات الأمن اقتحام شقة أحمد قذاف الدم في الزمالك في وقت مبكر من فجر ذلك اليوم، اشتبك معها عدد من حراسه، كما رفض قذاف الدم الاستسلام إلَّا بعد التأكد من هوية القادمين، فقد ظن في بداية الأمر أن ميليشيات ليبية هي التي تحاول اقتحام منزله لتصفيته، فظل يرفض ويقاوم حتى العاشرة صباحًا.

لقد استطاع أحمد قذاف الدم إفساد المخطط بعد نشر الخبر في جميع وسائل الإعلام، ولم يكن أمام الحكومة المصرية والنائب العام طلعت إبراهيم بعد ذلك إلَّا تسليم كلٍّ من على ماريا ومحمد إبراهيم، بينما جرى إيداع أحمد قذاف الدم سجن طرة على ذمة قضية جنائية هي مقاومة السلطات الأمنية المصرية.

كان الرأي العام في الداخل والخارج قد أبدى استياءً واسعًا من إقدام جماعة الإخوان على تسليم لاجئين استجاروا بمصر بعد تعرضهم للملاحقة على أيدي الميليشيات الليبية والنظام الجديد الحاكم في ليبيا، وهو أمر لم يحدث قبل ذلك حتى مع معارضي القذافي.

وشنَّت قوى سياسية ونقابية ومنظمات لحقوق الإنسان حملات إدانة قوية ضد قرار تسليم المواطنين الليبيين الثلاثة إلى الحكومة الليبية، وأبدى كثير من

المواطنين المصريين شعورهم بالمهانة والعار لقيام جماعة الإخوان وحكومتهم بعقد صفقة مشبوهة مع الحكومة الليبية لتسليم المواطنين الليبيين مقابل وديعة ليبية في البنك المركزي المصري ورشوة غير معلنة ترددت أنباؤها في الكثير من الصحف ووسائل الإعلام.

وعندما اعترفت ليبيا بأنها ستمنح مصر وديعة قدرها مليارا دولار وبعض المميزات المالية الأخرى ، تأكد للرأي العام صدق ما تردد عن الصفقة، مما دفع الحكومة إلى التراجع عن تسليم أحمد قذاف الدم والإبقاء عليه محبوسًا في هذا الوقت على ذمة قضية مقاومة السلطات.

لم يكن الإحساس بالعار والمهانة هو وحده الذي يلاحق المصريين تحت حكم الإخوان، كان الإحساس بالقهر أيضًا يدفعهم دومًا إلى المزيد من التظاهرات والاحتجاجات.

وفي يوم الجمعة 20 مارس 2013 زحف آلاف الشباب المصري إلى مبنى مكتب إرشاد جماعة الإخوان بالمقطم في جمعة «رد الكرامة» واشتبكوا مع ميليشيات الجماعة، مما أدى إلى سقوط 257 جريحًا في معركة استمرت حتى وقت متأخر من مساء هذا اليوم.

لقد زحف آلاف الشباب الغاضب من ميدان التحرير ومناطق أخرى إلى المقطم لمواجهة إرهاب الجماعة، الذي بدأت تمارسه ضد الشعب المصري، بينما عمَّت المظاهرات والاحتجاجات مناطق عديدة في مصر.

في هذا الوقت، كانت شعبية الإخوان قد وصلت إلى أدنى مستوياتها في الشارع المصري؛ فقد شهد شهر مارس 2013 سقوطًا صادمًا لجماعة الإخوان في انتخابات نقابة الصيادلة وانتخابات الاتحاد العام للجمعيات الأهلية؛ حيث فازت قائمة «العطاء» المضادة لقائمة الإخوان باكتساح مذهل وهو تكرار لسيناريو الانتخابات الطلابية التي سقط فيها الإخوان سقوطًا مدويًا.

لقد أثار هذا التراجع الكبير لشعبية جماعة الإخوان صدمة لدى مكتب الإرشاد، فبدأت الجماعة تعد العدة لممارسة المزيد من القهر والتصعيد ضد المعارضين، وتحديدًا في مواجهة الإعلاميين والصحفيين الذين حمَّلتهم الجماعة مسئولية تشويه صورة «الإخوان»- كما كانت تزعم وتدعي!

وصدرت التعليمات للشيخ حازم أبو إسماعيل -الذي كان يُعتبر أداة تحركها جماعة الإخوان لتأديب المعارضين- فأصدر بيانًا توعد فيه بحصار مدينة الإنتاج الإعلامي ابتداء من يوم الأحد 24 مارس، كما هدد بحصار منازل السياسيين والإعلاميين، ونشر على الانترنت عناوين منازل عدد من المستهدفين!

وعندما حذَّر الفريق أول السيسي من خطورة هذا الإرهاب وطلب من الرئيس مرسي ضرورة إلزام الجماعة بالتراجع عن هذه التهديدات وإسكات حازم أبو إسماعيل، أصدرت جماعة الإخوان بيانًا أكدت فيه أنها لن تشارك رسميًا في هذه الإجراءات، وقالت إن من يشارك من شبابها يتحمل مسئوليته بنفسه، وبعدها اضطر حازم أبو إسماعيل وحزبه إلى التراجع.

أما عاصم عبدالماجد -أحد أبرز قيادات الجماعة الإسلامية- فقد أبدى غضبه من تراجع الإخوان في مواجهة معارضيهم، وأصدر تصريحًا قال فيه «لا يليق بنا الجلوس في قاعات مكيفة ونترك أعداء الإسلام يمارسون تأثيرهم على الشعب المصري».

كان الجدل لا يتوقف حول المستقبل، وكانت الأزمة الاقتصادية تتصاعد في البلاد، وكان الناس يقفون في طوابير طويلة بحثًا عن السولار والبنزين ورغيف العيش.

كانت مراكز الأبحاث الأمريكية والغربية مهمومة بما يجري في مصر، وتتابع تطورات الأوضاع أولًا بأول، وكان الجميع على ثقة أن الجيش لن ينتظر طويلًا وأن الدولة تمضي نحو السقوط سريعًا إن لم تجد من ينقذها.

لقد أصدر معهد «واشنطن» تقريرًا مع نهاية شهر مارس 2013 أكد فيه «أن سقوط الدولة في مصر يعزز من قوة تنظيم القاعدة والحركات الجهادية في زعزعة الاستقرار والأمن لكل أصدقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط».

وقال التقرير «إن التحدي الأساسي أمام الرئيس أوباما في المرحلة الحالية هو في قدرته على إلزام حكام مصر بتبني سياسة لا تؤدي إلى سقوط الدولة، والعمل على تحقيق أهداف أمريكا في المنطقة.. مع دعم ظهور القوى العلمانية التي يمكن أن تحدد «هوية» مصر في المستقبل».

وقال التقرير الذي صدر بعنوان «الأهداف الاستراتيجية لإدارة أوباما في الشرق الأوسط»: «إن مصلحة واشنطن في استقرار مصر أمر مهم، ولكن مصلحتها في ضمان السياسة التعددية في مصر ليست أقل أهمية»!

وأكد المعهد أن القيم والمعتقدات الخاصة بجماعة الإخوان تشكِّل تحديًا خطيرًا للقيم الأمريكية.. مشيرًا إلى أن قادة الجماعة يتحدثون بلهجة مختلفة تمامًا في منطقة الشرق الأوسط عن تلك التي يستخدمونها مع الجمهور الغربي؛ حيث يعمل قادتها بشكل مستمر من أجل السيطرة على جميع مؤسسات الدولة وتعزيز قواعد جديدة للعبة السياسية تسمح بهيمنة الإخوان على كل الأطراف الأخرى.

ودعا المعهد إدارة أوباما أن تكون حاسمة مع قرارات مرسي للحفاظ على مصداقيتها، وأن يعلن بشكل واضح موقفه من قرارات الرئيس المصري التي تنتهك المبادئ الأساسية للديمقراطية والتعددية السياسية.

لم يكن لدى مرسي أي نوع من الاستعداد في هذا الوقت لمتابعة هذه التقارير أو الاستماع إلى صوت حلفائه الأمريكيين والغربيين، كانت لديه قناعة أن قوة الإخوان وحلفائهم كفيلة بسحق جميع القوى المعارضة له.

لقد رفض الرئيس في هذا الوقت الاستماع إلى تحذير الفريق أول عبد الفتاح السيسي من خطورة التهديدات والإرهاب الذي تمارسه الجماعة وحلفاؤها على المعارضين لنظام الحكم.

وعندما تم إبلاغه بأن مخطط محاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي سوف يتم في موعده يوم 24 مارس 2013 رغم الاعتراض الشكلي لجماعة الإخوان وحليفها حازم أبوإسماعيل، لم يعترض، بل إنه أصدر تعليماته لوزير الداخلية بعدم التصدي للمعتصمين.

في هذه المرة كانت الجماعة قد اتفقت مع عاصم عبدالماجد -القيادي بالجماعة الإسلامية- على تنفيذ المخطط ومحاولة اقتحام مدينة الإنتاج الإعلامي لتأديب المعارضين من الإعلاميين.

وبالفعل في عصر يوم الأحد 24 مارس بدأت عملية محاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي بحضور عاصم عبدالماجد شخصيًا، حيث قام المئات من الإسلاميين بحصار المدينة وترديد الهتافات المعادية للإعلاميين المعارضين.

لقد تم الاعتداء على العديد من ضيوف البرامج والإعلاميين؛ حيث تم تحطيم سيارات الإعلامية ريهام السهلي والإعلامي عمرو الكحكي، كما تم منع ضياء رشوان ود.عزازي على عزازي والنائب السابق علاء عبدالمنعم ود.محمد أبو الغار وحسن نافعة وغيرهم من دخول مدينة الإنتاج الإعلامي.

وفي هذا اليوم ألقى الرئيس محمد مرسي خطابًا أمام مؤتمر «مبادرة حقوق وحريات المرأة المصرية» تهجم فيه على المظاهرات السلمية المعارضة، ولم يأتِ على ذكر الإرهاب الذي تمارسه جماعته وأنصارها؛ حيث قال «إن التظاهر السلمي مكفول، ولكن ما يحدث الآن هو عنف وشغب، وسيتم التعامل معه وفقًا للقانون، وإنه إذا ما اضطُر لاتخاذ ما يلزم لحماية هذا الوطن فلن يتردد وسوف يفعل، وأعرب عن خشيته من أن يكون على وشك أن يفعل ذلك».

وقال محذرًا قادة المعارضة «إنه إذا ما أثبتت التحقيقات إدانة بعض الساسة فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم ،مهما كان مستواهم».

وقال «إن البعض يستخدم وسائل الإعلام للتحريض على العنف، ومن يثبت تورطه فلن يفلت من العقاب، وكل من شارك في التحريض هو مشارك في الجريمة».

وأمـام ما يجري اضطُرت الخارجيـة الأمريكية إلى إصدار بيان يوم 26 مارس 2013 أعربت فيه عن قلقها إزاء ما تشهده مصر من عنف، وأكدت متابعتها للوضع فـي مصر عن كثـب، ونوهت بأن رسـالتها إلى الحكومة المصريـة، هي «ضرورة الاحتـرام الكامل لحقوق الإنسـان وسـيادة القانـون في تعاملها مـع الأرضاع في البلاد».

لم تكن المعارضة تعوِّل كثيرًا على بيانات الإدارة الأمريكية، كان الجميع يدرك أنها مجرد بيانات للاسـتهلاك الهدف منها مخاطبـة الرأي العام الأمريكي، إلا أن واشـنطن لـم تتخذ حتى هـذا الوقت أيَّ إجـراءات عملية أو تمـارس أيَّ ضغوط حقيقية حيال السياسة التي كان يتبعها محمد مرسي ضد جميع المعارضين.

وبعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية ضد الإعلامي باسم يوسف وإحالتـه إلـى التحقيـق أمـام مكتـب النائب العـام، صرحـت «فيكتوريـا نولاند» -المتحدثـة باسـم الخارجية الأمريكية- فـي يوم الإثنين 11أبريل «بأن واشـنطن لديها بواعث للقلق من خنق حرية التعبير في مصر».

وأشـارت في هذا الصدد إلى قرار النيابة العامة بضبط وإحضار باسـم يوسف والإفراج عنه بكفالة، وقالت «إن هذه القضية إلى جانب أوامر اعتقال صدرت بحق نشـطاء وسياسيين أخرين دليل على اتجاه يشـهد بتزايد القيود على حرية التعبير، بينما لا تحرك الحكومة سـاكنًا للإسـراع بالتحقيق في الهجـوم على المتظاهرين أمام قصر الاتحادية في ديسـمبر الماضي، وكذلك الأمر بالنسـبة لحالات أخرى من العنف المفرط ارتكبتها قوات الأمن».

وقالت المتحدثة باسـم الخارجية الأمريكية «لا يبدو أن هناك تطبيقًا متسـاويًا للعدالـة هنـا»، وتوعـدت بممارسـة حكومتها مزيدًا مـن الضغط علـى الحكومة المصرية من أجل احترام حقوق الإنسان في مصر!

التزمـت الحكومـة المصريـة الصمـت، وظلت تمـارس عدوانهـا على حرية التعبير، وراحت عناصرها تكيل الاتهامات وتحمِّل الإعلام المسـئولية الأساسية عن الأزمة التي تشهدها البلاد.

في هذا الوقت طلبت الحكومة من أجهزة رقابية وقضائية عديدة البدء في فتح ملفات عدد من الإعلاميين، وإحالتهم إلى الكسب غير المشروع لسجنهم وإجبارهم على الصمت.

وكان وزير الإعلام صلاح عبدالمقصود -الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان- قد أعلن يوم 3 أبريل 2013 «أن هناك 26 قضية فساد مالي ستلاحق إعلاميين معروفين»، وقال «إن هناك إعلاميين يعملون في قنوات خاصة يتقاضي الواحد منهم 18 مليون جنيه راتبًا سنويًا».

كان غريبًا أن يتولى وزير الإعلام الإخواني الكشف عن قضايا وأن يوجه اتهامات لإعلاميين بديلًا عن الجهات الرقابية والقضائية، كان المطلوب هو تهديد الجميع، وتحذير الآخرين من أن الاتهامات جاهزة في مواجهة كل من يوجِّه انتقاداته للنظام الحاكم في البلاد.

كانت الأجواء في البلاد «خانقة»، لقد أصبح الانتقام وتصفية الحسابات هما سمة هذا النظام، في مواجهة كل معارضيه.

وكان الابتزاز يُمَارَس من جانب آخر على العديد من رجال الأعمال؛ حيث كانت تُفرض عليهم الإتاوات لصالح جمعية «ابدأ» التي يترأسها رجل الأعمال الإخواني «حسن مالك»، وكانت هناك مجموعات متخصصة تقايض رجال الأعمال على حل مشكلاتهم مع الدولة في مقابل مبالغ مالية تُدفع من تحت المائدة.

لقد تم جمع مليارات الجنيهات من وراء هذه الصفقات المشبوهة، وكان الرئيس يعلم بكل هذه المقايضات ولا يعترض عليها.

لقد وصل الأمر إلى حد أن أحمد -نجل رئيس الجمهورية- التقى سميح ساويرس -رجل الأعمال الشهير- في مكتبه وراح يقايضه على قيمة الضرائب التي كانت الدولة تطالبه بها في هذا الوقت والتي بلغت حوالي 14 مليار جنيه ضرائب على صفقة بيع المصرية للأسمنت إلى شركة «لافارج» الفرنسية بقيمة وصلت إلى 72 مليار جنيه.

لقد أبدى أحمد استعداده لإنهاء هذه القضية لصالح سميح ساويرس مقابل أن يدفع 5 مليارات جنيه إليه، فما كان من سميح ساويرس إلَّا أن ترك مكتبه وأرسل إليه أحد العاملين بالمكتب؛ ليبلغه أن المقابلة انتهت.

بعدها بدأت حملة التشهير والتنكيل التي أجبرت سميح ساويرس على مغادرة البلاد، حتى تم إنهاء هذه المشكلة بعيدًا عن الصفقات المشبوهة.

كان ذلك هو حال الوطن في هذه الفترة التاريخية الصعبة، كان المصريون يعيشون أزمة مستمرة، لم يكن أحد آمنًا على نفسه ولا على بيته ولا على ماله.

لقد أوشكت البلاد على الدخول في النفق المظلم، وكان قد غادرها حتى هذا الوقت أكثر من مليون مواطن هاجروا إلى جورجيا وأوكرانيا وكندا وأمريكا ودبي وغيرها؛ هربًا من جحيم الإخوان.

***

المجلس الأعلى الإسلامي

الخيار الوحيد

ظلت الأزمة في البلاد، تتصاعد، تزايدت حدة الانقسام وأعمال العنف والمظاهرات، وراح العديد من المحللين يحذرون من خطر الحرب الأهلية، وبات السؤال المطروح في هذا الوقت: متى يتدخل الجيش؟!

عندما جاء جون كيري إلى القاهرة، في الثاني من مارس 2013، كان يحمل ملفًا كاملًا يتضمن سيناريوهات وتوقعات عدد من خبراء الخارجية الأمريكية للوضع في مصر، ناقشه مع الرئيس باستفاضة، واستمع كثيرًا إلى الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع.

كان سؤال جون كيري المباشر إلى وزير الدفاع المصري: ماذا يعني تصريح رئيس الأركان المصري، الفريق صدقي صبحي «إذا احتاج الشعب الجيش فسيكون في الشارع بعد ثانية واحدة»؟.. كان السؤال المقابل للفريق السيسي: «وماذا إذا تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر؟!»

استرسل الفريق أول السيسي في حديثه: «الجيش المصري لا يرغب في العودة إلى لعب دور سياسي، لقد أدينا مهمتنا في المرحلة الانتقالية وكنا أوفياء لما تعهدنا به، لكن عندما يتعرض أمن البلاد للخطر سيكون من الصعب على الجيش المصري أن يقف متفرجًا.. بالقطع سنتدخل لحماية الدولة من السقوط».

كانت تلك أول زيارة لـ«جون كيري» بعد توليه منصب وزير الخارجية الأمريكية، لقد التقى كيري عددًا من قيادات الأحزاب والحقوقيين ورجال الأعمال وكبار المسئولين في القاهرة، لم يتوقع أحد تغييرًا دراماتيكيًا في الموقف

الأمريكي من جماعة الإخوان ونظامها الحاكم في مصر، ولكن يمكن التوقف هنا أمام عدد من المؤشرات المهمة في ضوء نتائج هذه الزيارة المهمة للوزير الأمريكي الجديد.

أولا: أن لقاءات جون كيري في القاهرة بدأت بالمعارضين وانتهت برئيس الدولة، وهذا يعني أن واشنطن أرادت أن تستمع لمعارضي سياسات الرئيس وجماعته أولًا، ثم بعد ذلك يتولى هو الحوار مع الرئيس حول المطالب التي سمعها من المعارضين، وهو أمر لم يكن سائدًا قبل ذلك.

ثانيًا: أن جون كيري أراد أن يبعث عبر هذا الموقف برسالة إلى الآخرين بأن واشنطن تطرح نفسها طرفًا «محايدًا»، يسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين الأساسيين: الحكم والمعارضة، وهو عكس الموقف الأمريكي الذي ظل سائدًا في الفترة الماضية، والذي يتميز بالانحياز الكامل لرئيس الدولة وحكم جماعة الإخوان المسلمين، معتبرًا أن المعارضة ليس لها تأثير فاعل.

ثالثًا: أن التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الأمريكي من أنه جاء إلى مصر صديقًا للبلد لا لجماعة معينة، يعني مراجعة أمريكية أولية لسياسة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون، التي عبَّرت عن انحيازها ودعمها للإخوان إلى الدرجة التي دفعتها لزيارة مرشد الجماعة في مكتبه بالمقطم، وهو أمر كان محل انتقاد كبير من فئات وقوى شعبية عريضة.

وبالرغم من أن البعض راح يردد أن مرشد الإخوان د.محمد بديع ربما يكون قد التقى كيري في تركيا قبيل وصوله إلى القاهرة، فإن إحجام كيري عن زيارة مقر الجماعة أو التقاء أي من عناصرها في هذا الوقت يؤكد: حدوث تغيير في آليات التعامل على الساحة المصرية، ومحاولة لاستيعاب ردود الفعل التي اتهمت واشنطن بأنها تنحاز انحيازًا كليًا لجماعة الإخوان وسياساتها المعادية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

رابعًا: أن إصرار كيري على ضرورة مشاركة المعارضة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، لا يعني فقط أن واشنطن تسعى إلى إيجاد مخرج للنظام

الحاكم من الأزمة التي تسبب فيها، ولكن أيضًا البحث عن حل يحفظ ماء الوجه الأمريكي، بعد أن حمّل الرأي العام داخل الولايات المتحدة وخارجها الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته السابقة المسئولية الكاملة عن دعم الإخوان ووصولهم إلى السلطة، والصمت أمام سياساتهم الجائرة.

خامسًا: أن لقاء جون كيري وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي يعني أن الجيش لا يزال لاعبًا أساسيًا في المعادلة، وطرفًا أصيلًا فيها، وهو القاسم المشترك بين الفرقاء على الساحة، وأن أحدًا لا يستطيع تجاهله، وأنه هو المخرج والسند لحماية الدولة من الانهيار.

سادسًا: أن حديث جون كيري عن ضرورة إنقاذ الأوضاع الاقتصادية خوفًا من شبح إفلاس الدولة، لا يعني جرس إنذار مبنيًا على حقائق مخيفة يعرفها الأمريكيون عن واقع الاقتصاد المصري حاليًا فحسب، وإنما أيضًا تحذيرًا لجميع الفرقاء: السلطة والمعارضة بأن المرحلة المقبلة قد تقود البلاد إلى «ثورة جياع» يدفع الجميع ثمنها وتهدد بانتشار فوضى عارمة في جميع أنحاء البلاد.

تلك كانت رسالة وزير الخارجية الأمريكية الذي حلَّ زائرًا على القاهرة في هذا الوقت، وهي تأتي استكمالًا لحالة القلق التي كانت تعيشها الإدارة الأمريكية ورئيسها الذي أجرى اتصالًا هاتفيًا بالرئيس محمد مرسي قبيل أيام من زيارة جون كيري، طالبه فيه بأن يكون رئيسًا لكل المصريين وليس لجماعة بعينها، وهي رسالة تعكس قناعة الإدارة الأمريكية بأن جماعة الإخوان ورمزها في الحكم قد فشلت في إدارة الدولة حتى ذلك الوقت، وهو أمر وضع إدارة أوباما التي ساندته في موقف حرج أمام الرأي العام وتهدد بفشل تجربة الربيع العربي التي كانت الإدارة الأمريكية الحالية داعمًا لها ولاتزال.

وكانت السفيرة الأمريكية بالقاهرة «آن باترسون» تبدو أكثر المسئولين الأمريكيين قلقًا، خصوصًا أنها شاركت من خلال تقاريرها المختلفة في تضليل الإدارة الأمريكية في الفترة الأولى، وتحديدًا تلك التي سبقت الانتخابات

الرئاسية بانحيازها الكامل لجماعة الإخوان المسلمين وتجاهل بقية القوى المعارضة والفئات الشعبية المختلفة.

ويبدو أن قرار كيري عدم زيارة مقر جماعة الإخوان جاء رغبة منه في ألَّا يستفز الآخرين وحرصًا منه على التأكيد أنه جاء لكل المصريين وليس لجماعة بعينها، وأنه لا يريد أن يفرض حلًا على طرف لحساب طرف آخر، وأنه يجب أن يسمع الرئيس مرسي موقفًا صريحًا من الإدارة الأمريكية بالتحذير من مخاطر الحالة المصرية وتداعياتها في الفترة المقبلة، بما يمكن أن يهدد السلامة الوطنية ويفتح الطريق أمام الحرب الأهلية.

صحيح أن زيارة جون كيري لم تنجح يومها في إقناع الفرقاء بإنهاء الأزمة الناشبة والجلوس إلى مائدة الحوار والمشاركة في الانتخابات بسبب تعنت النظام الحاكم الذي حاول أن يحمِّل المعارضة وجبهة الإنقاذ المسئولية الكاملة عن فشل التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة، متغاضيًا عن أن الإعلان الدستوري الذي أصدره رئيس الدولة في 22 نوفمبر 2012 وما تلاه من قرارات وإجراءات، كان هو النقطة الفصل في انفجار الأوضاع في البلاد منذ هذا الوقت.

لقد حاول وزير الخارجية الأمريكي وفقًا لما تسرب من معلومات الضغطَ على الرئيس مرسي لإقناعه بتقديم تنازلات وتشكيل حكومة انتقالية لإدارة العملية الانتخابية، وتقديم ضمانات محددة يمكن أن تقنع المعارضة بالتراجع عن موقفها من عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية المطروحة في هذا الوقت، إلَّا أنه فوجئ بمعارضة شديدة من الرئيس مرسي ومحاولة لتبرير الموقف، بادعاء أن الوقت لا يتسع، وأن الضمانات موجودة، وأنه ملتزم بتنفيذها، متجاهلًا بذلك مطالب المعارضة كاملة.

وهكذا غادر جون كيري القاهرة وهو على قناعة كاملة بأن جماعة الإخوان مصممة على إقصاء الجميع، وأنها ترفض بعناد إجراء أي إصلاحات من شأنها إنهاء الأزمة وتحقيق المصالحة بين الفرقاء.

لقد أصيب كيري بحالة من الإحباط الشديد عبَّر عنها خلال لقائه بلجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس عندما راح يشن هجومًا عنيفًا ضد حكومة الإخوان وسياسة الجماعة.

***

لقد انعكست الآثار السلبية لهذه الزيارة على الأوضاع في مصر، فازدادت الأزمة احتقانًا، لكن الجديد فيها هو تصاعد الأزمة بين الجيش ومؤسسة الرئاسة.

كانت العلاقة بين الجانبين قد تدهورت بشكل واضح منذ قرار الرئيس إصدار الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012، وفشل جميع المساعي التي حاول من خلالها الفريق أول السيسي احتواء الآثار الخطيرة لهذا الإعلان.

وبدأت الأزمة تتفاقم منذ إصدار الجيش بيانه القوى في 8 ديسمبر، أي في أعقاب أحداث الاتحادية، التي أدت إلى سقوط عشرة قتلي وجرح المئات من المواطنين.

كان بيان الجيش يحمل إشارات محددة، ويحمِّل الأطراف جميعها مسئولية تردي الأوضاع، ويطالبها باللجوء إلى مائدة الحوار، ويهدد بأنه لن يسمح أبدًا بسقوط الدولة وانتشار الفوضى، ويعلن انحيازه إلى الشعب والحرص على وحدته.

في هذا الوقت حاول الرئيس مرسي استيعاب غضبة الجيش، خصوصًا أن جماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي إليها، كانت وراء التصعيد الذي تمثل في صدور تعليمات إلى كوادر الجماعة بالزحف إلى الاتحادية لتأديب المعارضين للرئيس مرسي.

ومع تصاعد العنف وانتشار الدعوة للعصيان المدني، لم يكن هناك من خيار سوى إطلاق المزيد من التصريحات التي تؤكد أن الجيش لن يترك الدولة تنهار، وأنه سيقف دومًا مع الشعب ولن يتخلى عنه.

ومع تزايد حالة الانفلات الأمني وسقوط العشرات من الشهداء ومئات الجرحي في السويس والإسماعيلية وبورسعيد، كان طبيعيًا أن يتحرك الجيش، لوقف تردي الأوضاع في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة، طلب وزير الدفاع من رئيس الجمهورية ضرورة الموافقة على نزول الجيش إلى المحافظات الثلاث لحفظ الأمن فيها جنبًا إلى جنب مع الشرطة وحفظ أمن قناة السويس من أي مخاطر متوقعة، ولم يكن أمام الرئيس من خيار بديل فقرر الموافقة على الطلب.

كانت تعليمات وزير الدفاع للقادة والضباط والجنود: حذارِ من الصدام وإطلاق الرصاص على المواطنين مهما كانت الأحوال.

استقبل سكان المحافظات الثلاث القوات المسلحة التي انتشرت في هذه المناطق بارتياح كبير، غير أن التصعيد الذي جرى بين الشرطة والمواطنين، وضع الجيش في موقف لا يُحسد عليه، فراح يلعب دور الفصل بين المتظاهرين والشرطة، ومع تصاعد الأحداث، راح الجيش يقوم بدور الحماية للمتظاهرين، وهو الأمر الذي عبر عنه العقيد أحمد محمد علي، المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة، بالقول: «إن تأمين مدينة بورسعيد الباسلة عهد قطعه رجال القوات المسلحة على أنفسهم مهما كانت التضحيات».

غضب الرئيس من موقف الجيش، كأنه كان يريد منهم مواجهة هذا الجمهور الغاضب، وهو الأمر الذي سبق أن رفضه أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة جميعًا خلال لقاء الرئيس مرسي بهم في الخامس من فبراير 2013، والذي استمر لأكثر من ثلاث ساعات، وخرج منه الرئيس مرسي غاضبًا!!

كان الجيش قد حسم أمره منذ البداية «لن نتورط في أي أحداث عنف، ولن نقف مع طرف ضد طرف آخر»، وهو أمر لم يرض الرئيس مرسي الذي حاول الاستعانة بالجيش في أحداث الاتحادية فلم يجد استجابة، كما فشل وقتها في دفع الشرطة إلى الدخول لساحة المواجهة، مما اضطره بعد ذلك إلى إبعاد اللواء أحمد جمال الدين، وزير الداخلية، وإقالته من منصبه.

ومنذ هذا الوقت، كان هناك قرار قد اتُخذ بممارسة الضغط على الفريق أول السيسي، عبر الشائعات وتسريب أخبار عن قرب إقالته، كانت بالونات اختبار الهدف منها معرفة ردود الفعل، فكان الرد قويًا على لسان متحدث عسكري قال: «إن الجيش لن يسمح بتكرار سيناريو خروج المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، مع الفريق أول عبد الفتاح السياسي»، وقال المصدر «إن المساس بقادة القوات المسلحة خلال الفترة الراهنة سيكون أشبه بحالة انتحار للنظام السياسي القائم بأكمله».

لقد سادت حالة من الغليان والغضب صفوف القادة والضباط والجنود، أدركوا أن الهدف هو أخونة الجيش وإبعاد قادته الذين أعلنوا تمسكهم بالعقيدة الوطنية وانحيازهم للشعب، فاضطر الرئيس مرسي إلى الخروج ليثني على الفريق أول عبد الفتاح السيسي وعلى قادة الجيش ورجاله.

لقد بدا الرئيس قلقًا من حالة الغضب التي سادت الجيش، حاول تهدئة المشاعر سريعًا، وجَّه الشكر إلى القوات المسلحة على دورها في حفظ الأمن بالقمة الإسلامية بعد مرور نحو 15 يومًا على انتهاء أعمال القمة، التقى وزير الدفاع، وراح البعض يسرب ادعاءات كاذبة وينسب لوزير الدفاع أقوالًا لم تحدث، بل تجرأ البعض منهم وقال: «إن الرئيس أدَّب الفريق أول السيسي في هذا اللقاء»، وهو أمر استفز الجيش الذي راح يرد بسرعة على هذه الأكاذيب.

ومع تصاعد الأزمة في مدن القناة وفي العديد من المحافظات الأخرى، طلب الفريق أول السيسي من الرئيس مرسي ضرورة البحث عن حل سياسي ينهي الأزمات المتصاعدة ومن بينها تأجيل الانتخابات البرلمانية لحين التوصل إلى حل توافقي مع جبهة الإنقاذ وقوى المعارضة، إلَّا أن الرئيس رفض الاستجابة، واعتبر أن ما يجري في المحافظات من قبيل أعمال بلطجة يقوم بها صبية، سرعان ما تنتهي.

لقد غضب الرئيس عندما أطلق رئيس الأركان، صدقي صبحي، تصريحه المدوي عن «استعداد الجيش لتلبية مطلب الشعب والنزول إلى الشارع إذا ما

احتواجه بعد ثانية واحدة»، وأجرى اتصالًا بوزير الدفاع يسأله عن معنى ودلالات هذا التصريح، فما كان من الفريق أول السيسي إلَّا أن أكد أن خيار الجيش هو مع الشعب دائمًا، وأن هناك قلقًا وغضبًا داخل المؤسسة العسكرية من جراء تصاعد العنف في البلاد وعدم الاستجابة لأي مبادرة سياسية لحل الأزمة المتفاقمة.

بعد هذا التصريح الذي أطلقه الفريق صدقي صبحي، في حديث صحفي لوسائل الإعلام على هامش مشاركته في معرض عسكري أقيم في الإمارات، عقد مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، اجتماعًا تدارس فيه معنى هذه التصريحات، وتولدت لدى الجميع قناعة بأن هذا التصريح قد جاء بموافقة كاملة من الفريق أول عبد الفتاح السيسي، بدليل أنه لم يَصدر أي رد أو توضيح من وزير الدفاع على هذا التصريح رغم معرفته بغضب الرئيس مما حدث.

لقد عزز من هذا الاعتقاد التصريحات التي أدلى بها الفريق أول عبد الفتاح السيسي خلال لقائه بطلاب الكلية الحربية في 29 يناير 2013.

لقد أكد الفريق أول السيسي في هذا اللقاء «أن التحديات والإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه مصر حاليًا تمثل تهديدًا حقيقيًا لأمنها وتماسك الدولة المصرية، وأن استمرار هذا المشهد دون معالجة من جميع الأطراف يؤدي إلى عواقب وخيمة تؤثر على ثبات واستقرار الوطن، وهو أمر خطير ويضر بالأمن القومي ومستقبل الدولة».

وقال: «إن الجيش المصري سيظل هو الكتلة الصلبة المتماسكة والعمود القوى الذي ترتكز عليه أركان الدولة المصرية، وهو جيش كل المصريين بجميع طوائفهم وانتماءاتهم».

وقد عززت هذه المواقف من قناعة الرئيس وجماعته بأن وزير الدفاع يسعى إلى خلق مؤسسة موازية لمؤسسة الرئاسة، وأنه يرفض الخضوع لتعليمات القائد الأعلى ورئيس الجمهورية، وأن ذلك وضع من شأنه أن يثير القلق لدى صُنَّاع القرار ويمهد الطريق أمام مفاجآت غير متوقعة في مسار الصراع المكتوم بين الطرفين.

ومنـذ هذا الوقت، كان هناك قرار قد اتُخذ بممارسـة الضغط على الفريق أول السيسـي، عبر الشـائعات وتسـريب أخبار عن قرب إقالته، كانت بالونات اختبار الهدف منها معرفة ردود الفعل، فكان الرد قويًا على لسان متحدث عسكري قال: «إن الجيش لن يسـمح بتكرار سـيناريو خروج المشـير طنطاوي والفريق سـامي عنـان، مـع الفريق أول عبد الفتاح السياسـي»، وقال المصدر «إن المسـاس بقادة القوات المسـلحة خلال الفترة الراهنة سيكون أشبه بحالة انتحار للنظام السياسي القائم بأكمله».

لقد سـادت حالة مـن الغليـان والغضب صفوف القـادة والضبـاط والجنود، أدركـوا أن الهدف هو أخونة الجيش وإبعاد قادته الذين أعلنوا تمسـكهم بالعقيدة الوطنيـة وانحيازهـم للشـعب، فاضطر الرئيس مرسـي إلـى الخـروج ليثني على الفريق أول عبد الفتاح السيسي وعلى قادة الجيش ورجاله.

لقـد بـدا الرئيس قلقًا مـن حالة الغضـب التي سـادت الجيش، حـاول تهدئة المشـاعر سـريعًا، وجَّه الشكر إلى القوات المسـلحة على دورها في حفظ الأمن بالقمـة الإسـلامية بعد مرور نحـو 15 يومًا علـى انتهاء أعمال القمـة، التقى وزير الدفـاع، وراح البعـض يسـرب ادعـاءات كاذبة وينسـب لوزيـر الدفاع أقـوالًا لم تحـدث، بل تجرأ البعض منهـم وقال: «إن الرئيس أدَّب الفريق أول السيسـي في هذا اللقاء»، وهو أمر استفز الجيش الذي راح يرد بسرعة على هذه الأكاذيب.

ومع تصاعد الأزمة في مدن القناة وفي العديد من المحافظات الأخرى، طلب الفريـق أول السيسـي من الرئيس مرسـي ضـرورة البحث عن حل سياسـي ينهي الأزمـات المتصاعـدة ومن بينها تأجيل الانتخابـات البرلمانية لحين التوصل إلى حـل توافقي مع جبهة الإنقاذ وقوى المعارضة، إلَّا أن الرئيس رفض الاسـتجابة، واعتبر أن ما يجري في المحافظات من قبيل أعمال بلطجة يقوم بها صبية، سرعان ما تنتهي.

لقـد غضـب الرئيس عندمـا أطلق رئيـس الأركان، صدقي صبحـي، تصريحه المدوي عن «اسـتعداد الجيش لتلبية مطلب الشـعب والنزول إلى الشـارع إذا ما

احتاجه بعد ثانية واحدة»، وأجرى اتصالًا بوزير الدفاع يسأله عن معنى ودلالات هذا التصريح، فما كان من الفريق أول السيسي إلَّا أن أكد أن خيار الجيش هو مع الشعب دائمًا، وأن هناكَ قلقًا وغضبًا داخل المؤسسة العسكرية من جراء تصاعد العنف في البلاد وعدم الاستجابة لأي مبادرة سياسية لحل الأزمة المتفاقمة.

بعد هذا التصريح الذي أطلقه الفريق صدقي صبحي، في حديث صحفي لوسائل الإعلام على هامش مشاركته في معرض عسكري أقيم في الإمارات، عقد مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، اجتماعًا تدارس فيه معنى هذه التصريحات، وتولدت لدى الجميع قناعة بأن هذا التصريح قد جاء بموافقة كاملة من الفريق أول عبد الفتاح السيسي، بدليل أنه لم يَصدر أي رد أو توضيح من وزير الدفاع على هذا التصريح رغم معرفته بغضب الرئيس مما حدث.

لقد عزز من هذا الاعتقاد التصريحات التي أدلى بها الفريق أول عبد الفتاح السيسي خلال لقائه بطلاب الكلية الحربية في 29 يناير 2013.

لقد أكد الفريق أول السيسي في هذا اللقاء «أن التحديات والإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه مصر حاليًا تمثل تهديدًا حقيقيًا لأمنها وتماسك الدولة المصرية، وأن استمرار هذا المشهد دون معالجة من جميع الأطراف يؤدي إلى عواقب وخيمة تؤثر على ثبات واستقرار الوطن، وهو أمر خطير ويضر بالأمن القومي ومستقبل الدولة».

وقال: «إن الجيش المصري سيظل هو الكتلة الصلبة المتماسكة والعمود القوي الذي ترتكز عليه أركان الدولة المصرية، وهو جيش كل المصريين بجميع طوائفهم وانتماءاتهم».

وقد عززت هذه المواقف من قناعة الرئيس وجماعته بأن وزير الدفاع يسعى إلى خلق مؤسسة موازية لمؤسسة الرئاسة، وأنه يرفض الخضوع لتعليمات القائد الأعلى ورئيس الجمهورية، وأن ذلك وضع من شأنه أن يثير القلق لدى صُنَّاع القرار ويمهد الطريق أمام مفاجآت غير متوقعة في مسار الصراع المكتوم بين الطرفين.

إن القراءة الموضوعية للبيانات الصادرة عن المؤسسة العسكرية في هذا الوقت، تظهر أن الجيش لم يعد يراهن على مؤسسة الحكم في إنقاذ البلاد من خطر الفوضى والانهيار، خصوصًا مع تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب سياسات التخبط والاستحواذ ودفع الأمور نحو مزيد من الاحتقان.

لقد أصبح لدى قيادة الجيش قناعة بأن مساحة الخطر تتزايد، وأن البلاد باتت على شفا حرب أهلية، يتحمل النظام القائم مسئوليتها في الأساس، بعد إصداره الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012، والذي كان بداية الغضب الشعبي الكبير الذي أوصل البلاد إلى العنف والعصيان.

تزايد شعور الجيش بأن هناك محاولات لعزله عن القيام بدوره الوطني ومحاولة التربص به، وانتظار الفرصة لأخونة المناصب الرئيسية وعزل القيادات الحالية، وهو شعور أصبح يتنامى بفعل المعلومات التي تصل إلى قيادة الجيش عن اتصالات واجتماعات وشائعات تجري من خلف ستار.

ومع بداية شهر فبراير 2013، تصاعدت حدة الخلافات في ضوء إصرار قيادة الجيش على هدم الأنفاق بين سيناء وغزة، وهو الأمر الذي أثار غضب الرئيس وجماعته.. إلَّا أن عمليات التهريب والتسلل والمخاوف الأمنية كانت وراء إصرار الفريق أول السيسي على الاستمرار في خطته.

لقد أكدت المعلومات التي وصلت إلى الجيش في هذا الوقت دخول عناصر فلسطينية متشددة إلى البلاد عبر هذه الأنفاق، يحمل المئات منهم بطاقات الرقم القومي المصرية، لاسيما بعد ثبوت نجاح بعض هذه العناصر في سرقة وتهريب ماكينة طباعة الرقم القومي من مصلحة الأحوال المدنية في سيناء، أثناء فترة الثورة.

وقد بدأت جهات استخباراتية داخل الجيش والأمن في مطاردة هذه العناصر التي تم القبض على بعضها في مناطق قريبة من ميدان التحرير، وغيره من مناطق وسط العاصمة، وقيل إن هذه العناصر المدربة تدريبًا عسكريًا متميزًا قد جاءت لمساندة جماعة الإخوان في أي صدامات متوقعة في الفترة المقبلة!

كان هناك العديد من المحللين الغربيين يرون أن الجيش قد يضطر إلى التدخل حال تدهور الأوضاع الأمنية خلال الفترة المقبلة، ولكن لا أحد يعرف مدى هذا التدخل وأبعاده، وما إذا كان مرتبطًا بحل شامل للأوضاع، أم هو حل جزئي هدفه ضبط الأمور في البلاد وإلزام الفرقاء بالتوصل إلى حل يمثل خروجًا من الأزمة الراهنة.

مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية قالت «إنه إذا تدخلت القوات المسلحة فإن ذلك لا يمكن اعتباره نزهة في حديقة».

وقالت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»: «عندما يحذر الجيش المصري من انهيار الدولة فقد حان وقت القلق»!

أما «ستيفن كوك»، المحلل السياسي المتخصص في دراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، فقد قال معلقًا: «إن عودة الجيش المصري إلى ثكناته لا تعني أبدًا أنه ابتعد عن النظام السياسي؛ حيث إن تحذير السيسي من انهيار الدولة مثير للانتباه»، وقال: «إذا تطور الوضع لن يجد الجيش أمامه اختيارًا، كما أنه من المرجح أن يجد استقبالًا حارًا، والرأي العام لن يعارض هذه العودة».

وعندما دعا د.محمد البرادعي إلى تدخل الجيش وقال «إنه سيكون القرار الصحيح لتحقيق الاستقرار حتى يمكن استئناف العملية السياسية، وإن الواجب الوطني يحتم عليه التدخل إذا كانت مصر على شفا التراجع»، فإن مجلة الـ«فورين بوليسي»، علقت على ذلك في فبراير 2013 برؤية تحليلية تضمنت ست نقاط، هي:

1 – إن ما عبر عنه البرادعي من دعوة الجيش، إنما جاء نتيجة طبيعية لأداء الرئيس المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين خلال المرحلة الانتقالية، وهو الذي جعل عملية الانتقال إلى الديمقراطية فوضوية، وبذلك يكون قد فشل في مهمته، والاضطرابات والانقسامات خير دليل.

2- إن الكارثة الاقتصادية التي توشك أن تحل بمصر، سوف تكون ببساطة النتيجة المنطقية لكل هذا، وسوف تجعل تدخل الجيش لإنقاذ البلد أمرًا مؤكدًا.

3- إنه في حال تدخل الجيش، فإن الإخوان ربما يقاومون قليلًا، لكنهم سيمتثلون سريعًا؛ كي يضمنوا لأنفسهم مستقبلًا سياسيًا في مصر، وإذا قاتلوا قليلًا، فالجيش لن يتركهم، وسوف يعودون إلى العمل تحت الأرض لتنتهي بذلك التجربة السيئة للإسلام السياسي في حكم مصر للأبد.

4- إن الجيش المصري تعلم من أخطائه في عهد المشير طنطاوي وسيكون أكثر ذكاء هذه المرة، وسيمهد الساحة لإصدار دستور جديد وانتخابات رئاسية جديدة قبل أن يغادر المشهد.

5- إنه ربما يصدر عن المجتمع الدولي ما يشبه «صياح الديكة» لكنه سيكون راضيًا؛ فالمجتمع الدولي لم يكن أبدًا يريد صعود نظام إسلامي، والمعارضة ستقدم حينها قيادة بديلة يمكنها أن تمضي بمصر للأمام.

6- إن المجتمع الدولي سوف يحصر في النهاية ردود فعله في الاستمرار في الصياح حال تدخل الجيش، لكنه سيتفرج على تطورات الأوضاع، ما دامت بقيت مصر مستقرة؛ ففشل مصر ليس خيارًا مسموحًا به لاعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية واسعة.

كانت تلك هي الرؤية التي طرحتها مجلة الـ«فورين بوليسي» وثيقة الصلة بصناع القرار في الولايات المتحدة، وهي رؤية تنطلق من قراءة أمريكية لتطورات الأوضاع في مصر والخطوات المستقبلية المتوقع حدوثها.

لقد عُقدت خلال شهري يناير وفبراير 2013 العديد من حلقات النقاش داخل مراكز الأبحاث ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والغرب لمناقشة السيناريوهات المتوقعة لمسار الأحداث في مصر، وقد خلصت الأبحاث المختلفة إلى عدد من الحقائق المهمة، أبرزها:

أولا: إن الأوضاع في مصر تزداد تدهورًا، وإن البلاد سوف تشهد المزيد من القلاقل الأمنية التي سيكون لها انعكاساتها الخطيرة على أحوال المصريين ومعيشتهم، وإن ذلك قد يدفع الجيش إلى الإسراع بإنقاذ ما يمكن إنقاذه، خصوصًا أن انفلات الأوضاع في بلد بحجم مصر وعدد سكانها لن يكون سهلًا السيطرة عليه، لاسيما إذا ما امتدت رقعة الحريق إلى أماكن أخرى في البلاد.

ثانيًا: إن تردي الأوضاع الاقتصادية وانهيار العملة المصرية والاستجابة لفاتورة صندوق النقد الدولي، بما يفضي إلى رفع الدعم عن المواد البترولية وبعض المواد الغذائية، من شأنه أن يمهد الطريق أمام ثورة الجوع في بلد يعيش فيه تحت خط الفقر أكثر من نصف السكان، كما أن إمكانية علاج هذه الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في ظل ندرة الموارد السياحية والاستثمارية، قد تضع البلاد أمام الفرصة المستحيلة للنهوض مرة أخرى في الأمد المنظور، ما لم يكن هناك مشروع خليجي - غربي، يشبه مشروع «مارشال» لدعم الاقتصاد المصري، وهو أمر لن يتحقق بسبب رفض العديد من دول الخليج حكم جماعة الإخوان.

ثالثًا: إن النظام الحاكم الذي يستند إلى مرجعية «دينية» ليس في مقدوره إعطاء حل ناجع للأزمات التي يعيشها المجتمع المصري، والتي تهدد بحرب أهلية وتآكل سلطة الدولة، بسبب الاعتقاد يقينًا أن الإقرار بالديمقراطية وتداول السلطة لن يكون في صالح الرئيس أو جماعته، وأن البديل عن ذلك ربما يكون أشد خطورة، وقد يؤدي إلى انهيار جماعة الإخوان والزج بأعضائها إلى السجون مرة أخرى بسبب تورطهم في الأحداث التي شهدتها البلاد منذ وصولهم للحكم.

رابعًا: إن الموقف الدولي وتحديدًا الأمريكي لم يعد متحمسًا لاستمرار حكم الإخوان المسلمين بعد فشلهم الذريع، وتحميل إدارة أوباما المسئولية عن دعم هذه الجماعة ووصولها إلى السلطة، وإن هذا الأمر يخضع الآن لمراجعة شاملة داخل مؤسسات صنع القرار في أمريكا والغرب، خصوصًا بعد أن أثبتت الأحداث أن وصول الإخوان للحكم لم ينجح في احتواء تيارات التطرف المعادية للغرب ولقيم الديمقراطية، وربما لهذا السبب وغيره جاء تصريح «مارتن ديمبسي» رئيس

هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في الأسبوع الأول من أبريل 2013، والذي أكد فيه «أن الجيش المصري يحمي الديمقراطية، ويُعَدُّ عامل استقرار للبلاد، وعلينا التصرف بذكاء واستمرار دعمه»!!

خامسًا: إن جماعة الإخوان أثبتت أنه لا يمكن الوثوق بها، بعد انقلابها على جميع تعهداتها فور تسلمها السلطة كاملة في مصر، وهذا أيضًا يجعل التزاماتها بعملية السلام والمحافظة على الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل ولجم حركة حماس في غزة في مهب الريح، خصوصًا أن لدى العديد من الدوائر الغربية معلومات عن تنسيق مشترك بين جماعة الإخوان وحركتي حماس والجهاد، وأن عمليات تهريب واسعة قد جرت من داخل الأنفاق التي لا يزال الرئيس مرسي وجماعته يصرون على بقائها مفتوحة أمام حركة التجارة والأسلحة بين البلدين.

ومع تصاعد موجة الغضب داخل أوساط ضباط وجنود الشرطة، كان الموقف يزداد صعوبة أمام مؤسسة الرئاسة، فالإضرابات تتسع، والمظاهرات والاعتصامات لا تتوقف، كل الخيارات باتت مفتوحة، وردود الفعل لا تقتصر على مناطق محددة، بل تتسع موجات التظاهر وأعمال العنف في العديد من المناطق الأخرى!

لقد عرض وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، ومعه العديد من قيادات الشرطة، الموقف على الرئيس مرسي، على الوجه التالي:

- إن وزارة الداخلية تتوقع تصاعد أعمال العنف والاضطرابات وقطع الطرق والاعتداء على المؤسسات في مناطق مختلفة من البلاد في أعقاب صدور الحكم النهائي في قضية مذبحة بورسعيد، وأن ذلك قد يمثل نقطة تحول في مسار الإضرابات التي تشهدها البلاد منذ شهر نوفمبر الماضي.
- إن هناك تصعيدًا من قِبل بعض ضباط وجنود الشرطة، الرافضين مواجهة المظاهرات والمعترضين على عدم تسليحهم، وسقوط ضحايا من بين صفوفهم، وإن الوزارة تتوقع رفض الكثيرين منهم مواجهة أعمال العنف والاضطرابات المتوقع أن تشهدها البلاد.

- إن لدى الوزارة معلومات تشير إلى أن هناك نيات لدى بعض ضباط وأفراد الشرطة بإغلاق أقسام الشرطة؛ اعتراضًا على ما يجري ولممارسة الضغط بهدف إقالة وزير الداخلية.

- إنه أمام هذه الأوضاع التي تعيشها البلاد والتصعيد المتوقع، يتوجب نزول الجيش إلى مناطق الاضطرابات لحماية المؤسسات ومساعدة الشرطة في التصدي لأعمال العنف المتوقعة.

وقد أبلغ وزير الداخلية الرئيس السابق مرسي بقراره عزل مدير أمن بورسعيد، اللواء محسن راضي، من موقعه بسبب رفضه تنفيذ تعليمات الوزير، وقال إنه قرر تعيين اللواء سيد جاد الحق بدلًا منه.

كانت تعليمات الرئيس واضحة: يجب التصدي للمحرضين والمتظاهرين والحيلولة دون انتشار الاضطرابات وأعمال العنف في البلاد، كما طالب الوزير بالحوار مع ضباط وأفراد الشرطة المضربين؛ لإقناعهم بالعودة إلى ممارسة عملهم وحماية أمن البلاد.

كان السؤال: ماذا عن موقف الجيش المصري حال تدهور الأوضاع، وانتشار أعمال الشغب؟!

في هذا الإطار، درست القيادة العسكرية الوضع بجميع أبعاده وخلصت إلى عدة سيناريوهات:

- السيناريو الأول: إنه في حال تدهور الأوضاع، يمكن للجيش المصري أن ينزل إلى المناطق المشتعلة بهدف حماية المنشآت العامة، ولكن دون التورط في أي مواجهة مع جمهور الغاضبين والمتظاهرين، كما أن القيادة لن تسمح بجرِّ الجيش إلى مواجهة ظل يتفاداها منذ نزوله إلى الميادين في 28 يناير 2011؛ ولذلك اعترض وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي على سحب رجال الشرطة من بورسعيد وتولي الجيش هذه المهمة لسببين:

- **الأول**: إن تولـي الجيش وحده مهمة حفظ الأمن في بورسعيد دون وجود حلول سياسية لأسباب الأزمات التي تشهدها المحافظة، يعني أن الجيش سيجد نفسه في صدام مع المتظاهرين أو بعض المعتدين على المؤسسات العامة، وهذا يعنـي دخول الجيش إلى «الفـخ» الذي حاول تفاديه طيلة الفترة الماضية، وبذلك يمكـن أن ينجرَّ إلـى مواجهات عنيفة يدفـع الجيش ثمنهـا، ويتحقق بذلك هدف القوى التي سعت إلى توريط الجيش في هذا المستنقع في أوقات سابقة.

- **الثاني**: إن رفض الجيش حماية المؤسسات والمنشآت العامة دون مواجهة حـال انفـراده بمهمة حفـظ الأمن، يفتـح الطريق أمـام اتهامات متوقعة، ستوجه سـهامها إلـى وزيـر الدفـاع، باعتبـار أنه تراخى عـن القيام بمسئوليته فـي حماية المنشـآت العامة في غيبة الشـرطة، مما يعطي مبررًا لاتخاذ قرار بعزله من موقعه، وهي الفرصة التي تنتظرها جماعة الإخوان، التي تري أن الخطر الأكبر الذي يهدد حكمها الآن هو الجيش المصري، الذي لن يسـكت طويلًا حال اسـتمرار تدهور الأوضاع في البلاد.

مـن هنا كان قرار المؤسسـة العسـكرية برفض تحمُّل الجيش وحده مسـئولية الأمن في بورسـعيد، في ظل غياب الشـرطة، وهو الموقف الذي سبق أن عبر عنه أعضاء المجلس العسـكري خلال اجتماعهم بالرئيس مرسـي، في فبراير 2013، عندما أبلغوه أن الجيش لن يتورط أبدًا في الصدام مع المتظاهرين.

لقد رفعت جماعة الإخوان المسلمين تقريرًا إلى الرئيس عن أسس التعامل مع انتشار الفوضى المتوقع حدوثها على نطاق واسع، وكانت النقطة الأبرز في ذلك، هـي المطالبـة بإصدار الأحـكام العرفية فـي مناطق الأحداث، واسـتخدام جميع الأساليب لمواجهة الانهيارات المتوقعة وما يرافقها من أعمال عنف دامية.

مستشارو الرئيس أكدوا أن إعلان الأحكام العرفية هو الخيار المر، غير أنه لن يحل الأزمة وتداعياتها، فالشارع المصري لم يعد يعبأ بأي عقوبات أو إجراءات، ولـم يعد يرضـخ للتهديدات، وأن إعلان هـذه الأحكام يمكـن أن يلقى معارضة

شعبية ودولية واسعة، قد تتسبب في خلق المزيد من الأزمات مع الولايات المتحدة وغيرها من بلدان الغرب على وجه التحديد.

لقد أكد بعض المقربين إلى الرئيس أن هناك أيضًا مخاوف من عدم تنفيذ الشرطة أو الجيش الأحكام العرفية والالتزام بها، في ظل حالة الاحتقان التي تسود قطاعات الشرطة جراء ممارسات النظام ورفض الاستمرار في المواجهة أو استخدام العنف ضد المتظاهرين، مما يرجح أن تلقى الأحكام العرفية هنا، المصير نفسه الذي لقيته قرارات حظر التجول وإعلان حالة الطوارئ في محافظات القنال.

وهكذا وجد الرئيس نفسه في موقف صعب، فالأحوال تتردى، والأمن لم يعد له وجود، والمخاطر تزحف، والعصيان المدني ينتشر، وحرق المؤسسات مستمر، وإضرابات الشرطة تتزايد، والجيش اتخذ قرارًا بعدم الصدام.

من هنا كان أمام الرئيس في هذا الوقت أحد خيارين:

- **الأول**: إما إصدار قرار لقيادة الجيش بالنزول إلى الشارع لحماية النظام والحيلولة دون انتشار خطر الفوضى، حتى ولو عارضت قيادته ذلك.

- **الثاني**: إما إصدار قرارات سياسية وإصلاحية كبيرة قد تهدئ من اشتعال الشارع وتعيد الأمن والاستقرار إلى البلاد.

الخيار الأول لم يكن سهلًا؛ فالجيش المصري كان يدرك خطورة نزوله إلى الشارع بقرار من رئيس الجمهورية، الذي يتحمل هو نفسه مسئولية تردي الأوضاع وتفاقمها بسبب عناده وإصراره على أخونة الدولة وتجاوز الدستور والقانون، ومن ثم فهو سيكون بالتبعية مطلوبًا منه الصدام مع المتظاهرين، وهنا ستزداد الأزمة تعقيدًا، وقد يفضي الأمر إلى فرض الجيش شروطه التي لم يكن أحد يعرف حدودها، خصوصًا أن نزول الجيش في ظل الحالة السياسية السائدة في هذا الوقت، وبقرار من الرئيس مرسي يعني أنه يُدخل الجيش في صدام أكيد

مع الشعب المصري بجميع فئاته المختلفة، ومن ثم فهو يدرك معنى الخطر المحدق بهذا القرار داخليًا ودوليًا، ولم يكن الجيش مستعدًا لذلك.

لقد قدم أعضاء في الكونجرس الأمريكي مشروع قانون جديدًا للرئيس أوباما في 4 مارس 2013، يطالب الإدارة الأمريكية بعدم إرسال أسلحة ومعونات عسكرية إلى مصر، إلَّا بعد إلزام الجيش المصري بعدم استخدامها في مواجهة المتظاهرين.

ويقضي مشروع القانون الذي حمل رقم (87) بوضع شروط معينة للموافقة على استئناف إرسال الشحنات العسكرية إلى الجيش المصري، ومنها اعتماد الرئيس الأمريكي أن مصر دولة مستقرة سياسيًا وإلزامها بإنهاء استخدام الأسلحة ضد الشعب المصري، والتأكيد أن مصر لا تزال شريكًا وحليفًا استراتيجيًا لأمريكا، مع التشديد مجددًا على احترامها الكامل للاتفاقات الموقعة مع إسرائيل.

وطالب الأعضاء بتعليق شحنة الطائرات الأمريكية الجديدة «إف 16» ودبابات «إم1» وجميع المعدات العسكرية التي جرى الاتفاق مع مصر على إرسالها في أوقات سابقة.

لقد علَّقت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية على هذا المشروع المقدم للكونجرس بالقول: «إن مشرعي القوانين الأمريكيين يشعرون بالقلق إزاء عدم الاستقرار السياسي في مصر، والذي يأتي بالتزامن مع أزمة الميزانية الأمريكية، مما دفع أعضاء بالكونجرس إلى القول بأن سياسة تقديم 1.3 مليار دولار سنويًا من المساعدات الأمريكية إلى مصر تحتاج إلى مراجعة بالجملة».

من هنا يمكن القول إن القيادة العسكرية المصرية أدركت أن توريطها في أي صدام مقبل، لن تكون تداعياته مقصورة فقط على الجيش وعلاقته بالشعب، وإنما أيضًا سيكون الجيش هدفًا لقوى خارجية تسعى إلى تفكيكه والقضاء عليه، باعتباره الجيش الوحيد الذي لا يزال صامدًا في المنطقة المحيطة بإسرائيل.

لم تكن قيادة الجيش تتوقع أن يتراجع الرئيس مرسي عن عناده السياسي، وأن يبحث عن حل سريع للأزمة الراهنة في البلاد، وأنه سيظل يصم أذنيه عن الأصوات التي تناشده، وسيستمر في سياسة تجاهل الأحداث التي كانت تشهدها البلاد، لأن لديه ثقة بأن عناصر الجماعة وميليشياتها سوف تحمي نظامه حال حدوث تطورات كبيرة في البلاد.

لقد وجدت قيادة الجيش نفسها في ضوء التطورات التي سادت في هذا الوقت والتوقعات المستقبلية بين أحد خيارين:

- إما النزول إلى الشارع، وتولي إدارة الحكم لفترة محددة، يعيد فيها الجيش الأمن والاستقرار إلى البلاد، لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة، ويسعى خلال هذه الفترة إلى توحيد المصريين وإنقاذ البلاد من الانفلات الأمني والانهيار الاقتصادي.

- وهنا حتمًا لن يخرج الأمر عن أحد احتمالات ثلاثة:

1- سيجد الجيش معارضة داخلية وتحديدًا من جماعة الإخوان وحلفائها.

2- سيجد الجيش موقفًا عربيًا مرحبًا إلى حد كبير بأي تغييرات تنهي حكم الجماعة التي باتت تشكل خطرًا على الأنظمة العربية، تحديدًا الخليجية منها، وسوف تعمل هذه البلدان على دعم الاقتصاد المصري سريعًا لضمان نجاح الفترة الانتقالية التي يمكن للجيش أن يتولى فيها حكم البلاد.

3- كان هناك توقع بحدوث انقسام في الموقف الغربي تجاه مصر حال تولي الجيش السلطة لإنقاذ البلاد من الفوضى، ففي الوقت الذي سوف تلتزم فيه العديد من البلدان الصمت، والاكتفاء بطرح شروط على القادة الجدد لتسليم السلطة سريعًا، فإن هناك توقعًا بمعارضة أمريكية لفترة من الوقت، لكنها لن تصل إلى حد الصدام والعداء للقادة الجدد، بل ستسعى إلى الحصول على ضمانات فيما يتعلق باحترام اتفاقية السلام مع إسرائيل،

وكذلك المصالح الأمريكية في المنطقة وضمان تنفيذ خارطة الطريق التي ستُطرح بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية سريعًا!

وقد عزت التحليلات الأمريكية التي اكتظت بها الصحافة والدوائر السياسية الأمريكية، من خيار نزول الجيش وإمساكه بالسلطة، حال تدهور الأوضاع في البلاد كخيار وحيد، إلَّا أن أيًا منها لم يعكس حدود الموقف الأمريكي سلبًا أو إيجابًا إلَّا بالحديث عن «صياح الديكة» الذي سرعان ما سينتهي، ليعود الحديث إلى المصالح المشتركة، حال نجاح القادة الجدد في تحقيق الاستقرار في البلاد.

- أما الخيار الثاني الذي كان مطروحًا أمام الجيش، فهو أن يقبل بالنزول إلى الشارع، شريطة أن يجمع الفرقاء للتوصل إلى حل عاجل وسريع يقضي بإجراء انتخابات رئاسية جديدة، تنهي الأزمة المشتعلة في الشارع، وتضع القوى السياسية جميعًا أمام خياراتها الأساسية، مهددًا بأنه في حال عدم الالتزام بهذا الخيار، يتولى الجيش مهمة إدارة البلاد لفترة انتقالية جديدة، وهنا لن يتقبل الإخوان الأمر بسهولة، لكنهم سيراهنون على تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية.

لقد كتب «دانييل نيزمان»، مسئول الشرق الأوسط في مؤسسة «ماكس سيكيورتي» الاستخباراتية الأمريكية، مقالًا في صحيفة «وول ستريت جورنال» خلال شهر مارس 2013، رسم فيه ملامح وتوقعات المرحلة المقبلة بقوله: «إن تحدي قادة المجلس العسكري ربما يمهد لعودة مصر إلى الحكم العسكري».

وقال المحلل الأمريكي: «إن شائعات تعاطف السيسي مع الإخوان هي أمر غير منطقي، فأولى خطوات السيسي الناجحة كانت عبارة عن تراجع تكتيكي وانسحاب للجيش من السياسة، وسعيه لاسترداد الهيبة التي فقدها أثناء الفترة الانتقالية، انتظارًا لانهيار شعبية الإخوان، ولم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا حتى دفع مرسي البلاد إلى حافة الاضطرابات بقراراته».

لقد أصبح المجتمع الدولي، وأيضًا الداخلي، ينتظر تطورًا مفاجئًا للأحداث في مصر، قد يُفضي إلى أحد الخيارين السابقين.

وعندما تحدث جون كيري، وزير الخارجية الأمريكية، في هذا الوقت، عن الخيار الثالث الذي يضمن الخروج من الأزمة بتنازلات مشتركة من الجانبين: السلطة والمعارضة، أدرك بعد الحوارات التي أجراها والتقارير التي اطلع عليها أن الأزمة المصرية أصبحت بالغة التعقيد، وأن الجمهور الغاضب في الشوارع لا يخضع لأي قوى سياسية محددة، وإنما هو تحرك شعبي، لعبت فيه الفئات الاجتماعية المختلفة الدور الأساسي، كما لعبت فيه الفترة التي حكم فيها الإخوان مصر دور المحرض على إشعال الاضطرابات، بما يجعل القطيعة نهائية بين الجماهير الشعبية الرافضة وحكم جماعة الإخوان.

لكل ذلك حذَّر «جون كيري» خلال زيارته في هذا الوقت من خطر «إفلاس الدولة»، بما يفتح الطريق أمام «ثورة الجياع» التي قد تطيح بالجميع على السواء.

***

في هذا الوقت بدأت حملة أخرى استهدفت تفكيك جهاز المخابرات العامة، حيث تولى المهندس خيرت الشاطر المسئولية عن تفكيك هذا الجهاز، بينما تولى أيمن هدهد مستشار الرئيس للشئون الأمنية، مهمة تفكيك جهاز الشرطة والأمن الوطني.

لقد قام مرسي بزيارة إلى جهاز المخابرات العامة والتقى قادتها، وحضر في وقت سابق حفل إفطار أقامه الجهاز الذي كان يترأسه في هذا الوقت اللواء رأفت شحاتة، حاول مرسي إقناع رئيس الجهاز للقيام بإصلاحات داخل الجهاز ومحاولة الاطلاع على بعض الملفات الخطيرة، خصوصًا تلك المتعلقة بنشاط التنظيم الدولي للإخوان في الخارج، وحركتي حماس وفتح وبعض الملفات الأخرى، إلَّا أنه فشل فشلًا ذريعًا.

كان هناك إصرار شديد على الحفاظ على وثائق وأسرار الجهاز حتى لا تسقط في يد قوى يدرك الجميع أن ولاءها ليس للدولة الوطنية وإنما للأيديولوجيا التي يشكلها التنظيم الدولي للجماعة.

لقد أعد خيرت الشاطر خطة في هذا الوقت تقوم على التحريض ضد الجهاز ودفع كوادر الجماعة وحلفاءها إلى محاصرته، ثم تكرار سيناريو اقتحام مقرات أمن الدولة التي وقعت في شهر مارس 2011.

وفي شهر مارس 2013 تعددت اللقاءات بين الرئيس مرسي والمهندس أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط، وفي أحد هذه اللقاءات طلب مرسي من رئيس حزب الوسط أن يسرب إلى وسائل الإعلام ما يشير إلى أن المخابرات العامة تمتلك جيشًا من البلطجية قوامه 300 ألف بلطجي، واتفق معه على مضمون ما سيعلنه خلال الصالون الثقافي الذي يقيمه حزب الوسط.

وبالفعل في 26 مارس 2013 كان أبو العلا ماضي يحاضر في الصالون الثقافي للحزب، وكان مثيرًا أن يقول وبكل جرأة «إن الرئيس مرسي أبلغه أن جهاز المخابرات العامة كوَّن تنظيمًا يضم 300 ألف بلطجي، منهم 80 ألفًا في القاهرة وحدها، وإن المخابرات العامة سلمت التنظيم إلى جهاز أمن الدولة الذي سلمهم إلى المباحث الجنائية، وإن هذا التنظيم هو الذي ينزل إلى الشوارع باستمرار، وهو الذي ظهر في الاشتباكات التي دارت بمحيط قصر الاتحادية، وكان بحوزتهم الأسلحة البيضاء والنارية، وإن من يقوم بتحريكهم معروف، وإن حجم الأخطار ضخم جدًّا».

وبعد أن نقلت وسائل الإعلام الفيديو الذي حوى هذه التصريحات، اهتز الرأي العام وثار جدل كبير ما بين مصدق ومكذب، إلَّا أن الرئاسة التزمت الصمت، وظن البعض أن سفر الرئيس إلى الخارج ومشاركته في القمة العربية ثم قيامه بزيارة إلى جنوب إفريقيا أعقبت القمة، ربما يكون السبب في تأخير الرد، إلَّا أن ما حدث بعد ذلك كان يشير إلى أن مرسي أبلغ أبو العلا ماضي فعلًا بهذه المعلومات الكاذبة.

وبعد عودة الرئيس من جولته سئل المتحدث باسم رئاسة الجمهورية «عمر عامر» في مؤتمر صحفي عُقد بالقصر الرئاسي في 3 أبريل 2013 عن مدى صحة هذا التصريح فقال: «إن جهاز الأمن القومي المصري جهاز وطني نكنُّ له كل التقدير والاحترام»، وعندما جرى الإلحاح عليه من الصحفيين عما إذا كان الرئيس هو فعلًا الذي أبلغ أبو العلا ماضي بهذه المعلومات، قال: «اسألوا من أدلى بهذه التصريحات»!!

في هذا الوقت حاول حزب الوسط أن يخفف من وقع صدمة التصريحات التي أدلى بها رئيسه أبو العلا ماضي، فصدر تصريح عن الحزب قال فيه «إن ما أشار إليه المهندس أبو العلا ماضي هو استشهاد بما كان يفعله النظام السابق من استغلال لأجهزة الدولة لتشكيل عصابات من البلطجية، وإن ما نعانيه الآن ما هو إلَّا آثار هذا الماضي البغيض الذي لن يعود».

ولم ينكر أبو العلا ماضي هذه التصريحات بدليل أنه عاد لتكرارها خلال حديث له إلى برنامج «جملة مفيدة» على قناة «إم.بي.سي مصر» وراح يهدد بالقول «لو كان سيجري اتهامي على تصريح فسوف أقوم بفتح ملفات كثيرة».

لقد كان يرد بذلك على الحملات الإعلامية والبلاغات التي قُدمت ضده إلى النائب العام في هذا الوقت، إلَّا أن حملة الاحتجاج داخل جهاز المخابرات العامة كانت قوية دون إعلان.

في هذا الوقت جرت اتصالات بين الفريق أول عبد الفتاح السيسي (القائد العام) واللواء رأفت شحاتة (رئيس جهاز المخابرات العامة) أكد فيها السيسي أن الجيش المصري لن يسمح بأي اعتداء على جهاز المخابرات أو تدخل في شئونه.

وحذر الفريق أول السيسي الرئيس مرسي من هذه الحملة، وطالبه بنفي التصريح الصادر عن أبو العلا ماضي، إلَّا أن الرئيس مرسي وبعد أن أعطى موافقته تراجع عن نفي هذه التصريحات.

كانت الخطة تقضي بالإعداد لمظاهرة مكونة من عشرة آلاف شخص من كوادر الإخوان والمتحالفين معهم من التيارات الإسلامية الأخرى تقوم بمحاصرة الجهاز وتحدد عددًا من المطالب، أبرزها:

- إجراء إصلاح هيكلي في جهاز المخابرات العامة وإبعاد العشرات من الضباط الذين أعد مكتب الإرشاد وحركة حماس قائمة بأسمائهم؛ باعتبارهم من المعادين للثورة وأنهم شاركوا في ارتكاب جرائم ضد أمن البلاد في الفترة الماضية، وشاركوا في جرائم تعذيب دولية وكانوا وراء تشكيل التنظيم العصابي المكون من 300 ألف بلطجي.

- السماح بدخول عناصر مدنية للعمل بالجهاز، وكان مكتب الإرشاد قد أعد قائمة أولية بخمسين شخصًا أغلبهم ينتمون إلى الجماعة أو مقربون منها.

- تمكين لجنة من رئاسة الجمهورية وبعض عناصر المجتمع المدني من مراجعة بعض الملفات التي تحوي ممارسات الجهاز في الفترة الماضية ومدى مسئوليته عن التورط في أعمال عنف ضد شباب الثورة أو ممارسات سابقة جرت في عهد مبارك، وكان المقصود من وراء ذلك تمكين جماعة الإخوان من الاطلاع على جميع الملفات الحساسة والسماح باختراق هذا الجهاز الوطني الذي تخصص في مراقبة أعمال التجسس واختراق الأمن القومي من الداخل أو الخارج.

كان خيرت الشاطر قد انتهى من إعداد الخطة كاملة ولم يبق سوى إشارة البدء والتنفيذ التي كان مقررًا لها شهر أبريل 2013، إلَّا أن تحذير السيسي ورد فعل الجهاز العنيف وتهديداته بالمواجهة وكشف الحقائق والتفاف الرأي العام ورفضه تصريحات أبو العلا ماضي، كل ذلك دفع محمد مرسي إلى تأجيل تنفيذ الخطة، وإن لم يتوقف حتى اليوم الأخير له في الحكم عن محاولة التدخل في شئون جهاز المخابرات العامة من جانب وجهاز الأمن الوطني من جانب آخر.

***

ومع نهاية شهر مارس 2013 كانت التطورات في مصر تتسارع والأزمات تتفاقم، وكان الرئيس مرسي غير عابئ بما يحدث. في السادس والعشرين من مارس، قرر الرئيس محمد مرسي المشاركة في القمة العربية التي انعقدت في الدوحة تاركًا الساحة المصرية تعج بالأحداث في هذا الوقت.

كانت رحلة الرئيس إلى قطر، وجنوب إفريقيا مليئة بالمفاجآت، قال كلامًا عجبًا، استخدم مجددًا مصطلحات من عينة «اللي هيحط صباعه في مصر هقطعه، أنا شايف صباعين تلاتة بيمتدوا لجوه»، في هذه المرة جلس الرئيس يتصدر مقعد مصر في القمة العربية، لم يغضب كونه واحدًا من الرؤساء والقادة القلائل الذين لم يستقبلهم أمير قطر في المطار، كما فعل مع آخرين، لم يثر، ولم يعترض.

في كلمته أمام القمة، كرر الرئيس حديث «الصباع»، كأنه يشير إلى دولة الإمارات، الرئيس أرادها خناقة، لكن وفد الإمارات فوّت الفرصة، امتعض الشيخ محمد بن راشد رئيس الوفد الإماراتي، ورفض أن يصطف مع المصطفين لالتقاط صورة تذكارية احتجاجًا، كان مرسي غاضبًا من القبض على خلية إخوانية في دولة الإمارات، بعث بالمندوبين، حاول بكل الطرق الإفراج عنهم، إلَّا أنه لم ينجح في ذلك، احتجَّ أكثر من مرة على احتضان الإمارات للفريق أحمد شفيق، حاول إسكات صوت الفريق ضاحي خلفان الذي أشعل موقعه على تويتر بانتقاداته الحادة لجماعة الإخوان وممارساتها، إلَّا أن الرئيس فشل بعد أن تجاهلت الإمارات جميع مطالبه.

انتهت أعمال القمة، كانت التعليمات للأهل والعشيرة من مرافقيه، التحضير والدعوة إلى لقاء مع الجالية المصرية، كانت الدعوة محددة، دور السفارة فيها دور هامشي، هناك أيدٍ تتحرك علانية ومن خلف ستار، إنها السفارة الإخوانية الموازية، هي التي تختار وتدعو، تهلل وتؤيد، تعلن من هناك أن المصريين يقفون صفًا واحدًا خلف «كايدهم»!!

جلس الرئيس على الكرسي وحيدًا، بينما احتشد الجمع في المواجهة.. كرر حكاية «الإصبع» العابث للمرة الثالثة، أشار بإصبعه هذه المرة، وكأنه يوجهه إلى

دولة مجاورة «تعرفونها جيدًا بالقطع»، قال «أعداء مصر معروفين، ولن يستطيع أحد تعويق مسيرتنا، فمصر توليفة فريدة من 90 مليون مسلم ومسيحي لكن أعداءهم ينسون نهضتهم».

قال الرئيس بلغة حاسمة «نحن نسير على الشوك، وأقدامنا تخرُّ دماء».. وأضاف «يقولون إن مصر ستفلس، هذا كلام فارغ، نحن شعب غني، وحكومة فقيرة»!!

كان كلام الرئيس يعني مجازًا أنه حان الوقت لإلزام الشعب الغني بدفع الزكاة للحكومة الفقيرة، وأن هناك إجراءات سوف يجري اتخاذها لتحقيق العدل الاجتماعي بين حكومة فقيرة، وشعب غني.

كان الرئيس يخلط بين الهزل والجد، غير أنه أراد كشف المخطط بكل أبعاده؛ ليعرف الشعب حقيقة الأمور، لقد قال الرئيس بناء على المعلومات الموثقة، والتحريات الواسعة «إن كل معارضيه لا يزيدون على 10 أو 15 «فردة» كاوتش تحرق في الشوارع»، كانت الكلمات صادمة، لكن الحاضرين من الأهل والعشيرة هللوا لوصف المعارضين بأنهم مجرد «فرد كاوتش محروقة»!

كان الكلام مثيرًا للسخرية، وقف أحد المشاركين وقال: «خليهم ينبحوا ياريس»، ابتسم الرئيس واستكمل سيمفونيته وإبداعاته، وأطلق المزيد من المصطلحات.

شعر الرئيس أن الكلام ربما لم يعجب القلة الحاقدة التي تسللت إلى اللقاء، قال محاولًا الرد على شكوكهم قبل أن ينطقوا بكلمة واحدة: «اوعوا تفتكروا إن كل ما ترونه بالتليفزيون صحيحًا، لأ، هذه صورة مكبرة عشرات المرات للمظاهرات التي تشاهدونها»، كان الحاضرون في دهشة من الأمر، لكن الرئيس راح يوضح بالقول: كل 10 أو 15 شخصًا يخرجون للشارع تصحبهم 10 أو 15 كاميرا، ويصرخون «الحق مصر بتولع.. الحق مصر بتولع» أي على طريقة «امسك حرامي»!!

أدرك الرئيس أن حواره هو من طرف واحد، قرر أن يلعب «قافية» مع الحاضرين، قال لهم «جراب الحاوي مليان.. بيمد إيده.. مرة يطلع حمامة، وفي المرة الجاية هيطلَّع إيه؟».. فردَّ أبناء العشيرة «يطلع تعبان» ابتسم وقال «هو ده الكلام»!!

استكمل مرسي حديثه فقال متسائلًا وقد أعجبه الحوار: «طيب لو مات القرد.. القرداتي يشتغل إيه؟»، كان السؤال مفاجئًا للحاضرين، بادرهم بالقول واصفًا حديث الذين لا يملون من الكلام عن إفلاس الدولة وأخونتها بأن حديثهم هو «زن ناموس»!! لم يشرح المصطلح، ولم يوضح مضمونه، تعامل بمنطق «الحق أبلج، والباطل لجلج» وترك الحاضرين يضربون أخماسًا في أسداس عن ماهية «زن الناموس»!

توالت المصطلحات تباعًا، أطلق الرئيس المزيد منها، ثم أراد أن يختتم اللقاء بحسن الحديث، وطيب الذكر، فدعا المغتربين إلى الادخار في مصر، وقال «أدعوكم للادخار وأنتم مطمئنون، لا تصدقوا من يقول إن البنوك ستفلس ومصر ستقع»، ثم نظر إلى الحاضرين نظرة لا تخلو من دلالة وقال بلغة حاسمة «وقعة في رُكبكم كلكم»!!، ضحك الحاضرون وراح كل منهم يتحسس ركبتيه.

رفض الرئيس مرسي في هذا اللقاء أيضًا أن يرد على رئيس وزراء قطر الذي اتهم الإعلام المصري بأنه إعلام مرتشٍ وفاسد ويتلقى أموالًا من الخارج للهجوم على قطر، باعتبار أن رأي الرئيس لا يختلف كثيرًا عن رأي رئيس وزراء قطر في اتهامه للإعلام المصري، فهذا يحرض وذاك يحرض، وهذا يتهم والآخر يتحدث عن الإعلاميين من عينة «الواد أبو شعر» يقصد وائل الإبراشي، وفضائيات الفلول، وغير ذلك، ولهذا أطلق عليهم جميعًا الميليشيات لمحاصرتهم في مدينة الإنتاج وتأديبهم.

بعد هذا الحوار المثير، سافر الرئيس إلى جنوب إفريقيا للمشاركة في قمتي «بريكس، والنيباد»، ومن هناك طلب من متحدثه الرسمي أن ينفي ما أثير حول قيام الحكومة القطرية بإنشاء مقر للجامعة العربية في قطر، باعتبار أن انتشار

الشـائعة من شـأنه أن يسـيء إلى قطر الشـقيقة، لكنه بالقطع لم يكن معنيًا بما يثار حـول المخابرات العامـة المصرية والتحريض السـافر ضدها وضـد الإعلاميين والصحفيين المصريين.

كانت المفاجـأة هناك في تلقيه خبرًا صادمًا، لقد أصدرت دائرة رجال القضاء بمحكمة اسـتئناف القاهـرة حكمًا تاريخيًـا يتضمن إلغاء القـرار الجمهوري رقم (386) الصادر بتعيين المستشـار طلعت عبدالله نائبًا عامًا، واعتباره كأن لم يكن، وما يترتب عليه من آثار!

أدرك الرئيـس أن «لعنة» المستشـار عبد المجيد محمود سـتظل تطارده داخل البـلاد وخارجهـا، بالضبـط كلعنـة «الفاتيـكان» التـي بقيـت بـلا سـفير، وكلعنة «المنوفية» التي ظلت بلا محافظ منذ تعيين محافظها السـابق د.محمد على بشـر وزيرًا للتنمية المحلية في هذا الوقت.

ثار مرسـي وغضب عندما سـمع بحكم المحكمة، تسـاءل: إيه الحكاية؟ لقد ظن أن الأمر قد حُسم، لكنه فوجئ بصدور الحكم الصادم.

تـرك الرئيـس كل شـيء، وراح يبحـث الأمر مع مستشـاريه، وطلـب من ابن شـقيقته أسـعد الشـيخة الذي يتولى منصب نائب رئيس ديوان رئيس الجمهورية إجراء الاتصالات مع مكتب الإرشاد لمعرفة كيفية التصدي لهذا الحكم.

لقـد قضى الحكم الصادر من دائرة رجال القضاء بمحكمة اسـتئناف القاهرة برئاسـة المستشـار ثناء خميس في 27 مارس 2013 بإلغاء القرار الجمهوري رقم (386) الصـادر بتعيين «المستشـار طلعـت إبراهيم عبد الله» فـي منصب النائب العام واعتباره كأن لم يكن، وما يترتب على ذلك من آثار.

وقـد جـاء الحكم الـذي أصدرتـه الدائرة بنـاء علـى الدعـوى المرفوعة من المستشـار عبدالمجيـد محمـود النائب العـام (المقال) والذي قضـى بإلغاء قرار عزله من منصب النائب العام؛ لاسـتناد القرار إلى إعلان دسـتوري منعدم أصدره الرئيس محمد مرسـي في 22 نوفمبر من عام 2012، كما طالب بإلغاء قرار تعيين المستشار طلعت عبد الله في منصب النائب العام.

لقد أشار المستشار عبدالمجيد محمود في دعواه المرفوعة إلى أن قانون السلطة القضائية نص على «عدم قابلية عزل النائب العام إلَّا بتقديمه استقالته أو في حالة وفاته أو بلوغه السن القانونية للتقاعد»، وقال في دعواه «إن القرار الجمهوري تغول على السلطة القضائية، وأهدر مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية».

وأشارت الدعوى إلى أنه تم تعيينه في 2 يوليو 2006 بموجب القانون، ثم أقيل من منصبه في نوفمبر 2012 بموجب القرار الجمهوري رقم 386 لسنة 2012 من خلال ما يسمى بالإعلان الدستوري الصادر عن رئيس الجمهورية، وهو إعلان اغتصب سلطة مجلس القضاء الأعلى في تعيين النائب العام، مما يتنافى مع القواعد العامة لرجال القضاء.

وقال المستشار عبدالمجيد محمود في دعواه «إن رئيس الجمهورية بعزله للنائب العام من منصبه يكون بذلك قد أقدم على انتهاك صارخ للقواعد الدستورية المقررة في هذا الشأن».

وقد التمس المستشار عبدالمجيد محمود في دعواه قبول الطلب شكلًا، وفي الموضوع، بإلغاء قرار عزله وإعادته إلى العمل مجددًا.

في ضوء ذلك، واستنادًا إلى هذه الاعتبارات السابقة، صدر حكم دائرة رجال القضاء بمحكمة استئناف القاهرة بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم 386 بتعيين المستشار طلعت عبد الله بمنصب النائب العام واعتباره كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار.

في هذا الوقت أصدر حزب الحرية والعدالة بيانًا أكد فيه أن الحكم الصادر بعودة المستشار عبد المجيد محمود إلى منصبه هو حكم ابتدائي، بينما قال المتحدث الرسمي للحزب مراد علي: «نحن نحترم أحكام القضاء، ولا يسعنا إلَّا أن نؤكد القاعدة التي لا تحتمل الجدل، وهي أن الشعب هو مصدر السلطات، وأن لا كلمة تعلو فوق كلمة الشعب، وأن الشعب المصري أقر بغالبيته كما قال في دستوره الدائم أن منصب النائب العام بطبيعته محصن ولا يجوز عزله».

تزامن مع هذا مبادرة جبهة الإنقاذ التي حملت عنوان «مبنتهددش» ردًا على التصريحات التي أدلى بها الرئيس مرسي وراح يهدد فيها المعارضة، حيث تم الاحتشاد في العديد من المناطق يوم الجمعة 28 مارس، وشهدت منطقة المقطم اشتباكات عنيفة أمام ميدان النافورة بالقرب من مقر مكتب الإرشاد مع مجموعات من شباب الإخوان الذين تمت محاصرتهم وطردهم من المنطقة.

***

المجلس الهدى الإسلامي

اللعب على المكشوف

مجددًا تصاعدت حدة الأزمة بين الجيش وجماعة الإخوان، إنها محاولة استفزاز جديدة انضمت إلى محاولات سابقة استهدفت ابتزاز قيادة الجيش وتعمد الإساءة إليها؛ فالجيش كان صامدًا وعنيدًا في رفض «الأخونة»، والأداة القوية أمام سيطرة الإخوان على الدولة المصرية وإسقاطها في قبضتهم.

في هذا الوقت من شهر أبريل 2013 طرأت أزمة جديدة اختلقها عضو مجلس شورى الإخوان د. محيي الدين الزايط الذي تولى كتابة الرسائل الأسبوعية لمرشد الجماعة د.محمد بديع، فقد ألقى د.محيي الدين قصيدة في احتفال تكريم المرأة المثالية بمقر الحرية والعدالة بشرق القاهرة تعمد فيها الإساءة للجيش المصري العظيم وقيادته قال فيها:

لقد تركوا مسجدنا الأقصى نهبًا لشراذم أشرار

شعبي في غزة يشرب من دمه الأقذار

قد خابوا في كل سبيل، قد ضلوا في كل قرار

في السلم تراهم فرسانًا في الحرب خزايا وفرار

ما قيمة جيش إن كان يقودهم الفار؟!

سخر الحاضرون من أعظم الجيوش وأشرف الرجال، وهنا بادرهم محيي الزايط القول: جيشنا عزيز.. بس عايز قيادة!!

كانت الكلمات لا تخلو من معنى، إنها إساءة متعمدة واتهامات بالخزي والجبن للرجال الذين قهروا أسطورة إسرائيل، واتهام لهم بالخيبة والضلال، بل إن هذا الكلام كان يعني إساءة للقائد العام بالقول: «ما قيمة الجيش إن كان يقودهم الفار»؟

إنها الكلمات نفسها التي أطلقها المرشد العام لجماعة الإخوان د.محمد بديع في شهر ديسمبر 2012، عندما قال: «إن جنود مصر طيعون لكنهم يحتاجون إلى قيادة رشيدة توعيهم بعد أن تولى أمرهم قيادات فاسدة»، يومها قامت الدنيا ولم تقعد فاضطر المرشد العام لأن يعتذر وأن يقول إنه لم يكن يقصد الإساءة للقيادة الحالية للجيش!

في هذه المرة، جاء رد القوات المسلحة قويًا وحاسمًا، وكشف عن أن هناك مخططًا يستهدف الجيش ويتعمد الإساءة إليه والتحريض ضد قيادته.

لقد عكس ذلك مصدر عسكري مسئول عندما أكد للصحافة «أن الإخوان ينتهجون مخططًا منظمًا للهجوم على قيادات الجيش لهزّ ثقة الشعب فيه وفي قياداته، في الوقت الذي تتراجع فيه شعبيتهم في الشارع وتكثر المطالب بعودة القوات المسلحة بوصفها البديل لحكم الإخوان، ويستمر تحرير التوكيلات للفريق السيسي لإدارة شئون البلاد».

وقال المصدر العسكري: «إن الإخوان هم الفئران لأنهم اعتادوا العمل في الظلام وتحت الأرض، وإن تاريخهم مملوء بالدم وقتل الأبرياء من المصريين، في الوقت الذي كان فيه الجيش، وما زال، مدافعًا عن تراب مصر في وقت السلم والحرب وحاميًا للشعب وأمنه القومي».

لقد حذر المصدر العسكري الإخوان إن لم يتخذوا موقفًا جادًا لوقف هذه المهازل، فإنهم سيرون الوجه الآخر لغضب الجيش، وقال «إن أبناء المؤسسة العسكرية لا يقبلون التطاول على قادتهم السابقين والحاليين، وإن أي محاولة لأخونة الجيش سيكون مصيرها الفشل».

وفي رسالة واضحة وتحذير جاد لجماعة الإخوان، قال المتحدث العسكري: «صبرنا لن يطول، وردُّنا سيكون قاسيًا استنادًا إلى القانون العسكري». وقال: «لدينا معلومات تؤكد أن هدف حرب الشائعات والتطاول هو هزُّ استقرار المؤسسة العسكرية». وأشار إلى «أن التطاول على المؤسسة وقيادتها بدأ منذ فترة لإسقاطها، وأن الفريق السيسي هو خير خلف لخير سلف، ويعمل بتجرد ووطنية، ولن تفلح محاولات تحريض أبناء الجيش على قيادتهم؛ فالجميع يد واحدة في مواجهة كل هذه المخططات».

لم يكن المسئول العسكري يطلق هذا التصريح من فراغ ولم يكن مجرد ردٍّ على محاولة التطاول على الجيش وقيادته التي وردت على لسان أحد أعضاء مجلس شورى الجماعة، وإنما جاء الرد حاسمًا وعنيفًا في مواجهة مخطط متكامل اعتمده مكتب الإرشاد، استهدف التحريض على الجيش بهدف عزل قيادته، إما بقرار مفاجئ وإما من خلال تغيير الحكومة.

كانت الخطة المطروحة تسعى إلى استغلال قضية ضباط الشرطة الثلاثة المختطَفين من سيناء في شهر فبراير 2011، وبحيث يجري تحريض أسر هؤلاء الضباط لإثارة القضية على أوسع نطاق، وتحميل الجيش المسئولية الكاملة عن اختفائهم، بل اتهامه بالمسئولية عن الاختفاء.

وقد رصدت القوات المسلحة محاولات جرت مع أسر هؤلاء الضباط من عناصر إخوانية لدفعهم إلى التحريض ضد الجيش، إلَّا أن الأسر جميعها رفضت أن تُستغل بهدف تصفية حسابات الجماعة مع قيادة الجيش واستغلال ذلك إعلاميًا.

إن ذلك هو الذي دفع مصدرًا عسكريًا للإدلاء بتصريح خاص لصحيفة «المصري اليوم» يوم السبت 6 أبريل 2013 يؤكد فيه صراحة «أن جماعة الإخوان المسلمين تدير حملة عبر صفحات ومواقع إلكترونية للنيل من الجيش، لأنه المؤسسة الوحيدة القادرة على حماية الشعب».

وأشار المصدر بشكل واضح ومحدد إلى «أن الجيش لن يقبل الأخونة أو إقالة الفريق السيسي، وأن المؤسسة العسكرية لن تقبل بتكرار سيناريو المشير طنطاوي والفريق سامي عنان مع الفريق أول عبد الفتاح السيسي»!

وقال المصدر العسكري إن هناك جهات تستغل عاطفة زوجات الضباط المختطَفين منذ 3 فبراير 2011 وتصدِّر لهن المؤسسة العسكرية بزعم أنها المسئولة عن هذا الملف، في حين أن المؤسسة العسكرية ليس لها علاقة تمامًا بهذا الموضوع، وأن الجهات المسئولة عن ذلك هي كل من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ورئيس الجمهورية.

لقد أكدت المعلومات في هذا الوقت أن الضباط الثلاثة وأمين الشرطة قد استُشهدوا عقب اختطافهم بقليل، وأن هذه المعلومات وصلت إلى أكثر من مسئول وناشط سياسي عبر قادة من حركة حماس، وكان مرسي يعلم بذلك لكنه كان يتكتم الأمر.

كانت القضية الثانية التي أثارت سخطًا عارمًا داخل الجيش هي المعلومات التي نُسبت إلى أحد مستشاري الرئيس السوداني عمر البشير من أن الرئيس السابق مرسي تعهد خلال آخر زيارة له للخرطوم بالموافقة على ضم منطقة مثلث حلايب وشلاتين للسودان، وما تلا ذلك من نشر الموقع الإلكتروني لحزب الحرية والعدالة خريطة مصر محذوفة منها منطقة حلايب وشلاتين.. بما يعني الموافقة على التنازل عنها لصالح السودان.

كانت المعلومات قد وصلت إلى الجيش المصري، وقواعده عبر مصادر عديدة ومتعددة، مما أثار حالة من السخط الشديد على جميع مستويات القوات المسلحة، وقد عزز من صدق هذه الرواية ما سبق أن ردده المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف بقوله إنه لا يمانع في ضم حلايب وشلاتين للسودان أو مصر، انطلاقًا من أن مبادئ الإخوان هي أن تكون الأمة الإسلامية والعربية واحدة ولا يجوز للأشقاء أن يتصارعوا على أمتار هنا

أو هناك، والحدود فرضها الاستعمار في وقت كان فيه العرب والمسلمون في غفلة.

كان طبيعيًا أن ترد القوات المسلحة بكل قوة على ما تردد من معلومات عززتها مواقف حالية وسابقة من جماعة الإخوان؛ حيث أكد مصدر عسكري «أن القوات المسلحة لن تسمح بالتفريط في حلايب وشلاتين، وأن أرض مصر وسيادتها ليستا مجالًا للتفاوض مع أي دولة أخرى. وقال المصدر: إن هناك حالة استياء داخل القوات المسلحة من محاولة الإخوان إثارة أقاويل بعد زيارة الرئيس مرسي للخرطوم والترويج لإمكانية ضم مثلث حلايب وشلاتين للسودان كبالونة اختبار قياس رد الفعل في مصر».

وأضاف المصدر: إن القوات المسلحة تعرف جيدًا قيمة مثلث حلايب وشلاتين للأمن القومي المصري؛ لذلك فالجيش المصري حريص على الوجود هناك بشكل كبير في الوقت الذي تغيب فيه معظم مؤسسات الدولة.

وأكد المصدر أن الأراضي المصرية ليست محل مجاملة بين رئيس الجمهورية ورؤساء الدول المجاورة، وأن السيادة المصرية خط أحمر عند الجيش الذي بذل جهودًا مضنية لتعمير هذا الجزء المهم من أرض مصر.

وكانت القضية الثالثة متعلقة بالعلاقة مع إيران، ومن الواضح أن الجيش لم يكن مرتاحًا للانفتاح على إيران بهذه الطريقة التي فتحت الباب الواسع أمام السياحة الإيرانية، وما يمكن أن يستتبع ذلك من خطوات تالية، وقد وضح ذلك من خلال تحذير مصادر عسكرية مطلعة من وجود مخاوف لضمِّ مصر ضمن دول محور الشر بعد التمدد الإيراني داخل البلاد، كما أن الجيش كانت لديه معلومات مؤكدة عن أن إيران، كما قال المصدر العسكري، هي المرشح الأول لشراء الصكوك التي أُعلن أن الدولة تعتزم طرحها في هذا الوقت، وما يمثله ذلك من خطورة على الاقتصاد القومي وأمن البلاد.

لم تجد مخاوف الجيش التي تم إبلاغها للقيادة السياسية آذانًا مصغية في هذا الوقت، بدليل استمرار المخطط في طريقه رغم جميع الاعتراضات حتى اليوم الأخير لعزل الرئيس «السابق» محمد مرسي.

كانت القضية الرابعة التي ظلت مثار خلاف بين الجانبين هي رفض الفريق أول عبد الفتاح السيسي طلب صندوق النقد الدولي بالكشف عن حسابات الجيش المصري وموازنته وأوجه إنفاقها والاحتياطي الاستراتيجي من العملة النقدية، وبالرغم من أن جميع الضغوط التي مورست على قيادة الجيش استهدفت إرغامه على القبول بمطلب الصندوق، فإن الفريق أول السيسي رفض كل هذه المحاولات، معتبرًا أن السماح بذلك يُعَدُّ تفريطًا في الأمن القومي للبلاد.

وكانت القضية الخامسة هي إصرار الجيش على هدم الأنفاق التي تربط بين غزة وسيناء، وهو قرار اتخذته قيادة الجيش لأسباب تتعلق بالأمن القومي للبلاد ولمواجهة عمليات التسلل من سيناء إلى غزة وبالعكس.

لقد قدم الفريق أول السيسي تقريرًا إلى رئيس الجمهورية في هذا الوقت كشف فيه وحذر من مخاطر بقاء هذه الأنفاق مفتوحة بين البلدين، وذلك في مواجهة الضغوط التي مارستها جماعة الإخوان وحركة حماس، إلَّا أن المدهش أن رئاسة الجمهورية التزمت الصمت أمام هذه الحملات، مما اعتُبر بمثابة تأييد لها، غير أن قيادة الجيش رفضت الخضوع لمحاولات الابتزاز وصممت على هدم الأنفاق، لاسيما أن المعابر بين سيناء وغزة ظلت لفترة طويلة مفتوحة ودون شروط.

وكانت القضية السادسة محل الخلاف هي قضية الكشف عما أسفرت عنه تحقيقات حادث رفح، وهو أمر لم يكن وليد التو أو اللحظة، بل يمتد إلى فترة طويلة سابقة، فقد سبق لمحمد مرسي أن طالب أكثر من مرة بتأجيل الإعلان عن نتائج هذه التحقيقات، بينما كان الجيش يصر على إعلان الحقائق كاملة أمام الشعب والمطالبة باتخاذ إجراءات حاسمة ضد المحرضين والمتورطين في مقتل 16 شهيدًا وجرح سبعة آخرين من الجنود المصريين.

لقد نسبت صحيفة «المصري اليوم»، السبت 6 أبريل 2013، تصريحًا لمصدر مطلع بأن «التحقيقات في حادث رفح، الذي راح ضحيته 16 جنديًا، تم إغلاقها بضغوط من جهات عليا في الدولة، وأنه بالرغم من أن الجهات القائمة على التحقيق تقدمت بنتائج تقرير الطب الشرعي الذي طالب بتحليل الـ(DNA) للجناة خارج مصر، فإن الجهات العليا رفضت ذلك».

ورغم خطورة هذا الكلام وتوجيهه اتهامًا مباشرًا إلى قيادة عليا هي الرئيس السابق محمد مرسي بالمسئولية عن عدم إعلان نتائج التحقيقات في حادث رفح، فإن مؤسسة الرئاسة التزمت الصمت، رغم أنها تلجأ إلى الرد السريع في مثل هذه الأحوال.

لقد أحدث الهجوم المباغت الذي شنته المصادر العسكرية عبر فضح المخطط الذي أعدته جماعة الإخوان ارتباكًا شديدًا في صفوف الجماعة، وأكد أن الجيش المصري واعٍ تمامًا للمؤامرة التي تجرى حياكتها من خلف ستار، وهو الأسلوب ذاته الذي استخدمته الجماعة ضد المجلس العسكري «السابق» طيلة المرحلة الانتقالية، والذي أدى في النهاية إلى عزل المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وعدد من أعضاء المجلس العسكري.

وكما جرى في وقت سابق، فإن جماعة الإخوان شعرت بجدية تهديدات قيادة الجيش الحالية وقدرتها على الإمساك بجميع خيوط اللعبة، فقرر مكتب الإرشاد، الذي انعقد السبت 6 أبريل 2013، وضع هذه القضية على جدول أعماله بعد أن أدرك أن الجيش على علم كامل بأبعاد المخطط وبات مستعدًا للمواجهة حمايةً للبلاد واستقرارها.

كان طبيعيًا والحال كذلك أن تلجأ الجماعة لإلقاء الكرة في ملعب الإعلام؛ حيث صدر بيان في أعقاب هذا الاجتماع اتهمت فيه جماعة الإخوان بعضَ الصحف والجهات بمحاولة الوقيعة بين الجيش والجماعة من أجل إسقاط النظام بإثارة الفتنة والعنف والتخريب، وراحت تدَّعي ثقتها في المؤسسة

العسكرية وحرصها على مستقبل مصر الثورة وعدم انصياعها لما وصفه البيان بـ«الاسفاف»!

وقال البيان: «إن ما نشرته الصحف حول وجود خطة من الإخوان بالتعاون مع الحكومة الأمريكية لإقالة الفريق أول عبد الفتاح السيسي يهدف إلى الإساءة للجماعة ومحاولة تشويه تاريخها».

وأكد البيان «أن الجماعة تعاني كل يوم من جهات لا تريد لمصر الاستقرار والازدهار وتسعى لإسقاط النظام ولو بإثارة الفتنة في المجتمع وتأليب مؤسسات الدولة وإشعال الكراهية والعداوات والعنف والتحريض على التخريب».

وقد نفى الدكتور «مصطفى الغنيمي»، عضو مكتب الإرشاد بالجماعة، من جانبه، تدشين الإخوان حملة ضد المؤسسة العسكرية، وقال «إن المروجين لهذه الشائعات فاسدون ومن أنصار الفريق أحمد شفيق، مرشح الرئاسة السابق؛ لأنهم يريدون إشعال الفتنة في البلاد وإحراق الوطن وتدمير المؤسسات.. وإن الجماعة حريصة على العلاقة الطيبة مع المؤسسة العسكرية، وترفض أي محاولات لتشويه صورتها، وتكنُّ لها كل الاحترام».

أما المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة، أحمد عارف، فقد زاد الطين بلة، عندما صرح يوم الإثنين 8 أبريل 2013 لبرنامج «90 دقيقة» على قناة المحور بأن تصريحات د. الزايط، عضو مجلس شورى الإخوان، التي وصف فيها قيادات الجيش بالفئران، كان يقصد بها قياداته في النظام السابق.

وهكذا تصاعدت حدة الأزمة عبر الأفعال والأقوال، ولذلك أصبحت الخيارات مفتوحة تمامًا بين الجانبين، فالجماعة توجه الطلقات وتحوك المؤامرات وتطلق التصريحات تمهيدًا لاتخاذ قرار مفاجئ يربك الجيش ويجبر قيادته على الانصياع؛ لأنها تدرك أن الجيش هو العقبة الوحيدة التي تقف في مواجهة مخطط الجماعة لفرض سيطرتها الكاملة على أركان الدولة والانفراد بالشعب.

كانت قيادة الجيش تدرك أيضًا في المقابل أن سعي الإخوان للإطاحة بها هو محاولة جادة ومعركة أخيرة يريدون حسمها حتى يدوم حكمهم للبلاد، دون قوة عسكرية تهدد هذا الوجود وتحول دون «الأخونة» وتغيير هوية الدولة لحساب الجماعة؛ لذلك يحرص الجيش بين الحين والآخر على إعطاء إشارات واضحة للجماعة وللشعب ولمن يعنيهم الأمر بأن المسألة لن تكون نزهة، وأن أي محاولة للعبث داخل الجيش سيكون ثمنها كبيرًا.

وقد سعت المصادر العسكرية عبر المعلومات التي سرَّبتها لأكثر من صحيفة ووسيلة إعلامية في هذا الوقت إلى الرد على بعض الادعاءات التي تروجها الجماعة لإدخال اليأس إلى قلوب المصريين، وصرفهم عن الالتفاف حول المؤسسة العسكرية، ومن بينها:

تأكيد المصادر أن واقعة سفر وزير الدفاع الفريق أول السيسي مع الرئيس مرسي خلال زيارته للهند وباكستان لم تكن باختياره وإنما هي نتيجة ضغوط مورست عليه من قِبل مؤسسة الرئاسة، وأن محاولات الرئاسة التقارب مع المؤسسة العسكرية والظهور في المحافل الدولية والداخلية وصلاة الرئيس داخل قيادة المنطقة المركزية العسكرية بالتزامن مع أحداث المقطم هدفها إعطاء صورة للشعب المصري بأن الجيش متقارب مع الرئاسة، ولإحباط أي محاولة من شأنها الالتفاف حول المؤسسة العسكرية باعتبارها الجهة الوحيدة الآن في الدولة التي لديها القدرة على حماية الشعب!

كان هذا التوضيح ضروريًا في هذا الوقت، غير أن الأهم أيضًا كان هو تفسير التصريحات التي أدلى بها مدير الكلية الحربية اللواء عصمت مراد وأكد فيها قبول الكلية طلابًا ينتمون إلى أسر إخوانية في بعض الكليات الحربية، وهو أمر أثار حالة من البلبلة في الأوساط الجماهيرية.. بينما راحت عناصر الجماعة تتخذ من هذا التصريح سندًا لتأكيد الشائعة التي كانوا هم وراءها والتي أشارت إلى أن الفريق أول عبد الفتاح السيسي ينتمي إلى جماعة الإخوان؛ لإدخال اليأس إلى النفوس!

لقد أكدت المصادر في تصريحات صحفية معلنة أنه تمت ممارسة ضغوط على المؤسسة العسكرية لقبول عدد محدود من أبناء الإخوان المسلمين في الدفعة 109 حربية، وقال المصدر إنه إذا ظهر على الطالب انتماؤه لأي مرجعية سياسية أو دينية أو ممارسته السياسة، سيتم فصله على الفور، فضلًا عن أن هؤلاء لن يعملوا في أسلحة مقاتلة؛ لذلك أدى الطلاب قسم الولاء للجيش والوطن فقط، قبل توزيعهم على الكليات المتخصصة.

كانت تلك المواقف جميعها محاولة للتأكيد أن مساحة الخلاف بين المؤسسة العسكرية وحكم الإخوان لا تزال قائمة، وتتسع بسبب إصرار الجماعة وقيادتها على التدخل في شئون المؤسسة العسكرية وتعمد إهانة قيادتها الحالية والسابقة عبر التصريحات غير المسئولة التي تنطلق عبر قيادات كبرى في الجماعة دون رد أو تدخل من الرئيس.

وهكذا تصاعدت موجة الاستياء والغضب داخل المؤسسة العسكرية، خصوصًا أن ممارسات الجماعة وعدم قدرتها على إدارة الدولة والسعي لأخونتها والسيطرة على مفاصلها والتحريض ضد أجهزتها ومؤسساتها، كل ذلك من شأنه أن يزيد من حدة الأزمة، خصوصًا أن هناك سعيًا دؤوبًا للإطاحة بهذه المؤسسات.

كانت الأجواء تزداد احتقانًا بين الجيش وجماعة الإخوان، الأمر الذي دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسينجر، خلال المؤتمر السنوي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي الذي عقد في نيويورك في 11 مارس 2013، إلى القول بحتمية الصراع بين الجيش والإخوان؛ حيث توقع أن يصل الصراع إلى مواجهة حتمية وتصفية حسابات بين الطرفين.

وفي هذا الوقت من الأسبوع الأول من شهر أبريل 2013 نشرت صحيفة «الجارديان» البريطانية تقريرًا يتهم الجيش المصري بارتكاب أعمال عنف وقتل وتعذيب خلال فترة الثورة وخلال المرحلة الانتقالية، ولم يكن الأمر بعيدًا عن

جماعة الإخوان، لاسيما أن تقرير تقصي الحقائق الذي استندت إليه الصحيفة موجود منه فقط ثلاث نسخ: إحداها في حوزة رئاسة الجمهورية، والأخرى في حوزة النائب العام، والثالثة في حوزة رئيس لجنة تقصي الحقائق.

كان الجزء الخاص بالقوات المسلحة، الذي تمت كتابته في خمس عشرة صفحة، يتضمن انتهاكات مزعومة وعمليات قتل وتعذيب كاذبة قام بها الجيش المصري لبعض المتظاهرين والنشطاء السياسيين.

لقد نشرت «الجارديان» هذه الأكاذيب بعد أن سرَّبت إليها رئاسة الجمهورية نص التقرير، وبات الهدف واضحًا، هناك غرض سياسي من وراء ذلك. لقد تضمن التقرير وقائع مرسلة وادعاءات لا أساس لها من الصحة وأخطاء متعمدة الهدف منها جميعًا تشويه صورة الجيش المصري، بعد تنامي شعبيته في مقابل تراجع شعبية جماعة الإخوان المسلمين وشعبية الرئيس المنتمي إليها.

كان المأمول منذ البداية من وراء تسريب هذه الادعاءات هو تحقيق هدفين أساسيين:

الأول، هو تدويل القضية، بما يُفضي إلى تحريض العالم ضد الجيش المصري ومواجهة أي تحركات له حال نزوله لإنقاذ مؤسسات الدولة من الانهيار، ووضع حد لنذر الحرب الأهلية التي بدأت تلوح في الأفق بفعل الممارسات الإقصائية وتصفية الحسابات وفشل النظام في حل المشكلات الجماهيرية وإحداث الانقسام وزيادة حدة الصراع المجتمعي في البلاد.

الثاني، هو صرف الأنظار عن تجاوزات النظام الحاكم في مصر تجاه قضايا الحريات وحقوق الإنسان وغيرها من الإجراءات المعادية، التي اتخذها النظام في الفترة الماضية، وهي التجاوزات التي نالت حملة كبيرة من الانتقادات الدولية والإقليمية، ولذلك ارتأى البعض أن يطلق هذه الحملة ضد الجيش المصري بهدف تخفيف الحملة الدولية على الرئيس ونظامه، خصوصًا بعد أحداث الفتنة الطائفية والاعتداء على مبنى الكاتدرائية بالعباسية.

لم تكن تلك هي الحملة الأولى «للجارديان» البريطانية التي ثار لغط كبير حول توجهاتها ومساهمة أحد الأنظمة المعادية لمصر فيها، فقد سبق لها أن نشرت تقريرًا كاذبًا في 4 فبراير 2011 زعمت فيه أن ثروة الرئيس السابق حسني مبارك تبلغ 72 مليار دولار، ثم عاد مدير تحريرها بعد الثورة ليعلن اعتذاره عن هذه المعلومة الكاذبة التي كانت من أسباب الاحتقان المجتمعي في هذه الفترة.

واكتظت «الجارديان» على مدى الفترة التي تلت ثورة 25 يناير بمجموعة من التقارير التي استهدفت؛ تأليب الفئات المجتمعية، والتشكيك في مواقف المجلس العسكري وتعهداته بتسليم السلطة إلى رئيس منتخب.

وهكذا جاءت «الجارديان» لتطرح من جديد ادعاءاتها المسمومة وتروِّج لتقرير لا يستند إلى أي أدلة يقينية ضد الجيش المصري، وإنما يعتمد على مجموعة من الحكايات التي هي مثار شك من الأساس، ومجرد روايات تحتمل الصدق والكذب، حتى إن منظمة «هيومان رايتس ووتش» التي دعت الرئيس السابق محمد مرسي إلى كشف الحقائق راحت نفسها تشكك في الادعاءات التي روّجها التقرير عن احتجاز المقبوض عليهم وتعذيبهم داخل السجون الحربية عندما قالت «إن الجيش كان يسلم المقبوض عليهم في القضايا الجنائية إلى السجون المدنية على الفور».

وعندما يقول التقرير: «هناك دور لعبته القوات المسلحة في دعم مبارك ضد المتظاهرين منذ نزولهم في الشارع يوم 28 يناير 2011 وحتى صدور التصريح العسكري الأول الذي دعم المتظاهرين في 10 فبراير 2011»، فهذا الكلام لا يمثل تجاوزًا للحقيقة فقط، وإنما أيضًا استهانة بعقول الناس الذين لا يزالون شهودًا على الحدث.

إن الحقيقة تقول إن الجيش المصري منذ نزوله إلى الشارع في 28 يناير 2011 وهناك قرار بعدم إطلاق الرصاص أو التصدي لأي مظاهرات، بل إن وحدات الجيش التي نزلت إلى الشوارع والميادين لم تكن تمتلك من الأساس أي ذخيرة

حية، بل كلها ذخيرة «فشنك»؛ خوفًا من أن يتعرض أحد الجنود للاستفزاز فيضطر إلى استخدام الرصاص الحي.

أما عن البيان الأول للقوات المسلحة فهو لم يصدر في اليوم العاشر من فبراير كما ادعى التقرير، بل صدر في الأول من فبراير 2011 عندما عُقد اجتماع لقادة القوات المسلحة وأصدروا في أعقابه بيانًا تضمن نقطتين مهمتين:

الأولى: رفض استخدام العنف.

الثانية: تفهم المطالب المشروعة للمتظاهرين.

كانت هناك واقعة أخرى تضمنها التقرير عن دفن 19 قتيلًا في مقابر الصدقة وتصوير الأمر وكأن هؤلاء القتلى كانوا ضحية الجيش، والحقيقة أن هؤلاء كانوا في أغلبهم قد حاولوا الهروب من سجنَيْ الفيوم وبني سويف وقُتلوا في معارك لم يكن الجيش طرفًا فيها، كما أن من بينهم شخصًا كان محكومًا عليه بالإعدام حاول الهرب من سجن طرة، وسيدة كانت قد احترقت في شقتها في شارع الهرم.

كانوا جميعًا مجهولي الهوية داخل مشرحة زينهم، كنا نظن أنهم من الثوار، وكنت من ضمن من ذهبوا مع الموكب لدفنهم في مقابر الصدقة، ثم أُبلغنا بعد ذلك من حكومة د. عصام شرف بأن هؤلاء جميعًا من الجنائيين، وأنهم كانوا يرتدون ملابس السجناء الزرقاء، حيث كانوا من المحكوم عليهم في قضايا جنائية، مما أثار دهشة الجميع في هذا الوقت.

لم تكن القضية محصورة فقط في الوقائع المرسلة والكاذبة التي تضمنها التقرير، لكن الخطر الأكبر تمثل في محاولة تدويل هذا التقرير والتحريض على الجيش أمام المجتمع الدولي، وذلك بغرض استهدافه وحصاره، بل فرض العقوبات عليه.

إن ذلك بالضبط ما كانت تسعى إليه هذه القوى التي سربت التقرير؛ ذلك أن بقاء الجيش المصري قويًا وموحدًا كان من شأنه أن يعوق مخططات هذه القوى

للهيمنة والسيطرة على البلاد، وفرض الأخونة على جميع المؤسسات، وتنفيذ الأجندة المعادية للمصالح الوطنية.

لقد أكد الجيش المصري أكثر من مرة أنه جيش الشعب، وأنه سيحمي البلاد واستقرارها في مواجهة مخاطر الفوضى والانفلات ومحاولات تفكيك الدولة وإسقاط مؤسساتها، وهي كلها أمور دفعت النظام السابق وجماعته إلي إطلاق الشائعات والأكاذيب في مواجهة الجيش وقياداته الحالية والسابقة.

لقد بلغت الأزمة في هذا الوقت حدًا يهدد العلاقة بين الجيش ومؤسسة الرئاسة، ومع تصاعد الأزمة بسبب تردي الأوضاع في البلاد وتعرض الأمن القومي للخطر طلب الفريق أول عبد الفتاح السيسي مقابلة الرئيس مرسي لإبلاغه بخطورة ما يجري وتوجيه إنذار شديد من الجيش الغاضب على هذه المواقف والممارسات.

وخلال اللقاء الذي جرى في القصر الجمهوري يوم 2 أبريل 2013، أكد وزير الدفاع أن حالة من الغضب والاستياء تسود أوساط القوات المسلحة بسبب الإهانات وحملات التحريض التي تقوم بها عناصر تنتمي لجماعة الإخوان وحلفائهم، وطلب السيسي من الرئيس ضرورة اللقاء فورًا بأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتوضيح المواقف.

وقد وافق الرئيس السابق مرسي وطلب من الفريق أول السيسي دعوة أعضاء المجلس للحضور إلى قصر الاتحادية، إلّا أن الفريق السيسي قال للرئيس: من الأفضل حضوركم إلى مقر المجلس بوزارة الدفاع، وهو ما لقي تجاوبًا من الرئيس السابق ولكن على مضض!

وفي يوم الخميس 11 أبريل انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحضور الرئيس السابق مرسي وكامل أعضاء المجلس. لقد رفض الفريق أول عبد الفتاح السيسي السماح لأي من مساعدي الرئيس بحضور الاجتماع، باعتبار أن ذلك تقليد سار عليه المجلس العسكري في جميع اجتماعاته مع رئيس الجمهورية.

وخلال الاجتماع الذي استمر قرابة الساعات الأربع، طرح أعضاء المجلس الأعلى عدة قضايا ومحاور أساسية على الرئيس السابق، وهي على الوجه التالي:

1- رفض التفريط في التراب الوطني.

وقد جاءت إثارة هذه القضية على خلفية ما تردد عن عزم «الرئيس» مرسي التفريط في أراضٍ مصرية في حلايب وشلاتين، وكذلك الحال في سيناء، وهو أمر أثار ردود فعل غاضبة داخل المؤسسة العسكرية، إلَّا أن مرسي تعهد أمام المجلس العسكري في هذا الاجتماع بأنه لن يفرط في أي شبر من الأرض المصرية.. معتبرًا أن ما نُشر في هذا الصدد هو من باب الادعاءات الكاذبة.

2- رفض تأجير قناة السويس.

وقد جرى حوار بين الرئيس السابق وأعضاء المجلس العسكري حول ما يتردد عن عزم الحكومة المصرية تأجير منطقة قناة السويس لحساب إقامة مشروعات استثمارية قطرية وأجنبية فيها.

وقد حذر المجلس الأعلى من خطورة ذلك على الأمن القومي المصري، باعتبار أن هذه المنطقة هي مسرح قتال للدفاع عن أمن البلاد، فوعد الرئيس بأنه لن يوافق على إقامة أي مشروع فيها إلَّا بعد الرجوع إلى القوات المسلحة.

3- التحذير من خطورة دفع البلاد نحو الحرب الأهلية.

وحول هذا الأمر ثار جدل كبير، حيث أكد بعض أعضاء المجلس الأعلى أن هناك من يتعمد دفع الأمور نحو الاحتقان وزيادة حدة الانقسام في البلاد.

وأكد المتحدثون أن الجيش المصري مؤسسة وطنية مهمتها الدفاع عن الدولة ومؤسساتها، ولذلك سوف يتصدى بكل قوة لمحاولة بعض التيارات إقامة ميليشيات شعبية بهدف إحلالها محل مؤسسات الدولة الأمنية، وهو أمر من شأنه أن يدفع جميع القوى لإقامة ميليشيات مقابلة، مما يعني تهيئة البلاد لحرب أهلية، وهو أمر لن يسمح به الجيش المصري الذي سوف يتصدى لأي محاولة

لإقامة هذه الميليشيات وتسليحها تحت أي عنوان، وأنه لهذا السبب يطلب من الرئيس التصدي لهذه المخططات.

وقدم الفريق أول السيسي للرئيس السابق معلومات عن الجهات التي تقف خلف هذه المخططات، وكذلك محاولات استهداف الجيش المصري عبر تشكيل ميليشيات في الداخل والخارج تكون مهمتها التصدي للجيش، وتشكيل مجموعات ترتدي الملابس العسكرية وتقوم بأفعال إجرامية تدخل ضمن إطار مسلسل تشويه سمعة الجيش وإثارة الفتنة في البلاد، إلَّا أن مرسي لم يحرك ساكنًا.

4- وقف حملة إهانة الجيش والسعي للانتقام منه.

وفي هذا كانت ثورة أعضاء المجلس الأعلى كبيرة، إذ تحدث عدد من أعضاء المجلس مطولًا عن أبعاد هذا المخطط، ووجهوا الاتهام صراحة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تقوم بعض قياداتها بتوجيه الإهانات إلى الجيش وقيادته الحالية والسابقة، وترويج ادعاءات كاذبة ضد الجيش المصري ودوره في ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وحذَّر أعضاء المجلس من تأثير هذه الحملة على الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة، خصوصًا أن هناك حالة من الغضب الشديد سادت أوساط الجيش الذي تحمل قبل ذلك إهانات تنوء بحملها الجبال الشُمُّ، ومع ذلك ظل صامدًا ورفض الانجرار إلى الصدام لأنه يعلم حقيقة المخطط الذي يستهدف الجيش المصري.

لقد طالب أعضاء المجلس الرئيس بموقف واضح إزاء حملات الأكاذيب والشتائم والإهانات الموجهة إلى الجيش المصري، وحمَّلوا المسئولية بكل وضوح لجماعة الإخوان المسلمين عن هذه الادعاءات وترويجها لحسابات سياسية مرتبطة بمخطط يستهدف الجيش المصري كما استهدف الشرطة المصرية والقضاء المصري.

وقـد أثار بعـض الأعضاء ما تـردد من مزاعـم وادعاءات كاذبة حول تشـكيل المخابـرات العامـة المصرية تنظيمًا يضـم 300 ألف بلطجي، وأكـدوا أن ما نُقل على لسـان أحد المقربين من الرئيس يُعَدُّ أمرًا خطيرًا ويعكس محاولات الهدف منها ضرب سمعة المخابرات العامة والسعي إلى تفكيكها.

وقـد حـذر أعضـاء المجلس الأعلى مـن أي محاولة للمسـاس بهـذا الجهاز الوطنـي، وقالـوا إنهم لن يسـمحوا أبدًا بتمرير هذا المخطط الذي تسـعى جماعة الإخوان من خلاله إلى إحكام قبضتها على هذا الجهاز باعتباره من أجهزة الدولة الوطنيـة، والـذي يُفترض المحافظـة على حياديته بعيدًا عـن أي حزب أو جماعة سياسية بعينها.

5- وكانت القضية الخامسة التي طرحها أعضاء المجلس الأعلى على الرئيس هـي المتعلقة بوقف التدخل الحكومي في شـئون الجيـش، خصوصًا أن الجيش لا يتدخل في الأمور والقرارات السياسية.

وهنـا عبّر عدد مـن أعضاء المجلـس عن مدى اسـتيائهم من الشـائعات التي يجري تسـريبها بين الحين والآخر عن عزل الفريق أول السيسي من منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسـلحة، وكذلك الحديـث عن التنكيل بالقيادات السابقة للجيش.

وقد أكد المتحدثون أن الجيش المصري لا يرغب في لعب دور سياسي، وأن الجيش عاد إلى ثكناته؛ اقتناعًا منه بأنه أدى دوره بإخلاص، وأن مهمته الأساسية هـي حماية الأمـن القومي للبلاد وحمايـة الدولة المصرية واسـتقرارها كما نص الدسـتور المصـري.. إلَّا أن هنـاك محاولات متعمـدة تهدف إلى ابتـزاز الجيش وإخضاعـه للأخونـة، وهو أمر كما قال الأعضاء لن يتم السـماح به؛ لأن ذلك من شأنه تفتيت الجيش وإثارة الخلاف والفرقة بين صفوفه.

وأكـد أعضاء المجلس الأعلى تمسـكهم بقيادة الجيـش ورفضهم محاولات إثارة القلاقل بين صفوفه، وهو الأمر الذي أكده الرئيس مرسي أيضًا في رده على ما تمت إثارته.

لقد أثنى الرئيس السابق مرسي على قيادة الجيش، وقال إنها قيادة واعية ومخلصة ولن يتم المساس بها.. إلَّا أن ذلك الكلام لم يقنع أحدًا من الأعضاء، خصوصًا أن الأقوال ذاتها كررها الرئيس قبل ذلك فيما يتعلق بالمشير طنطاوي والفريق سامي عنان، ومع ذلك تم إبعادهما بطريقة مهينة.

وبعد انتهاء الاجتماع الصاخب، أدرك الرئيس محمد مرسي أن موقف الجيش هذه المرة يختلف عن أي مرة سابقة، ولذلك حاول تجاوز الأمر واحتواء حالة الغضب، وظهر أمام المجلس وكأنه موافق على جميع ما تم طرحه من قضايا وموضوعات أساسية.

وخلال المؤتمر الذي عُقد في نهاية الاجتماع وضح تمامًا أن الفريق السيسي كان غاضبًا جرّاء التقرير الذي جرى تسريبه إلى صحيفة «الجارديان» البريطانية عندما نفى أن تكون القوات المسلحة قد قتلت أو أمرت بقتل مصريين إبان ثورة 25 يناير، وقال «أقسم بالله إن القوات المسلحة من أول يوم 25 يناير حتى الآن لم تقتل أو تأمر بقتل، ولم تخن أو تأمر بخيانة، ولم تغدر أو تأمر بغدر».

وقال «إن القوات المسلحة مؤسسة وطنية جدًا وشريفة وحريصة جدًا على بلدها، وتتأثر جدًا بأي إساءة توجَّه لها». وحذر من الغدر بالجيش، وقال: «إن الضباط والصف والجنود يتأثرون جدًا بتلك الإساءة».

كانت كلمات الفريق أول عبد الفتاح السيسي صادقة تنبع من القلب، وكانت تحوي كلمات بليغة، وقسمًا من رجل تميز بالصدق والإيمان، وكانت كلماته رسالة لمَن يعنيهم الأمر وجرس إنذار يحذر من خطورة المؤامرة ضد الجيش المصري، الذي يسعى البعض إلى خيانته وهدمه في إطار مسلسل الصراع على فرض الهيمنة على الدولة المصرية واستباحة مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى.

كانت التقارير والمعلومات التي يمتلكها وزير الدفاع تؤكد أن المخطط تشارك فيه قوى داخلية وإقليمية ودولية، وأن المحاولات والمؤامرات، التي تحطمت على صخرة تماسك الجيش المصري ووحدته طيلة العامين الماضيين، عادت

لتطل برأسها من جديد مع التفاف الشعب حول الجيش مرة أخرى والمطالبة بنزوله لحماية أمن واستقرار البلاد.

ولذلك صدر بيان على لسان مصدر عسكري مسئول يرد على هذه الادعاءات وحملات التآمر التي تقودها الجارديان البريطانية، والتي تحركها أيدٍ معروفة في الداخل والخارج، حيث أشار المصدر العسكري إلى أن القوات المسلحة وأفرادها لن يصمتوا أمام تلك المحاولات، وأن المؤسسة العسكرية تعي جيدًا ما يُحاك ضدها من مؤامرات تستهدف قادتها.

وأكد المسئول العسكري في حديث للـ«بي - بي - سي» أن الهدف مما يتم تسريبه حول تورط الجيش المصري في جرائم ضد المتظاهرين أثناء ثورة 25 يناير يأتي ضمن الهجوم على المؤسسة العسكرية المصرية للنيل من قادتها السابقين والحاليين واستقرار وثبات القوات المسلحة.

وأشار المسئول العسكري إلى أن التقرير الذي نشرته صحيفة الجارديان اعتمد على روايات لأشخاص عاديين وليس به أدلة تدين القوات المسلحة، وقال إن ما تم ترويجه من تقرير اللجنة المعنية بتقصي الحقائق لا يعبر عن حقائق أو وقائع مثبتة، فهو مجرد كلام مرسل.

إن الغريب في الأمر أن الرئيس مرسي الذي أصدر قرارًا سابقًا بتشكيل لجنة من 16 فردًا، منهم فقط ثلاثة من رجال القضاء والباقون من منظمات حقوقية وأسر الشهداء ومسئولون حكوميون، وقصر أعمال اللجنة على الفترة من 25 يناير 2011 حتى توليه منصبه رئيسًا للجمهورية في 30 يونية 2012، بدا وكأنه تعمد التحريض على توجيه الاتهامات إلى الجيش المصري الذي تولى إدارة المرحلة الانتقالية بأمانة وصدق ونزاهة دون أن يتورط في أي أعمال عنف رغم جميع الاستفزازات.

لقد تجاهل الرئيس السابق في تشكيله هذه اللجنة والمهام الملقاة عليها أن هناك لجنة مشكلة من قضاة محايدين قدمت تقريرًا لتقصي الحقائق حول شهداء

الثورة في وقت سابق لم توجه فيه أي اتهامات للجيش المصري وقادته، ولكن يبدو أن الأمر هذه المرة سواء عبر تشكيل اللجنة أو قصر مهمتها على فترة زمنية محددة كان مقصودًا من ورائه إرباك الجيش وجعله موضع اتهام أمام الشعب والعالم لإخضاعه لهيمنة الإخوان، مما يؤدي إلى تفكيكه من خلال حملات التحريض والسعي إلى فرض العقوبات الدولية ضده بعد تصويره وكأنه جيش قاتل يمارس أشد أنواع التعذيب والإرهاب ضد شعبه.

وهكذا احتدم الصراع بين الجماعة والجيش، حيث أديرت المعركة علانية تارة ومن خلف ستار تارة أخرى، خيوط تتحرك في العلن وفي الخفاء، أيدٍ تحرض في الداخل، وأصابع تعبث في الخارج، قوى أجنبية تتكالب وقوى داخلية تفتح لها الطريق.

***

من الإحباط إلى التمرد

في التاسع من مايو 2013 حدثني العقيد «أحمد محمد علي» المتحدث العسكري ووجه إليَّ الدعوة للحضور مع وفد الإعلاميين والشخصيات العامة برفقة الفريق أول السيسي القائد العام لحضور دورة «تفتيش حرب على القوات المسلحة» والتي ستجرى في 11 مايو 2013.

كانت تلك هي المرة الأولى التي تحضر فيها عناصر مدنية دورات تفتيش الحرب، لقد أراد الفريق السيسي أن يبعث برسالة للنظام وللشعب المصري، كان المدعوون جميعًا من المعارضين لحكم الإخوان المسلمين، وكانت تلك هي الرسالة الثانية خلال نحو أسبوعين فقط.

قبلها بأيام قليلة دُعيت إلى الاحتفال الذي أقامته «جامعة المستقبل» بالمشاركة مع «الشئون المعنوية للقوات المسلحة» في ذكرى الاحتفال بتحرير سيناء يوم الأحد 28 أبريل بمسرح الجلاء، كانت سيمفونية رائعة اختلطت فيها المشاعر بالمعاني.

كان موقعي في الحفل خلف الفريق أول السيسي مباشرة، سألته: «ماذا عن مصر ياسيادة الفريق؟»، قال بلغة هادئة: «لا تخافوا على مصر، جيش مصر لن يترك الدولة تسقط أبدًا».

كنت أعرف مصداقيته وأدرك وطنيته وعشقه اللامتناهي لتراب هذا الوطن، اطمأننت لكلماته، وعندما وقف وسط الحاضرين قال بلغة هادئة وحاسمة:

«لا تقلقوا، لازم يكون عندنا أمل وثقة كبيرة في بكرة، بكرة حتشوفوا مصر أم الدنيا، وهتبقى أد الدنيا».

دَوَّتِ القاعة بالتصفيق، عمَّت الفرحةُ وجوهَ الجميع كأنه يلقي إلى الغارقين بطوق النجاة، أو كأنه يريد أن يقول لهم «جيشكم سيبقى وفيًا ولن يكون أداة في يد أي حاكم ضد الشعب وضد الوطن».

قال وزير الدفاع وكأنه يعيد كلماته السابقة مجددًا: «لما جيش مصر نزل حماكم، يده لم تمتد، خلوا بالكم من هذا الكلام جيدًا، تقطع أيدينا قبل أن تمسّكم!!». صمت الفريق أول لبعض الوقت وقال: «منذ 3 أسابيع أقسمت قَسَمًا يا ريت كلكم تكونوا سمعتوه، أنا قلته علشان كل مصري قاعد في بيته يكون مطمئن رغم كل الشوشرة المقصودة».

قال السيسي في هذا الحفل: «كان هناك 150 ألف ضابط وجندي في الشارع، إحنا كنا بنناضل حتى لا يُؤذَي أي مصري ونحارب علشان مصر تفضل مصر، وهتفضل مصر».

صفق الحاضرون لكلمات القائد العام، بكت الفنانة آمال ماهر، وانهمرت دموع الكثيرين، وقال الفنان محمد فؤاد «خلي بالك من مصر يا فندم»، قال السيسي وكأنه يرد بأبلغ المعاني: «الضباط اللي إنتوا شايفينهم دول والطلبة الحاضرين معانا اليوم الدم اللي في عروقهم بيحب مصر.. بيحب مصر.. بيحب مصر».

أراد الكابتن مصطفى يونس أن يذكِّره بشهداء رفح، رد السيسي «نحن لن ننسى شهداء رفح، لازم يكون عندنا أمل وثقة كبيرة في بكرة».

كانت سيمفونية رائعة اختلطت فيها المشاعر بالمعاني، كانت جرعة وطنية رائعة شُحنت فيها بطاريات المصريين وقلوبهم، الأمل لم يفارق الناس لكنهم كانوا في حاجة إلى سماع هذه الكلمات من رجل تربى على حب الوطن، وأصبح بالنسبة للمصريين أملًا للإنقاذ في هذا الوقت.

لقد لوحظ أن الفريق أول السيسي لم يَدْعُ أيًا من الشخصيات المحسوبة على التيار الديني أو مؤيديه، بل إن من تمت دعوتهم كانت لهم مواقفهم المعادية والمعلنة لجماعة الإخوان، وكان ذلك يعني أيضًا رسالة لا تخفى على أحد.

***

حدث ذلك قبيل الدعوة الجديدة بفترة زمنية لم تزد على أيام قليلة، وعندما مضينا إلى منطقة «دهشور» القريبة من الجيزة، لمتابعة هذا الحدث الكبير، «التفتيش على الفرقة التاسعة مدرعات»، كانت المشاعر جياشة، كنا تواقين إلى المشهد، ملابس الضباط والجنود تُشعرك أننا على أبواب حرب حقيقية.

وصلنا إلى هناك، كانت القلوب قد سبقت، «هنا مصر الحقيقية»، قالها الفنان الكبير عادل إمام وهو يتابع المشهد، حيث بدت عليه كما الآخرين حالة شديدة من الانبهار.

بعد قليل جاء الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام، وإلى جواره الفريق صدقي صبحي رئيس الأركان وحولهما ثلاثة من القادة الكبار، صمم على أن يأتي سيرًا على الأقدام، ضجت المنصة بالتصفيق، وقف الحاضرون تحية لجيش مصر العظيم وقائده النبيل، عندما وقف اللواء توحيد توفيق قائد المنطقة المركزية متحدثًا، كانت كلماته واضحة، هذه إذن رسالة جيش مصر لكل من يعنيهم الأمر، نحن نريد أن نقول لشعب مصر إن قواتكم المسلحة بخير وجاهزة لتنفيذ أي مهام في أي وقت.

مضينا مع القائد العام إلى حيث يوجد الضباط والجنود، حشد مذهل من المدرعات والرجال، هتف الفنان أحمد بدير «الجيش والشعب حاجة واحدة»، ردد المشاركون الهتاف بكل حماسة، بينما راح آخرون يغنون لمصر وسط هذا الحشد من رجال آلوا على أنفسهم أن يضحوا بكل شيء، دون انتظار لثمن، إنهم مصريون وطنيون حتى النخاع.

بعد فترة زمنية عُدنا إلى المنصة مرة أخرى، لقد حان موعد خطاب الفريق أول السيسي، الناس تواقة لسماع كلماته، تمنيت من الله ألَّا يقرأ خطابه مكتوبًا، تلقائيته ساحرة، يُشعرك كأنه مواطن مصري بسيط، يفكر مثلك، وهو مهموم بهذا الوطن، حساباته هي الناس، هكذا شعر به المصريون، يوم تحدث خلال الاحتفال الذي أقامته جامعة «المستقبل» في ذكرى انتصارات 25 أبريل 2013م.

بعد قليل، نحّي الفريق أول السيسي الأوراق جانبًا، وراح يرد على العديد من التساؤلات المطروحة، تحول الخطاب إلى مؤتمر صحفي وتعليقات من بعض الحاضرين، لم يعلق على بعض ما قيل، لكنه قال كلمات أثارت جدل الكثيرين.

استبعد السيسي في كلمته فكرة الانقلاب العسكري أو النزول إلى الشارع ليكون طرفًا في معركة ينأى الجيش عن الدخول فيها، قال بشكل واضح «مافيش حد هايشيل حد، ولا يجب أن يفكر أحد أن الحل بالجيش، وعليكم ألا تغضبوا، إن الوقوف 10 ساعات أو 15 ساعة أمام صناديق الانتخابات أفضل من تدمير البلد».

قال «البديل في منتهى الخطورة، ومع كل التقدير لكل من يقول الجيش ينزل الشارع، خلاص لو حصل ده، لن نتكلم عن مصر لمدة 30 سنة أو 40 سنة للأمام».

أضاف السيسي: «أقول لكم في هذه المرحلة التي نمر بها من مراحل الثورة، لابد من وجود صيغة للتفاهم فيما بينكم، فهذا الجيش نار لا تلعبوا به، ولا تلعبوا معه، لكنه ليس نارًا على أهله، ولذلك لابد من صيغة للتفاهم بيننا».

وبلغة حاسمة قال القائد العام للقوات المسلحة «إحنا اللي عارفين قواتنا، وعارفين قدراتها وهنا أشار إلى مئات المدرعات والدبابات المحتشدة»، وقال: «هذه القوات المصطفة هي جزء صغير من الجيش وفيه غيرها كتير»، ثم نظر إلى جموع الحاضرين وقال: «لا أحد يفكر بنزول الجيش».

أدرك الفريق أول السيسي أن كلماته أحدثت صدمة لدى الحاضرين، فبادر بالقول «كان من الممكن ألّا أخوض في الحديث السياسي لكنني أردت أن أقول لكم إن الوظيفة اللي أنا فيها في منتهى الخطورة، لا أستطيع مقابلة الله بدم المصريين، ولازم تعرفوا إن القرار ده من أبريل 2010 وده قرار استراتيجي».

ثم استطرد: «حقائق القوة واستخدامها معقدة، ولا يستطيع أن يحكم عليها من يجلس أمام التليفزيون».. ثم قال: «أي حديث عن الديمقراطية هو حديث صحي، ولا أحد ينكره، وسهل أن تتحق الديمقراطية، والمواطن هو الضامن لتحقيقها عبر مشاركته حتى لو وقف 15 ساعة في طابور الانتخاب».

وعندما علق السيسي على كلام المحامي والمفكر رجائي عطية الذي تحدث فيه عن مخاوفه من انهيار الدولة في ظل حيادية الجيش رغم إدراكه للمحاذير التي تعوق نزوله الشارع، قال القائد العام «موقف الجيش ليس بسبب وجود مخاوف ومحاذير محلية ودولية، ولكن لإدراك خطورة نزوله إلى الشارع في بلد عدد سكانه 90 مليونًا».. وقال حرفيًا «ده خطر شديد جدًّا، لأن الأصل في الموضوع الأمن والدولة والحفاظ على الدولة»!!

كانت هذه الكمات الأخيرة هي أخطر ما قيل على لسان القائد العام «الأصل في الموضوع، الأمن والدولة والحفاظ على الدولة».

لقد ترك الناس هذه الكلمات، وراحوا يروِّجون أن الجيش تخلى عن الشعب في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ البلاد، وأن السيسي أعلنها واضحة «لا نزول للجيش إلى الشارع مرة أخرى»، لقد نسي البعض كلمات سابقة رددها أكثر من مرة عن «أن الجيش المصري هو جيش الشعب، وأنه سيحمي البلاد واستقرارها في مواجهة مخاطر الفوضى والانفلات، ومحاولات تفكيك الدولة وإسقاط مؤسساتها».

تناسى الناس كلمات أطلقها السيسي سابقًا وتحديدًا منذ البيان المهم الذي أصدره القائد العام في الثامن من ديسمبر 2012، بعد أحداث الاتحادية والذي

أكد «أن الجيش لن يسمح بسقوط الدولة واستمرار الخلافات»، تناسى الناس تصريحات أطلقها الفريق صدقي صبحي رئيس الأركان وقال فيها «إن الجيش المصري مستعد للنزول إلى الشارع بعد ثانية واحدة إذا استدعاه الشعب»!!

إن القراءة المتأنية لوقائع ما حدث ظهر هذا اليوم والتصريحات التي جاءت على لسان الفريق أول السيسي كانت تعني عددًا من الحقائق المهمة:

أولا: إنه إذا كان القائد العام للقوات المسلحة قد أكد أن الجيش لن ينزل إلى الشارع، بسبب مخاطر هذا النزول وما يمكن أن ينجم عنه من تداعيات، إلَّا أنه أكد أن الأصل في الموضوع «هو الأمن والدولة والحفاظ على كيان الدولة»، وأظن أن هذه الكلمات لا تخلو من دلالة ومعانٍ؛ ذلك أن الجيش المصري لن يستطيع أن يقف صامتًا أمام السعي لإسقاط الدولة وسيادة الفوضى.

وهناك بالقطع فارق كبير بين نزول الجيش للاستيلاء على السلطة، وهو أمر سيمثل انقلابًا عسكريًا لا أحد يستطيع التنبؤ بتداعياته المحلية والإقليمية والدولية، وبين نزول الجيش بناء على استدعاء شعبي باعتبار أن الشعب هو «أصل الشرعية» لحماية البلاد من الانهيار أو للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

ثانيًا: إن كلام القائد العام حوى أيضًا في المقابل إصرارًا على بقاء الجيش المصري جيشًا لكل المصريين، ينأى بنفسه عن الخلافات أو أن يكون طرفًا في معادلة الأزمة الراهنة، وقد تعهد أن يبعث برسالة لكل من يعنيهم الأمر، خصوصًا هؤلاء الذين يسعون إلى أخونة الجيش واستفزازه عندما قال «الجيش نار، لا تلعبوا به ولا تلعبوا معه، لكنه ليس نارًا على أهله»، وهي إشارة جديدة تعني أن الجيش سيظل هو «القوة الصلبة» التي لن تسمح لأحد باختراقها ولن تكون أداة طيعة في يد أحد لتوظيفها لصالحه ضد أطراف أخرى.

ثالثًا: إنه ليس معنى بقاء الجيش في دور «الناصح الأمين» للفرقاء السياسيين أنه قد تخلى عن الشعب ومطالبه، بل إن القائد العام تعمد في بداية حديثه للحاضرين

القول: إن مشاركتكم اليوم تهدف لطمأنة الشعب بأن جيش مصر قوى جدًّا، وقادر جدًّا، وسيظل شعارنا المرفوع «الجيش والشعب إيد واحدة».. متسائلًا في المقابل «هل من الممكن لأي أحد أن يقتل نفسه؟»، وأجاب «لا يمكن أن نفعل ذلك»!!

وعندما راح يرد بشكل غير مباشر على أحد المتطاولين الذي قال «إن الفريق أول السيسي يتذلل للشعب»، رد بكل حسم قائلًا: «أيوه أنا بقول لهم أنا بتذلل للشعب لأنه شرف لي، وهل يمكن أن نتجبر على أهلنا؟ نعم أتجبر على أعدائي، ولكن لن نتجبر على أهلنا».

رابعًا: لقد تعمد البعض أن يتوقف أمام المحاذير التي أطلقها وزير الدفاع في حال نزول الجيش للشارع، ولم يتوقف عند كلمة أطلقها في نهاية الحفل وكررها مرتين «متستعجلوش.. متستعجلوش».. وأظنه كان يقصد أن الجيش المصري لن يظل صامتًا حال انهيار الأوضاع في البلاد، أو حال إدراكه أن الأمور تمضي نحو إسقاط الدولة لحساب الجماعة، من هنا كان يتوجب فهم وقراءة الحملات المغرضة التي تحاول النيل من الجيش والتي كان آخرها الاستفزازات التي أطلقها «عبد السلام بسيوني» القيادي الإخواني، عضو مجلس أمناء اتحاد العلماء المسلمين خلال مؤتمر الشيخ القرضاوي الذي عقده في أعقاب عودته من غزة والتي قال فيها حرفيًا: «نسأل الله ألَّا يمكّن الجيش من حكم مصر مرة ثانية، وأن يقطع دابر «العسكر»، وأن يهلكهم جميعًا حيثما كانوا؛ لأنهم وضعوا مصر تحت أقدام الأمريكان والصهاينة».

كانت هذه الكلمات تعكس بوضوح حقيقة الموقف الإخواني من الجيش المصري والسعي إلى التجني عليه والتحريض ضده، وهو بالقطع ليس الأول ولن يكون الأخير.

خامسًا: إن الذين كانوا يظنون أن الجيش المصري سيحدد موقفه من النزول إلى الشارع من عدمه استنادًا إلى تصريح يصدر من هنا أو هناك، أو استجابة لمطلب من هذه القوى أو تلك، هم واهمون؛ لأن قرار نزول الجيش إلى الشارع

تفرضه مقتضيات الواقع والمخاطر التي يمكن أن تهدد البلاد، واستجابة لمطلب شعبي عارم شبيه بتلك الأحداث التي شهدتها البلاد في خضم ثورة الخامس والعشرين من يناير، والتي استدعت نزول الجيش وانحيازه للشعب، وهذا هو ما حدث في أعقاب ثورة 30 يونية.

في هذا الوقت أعرب الكثيرون ممن ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الدينية عن سعادتهم بهذه التصريحات، وأيقن البعض أن قائد الجيش قد حسم موقفه إلى غير رجعة، وراح العديد من الكتاب يتناولون هذه التصريحات كل حسب رؤيته، غير أن ما يمكن قوله في هذا الوقت هو إن هناك حالة من الإحباط سادت الكثيرين، غير أنني شخصيًّا خرجت عبر أكثر من وسيلة إعلامية لأؤكد أن هذه التصريحات قطعًا لا تعني تخلي الجيش عن الشعب، وأن الفريق أول السيسي قال كلمة في نهاية اللقاء يجب التدقيق فيها جيدًا «متستعجلوش»!! وكررها أكثر من مرة.

كان الشارع المصري يغلي، تشكك البعض في موقف قيادة القوات المسلحة، لكنهم لم يفقدوا الثقة فيها أبدًا، وفي هذا الوقت كانت الدعوات قد انطلقت بالتحضير لتظاهرات عارمة في الثلاثين من يونية في مواجهة حكم الإخوان، وبدأت مجموعات من الشباب في هذا الوقت في إطلاق حملة «تمرد» بهدف إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وإسقاط حكم الإخوان، وبدأوا العمل على قدم وساق.

أصيب الإخوان المسلمون بحالة من الفزع الشديد، ثاروا، فقدوا أعصابهم، أطلقوا الاتهامات، اعتدوا على المسالمين، والسبب هو حملة «تمرد» والنتائج السريعة والمبهرة التي تمخضت عنها.

كانت البداية مجموعة من الشباب الوطني الجسور بقيادة الشاب الناصري «محمود بدر»، ومعه «حسن شاهين» و«محمد عبد العزيز» و«مي وهبة» وآخرون، لقد قرروا جمع 15 مليون توقيع من أبناء الشعب المصري للمطالبة

بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة فنجحوا في غضون عشرة أيام فقط من إطلاق الحملة في جمع حوالي مليوني توقيع.

بعض المحبطين لم يتوقعوا تحقيق هذا الانتصار الكاسح، بل إن آخرين راحوا يشككون في جدوى هذا التحرك، غير أن الشباب الذين ينتمون إلى قوى سياسية مختلفة وكثيرون منهم مستقلون قرروا أن ينزلوا إلى الشارع وأن يجسدوا الحلم في استمارة جرى طبعها وتوزيعها على المواطنين، لقد استقبل الناس هذه الدعوة بحماسة شديدة، تخاطفوا الاستمارات، انضموا للمبادرة، أقاموا لجانًا شعبية في كل مكان، راحوا بقروشهم الفقيرة يصورون الاستمارات ويمضون إلى الشوارع في المدن والقرى والكفور، في المدارس والمصانع، في المناطق الشعبية والأحياء الراقية، وكان الالتفاف حولهم مبهرًا.

بعد قليل أدركت القوى السياسية أن مبادرة الشباب بدأت تؤتي نتائجها، قرروا الانضمام، أعلن بعضهم النفير العام، لقد وحد الشباب جميع القوى لتلحق بقطارهم السريع، فتحوا الأبواب أمام الجميع، تحرك الصعيد، وانضم إلى القافلة، الناس هناك تتحول سريعًا، تعلن غضبتها على الرئيس مرسي وجماعته، كانت الرسالة تقول: انتظروا الصعيد قادم!

اهتزت الجماعة ومكتب إرشادها، انزعج الرئيس محمد مرسي كثيرًا، عبر عن غضبه أمام مساعديه وأعضاء بمكتب الإرشاد، تساءل: أين رد الفعل المقابل؟ لماذا تتركون هؤلاء الشباب وحدهم في الساحة؟!

وعلى الفور تحركت جحافل الجماعة وتابعوها، أصدروا التعليمات إلى الأجهزة الحكومية بمحاصرة هؤلاء الشباب، والقبض عليهم، وطلبوا من كوادرهم مطاردتهم والاعتداء عليهم في الشوارع والميادين؛ لإثارة الخوف والذعر في أوساط المواطنين، شنُّوا حملات غاضبة وساخطة في وسائل إعلامهم وصحفهم المقيتة، وأطلقوا لجانهم الإلكترونية لترد بأسلوب «فظ» واتهامات ساقطة ضد منظمي الحملة.

خرج بعضهم ليقول إن الحملة هي وسيلة غير ديمقراطية وغير حضارية وتمثل خروجًا على الشرعية وتهدد أمن واستقرار البلاد، وطالب أحد شبابهم بضرورة سحب الجنسية من الداعين لهذه الحملة، وراح البعض ينشئ لجنة في المقابل تسمى «تجرد» هي على النقيض في أهدافها من حملة «تمرد»، وهكذا بدأ الأمر وكأن الإخوان وأنصارهم يخوضون حربهم الأخيرة!

كان عدد من الإعلاميين قد لعبوا دورًا كبيرًا في كشف النظام ومساوئه، ورغم تهديدهم بالقتل والاعتقال فإنهم ظلوا صامدين وقادوا الحملة التي مهدت الطريق لثورة 30 يونية، في وقت كانت فيه بعض القيادات السياسية لاتزال ترفض إسقاط مرسي أو نزع الشرعية عنه.

كانت المعلومات التي وصلت إلى جماعة الإخوان المسلمين أشارت إلى أن الحشد هذه المرة سيختلف عن أي مرة سابقة، وأن القوى الوطنية والمدنية المختلفة قررت دخول معركتها الحاسمة في مواجهة سلطة اختطفت الدولة وراحت تسعى إلى هدم وتخريب مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى لإقامة الدولة الإخوانية الموازية على أنقاضها.

منذ هذا الوقت دعا العديد من القوى الشبابية إلى بدء هذا الحشد ابتداء من الجمعة 17 مايو، والمطالبة بالبقاء معتصمين في ميدان التحرير حتى الثلاثين من يونية، الذي يوافق يوم تسليم السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى «الرئيس» محمد مرسي.

كان الكثيرون يعقدون آمالهم في هذا الوقت على الأيام التالية وما يمكن أن ينجم عنها من تطورات قد تعيد رسم الخارطة السياسية والاجتماعية في البلاد مجددًا، وهنا يمكن التوقف أمام عدد من الملاحظات أبرزها:

لقد أصبحت القوى الوطنية في هذا الوقت على يقين من أن المعركة المقبلة أصبحت مصيرية، وأن فشلها في الحشد الجماهيري في ميدان التحرير وبقية المحافظات من شأنه أن يرسخ وجود دولة الإخوان ويدفع الجماعة إلى فرض

المزيد من الهيمنة والسيطرة على جميع المؤسسات وتفكيكها إن استلزم الأمر ذلك.

وأدرك الجميع أن الفشل سيؤدي إلى إحباطات جماهيرية عارمة، وسوف يدفع الكثيرين إلى فقدان الأمل في التغيير السلمي، مما سيدفعها أيضًا إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة، وهو أمر سوف يصب في مصلحة الجماعة التي تخطط للسيطرة على البرلمان المقبل لإصدار القوانين التي تخدم مخططاتها الآنية والمستقبلية؛ لترسيخ بقائها في حكم البلاد لعقود طويلة من الزمن.

وكان عدم نجاح القوى الوطنية في الحشد الجماهيري معناه تراجع الخيارات التي يعول عليها كثير من المصريين في تدخل الجيش لحماية الدولة الوطنية ومؤسساتها وإجراء انتخابات رئاسية تنهي الأزمة الراهنة والمتصاعدة بين القوى الشعبية وجماعة الإخوان، خصوصًا أن الجيش سوف يدرك في هذه اللحظة أن تدخله سيكون بهدف إنقاذ البلاد من فوضى متوقعة وانهيار شامل ومعارك أهلية محتدمة.

وكان الحشد الكبير المتوقع حدوثه سوف يعني أيضًا رسالة مهمة للولايات المتحدة وبعض القوى الغربية التي تقف سندًا خلف جماعة الإخوان وكان لها دورها في مساندتها للوصول إلى السلطة في مصر، وعدد من البلدان العربية الأخرى، وأظن أن ذلك من شأنه أن يدفع هذه القوى إلى مراجعة مواقفها، لاسيما بعد أن أدركت عن يقين أن خياراتها كانت خاطئة في فترة سابقة.

كانت المؤشرات واضحة، كانت الاجتماعات تتوالى، والمظاهرات تتصاعد في المحافظات، وكان الإعلامي د.توفيق عكاشة يحشد من جانبه مئات الآلاف التي خرجت في المحافظات المختلفة، وكان يشارك في هذه المؤتمرات التي كان يدعو إليها عبر قناة الفراعين التي يمتلكها، وكان يشن حملات إعلامية ضخمة ضد مرسي وجماعة الإخوان.

كانت كل المؤشرات تقول إن المرحلة المقبلة لن تكون كمراحل سابقة؛ لأنها تأتي بعد تجربة سيكون مضى عليها نحو العام تقريبًا، عانى فيها المصريون الإحساس بالمهانة والضياع، وأصيب الكثيرون منهم بالعديد من الأمراض النفسية بسبب إحساسهم بأنهم أصبحوا غرباء على أرض وطنهم، وإدراكهم بأن مصير وطنهم أصبح في يد غير أمينة، ولكل ذلك فإن كثيرًا من المصريين أصبح لديهم شعور بأن المعركة المقبلة ربما تكون المعركة الأخيرة؛ معركة وطن أو لا وطن، معركة شعب يتحرر أو يبقى أسيرًا للعبودية لعقود طويلة من الزمن!

في هذا الوقت تصاعدت حدة الأزمة بين جماعة الإخوان ورئيس الدولة من جانب، وقضاة مصر وخلفهم الشارع المصري وقواه السياسية من جانب آخر. كان السبب الرئيس لهذا التصعيد هو إصرار مكتب الإرشاد على مناقشة قانون السلطة القضائية أمام مجلس الشورى يوم 25 مايو، بعد فشل اقتراح عقدمؤتمر للعدالة في قصر الرئاسة لإيجاد حل لهذه الأزمة.

لقد قاد نادي القضاة برئاسة المستشار «أحمد الزند» حربًا شعواء في هذا الوقت ضد إصدار هذا القانون الذي كان الهدف من ورائه عزل حوالي 3500 قاض، بعد تخفيض سن الإحالة للتقاعد إلى ستين عامًا بدلًا من سبعين عامًا.

لم يكن الهدف هو تحقيق العدالة بين المواطنين كما جرى الترويج، وإنما كان الهدف هو إحداث تغيير هيكلي في السلطة القضائية بما يحقق إبعاد شيوخ القضاة الذين كانوا يقفون حجر عثرة أمام مخطط الإخوان.

كان الإخوان يدركون أن بقاء الوضع على ما هو عليه يعني أنهم لن ينجحوا في تحقيق مخططاتهم، ومن بين هذه المخططات تزوير الانتخابات البرلمانية المقبلة وما يتلوها من انتخابات، خصوصًا أنهم كانوا يدركون أنهم فقدوا رصيدهم في الشارع وأن أي انتخابات حرة لن تمكنهم من الحصول على الأغلبية مرة أخرى.

كانت حربًا شعواء من السلطة على القضاء، أطلقوا منابرهم الإعلامية، سخَّروا كوادرهم في الهجوم على القضاء، استخدموا المستشار طلعت إبراهيم (النائب العام المعين) في تصفية الحسابات مع خصومهم، وأطلقوا مجموعة تسمي نفسها «قضاة من أجل مصر» برئاسة المستشار وليد شرابي لتهاجم القضاة الشرفاء وتكون رأس حربة للإخوان من أجل شقِّ الصف القضائي وتمرير قانون السلطة القضائية الجديد الذي تقدم به حزب الوسط إلى مجلس الشورى.

هدد المستشار الزند باللجوء إلى الاتحاد العالمي للقضاة لطرح القضية وتدويلها، صمَّت السلطة أذنها، فتحرك رئيس الاتحاد الدولي وأدان مواقف الحكومة المصرية وإصرارها على تقويض استقلالية السلطة القضائية وتصفية قضاتها.

وفي يوم الإثنين 20 مايو 2013 عُقد مؤتمر دولي للقضاة في فندق «الفورسيزون» بالقاهرة بحضور رئيس الاتحاد العالمي للقضاة ورئيس نادي القضاة المصريين المستشار أحمد الزند، وصدر عن المؤتمر إدانة واضحة لسلوك الإدارة المصرية، وكل ذلك لم يحرك ساكنًا لدى الرئيس وجماعته.

ازداد السخط، وتصاعدت حملات القضاة، كان الناس جميعًا على يقين بأن الصدام قادم لا محالة، وكان الجميع يعولون على الجيش المصري، وكان هناك أيضًا من يشكك في انحياز الجيش إلى الثورة المقبلة، غير أنني كنت على يقين بأن الجيش لن يصمت أبدًا أمام محاولات هدم الدولة وجرِّ البلاد إلى حرب أهلية!

وفي هذا الوقت من شهر مايو قام د. محمد علي بشر بزيارة المستشار عبد المجيد محمود في منزله، وطلب منه الموافقة على صفقة يعرضها عليه الإخوان المسلمون تقضي بأن يتنازل المستشار عبد المجيد محمود عن دعواه بالطعن أمام محكمة النقض ويعلن اكتفاءه بحكم محكمة الاستئناف في مقابل:

1- أن يقوم الرئيس مرسي بإقالة النائب العام المعين المستشار طلعت إبراهيم ويختار نائبًا عامًّا جديدًا يشارك المستشار عبد المجيد محمود في اختياره.

2- أن يقوم الإخوان بسحب مشروع قانون السلطة القضائية من أمام مجلس الشورى وتحقيق أي طلبات أخرى، وقد رفض المستشار عبد المجيد محمود العرض، وقال له إن الموضوع أكبر من عبد المجيد محمود لأن الأمر متعلق باستقلالية السلطة القضائية وأنا لا أملك التنازل أو التفاوض في شيء، وإذا كانت لديك اقتراحات أو عرض فلتذهب إلى نادي القضاة وكل قضاة مصر، انصرف محمد علي بشر خالي الوفاض وبدأت حملة مسعورة جديدة ضد المستشار عبد المجيد محمود.

***

المجلس الهدى الإسلامي

«لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»

في وقت مبكر من صباح الخميس 16 مايو وقعت عملية اختطاف سبعة من الجنود المصريين، كانوا في طريقهم من رفح إلى العريش، كانوا يرتدون الملابس المدنية، تم إيقافهم عبر مسلحين ملثمين يحملون أنواعًا متقدمة من الأسلحة، كانت لديهم معلومات دقيقة، تفحصوا بطاقات الهوية للركاب، تم إيقاف العسكريين السبعة، ومضوا بهم إلى مكان مجهول.

وصل الخبر سريعًا إلى الجهات الأمنية والعسكرية، دعا الفريق أول عبد الفتاح السيسي عددًا من القادة العسكريين، تدارس الموقف وشكّل خلية أزمة أدارت غرفة العمليات لمتابعة الحدث ووضع جميع السيناريوهات.

صدرت التعليمات على الفور إلى اللواء أحمد وصفي، قائد الجيش الثاني الميداني، بوضع القوات على أهبة الاستعداد، أُعلنت حالة الطوارئ داخل الجيش الثاني، أجرى الفريق السيسي اتصالات بوزير الداخلية ومدير المخابرات العامة لتبادل المعلومات حول ما جرى وآليات التعامل مع الحدث.

في هذا اليوم، ألغى القائد العام جميع مواعيده واجتماعاته وراح يتابع الحدث أولًا بأول، رئاسة الجمهورية أعلنت عن عقد اجتماع صباحًا بحضور الرئيس ووزيري الدفاع والداخلية ومدير المخابرات العامة، ثبت عدم صحة الموعد، مصدر عسكري نفى ذلك، تم تحديد موعد لاحق مساء اليوم ذاته.

كانت الأجواء ساخنة، الشارع يغلي، الناس تتساءل: ماذا حدث؟ كيف؟ ومتى؟ وماذا يريدون؟ جماعة الإخوان المسلمين التزمت الصمت، هدوء

أعصاب غير طبيعي في التعامل مع الحدث، مكتب الإرشاد أعد السيناريو وطلب من الرئيس ضبط النفس.

لم يكن ذلك هو الحادث الأول، إنها سلسلة طويلة ومستمرة، وحتى بعد قتل الجنود المصريين، في رفح، في (5) أغسطس من العام 2012 كان هناك سبعة حوادث كبرى قد تلت هذا الحادث، ومع ذلك لم يحرك أحد ساكنًا.

في هذا الوقت من صباح الخميس 16 مايو، سرت شائعات عديدة تقول إن الرئيس محمد مرسي ربما يستغل هذا الحادث لعزل الفريق أول عبد الفتاح السيسي وعدد من قادة الجيش الآخرين، إنه إعادة إنتاج لسيناريو مذبحة رفح الذي تلاه بعد ذلك عزل المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وعدد من القادة العسكريين.

مصدر عسكري أصدر بيانًا قال فيه إن الجيش لن يسمح بأن يستغل هذا الحادث لعزل الفريق أول السيسي، وزير الدفاع، بأي حال من الأحوال، وكان ذلك تأكيدًا على مصداقية الشائعة.

في مساء اليوم ذاته، عُقد الاجتماع بقصر الاتحادية، برئاسة الرئيس السابق محمد مرسي، وحضور وزير الدفاع، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، ووزير الداخلية، اللواء محمد إبراهيم، ورئيس المخابرات العامة السابق اللواء رأفت شحاتة.

كان الرئيس قبلها، قد رفض اقتراحًا بعقد اجتماع لمجلس الدفاع الوطني رغم خطورة الحدث، وقرر أن يقتصر الاجتماع على وزيري الدفاع والداخلية ورئيس المخابرات العامة.

بدأ الرئيس السابق الاجتماع بالقول إن هذا الحادث يُعَدُّ جريمة مرفوضة، ولكن أثناء النقاش، أرجو أن نحرص على عدد من الأمور الخاصة؛ نظرًا لحساسية الوضع، وهذه الأمور هي:

إننا مع الحل السلمي ولسنا مع العنف وإراقة الدماء، وإننا كما نحرص على سلامة المخطوفين، يجب أيضًا أن نحرص على سلامة الخاطفين باعتبارهم جميعًا أبناء مصر، خصوصًا أن أي اعتداء على الخاطفين قد يؤدي إلى إشعال الوضع في سيناء وربما أيضًا قتل المخطوفين.

يجب التعامل مع هذا الحدث في حدوده، باعتباره حدثًا فرديًا، ولا يجب التضخيم منه، وإثارة الشارع؛ لأن البلد مش ناقصة.

يجب التوقف عن الإدلاء بالتصريحات الإعلامية التي تحرض الناس؛ لأن الأمر حساس، ولابد أن نحرص على احترام حقوق الإنسان، لأنني لن أقبل بأن يجرَّني أحد إلى الصدام.

فوجئ الحاضرون بالرئيس السابق محمد مرسي يُخرج ورقة من جيبه تتضمن مطالب الخاطفين، قرأ الرئيس الورقة وعدّد هذه المطالب على الوجه التالي:

1- وقف هدم الأنفاق التي تربط بين رفح وغزة.

2- رفع جميع الكمائن الأمنية والعسكرية التي توجد في رفح والشيخ زويد.

3- انسحاب الجيش والشرطة من بعض الأماكن الحيوية داخل سيناء.

4- الإفراج عن جميع من اتُّهموا في تفجيرات طابا وشرم الشيخ والأزهر.

5- إصدار عفو رئاسي عن بعض المحكوم عليهم بالإعدام غيابيًا.

كان الفريق أول السيسي محتدًا في هذا الاجتماع، قال بلغة حاسمة إن الجيش يغلي ولا يمكن أن تقبل بأي حال من الأحوال التفاوض مع الإرهابيين، وإلَّا انفلتت الأوضاع في سيناء وكل أنحاء البلاد.

وقال إن هذا الحدث هو استكمال لمخطط فرض السيطرة على سيناء بواسطة هذه الجماعات الإرهابية التي هي على تواصل مع تنظيمات متطرفة داخل قطاع غزة، وإن هناك تنسيقًا بين الطرفين.

وأكد السيسي أن هذه المطالب الخمسة تثبت صدق تحليله للحدث، وأن المسألة ليست مقصورة على الإفراج عن المحكوم عليهم بالإعدام غيابيًا، وفي مقدمة هؤلاء: أحمد أبو شيتة، القضية أكبر وأخطر، والمخطط واضح ولا حل أمامنا سوى الردع والمواجهة، ونحن قادرون على ذلك وبسرعة خاطفة.

وقال وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم إن الجهات الأمنية داخل سيناء حددت مكان الخاطفين، وهم بالفعل ينتمون لتنظيمات أصولية إرهابية متطرفة، ولهم علاقة وتعاون مشترك مع تنظيمات داخل غزة.

أما رئيس المخابرات العامة اللواء رأفت شحاتة، فقد كان من رأيه التعامل مع الحدث سريعًا، لأن لديه معلومات تقول إن الخاطفين ربما يهربون بالمخطوفين إلى داخل غزة، ليلقوا ذات مصير الضباط الثلاثة وأمين الشرطة الذين سبق أن اختُطفوا في سيناء في فبراير 2011ولا تزال أخبارهم منقطعة حتى الآن.

كان الرئيس مرسي مستاءً من هذه المواقف، حاول استيعاب الجميع، وقال: لا بد أن نعطي فرصة للحوار؛ ضمانًا لحياة الجنود الأبرياء المختطَفين، وعد الرئيس بعقد اجتماع آخر، وطلب من المشاركين ضرورة متابعة الحدث وموافاته بالمعلومات أولًا بأول.

استمر المجتمعون لبعض الوقت، استأذن الرئيس وترك المجتمعين، توقف المشاركون أمام الورقة التي أخرجها الرئيس السابق من جيبه والتي تضمنت مطالب الخاطفين، وتساءلوا: كيف؟ ولماذا؟

حتى هذا الوقت، لم تكن لدى أي من هذه الجهات معلومات حول هذه المطالب بالتفصيل، كان الكل يعتقد فقط أن المسألة يمكن أن تكون مقصورة على الإفراج عن بعض المحكوم عليهم بالإعدام غيابيًا في مقابل الإفراج عن الجنود المختطفين، الآن تبدو الصورة أكثر وضوحًا، إنها أجندة أخطر ما فيها هو: وقف إجراءات الجيش بهدم الأنفاق، إبعاد رجال الأمن والقوات المسلحة عن مناطق استراتيجية مهمة داخل سيناء، إلغاء الكمائن الأمنية في رفح والشيخ زويد.

لم يكن الرئيس مرسي مرتاحًا لقرار الجيش في وقت سابق بهدم الأنفاق، لكنه لم يستطع الاعتراض، لقد نصح ولكن الفريق أول السيسي اعتبر أن الأنفاق هي «أس البلاء»، وقرر أن يستمر في إجراءاته رغم انتقادات الإخوان وحركة حماس، خصوصًا أن المعابر ظلت مفتوحة ولم يتم إغلاقها.

كانت معلومات الجيش تقول إن هذه الأنفاق يجري استغلالها في تهريب المواد الغذائية والبترولية من داخل مصر عبر شخصيات نافذة، وأن ذلك حقق للطرفين الفلسطيني والمصري مئات الملايين من الدولارات على حساب الإضرار بالاقتصاد المصري والشعب المصري، وكانت المخاوف أيضًا من استغلال هذه الأنفاق في ارتكاب أعمال إرهابية وهروب المطلوبين من داخل مصر عبرها.

كان الجيش يعي ويدرك أن الأنفاق أصبحت خطرًا شديدًا على الأمن القومي، لذلك اتخذ القرار غير عابئ بردود الفعل، وهو أمر تسبب في أزمة مكتومة بين الرئيس وجماعته والفريق أول عبد الفتاح السيسي.

أدرك الحاضرون أن الرئيس مصمم على رأيه بالحل السلمي للأزمة، المخابرات العامة كانت قد حذرت، لقد رفع اللواء رأفت شحاتة تقريرًا قبل الحادث بـ48 ساعة إلى الرئيس محمد مرسي حذر فيه من أن عملية إرهابية ترتب لخطف عدد من جنود الجيش والشرطة في سيناء، تم رفع التقرير للرئاسة إلَّا أن الرئيس مرسي لم يتصرف واعتبر الأمر كأن لم يكن.

في يوم الجمعة 17 مايو 2013، استدعى مسئول مصري كبير خمسةً من قيادات حماس المقيمين داخل مصر وتحدث معهم بعنف وشدة، وحذر من خطورة المخططات التي تحيق بمصر، وقال إن لدى الجيش معلومات تضع علامات استفهام عديدة، وشدد على ضرورة التوقف عن توجيه حملات الانتقاد للجيش بسبب موقفه من هدم الأنفاق، وقال إن الأمن المصري له الأولوية على أي شيء.

كانت رئاسة الجمهورية في هذا الوقت قد أصدرت بيانًا أكدت فيه الحرص على سلامة الخاطفين والمخطوفين، مما دفع الجميع إلى الاعتقاد يقينًا بأن هناك علاقة بين الإخوان والخاطفين، أدرك الجميع أن المسألة أكبر من أن يتم حصرها في إطار الحل السلمي، هناك من لا يريد الحسم، أو وضع حد لهذا الإرهاب الذي بدأ يستشري في سيناء.

كان الفريق أول عبد الفتاح السيسي قد أعطى أوامره بنشر المعدات الحديثة والجنود في مناطق مهمة داخل سيناء استعدادًا للحظة الحسم، طلب مجددًا من الرئيس، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، الإذن بتوجيه ضربة قوية وبدء حملة عسكرية كبرى داخل سيناء، إلَّا أن الرئيس قال إنه كلف جهات سياسية قريبة من هذه الجماعات بالتحاور معها، وإنه تلقى ردودًا إيجابية وأخبارًا سارة ربما يعلن عنها خلال الساعات المقبلة، وكانت الجهات السياسية التي تحدث عنها الرئيس هي مكتب الإرشاد وتحديدًا خيرت الشاطر مهندس العملية من أولها إلى آخرها.

وفي الاجتماع الذي جرى يوم الأحد 19 مايو 2013 بين الرئيس والمجموعة نفسها لم يكن هناك جديد سوى إصرار الرئيس على الحل السلمي للأزمة ومتابعة التطورات.

كانت جماعة الإخوان «المسلمين» قد بدأت حوارًا غير معلن مع عناصر مقربة من الخاطفين، لم يكن الحوار جادًا، بل وسيلة لإضاعة الوقت، وأطلقت في هذا الوقت عددًا من عناصرها لتأكيد رفض الحل الأمني للأزمة. قال حسين إبراهيم (الأمين العام لحزب الحرية والعدالة) يوم الأحد 19 مايو 2013 «إن موقف حزب الحرية والعدالة واضح في رفض سياسات العقاب الجماعي التي كان يتبعها النظام البائد مع أهالي سيناء، كما أن الحزب يرفض تمامًا الإفراط في استخدام القوة، وشدد على ثقة الحزب في القيادة السياسية والعسكرية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تضمن سلامة الجنود المختطَفين».

أما جمال حشمت، القيادي الإخواني، فقد قال: «إن تعامل مؤسسة الرئاسة بالتفاوض مع الخاطفين إنما جاء حرصًا من الرئيس على عدم إراقة الدماء.. مؤكدًا عدم وجود خلاف بين الحرية والعدالة والمؤسسة العسكرية بسبب تعامل الرئاسة مع هذا الملف بالتفاوض».

وهكذا كُشف النقاب عن أن المسألة أكبر بكثير من كونها عملية اختطاف توجب على الجيش والأمن التعامل معها، كانت المسألة أكثر تعقيدًا، وكان هناك من يتوافق مع أهداف الإرهابيين ويتولى عملية الدفاع عنهم ولجم أي تحركات عسكرية أو أمنية ضدهم.

لقد اعتدت ميليشيات من جماعة الإخوان على الجنود المصريين الذين أغلقوا معبر رفح وهددوا باتخاذ إجراءات عنيفة ضدهم، ولم يحرك ذلك ساكنًا لدى مؤسسة الرئاسة التي كانت تأتيها التعليمات والمعلومات من مكتب الإرشاد مباشرة.

كان مكتب الإرشاد هو الذي طلب من الرئيس السابق عقد اجتماع بالأحزاب والقوى السياسية لدعمه في الخيار السلمي لحل الأزمة، إلَّا أن الاجتماع الذي عقده الرئيس صباح الأحد 19 مايو اقتصر فقط على أحزاب: الحرية والعدالة والوسط والنور والبناء والتنمية والإصلاح والتنمية، بينما قاطعت جميع الأحزاب الأخرى هذا الاجتماع؛ لأنها كانت على ثقة بأنه فخ سيصب في مصلحة الجماعة وخيارها في هذه الأزمة.

في هذه الأثناء، أعلن محمد ياسين (القيادي بالجماعة الإسلامية) صحة ما تردد عن وجود خلاف بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية إزاء هذا الملف، وقال لـ«الحياة» إنه أثناء النقاشات مع «الجهاديين» في سيناء بعد حادث قتل 16 جنديًا في رفح، حددت القوات المسلحة مكان عدد من المسلحين على صلة بالحادث وكادت تضربهم بصاروخ لقتلهم، لكن الرئيس منع ذلك الأمر، وقال إن هذه الواقعة مؤكدة وأخذت نقاشات طويلة.

لقد أبلغ الفريق أول السيسي، الرئيس مرسي بموقف الجيش وإصراره على ردع الإرهابيين ورفض جميع محاولات التأجيل، وقرر تعزيز قوات الجيش داخل سيناء، وصدرت التعليمات لقاعدة الجيش الثاني الميداني بإرسال المزيد من القوات، ووصل العديد من المروحيات التي تُقِّل فرقًا خاصة لديها القدرة الفائقة على الاقتحام وتحرير الرهائن.

من جانبها، أعلنت وزارة الداخلية في حكومة حماس المقالة أنها أغلقت أنفاق التهريب ونقل البضائع بين مصر والقطاع، وأن منطقة الحدود باتت منطقة عسكرية مغلقة، حدث ذلك بناء على طلب من قيادة الجيش المصري التي حذرت من خطورة انتقال الأفراد والبضائع خلال الساعات المقبلة.

بعد نشر الفيديو المهين للجنود المختطَفين الذي أشاد بمرسي وتعمد إهانة وزير الدفاع، سادت حالة من الغضب والاستياء داخل القوات المسلحة، حيث طالب بعض القادة بضرورة التحرك سريعًا لإنقاذ الجنود ووضع حد للانفلات الأمني داخل سيناء باعتبار أن ذلك من مهام الجيش في الدفاع عن الأمن القومي وحياة جنوده، بغض النظر عن مواقف الرئيس، خصوصًا أن هناك معلومات وصلت إلى هؤلاء القادة تؤكد أن العملية جرت باتفاق بين جماعة الإخوان وأطراف فاعلة على الساحة الفلسطينية (حماس وغيرها) وتحت رعاية خيرت الشاطر لتحقيق هدفين:

الأول: وقف استمرار خطة الجيش المصري في هدم الأنفاق التي تربط بين سيناء وغزة، ولذلك أرادوا إرباك الجيش وإجباره على التوقف عن عمليات الهدم التي يقوم بها والتي أوقعت خسائر فادحة بأطراف مصرية تقوم على أمر عملية التهريب، وعناصر وتنظيمات فلسطينية في المقابل.

الثاني: تشويه صورة الجيش لدى جماهير الشعب المصري، تمهيدًا لتمكين رئيس الجمهورية من عزل القائد العام، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، ورئيس الأركان الفريق صدقي صبحي اللذين يقفان عقبة أمام تمرير العديد من المخططات.

مضت الساعات بطيئة، الرأي العام منشغل ويتابع تفاصيل الحدث أولًا بأول، حالة السخط الشعبي تتزايد، غير أن كل شيء كان قد اكتمل، الخطة المشتركة تمت مناقشتها بحضور القيادات العسكرية والأمنية، جرى تحديد ساعة الصفر، قيادات المخابرات العامة والحربية بدأت تجري اتصالاتها بشيوخ وعواقل أبناء سيناء، الكل يحذِّر من أن الجيش والشرطة لن يلتزما الصمت، سوف يجري التعامل بكل حسم.

وصلت إلى منطقة العريش فرقة مكافحة الإرهاب، بقيادة عقيد «شرطة»، كان القرار هو القيام بعملية انتحارية ضد الخاطفين بعد أن جرى تحديد المنطقة التي يوجد فيها الخاطفون وتحديدًا في قرية «صلاح الدين» بالقرب من «الجورة».

تم إرسال الفرقة في طائرة حربية خاصة، تمت معاينة المكان، قرر الضباط والجنود القيام بعملية انتحارية مهما كان الثمن في المقابل، قرروا التضحية بأنفسهم جميعًا لكنهم أبدًا لن يقبلوا بالاستسلام للخاطفين.

في اللقاء المشترك، طلبت القيادة الميدانية للجيش التمهل لبعض الوقت، جرى التحرك عبر خطوط ثلاثة:

- **الخط الأول**: الضغط العسكري على الخاطفين من خلال إرسال 50 مدرعة عسكرية إلى منطقة الجورة وصلاح الدين وإغلاق جميع المحاور الرئيسية في مناطق سيناء المختلفة، ومتابعة التحرك عبر الطائرات التي كانت تتجول في هذه المنطقة بقصد استكشافها وتحديد أماكن الخاطفين تحديدًا دقيقًا، ونشر قوات المظلات والصاعقة في جميع المحاور، مما شكل عبئًا نفسيًا كبيرًا على الخاطفين والقوى الأخرى المتطرفة.

- **الخط الثاني**: وتقوده المخابرات الحربية وتعاونها في ذلك المخابرات العامة والأمن الوطني.. ومهمة الجهات الثلاث تركزت في الاتصال بمشايخ وعواقل سيناء والطلب منهم المعاونة في الكشف عن هوية الخاطفين ومطاردتهم في القري التي يُحتمل هروبهم إليها، كما جرت اتصالات بأقارب من تمت معرفتهم

من الخاطفين، وكانت الرسالة واضحة: نحذر من المساس بأرواح المخطوفين وإلَّا سيكون الثمن غاليًا.. مع رفض التفاوض مع الخاطفين أو الاستجابة لأي من مطالبهم.

ـ **الخط الثالث:** تمثل في التحرك الميداني على الأرض من أبناء وأهالي سيناء الذين ضجُّوا من الإرهاب وعمليات الخطف والعنف التي تجري على أرض المنطقة حتى باتت تعوق التنمية والاستقرار، هؤلاء سعوا منذ البداية إلى مساعدة قوات الجيش وتقديم جميع المعلومات الضرورية للمخابرات الحربية.

يوم الاثنين 21 مايو، أبلغ اللواء أحمد وصفي الذي تولى قيادة العملية العسكرية بعض المقربين إلى الخاطفين بأنه يمهلهم 24 ساعة بعدها ستبدأ الحرب العنيفة التي ستطال جميع المتورطين ولو أدى الأمر إلى قتلهم جميعًا.

كان الكل يدرك أن المخابرات الحربية والأجهزة المعنية الأخرى توصلت إلى تحديد مكان الخاطفين، وأن المسألة جد لا هزل فيها ولا تراجع، وأن الجيش أقنع الرئيس مرسي بأنه لا خيار سوى الحسم، ورفض التفاوض مع الخاطفين، خصوصًا أن ضباط وجنود الجيش اعتبروا أن أي تفاوض مع الخاطفين يعني أنه لن يكون هناك أمن في سيناء.

وفي التاسعة والنصف من مساء الإثنين 20 مايو بدأت العملية العسكرية الشاملة التي شاركت فيها قوات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية المختلفة، ست عشرة مجنزرة حاصرت منطقة الجورة وصلاح الدين، قوات من جميع الفصائل المختلفة من جهازي الشرطة والقوات المسلحة، رجال المخابرات الحربية استدعوا عددًا من أقارب الخاطفين وطلبوا منهم إقناع الخاطفين بالإفراج عن المخطوفين، ومع بدء الحملة العسكرية والأمنية كان بعض أهالي وأقرباء الخاطفين قد نجحوا في تهريب الجنود إلى قرية القريعة التي تبعد نحو خمسة كيلومترات عن بئر «لحفن».

في هذا الوقت وبعد إغلاق معبر رفح بواسطة الجنود المصريين، أدركت حركة حماس خطورة الأمر، تحركت من جانبها، نشرت رجالها على الحدود وأمام المعابر لمنع وصول الخاطفين والمخطوفين حال عزمهم التوجه إلى غزة، وجرت اتصالات مشتركة مع مصر التي حذرت بدورها من أي تسهيلات تُمنح للخاطفين.

لقد استمرت العملية العسكرية أكثر من خمس ساعات وتحديدًا حتى فجر اليوم التالي الأربعاء 22 مايو، ثم كانت التعليمات من خيرت الشاطر: «أفرجوا عنهم».

بعد إطلاق سراح الجنود المصريين السبعة، تركهم من اصطحبوهم إلى هذا المكان وفرُّوا هاربين، ووصل الجنود إلى سرية حراسة الحدود القريبة من بئر «لحفن»، فوجئ قائد السرية بالجنود يدخلون عليه، بسرعة البرق أبلغ اللواء أحمد وصفي، قائد الجيش الثاني، الذي كان يقود العملية الميدانية.

وصل اللواء وصفي إلى السرية بعد قليل، التقى الجنود، استمع منهم سريعًا لوقائع ما حدث، جرى نقلهم إلى قيادة العريش، ارتدوا ملابس عسكرية، كان اللواء وصفي قد أبلغ الفريق أول عبد الفتاح السيسي بنبأ تحرير المخطوفين.

صدرت التعليمات من الفريق أول السيسي بإذاعة الخبر، جرى إبلاغ العقيد أحمد محمد علي، المتحدث العسكري، الذي نشر الخبر في وقت مبكر من الصباح على صفحته الرسمية، بعدها أبلغ وزير الدفاع، رئيس الجمهورية بوقائع الإفراج عن الجنود.

كانت التعليمات أن يصطحب اللواء أحمد وصفي، قائد الجيش الثاني الميداني، الجنود المحرَّرين ومعهم عدد من قيادات المخابرات الحربية والعامة ووزارة الداخلية إلى قاعدة ألماظة على متن طائرة حربية خاصة.

وصلت الطائرة مبكرًا وانتظرت وصول الرئيس مرسي والقائد العام الفريق أول عبد الفتاح السيسي لاستقبال الجنود، ظل اللواء وصفي والقيادات في الطائرة مع الجنود.

كانت إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة قد اتصلت في وقت مبكر بالصحفيين والمراسلين العسكريين للوجود في قاعدة ألماظة العسكرية، كانت الخطة تقول بداية إنه مع وصول الجنود، سوف يجري اصطحابهم إلى مبنى الأمانة العامة لوزارة الدفاع، إلَّا أن قرار الرئيس باستقبالهم جنبًا إلى جنب مع القائد العام، أربك الحسابات.

كان الفريق صدقي صبحي من أوائل القيادات العسكرية الكبرى التي وصلت إلى هناك، ثم بدأ كبار المسئولين العسكريين والأمنيين ورجال المخابرات والسياسيين يصلون تباعًا.

وبعد التاسعة صباحًا بقليل، هبط الجنود برفقة القادة وكان الرئيس مرسي والقائد العام ورئيس الأركان ووزير الداخلية ومديرا المخابرات العامة والحربية وأيضًا رئيس الوزراء في استقبالهم، عقد الرئيس لقاء قصيرًا بحضور رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس الأركان ومدير المخابرات العامة ومدير المخابرات الحربية استعرض فيه الموقف سريعًا.

بعدها ألقى الرئيس مرسي كلمة وسط جمع من القيادات العسكرية والأمنية والسياسية وجمع من الإعلاميين والصحفيين، وجَّه فيها الشكر لمن قاموا بهذه العملية وأكد استمرارها، ودعا المسلحين في سيناء إلى تسليم أسلحتهم.

كانت وزارة الدفاع قد رتبت لعقد مؤتمر صحفي داخل مبنى الأمانة العامة للوزارة، إلَّا أن الرئيس ارتأى عقد المؤتمر الصحفي في مقر الرئاسة بحضور المتحدث الرسمي باسم الرئاسة والمتحدث باسم القوات المسلحة والمتحدث باسم وزارة الداخلية وعدد من القيادات الأخرى.

في هذا الوقت أصدر المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين تصريحًا طالب فيه بملاحقة المجرمين الذين قاموا باختطاف الجنود السبعة وبسط السيطرة الكاملة على سيناء، وهي تصريحات تناقض ما طرحه العديد من القيادات الإخوانية في وقت سابق والتي ساوت بين الخاطفين والمخطوفين.

أما د. عصام العريان فقد راح يستغل الحدث على طريقته، إذ أكد أن عودة الجنود تؤكد أنه لو تم الالتفاف حول مرسي لتقدمت مصر إلى الأمام بسرعة البرق، وهو أمر بقدر ما يثير السخرية، بقدر ما يثير الضحك، حيث صوَّر الأمر وكأن الرئيس هو الذي أفرج عن الجنود، مع أن الكل كان يعرف معارضته الشديدة على مدى ستة أيام نزول الجيش أو القيام بهجمة عسكرية في سيناء.

كان السؤال المطروح: هل تم الإفراج عن المخطوفين من خلال صفقة خفية؟!

وكانت الإجابة تقول «إن قيادات الجيش رفضت منذ البداية الدخول في حوار مع الخاطفين أو الاستجابة لأي من مطالبهم المعلنة، وكان الخيار الوحيد: لا بد من تحرير الجنود وتطهير سيناء من الإرهاب أيًا كان الأمر»!

لقد لقيت القوات المسلحة والشرطة والمخابرات تعاونًا من جميع الجهات المعنية، لاسيما أنه تم التوصل إلى معلومات غاية في الدقة عن أسماء العديد من الخاطفين والتعرف على أقاربهم، وجرى تحذير الجميع مما دفع الخاطفين في إطار إدراكهم جدية الأمر إلى التسليم وإطلاق سراح المخطوفين، بعد أن تلقوا تعليمات بذلك من خيرت الشاطر.

كانت التعليمات الصادرة من الرئاسة في هذا الوقت: لا تقبضوا على الخاطفين، هناك مندوب من رئاسة الجمهورية سوف يصل إليكم، لا نريد مزيدًا من التوتر.

مضت الساعات، لم يصل مندوب من الرئاسة، أدرك الضباط والجنود أن الهدف كان هو تمكين الإرهابيين من الفرار، يبدو أن القبض عليهم كان سيكشف أبعاد المخطط وعلاقة الخاطفين بمن قتلوا الجنود في رفح في 5 أغسطس 2012، وغيرها من العمليات ومن يقفون خلفها، ولذلك صدرت التعليمات بترك الخاطفين وحال سبيلهم والعودة فورًا بالمخطوفين إلى القاهرة.

***

الأهل والعشيرة

في الثاني من يونية 2013 أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا قضى ببطلان قانون الجمعية التأسيسية وبطلان مجلس الشورى مع استمراره لحين إجراء الانتخابات البرلمانية الجديدة، ولم يغير الحكم من الواقع شيئًا، فمجلس الشورى ظل مستمرًا في أداء دوره، كما أن الدستور الجديد جعل الحكم الصادر ببطلان قانون الجمعية التأسيسية غير ذي جدوى.

وفي اليوم التالي لصدور هذا الحكم نظم قضاة مصر وقفة كبرى أمام دار القضاء العالي، رفضًا لأساليب السلطة وتدخلها في شئون القضاء ومحاولة تعديل قانون السلطة القضائية بما يؤدي إلى عزل 3500 قاضٍ، وكان مرسي يسخر بطريقته من القضاة ومن المحكمة الدستورية ويطلق ذات المصطلحات عليهم، كان الشارع المصري في هذا الوقت مهمومًا بالآثار الخطيرة التي سوف تنجم عن بناء سد النهضة في إثيوبيا، كانت المخاطر كبيرة، وكان المصريون يوجهون اللوم إلى رئيس الدولة الذي سافر إلى إثيوبيا لحضور القمة الإفريقية والتقى رئيس الوزراء الأثيوبي وبعد عودته مباشرة أعلنت الحكومة الإثيوبية عن إطلاق إشارة البدء في بناء سد النهضة، والذي سوف يتمكن من تخزين 74 مليار متر مكعب من مياه النيل، مما سيؤثر سلبًا على حصة مصر من المياه والبالغة حاليًا نحو 55.5 مليار متر مكعب.

وفي هذا الوقت كانت هناك فضيحة على الهواء، إذ تم دعوة عدد من ممثلي وقادة الأحزاب السياسية وممثلين عن الأزهر والكنيسة لمناقشة سبل التعامل مع أزمة سد النهضة.

لـم يتـم إخطار المشـاركين بأن الجلسـة مذاعة علـى الهواء، فتركـوا .جميعًا يتخبطـون ويطلقـون وجهات نظر وآراء أسـاءت إلى المشـاركين، فهناك من راح يدعـو إلى إيهام الإثيوبيين بأن مصر تمتلك طائرات تسـتطيع ضرب سـد النهضة على الفور، وهناك من طالب «بتظبيط الإثيوبيين» وهكذا تم إذاعة آراء المشاركين على الهواء فكشفت عن ضحالة البعض وأكاذيبهم وبينت للعالم كيف يتم التعامل مع قضية خطيرة تتعلق بالأمن القومي بهذه السذاجة.

لقد كشفت الحقائق أن جماعة الإخوان أقنعت الرئيس بعدم إبلاغ المشاركين بأن اللقاء يجري إذاعته على الهواء، وبدوره أبلغ الرئيس محمد مرسـي د.باكينام الشـرقاوي مساعدة الرئيس للشئون السياسـية بتكتم الأمر، بينما تم إبلاغ د.سعد الكتاتني وبعض المقربين بالحذر في طرح آرائهم على الهواء.

كانـت فضيحـة بمعنـى الكلمـة، وكان الأخطر فيهـا أن الرئيـس أراد أن يقول للعالـم وللرأي العام، هـذه هي المعارضة وتلك هي طريقـة تفكيرها، فهل أمثال هؤلاء يصلحون كبديل لنظام الحكم القائم!!

كانـت المعلومـات قد أشـارت في هـذا الوقت إلى أن قـرار إثيوبيا ببناء سـد النهضـة قد جـاء بموافقة د.محمد مرسـي، وأن ما جرى هو سـيناريو متفق عليه، وعندما نشـرت إحدى الصحف الأثيوبية هذه المعلومات لم يجرؤ مرسـي أو أي من مساعديه تكذيب الصحيفة الأثيوبية.

وفـي يوم 6 يونية كشـف النقاب عن لقاء جرى بين المهندس خيرت الشـاطر والسـيد عمرو موسـى بترتيب خاص من أيمن نور، ويومها عقد اللقاء في منزله، وقيل إن عناصر مقربة من أيمن نور هي التي كشفت عن هذا اللقاء لصحيفة اليوم السابع.

في هذا المساء حاولت الاتصال بالسيد عمرو موسى ولم أتمكن، وفي صباح اليـوم التالي تحدثنا مطولًا حول هذا اللقاء الذي قال السـيد عمرو موسـى إنه لم يكـن لقاء الهدف منه أي صفقات وإنما مواجهـة ومطالبة بإيجاد حل للأزمة التي

تعيشها البلاد، وهو ما أوضحه السيد عمرو موسى في التصريحات الإعلامية التي أدلى بها.

لقد شنت العديد من الصحف ووسائل الإعلام حملات انتقاد واسعة ضد السيد عمرو موسى، كما أن أطرافًا من جبهة الإنقاذ تحدثت عن احتمال فصله من عضوية الجبهة، إلَّا أنه تم التراجع عن هذه التصريحات بعد إذاعتها بقليل.

كان عاصم عبدالماجد القيادي بالجماعة الإسلامية يواصل في المقابل تهديداته للمعارضين لحكم جماعة الإخوان، حيث واصل تهديده بنشر الفوضى ومعاقبة الإعلاميين على موقفهم المعارض لسياسة وحكم الرئيس مرسي.

في هذا الوقت كانت محكمة الجنايات قد أصدرت أحكامًا بحق 43 ناشطًا حقوقيًا تلقوا تمويلات أجنبية حيث أدانت المتهمين بالسجن والغرامة.

وقد أثارت هذه الأحكام حكومات العديد من الدول الغربية، فقد طالب السيناتور الأمريكي «جون ماكين» في يوم الخميس 7 يونية بتطبيق الديمقراطية وضمان حرية العمل الأهلي، وقال في حديث أمام معهد الدراسات «بروكنجز» في واشنطن «علينا أن نعيد النظر في مساعدتنا لمصر ويجب علينا عدم الاكتفاء باستبدال سياسة مبارك بسياسة مرسي وإنما هناك سياسة دائمة لمصر»!

كانت قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني قد سبق أن أثارت ردود فعل قوية في مصر، حيث استنكرت القوى والفاعليات الشعبية الدور المشبوه لهذا التمويل في دفع البلاد نحو الفوضى، وقد تصدت د.فايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي السابقة لهذه القضية وكشفت عن أن أمريكا وحدها قدمت دعمًا لهذه المنظمات في الفترة من فبراير 2011 أي بعد ثورة 25 يناير مباشرة وحتى نوفمبر من العام نفسه ما قيمته 1200 مليون جنيه جرى توظيفها لنشر الفوضى والسعي إلى هدم كيان الدولة المصرية.

كانت الحملة المعادية لمصر في الخارج قد بدأت تتصاعد بعد صدور هذه الأحكام، وكان الشارع المصري يزداد لهيبًا وسخطًا ضد ممارسات جماعة

الإخوان، وقد زاد الطين بلة في هذا الوقت اختيار وزير للثقافة «علاء عبد العزيز» وجهت إليه اتهامات خطيرة، وقدمت إلى الرئيس مرسي سيديهات تكشف عن انحطاط أخلاقي وممارسات فضائحية، إلَّا أن الرئيس مرسي لم يعط اهتمامًا للأمر ولم يأمر حتى بالتحقيق فيها.

احتشد المثقفون لعدة أسابيع، اعتصموا وتظاهروا وعقدوا المؤتمرات الصحفية التي طالبت بإسقاط الوزير وحكومته، بل وبإسقاط الرئيس وجماعته، وقد انضمت للمثقفين فئات متعددة من الشارع المصري ومن ممثلي الأحزاب والشخصيات العامة فكان الاعتصام بداية لانطلاقة أكبر شهدتها البلاد وصولًا إلى إسقاط نظام الحكم.

كان الإعداد لثورة 30 يونية يمضي على قدم وساق، وكانت القوى المعادية للثورة تمارس إرهابها، وفي هذا الوقت أعلن عاصم عبدالماجد أحد قيادات الجماعة الإسلامية أن حركة «تجرد» التي أسسها في مواجهة حركة «تمرد» قد حققت ملايين التوقيعات المؤيدة لاستمرار محمد مرسي، وكان هذا الكلام يصطدم مع الواقع، حيث لم تحقق هذه الحملة نجاحًا يذكر.

أما الشيخ مرجان سالم أحد قيادات السلفية الجهادية فقد راح يرسم سيناريو الأحداث عندما قال: «إنه يرى أن الصدام وارد يوم 30 يونية، وإنه بمجرد نزول الجماهير الرافضة لحكم محمد مرسي وجماعته، هنا سيندفع الإخوان للتصدي والمواجهة»، وقال: «إن نزول السلفية الجهادية لدعم مرسي وارد، في حال طلبه شريطة التعهد بتطبيق أحكام الشريعة»، وقال: «إنه من الوارد سقوط ضحايا ومصابين في هذا اليوم».

وقال الشيخ محمد حجازي رئيس الحزب الإسلامي الجناح السياسي لتنظيم الجهاد: «إن هناك شرائح إسلامية تختلف مع الإخوان في الأداء السياسي ولكنها تتفق معهم في ضرورة استمرار مرسي باعتباره رئيسًا منتخبًا وشرعيًا».

أما جماعة الإخوان فقد أكدت مصادر مقربة منها أنها ستدعو إلى مظاهرات لتأييد مرسي ومواجهة مظاهرات 30 يونية، وتوعدت بأن ينظم شباب الإخوان مليونية أمام رابعة العدوية للتصدي لأي محاولات للانقلاب على الشرعية.

كان الإخوان واثقين من أن المظاهرات المتوقعة سوف تنتهي سريعًا، لم يتوقف حديثهم عن بيع الصكوك، وهو المشروع الذي أطلق عليه الشارع المصري «مشروع بيع مصر» للأجانب وللحكومة القطرية.

لقد وعدت الحكومة بأنها قد تنجح في الحصول على أكثر من 200 مليار جنيه قيمة البيع والمشاركة في هذه الأصول، وتناست عن عمد الوعد الذي سبق أن أعلنه محمد مرسي في برنامجه الانتخابي من أن لديه عروضًا بنحو 200 مليار جنيه استثمارات سيتم توفيرها حال نجاحه في الانتخابات.

لقد سخر المصريون من مشروع بيع الصكوك وقالوا إن محمد مرسي يريد أن يوفي بوعده على حساب بيع أصول شركاتنا وممتلكاتنا.

وكان مرسي يصر على الاستمرار في مشروع إقليم قناة السويس، الذي اعتبره المصريون مشروعًا «خيانيًا» لأنه يستهدف فصل إقليم القناة عن الدولة المصرية وتأجير أراضي القناة لإقامة مشروعات استثمارية أجنبية عليها دون مراعاة لمقتضيات الأمن القومي للبلاد، مما أثار القوات المسلحة التي طالبت الرئيس بوضع الشروط والضمانات الكافية لحماية الأمن القومي قبل الإعلان عن طرح المشروع.

في هذا الوقت كان كل شيء يدعو إلى القلق، الحشد الجماهيري يمتد من مكان إلى آخر، مظاهرات عارمة بالمحافظات تنذر بأيام عاصفة، حملة «تمرد» تأتي نتائجها، الملايين تواصل توقيعاتها، جبهة الإنقاذ، تيار الاستقلال، أحزاب وقوى سياسية، جماهير غاضبة وضخمة تحتشد، تهتف كلها بسقوط الإخوان، تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة قبل انهيار الدولة وسقوط الوطن في بئر سحيقة!

الجماعة بدورها، تبدو مذعورة، تدفع ببعض رموزها إلى التشديد على قدرتها، تطلق شبابها لينذر ويحذر، يحدثونك عن مفاجآت غير متوقعة، الجماعة الإسلامية تصدر بيانًا خطيرًا، تعلنه وتبلغه إلى منسق هيئة مستشاري الرئيس

للشئون القانونية والدستورية، البيان يحوي كلمات مختصرة، لكنه ينذر بحرب أهلية، قد تنال الجماعة ورموزها وعائلاتها أيضًا.

يقول البيان «إذا حدثت الفوضى في مصر في 30 يونية المقبل، سنتحرك في اتجاه القبض على قادة الفوضى السياسيين ومساعديهم من الإعلاميين ورجال الأعمال والقبض عليهم من بيوتهم والتحفظ عليهم في أماكن خاصة، حتى تتضح الرؤية».

يقول البيان: «تجب محاصرة القنوات الفضائية وعدم السماح بدخول مدينة الإنتاج أو البث منها لأي قناة تدعم الفوضى، وتفاصيل أخرى لا يصح ذكرها إلّا في التوقيت المناسب»!!

كانت تلك هي العبارات التي تضمنها البيان الذي تحدث عنه عاصم عبدالماجد أحد قيادات الجماعة الإسلامية، قرأ الرئيس صيغة البيان، ابتسم، لم يعلق، بدا موافقًا، الأمر نفسه بالنسبة لمكتب الإرشاد، يبدو أن الأمر قد جاء باتفاق، لقد قرر عاصم عبدالماجد الزج بالجماعة الإسلامية وشبابها الذي عانى الأمرين في النظام السابق، في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل!!

وابتداء من العاشر من يونية، وضع الإخوان على الجانب الآخر برنامجًا للمواجهة غير المباشرة؛ استعدادًا للتعليمات النهائية، وكانت الخطة الإخوانية تقول: يبدأ المخطط بفاعلية تحمل عنوان «سد النهضة»، حشد لكوادر منتقاة من الأحزاب الإسلامية وبعض رفاق الدرب، تتلوها فاعلية أخرى في 15 يونية تحت عنوان «دعم سوريا»، إنهم يرشحون الرئيس لحضورها أيضًا، وإلقاء كلمة بهذه المناسبة.

أحدهم يقترح فاعلية حاشدة يوم 21 يونية، تُدعى لها الكوادر من جميع المحافظات، تحمل عنوان «الشرعية والإرادة الشعبية»، الهدف إخافة الآخرين، وإظهار القدرة على الحشد، إنهم يريدون أن يقولوا للداخل والخارج: نحن هنا.

لقد جرى الاتفاق بين الجماعة والأحزاب الإسلامية المختلفة، على أن تكون هذه الفاعلية ردًا مسبقًا، يثير إحباط الخصوم، ويكون مقدمة لفاعلية أخرى يوم 30 يونية بمناسبة مرور عام على تولي د.محمد مرسي منصب الرئيس.

كانت التعليمات الأخيرة التي صدرت بالتعاون بين الرئاسة ومكتب الإرشاد تؤكد:

- جاهزية الصف.

- الاستعداد لجميع الاحتمالات.

- رفع المنسوب الإيماني من خلال الإكثار من الدعاء.

- استنفار الجميع وتحريك الشارع نحو الإيجابية.

- استغلال جميع الوسائل المشروعة لتحقيق أكبر قدر من المكتسبات وتشجيع الحركة الذاتية للأفراد.

- تكوين لجنة مركزية مشتركة من الجماعة وحزب الحرية والعدالة للتعاون الإعلامي بحضور المسئول الإعلامي للجماعة والمكاتب الإدارية + مسئول الإعلام بالحزب + المشرف على مسئولي الإعلام بالمكاتب الإدارية، يجري الاجتماع في «السراي مول «بمدينة نصر» حيث مقر المركز الإعلامي للجماعة.

- تكوين لجنة مركزية بالتعاون مع وزارة الداخلية ودعم الحملة التي سيقوم بها الأمن ضد البلطجية يوم 15 يونية من خلال :

حصر أسماء البلطجية وإبلاغها للداخلية.

إرسال رسائل مباشرة لهم والتهديد بشكل مباشر وغير مباشر بقصد إرهابهم وتخويفهم.

- عقد مؤتمر جماهيري حاشد في كل محافظة يشارك فيه الإخوان وكوادر الحزب، والمطالبة بمشاركة رموز سياسية وأحزاب أخرى في هذه المؤتمرات، مع حضور مندوبين من المستوى المركزي.

- رصد المعلومات التي تصل وإبلاغ الجهات المعنية بها أولاً بأول.

- لقاء موسع يحضره 3 من كل مكتب إداري للجماعة مع مكتب الإرشاد، لتأكيد الإجراءات الخاصة بـ30 يونية.

- تفعيل حملة «معًا نبني مصر» عبر التنسيق بين المكاتب الإدارية والشُّعب والمناطق المختلفة.

- الدعوة إلى عقد اجتماع هام لـ(مجلس الشورى العام) للجماعة بالمركز العام بالمقطم في 22 يونية؛ لبحث جميع الإجراءات والاستعدادات المرتقبة ليوم الثلاثين من يونية المقبل.

***

انتظرت الجماهير المصرية اليوم بفارغ الصبر، كأنها على موعد مع القدر، كأنها تنتظر لحظة الخلاص، إنها المعركة الفصل، هكذا وصفها أحد المراقبين.

كان الناس قد انتظروا كثيرًا، قدموا التضحيات، خرجوا، تصدوا بصدورهم، صنعوا الحدث، أجبروا الرئيس السابق حسني مبارك على الرحيل، لكن وبعد حين، اكتشفوا أن الذين أشعلوا البلاد، وأثاروا الفتن، ونشروا الفوضى، كانوا يسعون إلى الكرسي، إلى السيطرة والهيمنة، واختطاف الوطن.

أخيرًا أدرك الناس الحقيقة كاملة، راحوا يراجعون التاريخ، ولحظاته الحاسمة، تساءلوا: لماذا عادوا الجميع، ولماذا عاداهم الجميع، فاروق، عبد الناصر، السادات، مبارك؟ ليس فقط في مصر، بل في كل مكان وُجدوا على أرضه، كانوا دومًا يسعون للتآمر، وللهيمنة، وللسيطرة.

في البداية تفاءل الكثيرون، قلة هي التي رفضت، قلة هي التي حذرت وأنذرت، تطاولوا عليها هم وأذيالهم، نشروا الشائعات، هتكوا الأعراض، ظهروا هم وأقرانهم على حقيقتهم، أطاحوا بالقيم والأخلاق، استخدموا أحط الألفاظ، سلطوا من لا يعرفون الدين أو الفضيلة ليعلنوا الحرب على كل المخالفين.

انتظر الناس على مدى نحو العام الخير والنماء، فوجدوا الفقر والجفاء، انتظروا المصالحة والكفَّ عن الانتقام وتصفية الحسابات، فوجدوا أمامهم

جيوشًا تواقة إلى الدماء، توقع الكثيرون أن ينهض الوطن وتتراجع الفوضى، ويشعر المصريون بالاستقرار بعد طول عناء، فوجدوا النقيض تمامًا، كأن هناك مخططًا لهدم الدولة والمؤسسات، تفريط في الأمن القومي، وإقصاء للكفاءات، دمار يصل إلى كل مناحي الحياة، البلد ينهار، والوطن يُقسَّم، وجوه الإرهاب تطل علينا من جديد، وزراء أقرب إلى الخدم، ومكتب إرشاد يتحكم في الدولة ويصبح هو الحاكم الفعلي، أدرك المصريون أنهم يُحكمون الآن بالتنظيم الدولي للجماعة، وأن الوطن ومؤسساته توظَّف لصالح هذا التنظيم، الذي أعاد مصر بسرعة شديدة إلى العصور الوسطي.

قرر الملايين أن يبحثوا عن السبيل، أقسموا بأن يعيدوا الوطن المخطوف إلى أصحابه، وأن يستعيدوا أكثر من مليون مصري تركوا البلاد وهاجروا هربًا من حكم الإخوان الجدد، قرر المصريون هذه المرة أن يقفوا وأن يتصدروا وأن يقدموا التضحيات مهما كان.

هناك شعور غريب يسري بين الكافة، هذه المعركة ربما تكون الأخيرة، إذا لم نسترد مصر فيها، فلن تعود إلينا مجددًا ولو بعد حين، سيبدأ المخطط الكامل في حال الفشل!

كانت اللحظات حاسمة، قبيل الثلاثين من يونية بقليل بدأت الحملات الإعلامية الرخيصة، اللجان الإلكترونية الإخوانية تمارس هوايتها في الأكاذيب والادعاءات، قنوات وصحف مشتراة تلعب دور المحرض على المواطنين والنخبة على السواء، حرب نفسية تتصاعد، شائعات وأكاذيب بلا نهاية.

كانت عمليات التلفيق للنشطاء تتواصل، النائب العام المعين لا يتوقف، السجون تفتح أبوابها، أحمد دومة ليس وحده الذي سجنوه في هذا الوقت، المئات، بل الآلاف كانوا ينتظرون دورهم، عملية تصفية حسابات واسعة كانت تُعِد لها رئاسة الجمهورية كشوف تقدَّم بأسماء عدد من النشطاء والقيادات بهدف تحقيق ضربة استباقية تجهض الثورة المتوقعة.

في يوم الثلاثاء 11 يونية 2013 عقد مكتب إرشاد جماعة الإخوان اجتماعًا على جانب كبير من الأهمية في مقر المكتب بالمقطم.

كانت النقطة الوحيدة المطروحة على جدول الأعمال تتعلق بسبل مواجهة القوى الليبرالية والعلمانية التي دعت إلى مظاهرات حاشدة في 30 يونية.

في هذا الاجتماع ثار جدل كبير حول الأساليب الكفيلة بالتصدي لهذه المظاهرات، التي أشار بعض الحاضرين إلى أنها لن تكون كسابقتها، بل إنها تمثل خطورة وتهديدًا جادًا على نظام الحكم، يتوجب من الآن الإعداد لمواجهتها.

كان من رأي المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للجماعة أن هناك قوى خارجية كبرى تُعد وتدعم المذبحة المتوقعة للإخوان المسلمين في الثلاثين من يونية، وأنه يجب مواجهة هذه المذبحة والحفاظ على النظام.

ورأى المهندس خيرت الشاطر أن المواجهة الداخلية تستوجب دعوة جميع القوى الإسلامية والتنظيمات السلفية والجهادية للوقوف خلف الجماعة، وقال: لابد من تحذيرهم من أن تصفية جماعة الإخوان ستكون هي الخطوة الأولى في إطار مخطط تصفية ومحاربة القوى الإسلامية الأخرى، وأنه لابد من التفاف القوى الإسلامية جميعًا ضد الخطر الداهم على الإسلام والمسلمين كما قال.

وبالفعل تم الاتفاق على أن تدعو الأمانة العامة لمكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المكونة من المرشد د.محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر ومحمود عزت والأمين العام د.محمود حسين إضافة إلى د.سعد الكتاتني لهذا اللقاء.

تم الاتفاق على عقد الاجتماع مساء الأربعاء 12 يونية 2013 بمقر الإخوان بالمقطم بحضور ممثلين عن جميع القوى الإسلامية والسلفية والجهادية والشخصيات الإسلامية الفاعلة لمناقشة تطورات الموقف الراهن.

وفي مساء يوم الأربعاء عُقد الاجتماع بمشاركة المرشد العام لجماعة الإخوان وجميع أعضاء مكتب الإرشاد، وفي بداية هذا الاجتماع تحدث د.محمد بديع عن الأوضاع التي تعيشها البلاد وتعرُّض التيار الإسلامي لحرب شعواء من المعادين كما قال، وزعَم أن هناك قوى داخلية وخارجية وبالذات من دول الخليج تستعد للانقضاض على كل ما هو إسلامي في مصر.

وطالب بديع جميع الحاضرين بالتوحُّد لإفشال هذه الغزوة التي تهدد تاريخ مصر وشعبها وتستهدف القضاء على حملة راية الإسلام.

وبعد أن انتهى المرشد العام من مداخلته في بداية الاجتماع، تحدث نائبه خيرت الشاطر، عن أبعاد المخطط، وطرح الخطط والبرامج والسيناريوهات التي تستهدف مواجهة ما أسماه بالقوى «العميلة».

وقد طلب الشاطر من الحاضرين إبلاغ الإخوان بمدى قدرتهم على حشد الشباب المسلم الصادق الغيور على الإسلام لمواجهة هذه الغزوة، حتى يتمكن الإخوان وحلفاؤهم من توزيع قواهم بما يغطي جميع أنحاء مصر.

وقال الشاطر «إن كانت قوتنا كبيرة وحشدنا ضخمًا وكنا جاهزين لمواجهة الموقف منذ اللحظات الأولى فسوف ننجح في قمع وتصفية هذه الغزوة، ولن ندع مجالًا للجيش والقوى الأمنية الأخرى للتدخل».

وقال الشاطر «إن كل ما يريده الطرف الآخر هو جرُّ الجيش إلى المشهد السياسي وإعلان الأحكام العرفية وتعطيل العمل بالدستور وعودة الحكم العسكري مجددًا».

وأضاف: «بقدر ما نكون أقوياء وحشدنا كبيرًا، فسوف نخيف الآخرين ونجعل الجيش يفكر مليون مرة قبل التدخل في الشارع المصري، ولذلك يجب أن تكون لغتنا من الآن هي لغة الأرقام لنعمل معًا على توزيع قوانا بشكل ناجح بهدف خلق الصدمة الأولى للطرف الآخر».

وبعد أن انتهى الشاطر من مداخلته تحدث كل من طارق الزمر وعبود الزمر ووجدي غنيم بمداخلات حماسية تركزت حول الحديث عن الحرب التي تُشنُّ ضد السُّنة في العالم، وقال وجدي غنيم «لقد تركنا أهل السنة يُذبحون في سوريا ولبنان والعراق، ولابد للرئاسة المصرية أن تتخذ مواقف حاشدة وداعمة لأهل السنة».

وطالب جميع الحاضرين من القوى السلفية والجهادية الإخوان بموقف حاسم وواضح تجاه ما يحدث في سوريا، وكان الاقتراح المقدم في هذا الاجتماع

هو: قطعَ العلاقات مع الحكومة السورية فورًا، وشنَّ هجوم تحريضي ضد حزب الله وإيران.

وقد أكد خيرت الشاطر استجابة الإخوان لهذا المطلب، وقدم لهم أفكارًا أولية للخطاب الذي سيلقيه مرسي يوم السبت 6/15 في مؤتمر «نصرة سوريا» بالصالة المغطاة بالاستاد الرياضي، ووعد الشاطر بأن الرئيس سيلبي في هذا الخطاب كل مطالب القوى السلفية والجهادية ويطمئن مخاوفهم ويبددها.

انتهى الاجتماع في وقت متأخر من الليل، وبعد الاجتماع عقد مكتب الإرشاد جلسة خاصة لاستكمال ما بدأه، وخلال هذا اللقاء تقدم د. سعد الكتاتني بمداخلة طالب فيها الإخوان بضرورة طمأنة الغرب وبالذات الولايات المتحدة، وأن علينا أن نقنع الأمريكيين بأن ما يجرى إعداده ليوم 30 يونية يستهدف إسقاط حلفاء أمريكا وفتح الطريق أمام قوى راديكالية ويسارية متطرفة تجاهر بعدائها لأمريكا لتولي السلطة في مصر.

وقال الكتاتني: يجب أن نوضح موقفنا للغرب ولأمريكا بشأن سوريا، بل يجب أن نسبق الأمريكيين في الخطاب والشعارات، ويجب أن يطلب الرئيس مرسي في خطابه من مجلس الأمن فورًا بحث فرض الحظر الجوي على سوريا، في الوقت الذي لاتزال أمريكا تدرس فيه هذا الخيار، يجب أن نكون نحن السبَّاقين والمهللين له، حتى تطمئن أمريكا والغرب إلى أننا معهم في خندق واحد، يجب أن يكون خطاب الرئيس مرسي واضحًا وجليًا؛ لأن مشروع تصفية الإسلام هو مشروع واحد، وما يحدث في تركيا الآن من مؤامرات لإسقاط النظام الإسلامي الحاكم، يدخل ضمن الحلقة نفسها التي تُعَدُّ لمصر، يجب أن نكسب ثقة الغرب وثقة أمريكا، لنقول لهم «بالقدر الذي تقفون فيه معنا، سنحقق أهدافكم دون أن تكونوا مرغمين على الانجرار إلى حرب إقليمية».

وافق الحاضرون على هذه الصيغة، وتقرر إبلاغها إلى الرئيس مرسي ليتضمنها خطابه الذي حُدِّد له يوم الخامس عشر من يونية بالصالة المغطاة بالاستاد الرياضي.

***

رأس سوريا

في 11 يونيو 2013 دعا محمد مرسي إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي، كان الهدف هو بحث التطورات الراهنة في سوريا، وقد حضر الاجتماع أعضاء المجلس باستثناء وزير الخارجية محمد كامل عمرو الذي كان يقوم في هذا الوقت بزيارة إلى إثيوبيا لمحاولة علاج آثار قضية سد النهضة، فأرسل السفير ناصر كامل مساعد الوزير للشئون العربية لحضور هذا الاجتماع.

كانت القضية الأولى المطروحة على الاجتماع هي مظاهرات 30 يونيو وسبل التعامل معها، وفي هذا الإطار كانت الرؤية التي طرحها الرئيس تؤكد ضرورة مواجهة هذه التظاهرات والتصدي لها.

أدرك الرئيس أن وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم لا يريد مواجهة المظاهرات، ويرفض حماية مقرات جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، لذلك راح يحرض بشكل غير مباشر ضد وزير الداخلية وضد جهاز الشرطة بعد أن طرح الوزير أكثر من مرة بأن الشرطة لن تكرر ما جرى في 28 يناير 2011.

لقد هدد بعض الحاضرين خصوصًا ممن ينتمون إلى جماعة الإخوان وحزبها باستخدام جميع الأساليب لمواجهة ما أسُمِي بالخروج عن الشرعية، حتى وصل الأمر بالبعض إلى القول «إذا لم تتصد الداخلية أو الجيش فرجالنا سوف يتصدون للخارجين عن القانون»..

وكانت القضية الثانية في هذا اللقاء تتعلق بالقبض على 60 سيارة لاندروفر سودانية اخترقت الحدود المصرية من منطقة حلايب وشلاتين، ويبدو أن

وزير الدفاع كان قد رفض في وقت سابق إعادة هذه السيارات إلى السلطات السودانية.

لقد بدأ الرئيس حديثه بأن الرئيس السوداني عمر البشير اتصل به أكثر من مرة طالبًا بإعادة السيارات التي تم توقيفها وأنه وعده بذلك، ثم نظر إلى وزير الدفاع وقال له «عفا الله عما سلف».

ويبدو أن الرئيس كان متفقا مع رئيس الوزراء ورئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشورى للحديث في هذا الأمر ومطالبة قائد الجيش بإنهاء هذه الأزمة.

كان الفريق أول عبد الفتاح السيسي صامتًا، لا يتحدث، وعندما نظر إليه الرئيس وقال له: والآن ما رأيك يا سيادة الفريق، فقال الفريق السيسي: في إيه؟!

قال مرسي: في مسألة إعادة السيارات السودانية التي اخترقت الحدود، وعفا الله عما سلف!

قال الفريق السيسي: «نعم فعلًا عفا الله عما سلف، لقد أعدنا لهم الرجال الذين كانوا على متن هذه السيارات وقلنا عفا الله عما سلف، ولكن أبدًا لن نعيد لهم السيارات، وإذا فعلوها مرة أخرى وتجاوزوا الحدود فلن نعيد السيارات ولا الذين يركبونها».

نظر محمد مرسي إلى الحاضرين بعد أن صدمته إجابة وزير الدفاع، لقد أدرك أنه مصمم على موقفه، ولا أمل في إجباره على غير ذلك، أراد إحراجه أمام مجلس الدفاع الوطني لإجباره على إعادة السيارات، إلّا أن رده كان قاطعًا..!

لم يستطع الرئيس أن يعلق على ما أعلنه وزير الدفاع، فانتقل على الفور إلى البند الأخير والأهم وهو قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا.

كان مهندس القرار هو د.عصام الحداد مساعد الرئيس لشئون العلاقات الدولية، وكان الرئيس يريد الحصول على موافقة مجلس الدفاع الوطني على القرار الذي سيعلنه خلال أيام معدودة.

لقد انبرى السفير ناصر كامل مساعد وزير الخارجية للشئون العربية في التحذير من خطورة قطع العلاقات مع سوريا، وقال إن هناك بلدين فقط يقطعان العلاقة بشكل كامل مع سوريا وهما الولايات المتحدة وتركيا، وأنه لا يصح ولا يتوجب أن تقطع مصر علاقتها مع بلد عربي شقيق كان الأقرب إلى مصر على مدى التاريخ القديم والحديث.

وحذر اللواء رأفت شحاتة رئيس جهاز المخابرات العامة من الإقدام على هذه الخطوة، وقال إن قطع العلاقات سيحدث آثارًا سلبية على مصر وسوريا على السواء، وأن تلك الخطوة تمثل تصعيدًا غير مبرر، ولن يقبل بها الشعب المصري بأي حال من الأحوال.

لم يعلق الرئيس مرسي على هذه الآراء المعارضة التي رفضت بل وحذرت من خطورة الإقدام على هذه الخطوة، إلَّا أنه كان قد اتخذ القرار المناقض حتى لتصريحاته هو نفسه قبل ذلك خلال مباحثاته مع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» عندما تحدث عن ضرورات الحل السياسي واللجوء إلى مؤتمر جنيف كخيار بديل للحل العسكري.

كانت التعليمات الصادرة من مكتب الإرشاد تقول «إن النظام الإخواني» يعيش في مأزق كبير، وإن مظاهرات 30 يونيو المقبل تمثل تحديًّا خطيرًا للنظام، وأنه لا خيار سوى بالاستجابة للمطالب الأمريكية وأولها قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا ودعم المعارضة المسلحة في سوريا بكل الامكانات، بل والمزايدة على أمريكا نفسها بإعلان مصر موافقتها ومطالبتها بإقامة منطقة حظر جوي في سوريا تغل يد القوات السورية عن مطاردة المتمردين.

انفض الاجتماع دون أن يجري اتخاذ قرار محدد في هذا الشأن، واعتبر مرسي أن القضية لا تزال مطروحة للنقاش، لاتخاذ قرار حاسم بصددها.

***

قبل يومين من مؤتمر نصر سوريا وتحديدًا في الثالث عشر من شهر يونيو كان الرئيس مرسي يلتقي وفدًا يمثل قيادات إسلامية من بلدان عربية وإسلامية متعددة، حيث عقد الاجتماع بقصر الاتحادية واستمر لعدة ساعات.

لقد حضر اللقاء كل من د.يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العام لعلماء المسلمين ود.صفوت حجازي نائب رئيس رابطة علماء أهل السنة، وطارق الزمر عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية ورئيس المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية، ومحمد رياض الشقفة مراقب جماعة الإخوان في سوريا، وعبدالرحمن عبدالخالق القيادي السلفي المقيم في الكويت منذ عام 1965، والشيخ عجيل النشمي رئيس رابطة علماء الشريعة لدول مجلس التعاون الخليجي، وعبدالرحمن النعيمي رئيس حركة «كرامة» لحقوق الإنسان في قطر، وأسامة الرفاعي من كبار علماء السنة في الشام، وصلاح سلطان الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية من مصر، ومحمد الحسن ولد الدو رئيس مركز تكوين العلماء في موريتانيا وحضر اللقاء أيضا محمد رفاعة الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية وآخرون.

وخلال هذا اللقاء استمع الرئيس مرسي إلى عدد من أعضاء الوفد، حيث تحدث في اللقاء الشيخ يوسف القرضاوي الذي طلب من الرئيس مرسي ضرورة اتخاذ قرار حاسم وسريع يقضي بقطع العلاقات مع سوريا وأن تتولى مصر دعوة القوى الدولية للقيام بمهمتها في إسقاط نظام الأسد أسوة بما جرى مع ليبيا كما طلب من الرئيس تقديم المزيد من الدعم لمن أسماهم بثوار سوريا.

وتحدث الشيخ عبدالرحمن النعيمي وطالب مصر بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة ضد إيران بوصفها المساند الرئيسي لسوريا، وقال للرئيس «عليك أن تتخذ قرارات جريئة لوقف الدعم الإيراني لسوريا ومنها عدم السماح بمرور السفن الإيرانية من قناة السويس، بزعم أن هذه السفن تنقل الأسلحة إلى نظام بشار الأسد».

أما الشيخ عبد الرحمن عبدالخالق فقد تحدث مطولًا حول ما أسماه بالخطر الإيراني على مصر والمنطقة العربية وعلى السنة، وطالب بضرورة وقف العلاقات مع إيران وكشف السياسة الإيرانية للرأي العام.

وهكذا ظل الحوار، كل يوجه الاتهامات إلى مصر ويحملها مسئولية عدم اتخاذ مواقف حاسمة من شأنها أن تصنع حدًا للصراع الدائر في سوريا.

استمع مرسي إلى نحو تسعة من المشاركين في هذا اللقاء وبعدها بدأ تعليقه بإبداء الحسرة على الموقف العربي والإسلامي، وطالب الحاضرين بضرورة ممارسة الضغط على الحكام العرب.

وحكى مرسي للحاضرين تفاصيل لقاءاته مع بوتين وجون كيري وعدد من المسئولين الآخرين، وقال لقد طلبت منهم جميعًا اتخاذ مواقف قوية وفاعلة تنهي الصراع في سوريا، وقال إنه لم يجد استجابة من روسيا، غير أن الأمريكيين كانت لديهم قناعة بأن الموقف العربي سيكون حاسمًا في القرارات الدولية المتوقعة ضد سوريا.

وقال الرئيس عندما جاء جون كيري إلى مصر، سألني لماذا اعترضتم على الضربة الإسرائيلية ضد سوريا؟ فقلت له لقد اعترضنا لأن الضربة كانت موجهة ضد البنية التحتية وليس ضد بشار الأسد.

***

وفي الخامس عشر من شهر يونيو 2013، كان الإخوان قد أعدوا العدة، ووجهوا الدعوة إلى نحو 20 ألف شخص لحضور مؤتمر نصرة سوريا في الصالة المغطاة بالاستاد الرياضي، وكان في مقدمة هؤلاء الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ محمد عبدالمقصود والشيخ محمد حسان والعديد من القيادات الإسلامية في مصر والعالمين العربي والاسلامي.

في بداية اللقاء طاف الرئيس مرسي محييًا الحضور رافعًا العلمين المصري، وعلم المتمردين السوريين واستقبل الحاضرون الرئيس مرسي بالهتاف «سمع

هس، تعظيم سلام الرئيس مرسي آخر تمام»، «زنقة.. زنقة دار دار بكره ندوسك يا بشار»!! كان الرئيس سعيدًا للغاية، استمع إلى كلمات صدرت من بعض العلماء الحاضرين، وجهوا فيها الإهانات إلى المصريين واتهموهم بالكفر حيث دعا الشيخ محمد عبدالمقصود نائب رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح بالهلاك على معارضي مرسي الذين سينزلون ويشاركون في مظاهرات 30 يونيو وكفَّر كل المشاركين وقال «إن التركة ثقيلة على سيادة الرئيس الذي يرى ما لا نرى ويعرف ما لا نعرف».

وتحدث الدكتور «أحمد على السالوس» رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح وقال «إنه يحمد الله على أن شاهد رئيسًا إسلاميًّا يحكم البلاد ولم يقل رئيسا مصريًّا» وقال د.أحمد على إن الجهاد في سوريا أصبح فرض عين، مؤكدًا أن الدكتور مرسي رئيس الجمهورية سوف يبذل أقصى جهده لدعم ونصرة الشعب السوري.

وتوالت الكلمات من بعض المشايخ الحاضرين، مما أثار استياء واسعًا لتحريضهم على الشيعة ودعوتهم إلى الحرب ضد سوريا وتوجيه الاتهامات القاسية إلى المصريين.

كان الرئيس يستمع إلى هذه الكلمات دون أن يحرك ساكنًا وكأنه موافق عليها جميعًا.

لقد تحدث الرئيس في هذا اللقاء بلغة تحريضية تخرج عن كلّ القيم والأعراف الدبلوماسية والأخلاقية، تحدث عن سوريا واختصر شعبها في المعارضة السنية، وشن حربا على حزب الله باعتباره العدو الأول وراح يحرض على الحرب المذهبية، ويعلن عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا. إن الأخطر من ذلك أن الرئيس راح يزايد على الموقف الأمريكي ويطالب بإقامة منطقة حظر جوي في سوريا.

لقد وجه مرسي الدعوة للدول العربية والاسلامية بمساندة المعارضة السورية المسلحة، وصولًا إلى إسقاط النظام الحاكم في سوريا ودعا إلى عقد قمة عربية إسلامية طارئة لمناقشة الأزمة السورية.

وحاول مرسي في هذا اللقاء استدرار عطف المصريين والعرب عندما قال «إن حرائر سوريا ينادوننا الآن ونحن نقول لبيك يا سوريا وكررها ثلاث مرات».

وقال «لن يهنأ لنا بال ولن يغمض لنا جفن حتى نرى السوريين الأحرار يقيمون دولتهم الموحدة على كامل ترابهم الذي روته دماء أطفالهم ونسائهم وشبابهم»، وقال «أنا لا اختزل النصرة في يوم بل كل يوم حتى ينعم السوريون بالأمن والأمان كما نحب لأنفسنا».

ووعد مرسي بعدم السكوت، وأشار في خطابه إلى أن «الجيش المصري والشعب المصري لن يظلا متفرجين على ما يجرى في سوريا، وكانت تلك إشارة خطيرة تنذر بتدخل الرئيس في سوريا عسكريا».

كان خطاب مرسي مستفزا للكافة في الداخل والخارج، عندما سمع الفريق السيسي خطاب الرئيس أدرك أن المخطط خطير، وأن الرئيس يريد الزج بالجيش المصري في حرب طائفية سوف تصب نتائجها في النهاية لحساب إسرائيل ولذلك صدر بيان عن مصدر عسكري في اليوم التالي، أكد أن جيش مصر لن يكون طرفا في الصراع الدائر في سوريا، وإن القوات المسلحة لن ترسل أي قوات لمساندة المعارضة السورية ضد نظام بشار الأسد، ولفت المصدر العسكري إلى أن الجيش المصري له مهام محددة في حماية الأمن القومى داخليًا وخارجيًا وهو غير معنِّي على الإطلاق بالأمور الداخلية لدول الجوار، وأوضح المصدر أن رجال القوات المسلحة يرفضون بشكل قاطع توجيههم نحو القيام بأي عمل عسكري تجاه الجيش السوري، ووصف المصدر الدعوة للجهاد في سوريا تستهدف في المقام الأول توريط الجيش المصري في مستنقع من الصراعات المسلحة، وحرب العصابات التي تمولها جهات عديدة داخل الأراضي السورية.

لقد أثار هذا التصريح غضب الرئيس مرسي، واعتبر أن الجيش قد حسم بذلك أمره في مواجهة الموقف الداعم للمعارضة السورية.

وفوجئ وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو بصدور هذا القرار، رغم كل التحذيرات التي رفعتها الخارجية إلى الرئيس مرسي، واعتبر أن ما يجري هو بداية النهاية لنظام الإخوان.

أما سوريا فقد وصفت مواقف مرسي بأنها غير مسئولة وتعكس محاولته لتنفيذ أجندة الإخوان المسلمين هروبًا من الاستحقاقات الدستورية المقبلة.

وقال مصدر سوري مسئول إن انضمام مرسي إلى جوقة التآمر جاءت بعد إنجازات الجيش السوري ضد الإرهاب في مختلف أنحاء سوريا، وقال إن قرار مرسي بقطع العلاقات مع سوريا يأتي استكمالًا لما أصدره شيوخ الفتنة فيما يسمى اتحاد العلماء المسلمين من فتاوى تكفيرية تدعو للقتال في سوريا.

كان الشارع المصري غاضبًا، وكان المشهد الذي جرت وقائعه في الاستاد الرياضي مثيرًا للاستياء والغثيان، لقد شعر المصريون بأن مرسي أعلن نفسه حاكمًا لتيار محدد، وأنه يفضل التعامل مع الأهل والعشيرة على حساب المصريين الآخرين.

***

خطة الشيطان

في 17 يونية وصلتني تفاصيل ما أُسمي بـ«الخطة العملية لوأد الثورة المضادة»، قرأت الخطة «الشيطانية» التي جرى إعدادها بواسطة عناصر من التنظيم الخاص لجماعة الإخوان، كان لابد من فضح المخطط وإفساده، خصوصًا أن الخطة حددت يوم 20 يونية حدًا أقصى لتنفيذ المخطط.

في هذا الوقت كان أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط، التابع لجماعة الإخوان يجري اتصالات بعدد من قادة جبهة الإنقاذ لعقد لقاء للمصالحة الوطنية بناء على اتفاق مع «الرئيس»، وكان هناك إلحاح شديد على عقد هذا اللقاء سريعًا، وقد أكد لي حمدين صباحي أحد قادة جبهة الإنقاذ أنه تلقى بالفعل اتصالًا من أبو العلا ماضي يلحُّ فيه على اللقاء سريعًا، وكان ذلك جزءًا من المخطط كما سنرى.

قرأت المخطط عدة مرات، كتبت مقالًا في صحيفة «الوطن» أشير فيه إلى المخطط دون نشر التفاصيل الكاملة، وبعد النشر أدركت أن المسألة أخطر مما هو متوقع، ولذلك بادرت بالسعي لإذاعة التفاصيل في إحدى القنوات الفضائية.

اتصلت بالناشطة السياسية والإعلامية «ريهام نعمان»، أبلغتها بأن هناك رسالة للإعلامي د.توفيق عكاشة وأطلب إذاعتها لخطورتها في اليوم نفسه، كان الموعد هو السابعة مساء، بعثت بمندوب إليها التقاها بالقرب من منزلها، سلمها المظروف الذي يتضمن الخطة، بذلت كل جهدها واستطاعت أن تسلمه

المظروف في مدينة الإنتاج الإعلامي قبيل بدْء برنامجه الشهير «مصر اليوم» على شاشة قناة «الفراعين» في العاشرة مساء.

وبالفعل لم يتردد الإعلامي توفيق عكاشة في عرض الخطة كاملة بتفاصيلها، وهو أمر أصاب التنظيم الخاص لجماعة الإخوان بصدمة كبيرة، فاضطر إلى التراجع عن التنفيذ، الذي استهدف فرض حالة الطوارئ وعدد من الإجراءات الاستثنائية.

لقد تضمنت الخطة في تفاصيلها الهدف والتنفيذ وآليات التنفيذ، وجاءت على الوجه التالي حرفيًا:

1- يجب إخلاص النية لله تعالى واعتبار الأمر دفاعًا عن شرع الله.

2- هذه خطة نوعية مخالفة لما جرت عليه الأحداث السابقة.

3- لكنها تتسق مع ما قبلها من أحداث، وتستمد مقوماتها من الواقع العملي.

4- الخطة ليس فيها دماء بإذن الله.

5- الاعتماد في نجاح الخطة بعد توفيق الله تعالى على دقة ومهارة وسرعة التنفيذ.

6- يجب التركيز على أي سقطات إعلامية من قيادات أو أفراد جبهة الإنقاذ أو حركة تمرد أو البلاك بلوك أو الكنيسة لتوظيفها في خدمة الخطة (أقصد مقاطع فيديو أو تصريحات صحفية).

7- لا يجب إطلاع القوات المسلحة على تلك الخطة ولا حتى القائد الأعلى لها (وزير الدفاع).

8- بدون أدنى شك يجب ابتعاد جهاز الشرطة بالكامل عن معرفة وفهم أحداث الخطة من البداية حتى النهاية.

9- يجب أن نتذكر أنه لم يتم استثمار إقالة طنطاوي وعنان ولا نجاح الاستفتاء على الدستور على الوجه الواجب لتحقيق مطالب الثورة.

10- كل شخص لـه دور محدد فقط ولا يطلع على باقي الخطة ولا أدوار أو شخصيات باقي الأفراد.

11- يُستحسن ألا يعلم منفذو الخطة الهدف الخاص منها، بل عليهم أن ينفذوا دورهم بصدق وشفافية مطلقة.

12- هناك شخص واحد فقط من الحرية والعدالة يدير العملية كلها مع الرئاسة أو وكيلها.

13- مطلوب جدًا الحرفية الشديدة من الأشخاص الحركيين بالخطة.

14- الاستفادة من قوة الحدث في تحقيق باقي متطلبات ثورة 25 يناير وإنهاء الثورة المضادة.

15- إذا تعطل جزء من الخطة يجب الانتقال للبديل المناسب أو إلى الخطوة التالية مباشرة.

16- الأفضل الاستعانة فقط بأعضاء من الحرية والعدالة لتنفيذ المهام الحركية.

17- أكرر يجب عدم الاستعانة ببلطجية في الأجزاء الحركية من الخطة.

18- من الأفضل عرض الخطة على خبير أمني ليراجع مواطن الضعف إن وجدت ويتداركها.

19- بعد نجاح الخطة وتمرير الهدف منها يتم التغطية على الحدث وإسقاطه إعلاميًا، وذلك من خلال قوة الأحداث التابعة له.

20- تاريخ التنفيذ: لابد أن يكون قبل 2013/6/20م.

21- عدد منفذي الخطة الرئيسيين: 3 قياديين.

22- عدد الأشخاص الحركيين: 25 شخصًا تقريبًا.

23- مكان التنفيذ: القاهرة.

ملخص الخطة:

1- في اجتماع بين م.أبو العلاماضي ود.محمد البلتاجي واثنين (أو واحد) من قادة جبهة الإنقاذ يتعرض الجميع لهجوم شرس بالضرب الشديد من ملثمين يرتدون ملابس سوداء بالكامل.

2- يتم خطف ماضي والبلتاجي لمكان مجهول.

3- يصدر إعلان مكتوب من المختطفين باستنكارهم لاجتماع الإخوان برعاية الوسط مع الإنقاذ.

4- تهديد الخاطفين بقتل المخطوفين.

5- تقوم الشرطة ومعها بعض العناصر الإسلامية بالهجوم على إحدى الشقق النائية.

6- يتم تكسير معظم محتويات الشقة نتيجة الصراع مع الحراس.

7- هروب الخاطفين أو اعتقال بعضهم.

8- الرئيس يتحدث للشعب في خطاب قصير وهادئ وحاسم ويدعو لإعلان حالة الطوارئ في عموم البلاد لمدة (3) شهور.

9- يجتمع مجلس الشورى ويوافق على قرار الرئيس بأغلبية أعضائه طبقًا للمادة (148) من الدستور.

10- يجب الاتفاق سلفًا على تعيين وزير للشرطة ذي شخصية قوية.

11- يتم تشكيل وزاري جديد برئاسة جديدة وخروج الوزراء المشكوك في نزاهتهم.

12- يجب ضم عناصر من أحزاب النور والبناء والتنمية والوسط والراية وجبهة الإنقاذ للتشكيل الجديد.

13- يقوم وزير الداخلية الجديد (حسب اتفاق مسبق) بالإعلان عن البدء الفوري في تطهير جهاز الشرطة والاعتذار للشعب عن الممارسات السابقة للجهاز.

14- يواكب ذلك ويلاحقه صدور قانون السلطة القضائية بتخفيض سن التقاعد للقضاء....إلخ.

15- يحرص الجميع على عدم إقحام ذكر حركة تمرد في الأمر ولا أحداث 30 يونية، باعتبارهما أقل أهمية من حدث الخطف وما ترتب عليه.

السيناريو التفصيلي:

1- يتلقى د.محمد البلتاجي اتصالًا هاتفيًا من رئاسة الجمهورية يفيد تكليفه بمهمة عاجلة.

2- بناء على تلك المحادثة يقوم د.محمد البلتاجي بالاتصال على المحمول الخاص لـ«م.أبو العلا ماضي» يطلب فيه الأول من الثاني مقابلة عاجلة لشرح خطة لتفادي البلاد مصادمات 30 يونية، حيث يشعر الرئيس والإخوان بالخطورة الشديدة للموقف.

3- يتم اللقاء بعيدًا عن وسائل الإعلام تمامًا في مكان محايد.

4- يطلب البلتاجي من ماضي التوسط في إبرام لقاء واتفاق يضم عنصرين من قادة جبهة الإنقاذ وليكن بين (صباحي - البدوي - أبو الغار - موسى).

5- يقوم ماضي بالتفاهم مع عنصري الجبهة موضحًا وجهة نظر الرئاسة والإخوان للخروج من الحالة الراهنة للبلاد، وتقديمهم بعض التنازلات وقبولهم بمشاركة فعلية للجبهة متمثلة في عنصري الاجتماع في الرئاسة والحكومة، مقابل تفكيك الجبهة وخلخلة استعدادات 30 يونية.

6- يتم اللقاء برعاية م.ماضي بين عنصري الجبهة (أو عنصر واحد) ود.البلتاجي في مكان بعيد عن الأضواء والصحافة (لتحقيق أعلى معدلات السرية).

7- يؤكد د.البلتاجي جدية ونضج عرض الإخوان الذي نقله م.ماضي عند التنسيق للقاء.

8- أثناء تناول العصير والشيكولاته يتم الهجوم على مقر اللقاء وبطريقة همجية ويتعرض الجميع للضرب المبرح وربما السحل وربما لبعض الإصابات المباشرة والجروح.

9- الأفراد المهاجمون يرتدون ملابس وأقنعة سوداء ويتكلمون قليلًا جدًا.

10- الأفراد المهاجمون يهددون المجتمعين بأسلحتهم النارية ويطلقون عدة رصاصات من مسدسات كاتمة للصوت لإحداث رعب لهم وبدون إحداث جلبة بالمكان.

11- تنتهي عملية الهجوم سريعًا بتقييد وتكميم وتغمية كل من: د.البلتاجي وم.ماضي وجرِّهما للخارج وخطفهما في سيارة بدون لوحات معدنية.

12- يُسمح لشخص أو أكثر بتصوير الهجوم من محموله الخاص.

13- في ثاني أو ثالث منعطف يتم تغيير السيارة وتنطلق لمكان مجهول تمامًا ويُستحسن تغيير السيارة بعد مسافة أخرى.

14- السيارة الأولى التي بدأت الهجوم تكمل سيرها بسرعة لتختفي تمامًا عن الحياة (يتم نسفها بالكامل).

15- أيضًا يتم إخفاء السيارة أو السيارتين الناقلتين الأخريين في مكان مُعد مسبقًا تتوفر فيه أعلى درجات السرية والأمان.

16- عملية الهجوم والضرب والخطف تتم بسرعة متناهية وفي مدة لا تتجاوز ثلث الساعة.

17- بعد مضيّ فترة مناسبة من الواقعة وقلق أسرتَيْ البلتاجي وماضي تتسرب بعض المعلومات عبر الإنترنت عن الحادثة.

18- على صفحة إلكترونية أو حساب إلكتروني يعلن الخاطفون أن
• المخطوفين في عهدتهم وسيعلنون عن هدفهم في وقت لاحق، لكن مع توضيح أن هدفهم سياسي لصالح مصر.

19- في بيان الخاطفين يتم الخلط بعناية بين الألفاظ الإسلامية (بسم الله والصلاة على رسول الله وعلى آله وسلم، تطبيق الشريعة...إلخ) وبين الألفاظ العلمانية (مدنية الدولة، تحقيق الديمقراطية بمفهومها الأوربي الراقي).

20- التهاب الشارع السياسي بالشائعات المتغايرة.

21- يُسمح بتسريب أول مقطع فيديو يصور الحادثة ويُظهر بطريقة مشوشة الضرب الذي تعرض له د.البلتاجي وم.ماضي.

22- يتبين من الفيديو أن الخاطفين مصريون لوضوح لهجتهم.

23- يتصدر د.عصام العريان أو د.سعد الكتاتني أو غيرهما للتعليق على الحدث بتخبط وعدم حرفية.

24- يصدر البيان الثاني للخاطفين وبطريقة مغايرة للأولى، ويعلن البيان عن اسم المجموعة التي تتبنى عملية الخطف وليكن اسمها (مثلًا) «اتحاد الثورة ضد الخونة».

25- الخاطفون في بيانهم الثاني الإلكتروني يمهلون الرئيس (3) أيام لا غير.

26- في مفاجأة يعترف أحد حراس الخاطفين بالموقع الذي يختبئ فيه الخاطفون مع المخطوفين، ويتم تسريب ذلك.

27- تتم مهاجمة الموقع بواسطة الشرطة، وبتعاون كامل من أبناء الحرية والعدالة وباستعمال الغاز المسيل للدموع والطلقات النارية.

28- يتم تحرير المختطَفين.

29- كلما كانت الأحداث المصاحبة لعملية تحرير المختطَفين أكثر صخبًا وإطلاقًا للرصاص كان أفضل مع ملاحظة سلامة الأرواح.

30- يجب تصوير عملية الاقتحام والتحرير بالفيديو وليس قنوات كأن يُسمح للمارة والجيران بالتصوير.

31- يجب أن تتم عملية الاقتحام والتحرير ليلًا وفي إضاءة خافتة (مراعاة ذلك عند اختيار المكان مسبقًا).

32- يتم القبض على واحد أو اثنين من الخاطفين، ويتم التحفظ عليهما في سجن خاص.

33- يخرج المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية ويلقي بيانًا يوضح نجاح عملية التحرير، وأن المعلومات الأولية تشير لوجود مخطط كبير لإدخال مصر في فوضى عارمة.

34- يخرج رئيس الجمهورية لإلقاء بيان مقتضب مباشر للشعب يعلن فيه عن بدء سريان قانون الطوارئ طبقًا للمادة (148) من الدستور.

35- يجتمع مجلس الشورى خلال أسبوع ويوافق على قرار رئيس الجمهورية بأغلبية كبيرة ولمدة (3) شهور.

36- يقوم الرئيس بإعلان تشكيل وزاري جديد يخرج فيه د.هشام قنديل ووزير الإعلام وأيضًا كل الوزراء المشكوك في ولائهم للنظام، والهدف تحقيق أكبر قدر من تكميم أصوات المعارضة وزلزلة موقفهم وكسب الرأي العام الآخر.

37- يكون رئيس الوزراء من أحد كبار قيادات الحرية والعدالة (تحتاج إعادة نظر) ويضم التشكيل الوزاري الجديد أحزاب الوسط والبناء والتنمية وجبهة الإنقاذ والراية والنور.

38- يتـم التنسـيق بين الأحـزاب المذكورة أعلاه وتخييرها بيـن حقيبة وزارية ومنصب مستشار رئاسي.

39- يقـوم في هذه الأثناء وزير الداخلية الجديد (المنوط به تنفيذ مهمة تطهير الداخلية) بالشـروع في تنفيذ مهمته بالخروج على الفضائيات والاعتذار للشعب المصري عن ممارسات الشرطة في الفترة السابقة.

40- لا يلـزم أن يكـون وزير الدخلية أحد رجال الشـرطة، بـل يجب أن يكون قوى الشخصية نافذ البصيرة مؤمنًا بفكرة التطهير.

41- من أوائل مهام وزير الداخلية الجديد التنسيق مع الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس الشورى، لإلغاء جهاز الأمن الوطني.

42- فـي نفـس الأحـداث ومزامنة للتغييـر الوزاري يتـم إقرار قانون السـلطة القضائيـة بمجلس الشـورى وتتوالى الإجـراءات الدسـتورية والقانونية لتنفيذه.

43- يتم القبض على بعض المشتبه فيهم على ذمة التحقيقات ويجب اختيارهم ليخرجوا في فترة الحجز الاحتياطي.

44- القبض على بعض قادة جبهة الإنقاذ إذا رأى مدير الخطة ذلك.

سيناريو مرحلي بديل:

في حال عـدم التمكن من الهجوم على مقر الاجتماع بسـبب وجود حراس شـخصيين لعنصري الجبهة، يتم السـيناريو السـابق بعد انتهاء اللقاء ومغادرتهما للاجتماع.

***

بعد نشـر تفاصيل الخطة، حدث ارتباك شـديد لدى قيادة الجماعة، أدركوا أن هناك اختراقًا داخل القيادة العليا، قرروا صرف النظر عن الخطة، وراحوا يطرحون البدائل.

في هـذا الوقت، كانت قيادة الجيش تتابع الأحداث وترقب التطورات أولًا بأول، وتضع الخيارات والسيناريوهات لمواجهة أي محاولات لتوظيف الدولة وأجهزتهـا ضد الجماهير، وهكذا انتشرت عناصر المتابعة ترصد وتحلل ساعة بساعة، وكأننا أمام غرفة عمليات متنقلة شملت جميع أنحاء البلاد.

***

كان الشعب الغاضب ينتظر اللحظة، إنها لحظة الحسم، لحظة الخلاص وتقرير المصير، كانت مصر على فوهة بركان، معارك تندلع في أكثر من مكان، شهيد في الفيوم وآخر في المحلة الكبرى، وإحراق لمحلات في مركز فوة بكفر الشيخ، تهديدات لا تتوقف ومؤتمرات حاشدة تنذر وتهدد، طارق الزمر يعلن من مليونية رابعة العدوية أن من سيخرجون في الثلاثين من يونية سيُسحقون جميعًا، وعاصم عبدالماجد يحدثنا عن رؤوس أينعت وحان قطافها، «الرئيس» يعلن في حديث لأخبار اليوم السبت 22 يونية 2013 أنه لن يمر وقت طويل حتى يكشف عن حقائق جديدة عن المؤامرات التي تحاك ضد البلاد!

يوم الخميس 20 يونية 2013، كان الأستاذ محمد حسنين هيكل يحذر وينذر في حديثه مع الإعلامية لميس الحديدي على قناة سي. بي. سي ويؤكد أن أيام النظام الحالي باتت معدودة، وأن أحدًا لن يستطيع أن يتصدى ويواجه حركة الجماهير التي تنذر بالثورة.

الأصوات تدوي في كل مكان، تقارير للصحف الأجنبية تشير إلى أن الأيام المقبلة هي الأخطر في تاريخ مصر منذ انطلاق ثورة 25 يناير، ألمانيا تعتبر أن النظام المصري يدعم الإرهاب، والواشنطن بوست تتهم محمد مرسي بأنه يسعى إلى خلق أفغانستان جديدة في سوريا، خطاب الرئيس وسط أهله وعشيرته يوم 15 يونية شكّل نقطة تحول، إنه يزايد على الجميع، يفتح الطريق أمام حظر جوي على بلد عربي، يقطع العلاقات مع سوريا، ومستشاره خالد القزاز يؤكد أن كل من سيذهبون للقتال في سوريا لن يتعرضوا للمساءلة في مصر، مرسي يريد إرضاء الأمريكيين فيلجأ إلى المزايدة وسط عشيرته، إنه يبعث برسالة إلى

الخارج، القرار هو قرار التنظيم الدولي لجماعة الإخوان ودور الرئيس هنا هو تلاوة القرارات.

في هذا اليوم العاصف استمع الرئيس السابق بأذنيه إلى كلمات من بعض الشيوخ الحاضرين تتهم كل من سيخرج يوم 30 يونية بالكفر، قالها الشيخ السلفي محمد عبدالمقصود وقالها آخرون تهجموا على الشعب المصري في وجوده، وكان محمد مرسي سعيدًا للغاية، انقسم المجتمع إلى قسمين: الشعب في جانب، وأهله وعشيرته في جانب آخر.

الأحداث تتداعى سريعًا، الأزمة تتفاقم، معلومات تتردد عن سرقة سيارات شرطة، ومخازن أسلحة في قلب العاصمة، تدريبات عسكرية على أعمال القتل والاغتيال، تهديدات تنطلق باختطاف رموز المعارضة والإعلاميين ووضعهم في مكان أمين.

خطة تتكشف عن حصار لمدينة الإنتاج الإعلامي واقتحامها، قرار يصدر فجأة بتغيير صلاح حمزة رئيس النايل سايت وتعيين شخص مقرب من جماعة الإخوان، يبدو أن خطة التشويش على الفضائيات يوم 30 يونية قد بدأت.

هذه المرة يبدو الأمر مختلفًا، الشعب غير الشعب، والناس غير الناس، إصرار وتحدٍّ، إرادة لا تلين، غضب يعتمل في النفوس، شعور يصل إلى حد الاختناق. مضيت على رأس مظاهرة كبرى في شوارع «فوة» بكفر الشيخ، كانت المدينة كلها تتظاهر، تنطلق أكثر العبارات حدة ضد الرئيس وجماعته، السيدات يصفقن من نوافذ البيوت الفقيرة، حتى من أعطوا أصواتهم لمحمد مرسي أصبحوا الآن في الخندق الرافض، أنظر إلى وجوه الناس، الألسنة تصرخ والقلوب تئن وتضج، إنها مشاعر غريبة على المصريين، استطاع محمد مرسي وجماعته أن يصلوا بالناس سريعًا إلى حد لم يصلوا إليه من قبل، لقد ضيَّقوا الخناق على كل البشر، فأصبح خيار الناس الواحد والوحيد «ارحل»!

العالم يتابع المشهد المصري عن كثب، تقارير السفارات تتدفق إلى الخارج، أمريكا تحذر رعاياها، ودول أخرى عديدة تنصح بعدم السفر إلى مصر، السفيرة الأمريكية «آن باترسون» تطلق تصريحًا في لقاء لها بمركز ابن خلدون تقول فيه «إن أمريكا لا ترحب بعودة الجيش مرة أخرى للحكم في مصر، تتحدث عن الرئيس المنتخب الذي جاء بالصندوق وتحذر من الانقلاب عليه» الكلمات تثير استياءً واسعًا بين المصريين بجميع اتجاهاتهم.

مصدر عسكري كبير صرح لقناة العربية الخميس 20 يونية الماضي بأن القوات المسلحة لا تقبل الضغوط أو التدخل في شئونها الداخلية من أي أطراف خارجية بذريعة الديمقراطية.

لقد أكد المصدر أن قرار القوات المسلحة بالدفاع عن مقدرات الوطن وتطلعات الشعب المصري، نابع من مبادئ عملها الوطني، وأنها تلتزم في ذلك بمعايير الشرعية إلَّا في تعارضها مع إرادة الشعب ورؤيته نحو التغيير والإصلاح.

المصدر العسكري كان يرد تحديدًا على مطالبة «باترسون» بعدم تدخل الجيش وإبعاده عن العملية السياسية عندما راحت تقول «إن الجيش المصري له علاقات جيدة مع الإدارة الأمريكية وكان على قدر المسئولية في مرحلة ما بعد الثورة، ولكنه تعرض لكثير من الإهانة، وهو ما خلق حالة من الخوف ورغبة في ألَّا يضعوا أنفسهم في نفس الموقف مرة أخرى، خصوصًا أن واشنطن لا توافق تمامًا على الحكم العسكري، ومصر يجب أن تكون دولة مدنية»!

كان رد فعل الجيش المصري قويًا وحاسمًا، «آن باترسون» حاولت عبر هذا التصريح إظهار تأييد الإدارة الأمريكية لجماعة الإخوان وممثلها في الرئاسة محمد مرسي. في الحادية عشرة من صباح الخميس 20 يونية كانت باترسون تتجه إلى 3 شارع مكرم عبيد بمدينة نصر حيث مكتب خيرت الشاطر، كان اللقاء مطولًا، لقد استعرضت خلاله مع الشاطر السيناريوهات المتوقعة خلال الفترة

المقبلة، اتجهت باترسون إلى الرجل الذي يحكم من خلف ستار، إنها الوجهة الصحيحة، هنا منبع القرار، وهنا من يقرر نيابة عن الآخرين.

لقد نصحت «باترسون» خيرت الشاطر بتقديم تنازلات سياسية للمعارضة حتى يمكن إنهاء الأزمة سريعًا، لا تدرك أن الشعب قد اتخذ قراره، وأنه لم يعد يقبل أنصاف الحلول، خياره الوحيد في هذا الوقت كان إما «نحن» وإما «هم».. الشعوب لا تموت ولا تنقرض سريعًا، الجماعة هي التي يمكن أن تمضي غير مأسوف عليها. الشاطر قال للسفيرة: «ليس لدينا ما نقدمه إلَّا الاتهامات للمعارضة»، حمَّلها مسئولية كل ما يحدث، أدركت باترسون أن الصدام قادم لا محالة، أبلغت إدارتها، حاولت أن تلتقي بعض رموز المعارضة، لم تجد آذانا مصغية، قبل هذا اللقاء كانت قد التقت اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع فأسمعها درسًا عنيفًا في ضرورة الالتزام بدورها الدبلوماسي دون تدخل في الشئون الداخلية للبلاد.

لقد زاد موقف السفيرة الأمريكية من غضب الشارع وإصراره، أدرك الجميع أن واشنطن تحمي مرسي وجماعته، وأن هناك تدخلًا سافرًا في الشئون الداخلية المصرية لم يصل إلى هذا الحد من قبل.

في ليلة اللقاء ذاتها بين خيرت الشاطر والسفيرة الأمريكية كان الأستاذ هيكل يعلن في حديثه التليفزيوني أنه إذا كان مبارك جرّف مصر فإن مرسي قد عرّاها، وتجاوز حدود الأمن القومي، وقال إن الجيش آخر حائط في أمان هذا الوطن!

كان موقف الجيش يثير مخاوف الإخوان، حاولوا ابتزازه والضغط عليه أكثر من مرة لكنهم فشلوا، هددوا وتوعدوا، كان آخرهم محمد البلتاجي في مليونية رابعة العدوية، وجّه إهانات بالغة إلى الجيش، أثارت غضبًا عارمًا، تساءل الضباط والقادة والجنود: إلى متى؟ كان الناس ولا يزالون يتساءلون: هل يتركنا الجيش للإخوان؟ هل يلتزم الصمت أمام ما يجري؟ هل يختار البعد عن الأحداث بعد أن عانى الأمرَّين في الفترة الماضية؟

وكان قادة الجيش وضباطه وجنوده، يدركون حقائق ما يحدث على الأرض، إنهم على يقين من أن هناك مخططًا يستهدف إسقاط الدولة وتفتيت الجيش؛ حتى يتمكن الإخوان من البقاء أبد الدهر على رأس السلطة في البلاد.

كان الاعتقاد السائد في هذا الوقت أن القوات المسلحة لن تبقى صامتة، خصوصًا إذا ما استمرت التظاهرات والاعتصامات عدة أيام، هنا سيكون أمامهم أحد خيارين:

إما إقناع الرئيس بتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية والموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة مع ضمانات بعدم الانتقام.

وإما في حالة الرفض أن يتدخل الجيش ليحسم الأمر ويعهد إلى رئيس المحكمة الدستورية بإدارة الفترة الانتقالية لحين إجراء انتخابات رئاسية، على أن يبقى الجيش هو الضامن الأمني الأساس لإجراء هذه الانتخابات بحرية ونزاهة مع وضع دستور جديد للبلاد.

لقد شكك البعض في موقف الجيش، غير أن القادة كانوا يعرفون أن الجماهير لن تعود إلى بيوتها مرة أخرى، وأن الشعب سيخرج عن بكرة أبيه، وأن استمرار قادة الجيش في التردد في حسم الموقف قد يجرُّ مشكلات عديدة على الجيش نفسه، بل إنه قد يدفع الجماهير إلى تحميله مسئولية الانهيار والحروب المعرضة لها البلاد، وهو أمر يدركه قادة الجيش الوطنيون ويعرفون مخاطره وأبعاده.

ولم يكن الأمر يختلف كثيرًا بالنسبة للشرطة، لقد شهدت هذه الفترة مواقف وتصريحات عديدة لرجال الشرطة أكدت وطنيتهم مجددًا ورفضهم أخونة الدولة على يد الجماعة وممثلها في القصر الرئاسي، لقد شهد اجتماع الضباط والأفراد في نادي الشرطة السبت 15 يونية هتافات عارمة تطالب بسقوط حكم المرشد، كما أن الآلاف منهم قرروا القيام بتظاهرة من أمام مبنى وزارة الداخلية باتجاه القصر الرئاسي في الاتحادية، وخلال اجتماع وزير الداخلية بضباط الأمن المركزي السبت 22 يونية كانت الثورة عارمة ضد الإخوان، لقد حمَّلوهم المسئولية الكاملة عما آلت إليه الأوضاع في مصر.

أدرك رجال الشرطة أنهم كانوا أول من سيدفع الثمن، الآن تتكشف مؤامرات جماعة الإخوان ضدهم؛ لقد سعوا ولا يزالون إلى هدم الجهاز الوطني لصالح الميليشيات، أدرك الضباط أن الجماعة تريد أن تضعهم وجهًا لوجه في مواجهة المتظاهرين، أعلنوا رفضهم الصريح، وكان موقف وزير الداخلية واضحًا، لقد قال في اجتماع مجلس الوزراء في منتصف يونية: «لن نتورط، ولن نعيد إنتاج سيناريو 28 يناير، لن نحمي مقرات الإخوان أو أي من الأحزاب، سنحافظ على المظاهرات وسلميتها، ولن نسمح بالاعتداء عليها»، اجتماع مجلس الوزراء شهد مشادّة عنيفة بين الوزير محمد إبراهيم ووزراء الإخوان في الحكومة، لقد وجه إليه «يحيى حامد» وزير الاستثمار اتهامات بالتقصير والتردد وعدم الحسم في مواجهة من سماهم بالمخربين، رفض الوزير هذه الاتهامات وحمّلهم مسئولية ما يحدث وآخرها حركة المحافظين الأخيرة، التي اعتبرها وزير الداخلية تزيد النار اشتعالًا، وهو ما حدث بالفعل.

تجسدت التعليمات الصادرة من وزير الداخلية في القرارات التي تم إبلاغها؛ قصر الاتحادية مسئولية الحرس الجمهوري، نحن سنحمي المتظاهرين ولن نصطدم معهم، واجهوا بكل حسم أي محاولة للاعتداء عليهم من تيارات تريد إشعال الحرب في البلاد.

لقد استهدفت خطة الإخوان عزل وزير الداخلية وتفكيك جهاز الأمن الوطني، لكن ذلك لن يتم إلّا في أعقاب إقدام الرئيس على إعلان حالة الطوارئ.

في هذا الوقت كانت قضية اقتحام السجون التي كانت تنظرها محكمة جنح الإسماعيلية برئاسة المستشار خالد محجوب قد أوشكت على نهايتها وإصدار الحكم فيها.

كانت مرافعة النيابة قوية وصادمة، لقد قال ممثل النيابة العامة «هيثم فاروق» أمام هيئة المحكمة «إنه ثبت في يقين هيئة المحكمة نفي أي تواطؤ أو مؤامرة تُنسب إلى رجال الشرطة في إطلاق سراح المسجونين»، وتساءل في حسرة:

«لمصلحة مَنْ يهان القائمون على حماية البلد وتوفير الأمن على يد أناس وفئات ضل سعيهم في الحياة الدنيا»؟

وقال ممثل النيابة في مرافعته التاريخية، إن القضية المنظورة وما تحتويه من وقائع أقل ما توصف به أنها تسطر صفحات من نور، ليعلم الشعب ما حاق به من مكائد على يد من يدّعون أنهم أبناء هذا الوطن وهم عملاء لخارجه، لذلك كان علينا أن نقرع الأسماع وندق نواقيس الخطر؛ ليعلم الجميع أي جرم وقع وتم فعله. وأضاف أن المأساة الحقيقية التي تضمنتها أوراق تلك الدعوى كانت حين تبين أن الدعاوى المحركة للمؤامرة وهي اقتحام السجون وتهريب السجناء، نبعت من قلوب مريضة أطلقتها خمر السلطة فأبت أن تفيق من سكرتها.

واستشهد ممثل النيابة بأقوال الرائد محمد عبدالحميد نجم الذي قرر أنه خلال استقبال 34 من قيادات تنظيم الإخوان وإيداعهم سجن وادي النطرون دار حوار بينه وبين القيادي الإخواني «حمدي حسن» الذي أكد له «أنهم سيخرجون اليوم أو غدًا، وأنهم هنا لتشكيل الحكومة الجديدة وتولي سلطة البلاد والقضاء على جهاز الشرطة».

وقال ممثل النيابة: «من أجل ذلك ارتكبوا تلك الأفعال، من أجل ذلك قتلوا وسفكوا الدماء، من أجل ذلك راحت حمرة الخجل والحياء، حرام على هذا الوطن بعد اليوم أن يطعمهم من ثماره أو ترويهم قطرات مائه أو يحملهم ترابه، هؤلاء الذين يدّعون الإسلام والعلم بأحكامه تناسوا قول الرسول (ﷺ): (لست أخاف على أمتي غوغاء تقتلهم ولا عدوًا يجتاحهم، ولكني أخاف على أمتي أئمة مضلين، إن أطاعوهم فتنوهم وإن عصوهم قتلوهم)».

لقد تناول ممثل النيابة الوقائع وأكد أن إطلاق سراح المتهمين الجنائيين من السجون المصرية كان أيضًا ضمن هذا المخطط، بهدف إشاعة الفوضى في البلاد، ولذلك طالب بإحالة «محمد مرسي العياطِ» و«عصام العريان» و«سعد الكتاتني» و«سعد الحسيني» و«صبحي صالح» و«حمدي حسن» و«أبو شعيشع»

الهاربين من السجن والضالعين في المخطط ضمن الـ34 من قيادات الجماعة إلى النيابة العامة، ومعاقبتهم طبقًا لنص المادة 138 من قانون العقوبات.

وفي صباح اليوم التالي الأحد 23 يونية كان الحكم التاريخي الذي أصدرته المحكمة والذي أكدت حيثياته: اتهام محمد مرسي و34 آخرين بالتخابر والتحريض على القتل والهروب، واتهامات أخرى عديدة.

وكان الخطير في الأمر هو اتهام حركة حماس بالمشاركة في هذه الخطة من خلال تسلل عدد من عناصرها بمشاركة جماعة الإخوان، وعناصر من حزب الله في تنفيذ هذه الخطة الإجرامية.

لم يعط مرسي اهتمامًا لهذا الحكم التاريخي الذي كان من أهم العوامل التي دفعت فئات اجتماعية عديدة للانضمام إلى ثورة 30 يونية، بعد أن أدركت حجم الخيانة من رئيس يحكم البلاد.

وربما لهذا السبب حاول مرسي وجماعة الإخوان منذ بداية حكمه السيطرة على الأجهزة الأمنية واختراق القضاء.

لقد عين المهندس أيمن هدهد مستشارًا للرئيس للشئون الأمنية، كانت مهمته متابعة نشاط وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني، كان يوجد في مبنى الوزارة والجهاز بشكل شبه مستمر، بل كان يشارك في الاجتماعات في بعض الأحيان، ويتولى الاتصال المباشر بمديري الأمن ليصدر إليهم التوجيهات.

كانت قيادات وزارة الداخلية تتعامل معه بمنطق «التقية»، لا يبلغونه بما يريد من المعلومات، وفي أحيان كثيرة كانوا يراوغون معه، ولا يمنحونه كل ما يريد.

ورغم حدوث خلافات ومشادات عديدة بينه وبين هذه القيادات وتحديدًا خلال الفترة الأخيرة التي سبقت ثورة 30 يونية، فإن الحصيلة النهائية تؤكد أنه لم يتمكن من الحصول على ما يريد من ملفات للمعارضين، وإجراءات حاسمة في مواجهتهم والتجسس على البعض منهم، وأيضًا اتخاذ إجراءات لحماية مقرات الإخوان والتصدي لخصومهم.

لقد سعى خيرت الشاطر في أوقات سابقة إلى محاولة اختراق جهاز الأمن الوطني، إلَّا أنه لم يتمكن من ذلك، ورغم رهانهم على اللواء خالد ثروت رئيس الجهاز الذي كان مسئولًا سابقًا عن ملف الإخوان، ورغم أن مرسي هو الذي أصدر قرار تعيينه والتقاه من خلف ظهر الوزير، فإن اللواء ثروت ظل حتى اللحظة الأخيرة محافظًا على أسرار الجهاز، لم يتوانَ عن إصدار تعليماته بمتابعة جميع الأنشطة المتطرفة، وفي المقدمة منها نشاط جماعة الإخوان والجماعات السلفية والجهادية والإسلامية.

وعندما أصدر خيرت الشاطر تعليماته لقيادات هذه الجماعات بمحاصرة مبنى الأمن الوطني في مدينة نصر بحجة أنه عاد إلى أساليب أمن الدولة «القديمة» في استدعاء الإسلاميين وحبسهم، كان يريد أن يرفع الكارت الأحمر للجهاز، بأنه يستطيع أن يكرر سيناريو اقتحام أمن الدولة «مارس 2011» مرة أخرى، إذا لم تنصع قيادة الجهاز إلى تعليمات مكتب الارشاد.

وكان جهاز المخابرات العامة يعاني ذات الاشكالية، كانوا يدفعون مصادرهم إلى إبلاغ اللواء رأفت شحاتة رئيس الجهاز أو قيادته بمعلومات على جانب كبير من الخطورة، ثم ينتظر الرئيس من اللواء شحاتة ما إذا كان سيبلغها له أم لا.

كان اللواء شحاتة يعرف أبعاد اللعبة، وكان يدرك أن هذه المصادر مدفوعة إليه من قِبل جماعة الإخوان ولذلك كان يسارع بإبلاغ الرئيس بهذه المعلومات التي كانت تصل إليه، وهو يعرف أنها معلومات غير صحيحة وليست سوى بالون اختبار!

عندما التقيت المشير حسين طنطاوي في دار المشاة خلال شهر فبراير 2013، استدعى الرئيس مرسي رئيس المخابرات العامة اللواء رأفت شحاتة، وقال له: هل تعرف أن مصطفى بكري التقى أمس الجمعة المشير طنطاوي في دار المشاة؟

ـ قال رأفت شحاتة: نعم أعرف ذلك.

ـ قال الرئيس: لكنك لم تبلغني بذلك.

- رد رأفت شحاتة: هذا لقاء عادي، مصطفى بكري له علاقة خاصة بالسيد المشير وذهب للسلام عليه بعد صلاة الجمعة.

- قال الرئيس: ومن أدراك أن الأمر اقتصر على ذلك، لقد علمت من مصادري أنه أجرى معه حديثًا صحفيًا، وأن المشير يريد أن يظهر على الساحة مرة أخرى، وهذا خطر كبير.

- قال رئيس المخابرات: المسألة أبسط من كدة بكتير، كل ما في الأمر أن مصطفى بكري وجدها فرصة وحصل منه على بعض التصريحات الصحفية، ولا أظن أن المشير يريد الظهور أو لعب أي دور سياسي أو حتى إعلان العداء ضد النظام، أنت تعرف أن المشير لا يسعى إلى ذلك.

قال مرسي: لقد أردت فقط أن أقول لك مهما حاولت أن تخبئ بعض المعلومات فنحن لدينا مصادرنا التي ترصد كل شيء!

لقد حاول مرسي ابتزاز رئيس جهاز المخابرات العامة وإرهابه وإثارة الشكوك لديه وإبلاغه برسالة تقول «لا تخبئ عنا شيئًا؛ لأننا نعرف كل شيء»!!

كان رئيس المخابرات يعرف أن هناك جهازًا موازيًا للرقابة على الأجهزة يتولى إدارته أيمن هدهد مستشار الرئيس للشئون الأمنية، وكان يعرف أن هذا الجهاز له عيونه في مناطق متعددة، وأن المعلومات تصل إليه من جميع كوادر الإخوان، حتى تحول غالبيتهم إلى مصادر ترصد المعلومات والتحركات وتبلغ بها مكتب المستشار الأمني للرئيس بعد أن يقوم مكتب الإرشاد بتجميعها.

وكان هذا الجهاز يطلق عليه «الرصد الشعبي» وكان له وجود في جميع مؤسسات الدولة، حيث يتولى الإبلاغ عن جميع المعلومات ثم يقوم الجهاز بعد ذلك بتوزيع هذه المعلومات على الجهات المختلفة ومقارنتها بالمعلومات التي كانت تصل إليهم من الأجهزة الأمنية والرقابية المختلفة.

كان جهاز «الرصد الشعبي» هو البديل الذي يجري إعداده ليحل محل الأجهزة المعلوماتية في حال الفشل في اختراقها كاملًا، وكان يجري تدريب عناصر هذا الجهاز في ألمانيا وباكستان وقطر وتركيا.

لقد تم إرسال وفد من عناصر هذا الجهاز الإخواني إلى ألمانيا للحصول على خبرة الألمان في تفكيك الأجهزة الأمنية، كما حدث بعد انهيار ألمانيا عام 1989، كانت تتم الاستعانة في هذا الجهاز وتحركاته الخارجية ببعض العناصر الإخوانية التي عاشت في الخارج لفترة طويلة، خصوصًا أن كثيرًا من هذه العناصر التي حصلت على جوازات سفر أجنبية تكون لبعضهم بالتبعية علاقات بأجهزة الاستخبارات في هذه البلدان، حيث كانت الجماعة تستغل هذه الخبرة لصالح هذا الجهاز الجديد.

لقد تردد في هذا الوقت أن الحكومة القطرية أدخلت إلى جماعة الإخوان أجهزة «تنصت» متطورة للغاية بلغت قيمتها 120 مليون دولار استخدمتها الجماعة للتنصت على الأجهزة المختلفة وعلى كبار المسئولين بالدولة وعلى المعارضين أيضًا.

ولم تكن الأجهزة الأمنية «الأمن الوطني والمخابرات العامة والمخابرات الحربية» غائبة عن متابعة ما يجري، لقد حكى لي مسئول أمني أن الضباط كانوا يسمعون شتائمهم بآذانهم وبأقذع الألفاظ خلال تنصتهم على تحركات جماعة الإخوان لمتابعة تحركاتهم وإدخالهم الأسلحة والاتصال بالعناصر الإرهابية في الداخل والخارج، كانوا يكرهون الجميع ويصفونهم بصفات منحطة أخلاقيًا ويتوعدون بالقضاء عليهم الواحد تلو الآخر.

وكانت ميليشيات الإخوان تتعمد استفزاز ضباط هذه الأجهزة في الشوارع واستدراجهم إلى إثارة المشاكل بقصد ممارسة المزيد من الضغوط على هذه الأجهزة.

وفي شهر مارس 2013، كان أحد ضباط جهاز المخابرات العامة في لقاء له مع أحد أصدقائه بنادي الصيد في الإسكندرية، وكان الضابط يحمل في سيارته

سلاحه الشخصي: طبنجة وبندقية خرطوش، قام الضابط بتوصيل زميله، ثم عاد إلى منزله فوجد عددًا من عناصر الإخوان يحاصرون سيارته، فعرفهم على نفسه كضابط بالمخابرات العامة ظنًا منه أن هذا سيردعهم، إلَّا أنه فوجئ بالتفافهم حوله ومحاصرته وظلوا يضربونه لمدة تقارب السبع ساعات على مرأى من الجميع في الشارع.

وعندما علم اللواء رأفت شحاتة رئيس جهاز المخابرات العامة أجرى اتصالات بوزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، وبالقيادي الإخواني ونائب محافظ الإسكندرية حسن البرنس والذي وعده بحل الموضوع، إلَّا أن التعليمات التي وصلت إليه أن يرفع يده عن الموضوع نهائيًا.

أبلغ رئيس المخابرات العامة الرئيس مرسي بما جرى، وساعتها أبلغه الرئيس بأن الموضوع في طريقه للحل وسيعاقَب مرتكبو الحادث، إلَّا أن ذلك لم يتم حتى عزل مرسي في 3 يوليو 2013.

كانت ميليشيات الإخوان قد استولت على كارنيه الضابط وسلاحه، وتم إبلاغ قيادة الإخوان بالاستيلاء على هذه المتعلقات، وساعتها خرج محمد البلتاجي ليؤكد لوسائل الإعلام أنه تم القبض على ضابط مخابرات كبير، يملك كارنيه رقم (....)، وأنه تم العثور معه على طبنجة وبندقية خرطوش في قلب المظاهرات السلمية، وكأنه أراد أن يقول إن المخابرات العامة هي التي تقتل المتظاهرين، وهي الطرف الثالث، كما سبق له أن ردد هذه المعلومات وتحت قبة مجلس الشعب.

كانت أجهزة الأمن تحاول منذ البداية تحذير الرئيس من الإجراءات والقرارات التي من شأنها زيادة حدة الصراع المجتمعي في البلاد؛ خوفًا من انهيار الأوضاع، إلَّا أن الرئيس كان يرفض ذلك بإصرار ولم يكن يسمع سوى صوت واحد، هو صوت مكتب الإرشاد.

قبيل إصدار الإعلان الدستوري «الانقلابي» في 21 نوفمبر 2012، أبلغ محمد مرسي اللواء رأفت شحاتة رئيس جهاز المخابرات العامة بأنه بصدد اتخاذ عدد من الإجراءات التي تستهدف حماية أمن الوطن، ومن بينها القبض على صحفيين وإعلاميين وبعض رموز القوى السياسية المعارضة، ولم يأت له من قريب أو بعيد على ذكر الإعلان الدستوري الذي كان ينوي إصداره بعد ساعات من هذا الحوار.

وعندما وصل اللواء رأفت شحاتة إلى مبنى جهاز المخابرات العامة عقد لقاء مع كبار مساعديه لإعداد «تقدير موقف» ورفعه إلى الرئيس يحذر فيه الجهاز من مخاطر هذه الإجراءات على أمن البلاد.

وبينما كانت قيادات الجهاز تناقش هذا الموقف فوجئوا جميعًا بإصدار الإعلان الدستوري من خلال شاشة التليفزيون، ولم يصدقوا ما تردد من معلومات قبل هذا الإعلان على اعتبار أن الرئيس لم يذكر هذا الأمر من قريب أو بعيد خلال لقائه باللواء رأفت شحاتة.

كان الإعلان صادمًا للأجهزة الأمنية والرقابية، ويبدو أن الرئيس تعمد عدم إبلاغ الأجهزة الأمنية أو قيادة القوات المسلحة بمضمون هذا الإعلان بناء على نصيحة من مكتب الإرشاد.

وعندما علم اللواء شحاتة بأن الرئيس سيلقي خطابًا في اليوم التالي الجمعة وسط مجموعة من أنصاره حول هذا الإعلان وأهدافه، طلب رئيس المخابرات العامة من الرئيس أن يكون الخطاب مسجلًا وموجهًا لكل الشعب لشرح وجهة نظره من وراء هذا الإعلان الذي أثار صدمة في الشارع المصري.

غير أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية فوجئت بأن مكتب الإرشاد أعد مظاهرة للرئيس، احتشدت عند بوابة «4» بالقصر الجمهوري، تضم أهله وعشيرته من الإخوان وحلفائهم، فكان الخطاب الكارثة الذي أثار سخط الشارع المصري.

لم يكن مرسي ينصت إلى رأي الأجهزة الأمنية والرقابية، كانوا يقولون له: لا تدخل طرفًا في فكرة الحوار مع القوى السياسية، اترك حزب الحرية والعدالة يدير هذا الملف، ابعد بمؤسسة الرئاسة عن أن تكون طرفًا، إلَّا أنه كان يرفض ذلك بكل شدة.

وكانت قيادة الجيش أكثر قلقًا جراء التطورات التي بدأت تطل برأسها فتُحدث خلافات عميقة بين المواطنين، لقد أدرك الفريق أول عبد الفتاح السيسي منذ هذا الوقت أن الرئيس يمضي نحو إشعال الحرب الأهلية في البلاد، وأن مصر تمضي نحو الانقسام، وأن رئيس الدولة أصبح مجرد مندوب لمكتب الإرشاد في مؤسسة الرئاسة.

لقد حاول السيسي إقناع مرسي بتغيير نهجه ومراجعة الإعلان الدستوري والتوقف عن استفزاز مشاعر المصريين، إلَّا أنه صمم على المضي في المخطط حتى نهايته.

كان محمد مرسي يصر دومًا على حضور د.عصام الحداد (مساعده للشئون الخارجية) ود.أحمد عبد العاطي (مدير مكتبه) كل الاجتماعات، وكان الاثنان عضوين في مكتب الإرشاد، ينقلان من الرئيس إلى الجماعة ومن الجماعة إلى الرئيس المعلومات والتوجيهات، ولم يكن مرسي يستطيع في هذا الوقت معارضة أي من هذه التعليمات.

كانت الاجتماعات التي تجري في مقر الرئاسة تُنقَل على الهواء مباشرة بواسطة أجهزة تنصت إلى مكتب الإرشاد فورًا، وهو أمر اكتشفته الأجهزة الأمنية بعد الثورة مباشرة.

وفي مارس 2013، كان محمد مرسي يعقد لقاء خاصًا مع رئيس المخابرات العامة اللواء رأفت شحاتة بحضور د.عصام الحداد ود.أحمد عبد العاطي.. كان اللواء شحاتة يريد أن يعرض اقتراحًا على الرئيس على انفراد، إلَّا أنه لم يتمكن من ذلك خلال الاجتماع، فاضطر أن يتحدث معه جانبًا بعد نهاية الاجتماع وقال له: ما رأيك لو جعلنا من يوم 30 يونية وبمناسبة مرور عام على تنصيبك رئيسًا

يومًا للمصالحة بين الأحزاب والقوى السياسية، فسأل الرئيس: وكيف ذلك؟ فقال اللواء شحاتة: تعهد إلى القوات المسلحة بإقامة هذه الاحتفالية ودعوة كل من أسهم في الفترة التي تلت تنحي مبارك عن السلطة من الوزراء والرموز السياسية وكبار المسئولين السابقين والحاليين وقادة الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات العامة.

ساعتها لم يعط الرئيس اهتمامًا للأمر وقال «حنشوف».

لم يكن الرئيس مفوضًا باتخاذ قرارات تتعلق بالشأن العام، كان يعرض الأمر على د.عصام الحداد ود.أحمد عبدالعاطي اللذين كانا حلقة الوصل بينه وبين مكتب الإرشاد، وعدا الحالات العاجلة كان يُعقَد كل أربعاء اجتماع يسمى اجتماع «المركز» يتم داخل مكتب الإرشاد في المقطم.

وفي هذا الاجتماع تُتخذ القرارات الخطيرة وتُدبَّر المكائد والمؤامرات.

لقد اتخذ اجتماع «المركز» قرارًا بدعوة بعض رموز الأحزاب والقوى السياسية والدينية لحضور اجتماع لمناقشة تداعيات قرار إثيوبيا ببناء سد النهضة، ونقل اللقاء على الهواء مباشرة، ولكن دون إخطار أي من الحاضرين سوى الرئيس ود.سعد الكتاتني ود.باكينام الشرقاوي وبعض المقربين.

كان الهدف هو «حرق» القوى السياسية ورموزها أمام الرأي العام ليدللوا على ضعف المعارضة التي لا تصلح أن تكون بديلًا، ولذلك لاحَظ الناس في هذا اليوم صمت الكتاتني والتزام الرئيس بما أُملي عليه، بينما تُرك المجال مفتوحًا للآخرين، فأدلوا بآراء صادمة، حققت الهدف المراد وأساءت لأصحابها.

***

ظهر السبت 22 يونية 2013، قرر الفريق أول عبد الفتاح السيسي مواجهة الرئيس مرسي بالحقائق كاملة وتحذيره من مغبة سياسة العناد التي كان يصر عليها.

ذهب ومعه وفد يضم الفريق صدقي صبحي رئيس أركان القوات المسلحة واللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع، واللواء محمود حجازي مدير المخابرات الحربية وقادة الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة.

كان اللقاء في قصر القبة، لم يكن مرسي راغبًا في هذا اللقاء، لكنه فوجئ بحضورهم وإجباره على الاستماع إليهم، لقد استمر اللقاء في هذا اليوم لأكثر من ثلاث ساعات كان الرئيس مرسي يبدو في أغلبها مستمعًا.

بدأ اللقاء بكلمة من الفريق أول عبد الفتاح السيسي الذي حذر من خطورة الموقف والأزمة التي تشهدها البلاد، وطالب الرئيس بضرورة إيجاد حل عاجل وسريع للأوضاع المتردية.

وقال السيسي: «إن الجيش لديه معلومات تؤكد أن المظاهرات التي ستنطلق يوم 30 يونية والتي تطالب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة لن تكون هينة، وإنه يتوقع نزول المواطنين بالملايين إلى الشارع»، واسترجع السيسي العديد من المواقف السابقة التي حذرت فيها القوات المسلحة الرئيس مرسي من تجاهل المطالب الجماهيرية، فكان البديل هو استمرار الاحتجاجات وسقوط الشهداء وحدوث حالة من الانقسام لم تشهدها البلاد من قبل.

وتحدث الفريق صدقي صبحي وأكد أن هناك حالة غليان داخل الجيش بسبب موقف الرئيس من الأحداث في سوريا، وما يجرى أيضًا على أرض سيناء.

وقال: «إن الجيش على قناعة بأن الرئيس يمنع اتخاذ إجراءات حاسمة في مواجهة الإرهابيين الذين بدأوا يفرضون سيطرتهم على أرض سيناء».

وقال الفريق عبدالمنعم التراس قائد قوت الدفاع الجوي «إن البلاد تشهد انقسامًا لم يحدث في التاريخ، وإن المؤسسات الكبرى معرضة للانهيار بسبب إصرار الرئيس على الاستمرار في سياسته ورفض الاستماع إلى آراء القوى السياسية الأخرى بما فيها تحذيرات الجيش».

وقدم اللواء محمود حجازي مدير المخابرات الحربية في هذا اللقاء استعراضًا مطولًا لتقديرات الموقف الاستراتيجي للأوضاع في البلاد استمر لأكثر من ساعة ونصف الساعة، حيث تناول فيه تطورات الموقف والأزمات المتفاقمة في البلاد وسبل التعامل معها، بهدف الخروج من المأزق الراهن.

وكان أبرز ما تضمنه هذا التقرير:

1- المطالبة فورًا بتغيير الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية وطنية مستقلة لإدارة المرحلة الحالية، ولحين إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة، على أن يُعهد لرئيس الوزراء الجديد تشكيل الحكومة دون تدخل من الرئيس إلَّا فيما يتعلق بالوزارات السيادية، وبحيث تلقى الحكومة قبولًا شعبيًا.

2- أن يُصدر الرئيس قرارًا فوريًا بعزل النائب العام (المعين) المستشار طلعت إبراهيم وأن يعهد لمجلس القضاء الأعلى بترشيح ثلاث شخصيات قضائية مقبولة يختار من بينها الرئيس نائبًا عامًا جديدًا.

3- أن تشكل لجنة محايدة لإجراء تعديلات دستورية تتوافق عليها القوى الوطنية في البلاد، على أن يصدر الرئيس قرارًا بتجميد العمل بالمواد المرفوضة ويعرض الأمر على الاستفتاء في فترة زمنية معقولة.

4- أن يوافق الرئيس على إجراء استفتاء جماهيري على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وأن تتولى لجنة قضائية عليا الإشراف على هذا الاستفتاء.

واستعرض التقرير الأحوال الأمنية وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وحذر من أن استمرار هذه الحالة من شأنه أن يقود إلى انهيار الدولة ومؤسساتها.

وبعد مناقشات مطولة، كان رد الرئيس مرسي: هذا كلام جيد ومعقول جدًا ويستحق الدراسة.

- قال الفريق السيسي: لكننا نحتاج إلى إجراءات حاسمة وعاجلة.

- قال مرسي: لابد من دراسة الأمر، وأنا أتابع الموقف جيدًا، مصر بخير، والشعب يقدر الشرعية، وأرجو عدم التهويل مما هو متوقع في 30 يونية.

- قال السيسي: الأمر جد خطير، والجيش لن يصمت أمام ما يجري.

- قال مرسي: المسألة ليست بهذه الخطورة، اسمعوا كلامي!! أنا أطلب منكم الاستعداد لاستقبال أفواج من الجيش السوري الحر لتدريبهم على أرض مصر، الموقف في سوريا خطير وأنا تعهدت بالوقوف مع السوريين حتى إسقاط نظام بشار.

- قال السيسي: لقد جئنا لنتحدث عن الوضع الخطير في مصر وسيادتك بدلًا من أن تجد حلًا للأوضاع المتأزمة في البلاد، نجدك تحدثنا عن تدريب الجيش السوري الحر، يا سيادة الرئيس الجيش المصري لن يتورط أبدًا في التآمر على سوريا ولن يكون أداة في يد أحد، سوريا هي أمننا القومي وما يجري هناك نحن نعرفه جيدًا، أنا أدعوك مجددًا إلى أن تكون رئيسًا لكل المصريين وأن تقف مع شعبك.

- قال مرسي: أنا رئيس جئت بصندوق الانتخاب ولن أقبل أبدًا بإجراء استفتاء على شرعيتي، أما بقية المطالب فدعونا ننظر فيها بعد إجراء الانتخابات البرلمانية بعد عدة أشهر.

***

المواجهة بين الشاطر والسيسي!!

بعد اللقاء العاصف الذي جرى بين الفريق أول عبد الفتاح السيسي وعدد من كبار قادة القوات المسلحة بقصر القبة يوم 22 يونية 2013، أدرك القائد العام أنه لا أمل ولا رجاء من وراء الرئيس مرسي.

في مساء هذا اليوم اجتمع الفريق أول بعدد من قادة القوات المسلحة، ناقش معهم الأمر، وتقرر أن يعلن القائد العام عن مهلة حدها الأقصى «أسبوع»، وذلك لإنهاء الأزمة الناشبة في البلاد بحيث تستبق الموعد المحدد في الثلاثين من يونية للمظاهرات الشعبية المحدد موعدها سلفًا.

وفي صباح اليوم التالي 23 يونية، كان هناك لقاء للفريق أول السيسي مع المشاركين في الدورة التثقيفية الخامسة لرجال القوات المسلحة بنادي الجلاء بمصر الجديدة.

وفي ختام هذا اللقاء الذي استمر من العاشرة صباحًا وحتى الثالثة ظهرًا أعلن الفريق أول السيسي الإنذار الأول الذي يحذر فيه من خطورة الأوضاع في البلاد وأعطى مهلة أسبوعًا لجميع الأطراف لإنهاء هذه الأزمة.

قال الفريق أول عبد الفتاح السيسي في بيانه الهام «إن القوات المسلحة على وعي كامل بما يدور في الشأن العام الداخلي دون المشاركة أو التدخل لأن القوات المسلحة تعمل بتجرد وحياد تام وولاء رجالها لمصر ولشعبها العظيم».

وأكد الفريق أول السيسي «أن القيادة العامة للقوات المسلحة منذ توليها المسئولية في أغسطس من العام 2012، أصرت أن تبتعد بقواتها عن الشأن

السياسي وتفرغت لرفع الكفاءة القتالية لأفرادها ومعداتها»، وقال «إن ما تم من إنجازات في هذا الشأن خلال الثمانية أشهر السابقة يمثل قفزة هائلة».

وأشار إلى أن هناك حالة من الانقسام داخل المجتمع واستمرارها خطر على الدولة المصرية ولابد من التوافق بين الجميع، يخطئ من يعتقد أن هذه الحالة في صالح المجتمع، ولكنها تضر به وتهدد الأمن القومي المصري.

وبلغة حاسمة قال الفريق أول السيسي: «يخطئ من يعتقد أننا في معزل عن المخاطر التي تهدد الدولة المصرية، ولذلك لن نظل صامتين أمام انزلاق البلاد في صراع تصعب السيطرة عليه».

وقال: «أؤكد أن علاقة الجيش والشعب علاقة أزلية وهي جزء من أدبيات القوات المسلحة تجاه شعب مصر، ويخطئ من يعتقد أنه بأي حال من الأحوال يستطيع الالتفاف حول هذه العلاقة أو اختراقها».

أضاف القائد العام «إن إرادة الشعب المصري هي التي تحكمنا ونرعاها بشرف ونزاهة، ونحن مسئولون مسئولية كاملة عن حمايتها، ولا يمكن أن نسمح بالتعدي على إرادة الشعب، وأنه ليس من المروءة أن نصمت أمام تخويف وترويع أهالينا المصريين والموت أشرف لنا من أن يُمس أحد من شعب مصر في وجود جيشه».

وأكد السيسي أن الإساءة المتكررة للجيش وقياداته ورموزه هي إساءة للوطنية المصرية، والشعب المصري بأكمله هو الوعاء الحاضن لجيشه، ولن تقف القوات المسلحة صامتة بعد الآن على أي إساءة قادمة تُوجه للجيش، وقال بلهجة قوية: «أرجو أن يدرك الجميع مخاطر ذلك على الأمن القومي المصري».

وأكد الفريق أول السيسي «أن الجيش المصري هو كتلة واحدة صلبة ومتماسكة وعلى قلب رجل واحد يثق في قياداته وقدرتها، وأن القوات المسلحة تجنبت خلال الفترة السابقة الدخول في المعترك السياسي إلَّا أن مسئوليتها الوطنية والأخلاقية تجاه شعبها تحتم عليها التدخل لمنع انزلاق مصر في نفق

مظلم من الصراع أو الاقتتال الداخلي أو التجريم أو التخوين أو الفتنة الطائفية أو انهيار مؤسسات الدولة».

وأنهى الفريق أول السيسي بيانه بالقول: «إن القوات المسلحة تدعو الجميع دون أي مزايدات لإيجاد صيغة تفاهم وتوافق ومصالحة حقيقية لحماية مصر وشعبها ولدينا من الوقت «أسبوع» يمكن أن يتحقق خلاله الكثير، وهي دعوة متجردة إلَّا من حب الوطن وحاضره ومستقبله».

أحدث البيان ردود فعل جماهيرية واسعة، بعث الأمل في النفوس، وزاد من إصرار الجماهير على استكمال مسيرتها لحين إسقاط النظام.

اهتزت أوساط جماعة الإخوان المسلمين، زعمت في البداية أن البيان جاء بموافقة مرسي، إلَّا أن مصدرًا عسكريًّا كذَّب هذه الادعاءات، وقال «إن مرسي لم يلتق السيسي إلَّا في الخامسة مساء، أي بعد إعلان البيان».

كان اللقاء بين مرسي والسيسي عاصفًا، لقد احتج الرئيس مرسي على صدور البيان دون علمه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، وقال للفريق السيسي: «هذا لا يصح.. أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة ولا يحق لك أن تصدر أي بيانات دون علم القائد الأعلى».

- قال السيسي: هذا البيان جاء بهدف حماية الوطن والتحذير من مخاطر الأيام القادمة.
- قال مرسي: لا يحق لكم إصدار بيانات تحذيرية للرئيس.
- قال السيسي: هذا بيان موجه للجميع، وهو من صميم مسئوليات القوات المسلحة في حماية الوطن والشعب.
- قال مرسي: أعرف تمامًا حجم ومسئولية القوات المسلحة ولكن لا يحق لكم تقديم إنذارات في مواجهة القائد الأعلى والرئيس الشرعي ودون علمه.

– قـال السيسـي: أنت تعرف أنه لا هدف لنا سـوى إنقاذ البـلاد، وقد حضرنا إليك بالأمس وحذرنا من خطورة ما هو قادم، ولكن للأسـف لم نسـمع ردًا شافيًا، ولا استعدادًا لحل الأزمة الراهنة.

– قـال مرسـي: أي حـل لا يجـب أن يكون بعيـدًا عن الشـرعية وأنا صاحب القرار الأول والمعني بهذه الأمور.

– قـال السيسـي: ونحن نتمنـى عليك أن تسـتجيب لمطالب الشـعب وتقبل بالاستفتاء على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

– قال مرسي: هذا يمثل خروجًا على الشرعية.

– قال السيسي :بل يمثل إنقاذا للوطن.

– قال مرسي: أنا أرفض هذا الإنذار.

– قـال السيسـي: ونحـن نتمنـى عليك أن تجد حـلًا للأزمة قبـل الثلاثين من يونية، ونحذر من خطورة ما هو قادم.

– قال مرسي: وماذا عن موقف القوات المسلحة.

قال السيسي: نحن نحذر من التصدي للشعب والمظاهرات السلمية، الجيش لن يسمح بذلك.

قال مرسي: وهل ستقفون مع المخربين ضد الشرعية.

قال السيسـي: نحن مع الشـعب دومًا، هذه رسـالتنا وهـذه عقيدتنا، ومطالب الشعب عادلة ونطلب منك الاستجابة لها قبل فوات الأوان.

– قال مرسي: أنا لا أقبل التهديد.

– قال السيسي: نحن لا نهدد، لكننا نحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

– قـال مرسـي: وأنا أدرى بشـئون الحكم، وأحذركم من الاسـتمرار في هذا الطريق.

- قال السيسي: أنت تعرف أن هدفنا هو حماية الوطن وليس لدينا أي أهداف أخرى، ونحن لدينا أمل بأن تستجيب لصوت الشعب حتى نستطيع تجاوز هذه الأزمة، خصوصًا أن المعلومات التي لدينا تقول إن هناك ملايين المصريين سيخرجون للتظاهر بدءًا من يوم 28 يونية.

- قال مرسي: معلوماتك غير صحيحة، نحن نثق أن الذين سيتظاهرون هم مجموعات من المخربين والبلطجية، لن يزيدوا على آلاف معدودة، وسنتعامل معهم.

- قال السيسي: ونحن نحذر من خطر الاعتداء عليهم، الجيش لن يسمح، ونحن نأمل في تدخلك السريع لإنهاء المشكلة.

- قال مرسي: عمومًا .. سنرى كيف تمضي الأمور.

***

بعد هذا اللقاء انصرف وزير الدفاع، وبدأت الحرب الإعلامية التي قادتها اللجان الإلكترونية لجماعة الإخوان تحرض ضد الجيش وضد القائد العام.

اجتمع مكتب الإرشاد في هذا اليوم، وقرر إيفاد المهندس خيرت الشاطر ود.سعد الكتاتني إلى الفريق أول السيسي لتحذيره التحذير الأخير وإبلاغه بالموقف النهائي لمكتب الإرشاد.

في صباح اليوم التالي الرابع والعشرين من يونية طلب د.سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة موعدًا عاجلًا مع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، بعد قليل أبلغه اللواء عباس كامل مدير مكتب وزير الدفاع بأن الموعد تحدد في ذات اليوم، حضر الدكتور سعد الكتاتني وحضر معه المهندس خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إلى مكتب القائد العام.

كان المهندس خيرت الشاطر غاضبًا، وكان اللقاء الذي استمر لأكثر من ساعتين فاترًا، وقد دار الحوار مع الفريق أول السيسي حول المهلة التي حددها السيسي في بيانه الذي أعلنه أمام حشد من رجال القوات المسلحة ظهر يوم

23 يونية والذي أعطى بمقتضاه مهلة أسبوعًا للرئيس ولبقية القوى السياسية للتوصل إلى حل نهائي للأزمة التي تعيشها البلاد قبل الثلاثين من يونية.

بدأ المهندس خيرت الشاطر حديثه الذي استمر لأكثر من ثلاثة أرباع الساعة، كان وجهه عابسًا، وكان صوته عاليًا، مما أثار استياء الفريق أول السيسي والذي طلب منه أكثر من مرة أن يخفض صوته ويتحدث بهدوء.

قال المهندس خيرت الشاطر: «إن البلاد تتعرض لمؤامرة خطيرة تشارك فيها قوى داخلية وقوى خارجية، وأن الأخطر أن هناك مؤسسات في الدولة تساعد وتسعى إلى نشر الفوضى في البلاد».

وقال: «إنه يعز عليه وعلى جماعة الإخوان أن يصدر الفريق السيسي بيانًا هو أقرب إلى الإنذار ضد رئيس الدولة الشرعي، ويمنحه فيه سبعة أيام لإنهاء الأزمة، مع أن سيادتكم تعلمون من هو السبب وراء الأزمة والتصعيد الحاصل في البلاد».

وقال الشاطر: لقد استخدمتم سيادتكم لغة في مخاطبة رئيس الجمهورية ما كان يجب استخدامها، وساويتم بينه وبين المخربين ودعاة الفوضى من جبهة «الخراب» التي نعرف أهدافها الحقيقية، إنه صراع على الكرسي يا سيادة الفريق بين أناس يريدون القفز دون سند شرعي أو دستوري وبين رئيس منتخب انتخابًا حرًا مباشرًا.

وقال: لقد تعرضت البلاد في الفترة الماضية لأعمال عنف وتخريب، وأصارحك القول إننا تعجبنا لموقف الجيش من هذه الأحداث، والغريب أننا نرى الآن جهاز الشرطة ينضم أيضًا إلى الجيش في نفس موقفه، حيث أعلن وزير الداخلية أكثر من مرة أنه سيحمي المظاهرات السلمية مع أنه يعلم أنها مظاهرات تخريبية، والأخطر أنه صرح بأنه لن يحمي مقرات جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، وكأنه يمنحهم الضوء الأخضر لإحراقها، مع أنه يعرف ويعلم أن هذه المقرات مستهدفة من هؤلاء المخربين.

وقال خيرت الشاطر: نحن حتى الآن نلتزم الهدوء وطلبنا من عناصرنا التحلي بالصبر حرصًا على أمن البلاد، ولكن الناس لن تسمع كلامي بعد ذلك وهي تري المؤامرة تنفذ والجيش يحذر والشرطة تشجع.. أنت تعرف يا سيادة الفريق أول أن مصر بها آلاف الآلاف من المسلحين الإسلاميين دخلوا البلاد في فترة الثورة وما بعدها، وتعرف أن لديهم أسلحة ثقيلة جاءت إليهم من ليبيا وغيرها، ولا أحد يستطيع السيطرة على هؤلاء، (وأشار بيده وكأنه يقبض على الزناد).

وقال جاءتني معلومات موثقة أن هؤلاء لن يقفوا مكتوفي الأيدي وهم يرون المؤامرة تنفذ، ولن يسمحوا أبدًا بسقوط الشرعية وسقوط الرئيس، خصوصًا أنهم يعرفون أن الدولة «العميقة» أفشلت كثيرًا من تطلعات وطموحات الرئيس وكأنها أصبحت طرفًا في المؤامرة ضده.

وقال الشاطر: «إن هذا التحذير الذي أعلنته يزيد الأوضاع اشتعالًا ويشجع المخربين على الاستمرار في مخططهم، وأرجوك ألَّا تنسي أن الرئيس مرسي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن بإمكانه اتخاذ أخطر القرارات، وهو رئيس لـه رصيده الشعبي الكبير، كما أن المجتمع الدولي وأمريكا لن يتركوا الأمور تمضي كما يريد البعض، بل سيدافعون عن الشرعية بكل ما يملكون».

وقال: «نحن لا نريد أن نفتح الأبواب أمام تدخل دولي في شئون مصر، ولكن من يظن أن أمريكا والغرب سيظلان صامتين أمام أي محاولة للانقلاب على الشرعية فهو واهم ولذلك أطلب منك يا سيادة الفريق أن تسحب هذا الإنذار، وأن تحمي الشرعية وأن تحافظ على استقرار البلاد».

ظل السيسي صامتًا، يستمع دون أن يحرك ساكنًا، كأنه أراد أن يعرف ويتعرف على آخر ما لديهم.

وبعد أن انتهى الشاطر من حديثه، سأله الفريق السيسي بالقول: «أنتم عايزين إيه بالضبط، لقد أضعتم كل شيء وخربتم البلد، وأفشلتم التجربة وأحبطتم الشعب الذي مارستم عليه القهر والإذلال..

عندما وصلتم إلى السلطة لم نعترض طريقكم وارتضينا بخيار الشعب رغم الإرهاب الذي مارستموه على الجميع، انتظرنا منكم الكثير، لكن للأسف منذ البداية تعمدتم الإساءة للقوات المسلحة وللشعب المصري، وإذا كان هناك من مسئول عن الأحداث التي تشهدها البلاد فهو أنتم، بعد أن أصدرتم الإعلان الدستوري في شهر نوفمبر من العام الماضي والذي دفع البلاد إلى مرحلة خطيرة فكان إعلانًا للفتنة».

وقال السيسي: دعوني أَقُلْ إن البلاد منذ هذا الوقت وهي تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخطر، وحتى عندما حاولت القوات المسلحة أن تدعو إلى مائدة حوار بين الجميع، رفضتم ذلك وعلمت أن د.محمود عزت اتصل بالرئيس وطالبه بإلغاء الحوار وعرفت أيضًا أنك لم تكن مشجعًا لهذا الحوار، بالرغم من أنني تحدثت مع د.أحمد عبد العاطي وأبلغته بالهدف من وراء الحوار فاتصل بي الرئيس محمد مرسي بنفسه وأيد الفكرة، لقد تعمدتم وضع القوات المسلحة في موقف صعب، ومع ذلك تحملنا الإهانة وصمتنا، وليتكم صمتم، بل فوجئنا بالمرشد يتقول على القوات المسلحة ويحرض الجنود والضباط على قادتهم، ويا ليت الأمر توقف على ذلك، لقد كنا مستعدين أن نتحمل الإهانة ولكن إهانة الوطن وتهديد أمنه واستقراره أمر لم نكن نستطيع الصمت عليه.

وقال السيسي: أنتم تعلمون أنني حذرت الرئيس أكثر من مرة، وقلت له في شهر نوفمبر إن إعلانه الدستوري سيقود البلاد إلى فرقة وإلى عنف لن يتوقف بسهولة، وقلت له في فبراير إن مشروعه فشل ولم يحقق أي نتائج ترضي الجماهير بسبب سوء الإدارة وتعمد إقصاء المجتمع كله، وقلت له إن الولاء يجب أن يكون للدولة وليس للجماعة لكنه لم يستمع إلى النصائح المخلصة.

وقال السيسي: إن التحذير الأخير كان هدفه حث الجميع وأولهم الرئيس على إنقاذ الموقف قبل 30 يونية وذهبنا إليه يوم 22 يونية، وقلنا له إن القوات المسلحة لن تسكت وستطالب جميع الأطراف بضرورة حل المشكلة قبل

الانفجار المتوقع، لكن أحدًا لا يريد أن يسمع، وإذا سمع فهو لا يلتزم ولا ينفذ ولا يستجيب.

لقد أسأتم للدين وكفرتم المصريين جميعًا بالفتاوى التي لا تمت للدين بصلة، وأريد أن أقول لكما نحن لا نتهدد، وأنا أرفض اللغة التي تتحدث بها معي، وأرجو ألَّا أسمع هذا الكلام منك أو من غيرك مرة أخرى، وأرجو منك ومنكم جميعًا أن «تلموا» عناصركم وتوقفوها عن التطاول على القوات المسلحة، أنا أعلم أن حازم أبو إسماعيل وغيره لا يقول كلامًا إلَّا بالتشاور معكم، والجيش لم يعد مستعدًا للقبول بالإهانة، وأنا أهدئ من مشاعر الضباط والجنود، لكني لم أعد أستطيع بعد أن وصلت الإهانات حدًا لا يمكن السكوت عليه.

وقال: يؤسفني أن أقول لك إنكم وضعتمونا أمام خيار من اثنين «يا إما تقتلونا أو تحكمونا» وهذا منطق مرفوض، أين حديثكم عن الديمقراطية وعن احترام إرادة الشعب، الناس لم تعد تثق في هذه الوعود، وأنا أحذر مجددًا من التعامل بلغة الغرور والتعالي على الناس وعلى القوات المسلحة.

- هنا تدخل د. سعد الكتاتني وحاول تهدئة الأجواء وقال: «نحن نقدر للقوات المسلحة مواقفها المتعددة وحرصها على الاستقرار والأمن ولكن نحن الآن أمام مؤامرة تحاك ضد الشرعية، فما هو الحل».

- قال الفريق أول السيسي: «المؤامرة هي في أذهانكم أنتم فقط، هذا شعب مسالم، لكنه ضج من الاستهانة به، انتظر الرخاء على أيديكم فإذا به يواجه القتل والمرض والجوع والخراب، انتظر بناء الدولة فإذا به أمام حكم الجماعة وأمام رئيس لا يخاطب سوى أنصاره من الجماعة والإسلاميين، ونسي أن هناك شعبًا قوامه 90 مليونًا، أنا أرفض تهديد الجيش من الميليشيات أو من أمريكا كما يحاول المهندس خيرت الشاطر أن يوحي في حديثه، نحن لا نخاف من أحد، ولسنا طامعين في السلطة ولا نريد العودة للمشهد السياسي مرة أخرى، فكفانا ما لاقيناه من إهانة منذ ثورة 25 يناير وكنا نعرف من الذي يحرك ومن الذي يحرض وظننا أنه بوصولكم للسلطة ستتعاملون

مع الشعب والجيش بشكل مختلف، ولكن للأسف فإن ذلك لم يحدث، بل العكس هو الصحيح، لقد ازدادت شراستكم وأحدثتم الانقسام في البلاد وأصبح الأخ يكره أخاه، وبدأ المصريون يشهدون أخطر مرحلة في تاريخهم، وكان الكل يعي أنكم أنتم وراء ذلك، إن الحل في تقديري هو أن يقوم الرئيس والجماعة بالاستماع إلى صوت الشعب وتلبية مطالبه، وأنا لا أعرف عن أي استقرار يتحدث المهندس خيرت الشاطر وأنتم في مشاكل مع الجميع: القضاء والشعب والشرطة والجيش ماذا تريدون بالضبط؟! حلوا مشاكلكم مع كل هؤلاء تنتهي الأزمة!!

- قال الكتاتني: ومن قال إننا ضد الحل، فقط نحن نلوم على صدور بيان من القوات المسلحة يحذر الرئيس فيزيد النار اشتعالًا ويقوي العناصر المناوئة ويجعلها تصر على تهديد أمن البلد في 30 يونية.

- قال السيسي: سواء أصدرت القوات المسلحة تحذيرها أو لم تصدر، فالشعب سيخرج في 30 يونية القادم وأنا أحذر من غضبة الشعب، وكان بيان القوات المسلحة هو إبراء للذمة أمام الجميع، ونحن لن نسمح أبدًا بسقوط الدولة أو إذلال الشعب، ولن يجرؤ ضابط أو جندي أن يوجه الرصاص إلى صدور المصريين، لن يكون هناك حل أمني ولن نسمح به أبدًا وجيش مصر سيحمي شعب مصر، وأنا أحذر أيضًا من تهديدات الأخ خيرت الشاطر باستخدام الميليشيات ضد الجيش أو الشرطة أو الشعب، أقسم بالله العظيم أن أولادنا حياكلوهم ويقطعوهم لو فكروا يعتدوا على الشعب، حل الأزمة ليس بالتهديد أو الوعيد كما يقول الأخ خيرت، ولكن الحل في يدكم أنتم، اطلبوا من الرئيس الاستجابة لمطالب الشعب، الناس تريد الاستفتاء على انتخابات رئاسية مبكرة، لماذا تخافون، لو كان الشعب معكم أهلًا وسهلًا، لو كان الشعب يريد انتخابات رئاسية مبكرة فلماذا لا نحترم رغبته، أرجوكم انقذوا البلد، الحل في أيديكم ونحن سنكون سندًا وعونًا لكم إذا استجبتم لمطالب المصريين.

- قال الكتاتني: أعدك بأننا سنفكر في الأمر جيدًا وسنتواصل مع السيد الرئيس، بحيث يتضمن خطابه غدًا مفاجآت سارة للشعب تنهي الأزمة وتضع حدًا للخلاف.

- قال السيسي: على بركة الله ونحن في الانتظار لقد سبق أن قدمنا ثلاثة تقارير للرئيس حذرنا فيها من خطورة الموقف، لكنه لم يستجب لأي من المطالب المرفوعة، وسأعطيها لكما، ولكن المهم في الأمر هو الاستجابة السريعة لمطالب الشعب.

- قال الكتاتني: سننظر في الأمر ونبلغك بالموقف النهائي.

***

المجلس الإسلامي

خطاب الوداع

في وقت متأخر من مساء الثلاثاء 25 يونية 2013، كانت تفاصيل المؤامرة قد اكتملت أمام القائد العام للقوات المسلحة، صدرت التعليمات بنزول الجيش إلى الشارع في وقت مبكر من صباح الأربعاء 26 يونية.

وبالفعل انتشرت الدبابات والمدرعات وقوات الجيش في جميع المناطق الحيوية بالبلاد في الفترة من 5 إلى 8 صباحًا، كانت خطة الانتشار دقيقة للغاية، وكانت قيادة الجيش قد نجحت في تكتم الأمر إلى الدرجة التي فاجأت الرئيس نفسه.

كانت المؤامرة التي وصلت معلوماتها إلى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول السيسي قد أشارت إلى أن الرئيس سوف يُصدر عقب خطابه المحدد في مساء الأربعاء قرارًا بعزل واعتقال الفريق أول السيسي، والفريق صدقي صبحي رئيس الأركان و35 قيادة عسكرية أخرى، وكذلك الحال الإطاحة بوزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم ورئيس المخابرات العامة اللواء رأفت شحاتة واللواء خالد ثروت مدير جهاز الأمن الوطني، والإعلان عن ثورة جديدة في مواجهة ما كان يسميه بـ«الدولة العميقة».

وقالت الخطة إن هناك أعضاء من التنظيم الخاص لجماعة الإخوان تساندهم عناصر من «حماس» سوف يرتدون ملابس الشرطة والجيش المصري لتنفيذ هذه المهمة عقب خطاب الرئيس مساء 26 يونية.

قبلها بأيام قليلة كان بعض مساعدي الرئيس قد بدأوا في إجراء اتصالات بعدد من قادة الجيش، اتصلوا باللواء أحمد وصفي قائد الجيش الثاني، وبالفريق صدقي صبحي رئيس الأركان، واللواء توحيد توفيق قائد المنطقة المركزية بزعم التفاوض حول مستقبل البلاد، فكانت الإجابة واحدة «مصر ليس فيها سوى وزير دفاع واحد اسمه الفريق أول عبد الفتاح السيسي»، وبعد أن فشلوا في إقناع أيٍّ من قادة الجيش بالتواصل، كان الخيار الأخير هو العزل والقبض الفجائي على جميع القيادات!!

فوجئ الرئيس مرسي بانتشار القوات المسلحة في شتى أنحاء البلاد، أدرك أن السيسي ربما يكون قد اكتشف ما كان يُدبَّر له وللآخرين، طلب مقابلته في الساعة الحادية عشرة من صباح الأربعاء، أي نفس يوم الخطاب، وكانت الحجة أنه يريد الاستماع إلى رأيه في الخطاب الذي سيلقيه أمام الشعب مساء ذات اليوم.

كان الفريق أول السيسي يدرك أن ساعة المواجهة النهائية قد اقتربت، إلَّا أنه ظن أن الرئيس ربما يكون قد راجع نفسه، فحاول إنقاذ المركب في اللحظات الأخيرة قبل أن تغرق بمن عليها.

على مدى ساعتين دار حوار جدلي بين الطرفين، تم التوصل في نهايته إلى ضرورة أن يتضمن الخطاب خمس نقاط أساسية هي:

1- إقالة حكومة هشام قنديل وتكليف شخصية مستقلة تتولى هي تشكيل الحكومة دون تدخل من الرئيس أو جماعة الإخوان.

2- إقالة النائب العام المستشار طلعت إبراهيم فورًا، والطلب من مجلس القضاء الأعلى تعيين نائب عام جديد وفقًا للشروط المنصوص عليها في الدستور وقانون السلطة القضائية.

3- الإعلان فورًا عن تشكيل لجنة للتعديلات الدستورية، على أن يتعهد الرئيس بضمان تنفيذ التعديلات المقترحة وإنهاء عمل اللجنة في فترة زمنية لا تزيد على شهر من تاريخ تشكيلها، لتضع حدًا للخلاف الناشب بين قوى المجتمع حول الدستور الجديد.

4- موافقة الرئيس على إجراء استفتاء شعبي حول الانتخابات الرئاسية المبكرة، والتأكيد على حيادية الرئيس ومؤسسة الرئاسة بين جميع المصريين، دون انحياز لفصيل على حساب الآخرين، باعتبار أن الرئيس هو رئيس لكل المصريين وليس فقط ممثلًا لتيار جماعة الإخوان.

5- الدعوة إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع أبناء مصر، والتوقف عن سياسة تصفية الحسابات مع المعارضين أو رموز النظام السابق.

في هذا الوقت كلف الفريق أول السيسي، الفريق «عبد المنعم التراس» قائد قوات الدفاع الجوي بالتواصل مع «طارق خليل» أحد مستشاري الرئيس والقيادي بجماعة الإخوان لإعداد مضمون الخطاب الذي سيلقيه الرئيس مساء اليوم ذاته في قاعة المؤتمرات بمدينة نصر.

وتم الاتفاق على أن يلتقي الطرفان في الخامسة مساء أي قبل أن يلقي الرئيس خطابه بقليل.

في هذا اليوم كنت قد كتبت مقالًا بجريدة «الوطن» بعنوان «الجيش يدق على الأبواب» توقعت فيه انحياز الجيش للشعب وتسلم السلطة في البلاد، ثم تسليمها إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا، حدثني قائد عسكري كبير وقال لي «لا تخف على مصر، الجيش لن يترك البلاد تسقط ولن يسمح باشتعال الحرب الأهلية».

كانت أجواء التوتر هي المسيطرة على البلاد في هذا الوقت، المظاهرات والاعتصامات تتصاعد، وحكم محكمة جنح مستأنف الإسماعيلية الذي صدر في الثالث والعشرين من يونية يحدث جدلًا واسعًا في البلاد، فالرئيس و34 من قيادات جماعة الإخوان متهمون بالتخابر وارتكاب عدة جرائم جنائية.

وكانت الإهانات التي وجهها مجددًا الشيخ حازم أبو إسماعيل ضد وزير الدفاع وقادة الجيش قد أثارت حالة من الاستياء الشديد لدى أبناء المؤسسة العسكرية جميعًا خصوصًا عندما قال: «إن السيسي تجاوز تجاوزًا شديدًا واخترق

الدستور اختراقًا بالغًا وارتكب جريمة في حق البنيان الدستوري الذي أقسم على احترامه»، وقال في صفحته على (الفيس بوك) «لابد إذا كان هذا البلد قد بقي فيه من الرجال من يكفي لعزِّه وكرامته وشرفه أن يُحاسَب على ذلك حسابًا مشهودًا مادام صامتًا ولا يصحح»، وقال «إن من يقبل خرق الدستور اليوم دون أن تثور كرامته يتجرع المر غدًا ولا عذر له»!!

وفي هذا اليوم التقت السفيرة الأمريكية «آن باترسون» اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع الذي أبلغها رفض القوات المسلحة تدخلها في الشأن الداخلي المصري، وتحذير الجيش من التدخل من خلال التصريحات الصحفية التي تدلي بها، إلَّا أن «باترسون» راحت تبلغ العصار أن واشنطن لن تسمح للجيش بأي انقلاب على «الشرعية»!!

سخر المصريون كثيرًا من التصريح الذي أدلى به الدكتور محمد علي بشر القيادي الإخواني ووزير التنمية المحلية الذي قال فيه «إن رئيس الحكومة كان بيفك الكرافتة ونقعد عرقانين في اجتماعات مجلس الوزراء لترشيد استهلاك الكهرباء».

كانت أزمة الكهرباء قد تفاقمت، وأصبح من الطبيعي أن تنقطع الكهرباء يوميًا من 4 إلى 6 ساعات في المنازل والبيوت، ولم يستثن من ذلك حتى المستشفيات والمؤسسات الحكومية والخاصة والكل يصرخ ولا أحد يجيب.

كانت عميات الحشد ليوم الثلاثين من يونية تمضي على قدم وساق، بدأت قوات الحرس الجمهوري تغلق بوابات قصر الاتحادية بالكتل الخرسانية.

كما تم إغلاق الشوارع المؤدية للقصر الجمهوري بالاتحادية بالحواجز والأسلاك والكتل الأسمنتية، ساد القلق أنحاء البلاد بعد أن نشرت الصفحة الرسمية لجريدة «الحرية والعدالة» بيانًا منسوبًا لمصادر مقربة يقول إن خطاب الرئيس مساء اليوم سوف يتضمن إجراءات حازمة وقوية، أبرزها:

1- دعوة الشعب للاستفتاء العام على إلغاء أحكام المحكمة الدستورية العليا منذ 25 يناير 2011، والتحقيق في بعض ما نسب لأعضائها السابقين والحاليين.

2- عودة مجلس الشعب الذي تم حله ظلمًا في إطار تسييس المحكمة.

3- إلغاء أحكام المحكمة المتعلقة بالحكم الصادر الذي يمنح رجال الجيش والشرطة حق التصويت في الانتخابات، ويمنع على القيادات العسكرية الترشح للرئاسة قبل 4 سنوات.

4- إحالة 84 قاضيًا للتحقيق.

5- اعتقال تحفظي لقيادات جبهة «الخراب» ومساعديهم (يقصد جبهة الإنقاذ).

6- إصدار أوامر للشرطة بإطلاق الرصاص على أي ملثم يرتدي القناع.

7- إغلاق قنوات «الفتنة» يقصد المعارضة في مدينة الإنتاج الإعلامي.

8- اعتقال الإعلاميين العاملين في هذه القنوات.

9- التأكيد على تجريم الأحزاب وعلاقتها بالمخابرات الخليجية.

لم ينف أي من المسئولين هذه الادعاءات والبيانات التي راحت تنقلها مواقع التواصل الاجتماعي، بعدها نشرت البوابة الإلكترونية لصحيفة «الوطن» المصرية المستقلة معلومات، نقلت فيها عن مصادر عليمة قولها «إن جماعة الإخوان تعْلن حالة الاستنفار القصوى داخل قواعدها استعدادًا لقرارات مهمة سوف يعلنها الرئيس مرسي مساء ذات اليوم».

وأكدت المصادر لـ«الوطن» أن جماعة الإخوان عقدت اجتماعات مغلقة للشُعب والمناطق على مستوى الجمهورية خلال الساعات الأربع الماضية تتضمن خطة التنظيم وحلفائه من الإسلاميين بدءًا من مساء اليوم الأربعاء 26 يونية حتى الثلاثاء التالي للتعامل مع المظاهرات المتوقعة.

وأكدت المصادر أنه تم إبلاغ هذه القواعد بالتحرك ابتداء من الساعة السابعة مساء اليوم ذاته، وقبل خطاب الرئيس مرسي بنحو ساعتين ونصف الساعة في جميع المحافظات، خصوصًا أن الرئيس سوف يُصدر قرارات مهمة أقوى من قراره السابق بإقالة المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، وقالت المصادر الإخوانية لـ«الوطن»: «إن التعليمات تتضمن حشدًا قويًا في قاعة المؤتمرات أثناء خطاب الرئيس، وأيضًا تنظيم مسيرات أخرى حاشدة بالتعاون مع الإسلاميين في القاهرة والمحافظات الأخرى بهدف السيطرة على الميادين الرئيسية».

وأوضحت المصادر أنه من المرجح أن تشمل القرارات التي سوف يعلنها الرئيس في خطابه اعتقالات في صفوف المعارضة والإعلاميين، كما سيكشف الرئيس عن مؤامرة الثورة المضادة ضده، كما سيدعو إلى إجراء استفتاء على حل المحكمة الدستورية، وأكد المصدر أن اعتصام الجمعة 28 يونية الذي ستنظمه الجماعة وحلفاؤها لن يقتصر فقط على مسجدي رابعة العدوية والرحمن الرحيم وإنما سيشمل أماكن أخرى لم تحدد.

لقد أثارت هذه المعلومات حالة من القلق الشديد في البلاد، وأكدت أن خطاب الرئيس لن يمر مرور الكرام، والهدف منه إجهاض أي تحركات شعبية قبيل الثلاثين من يونية.

وفي هذا اليوم كنت قد صرحت في أكثر من وسيلة إعلامية بأن قائمة تضم 36 إعلاميًا وسياسيًا قد صدرت أوامر باعتقالهم من الرئيس شخصيًا، وأن وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني والمخابرات العامة يرفضون تنفيذ أمر الاعتقال، وكذلك الحال مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وقد تأكد ذلك الكلام عبر حديث أدلى به وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم في شهر أغسطس 2013 إلى قناة «سي.بي.سي» عندما قال «إن وزارة الداخلية رفضت تنفيذ تعليمات الرئيس بالقبض على بعض الإعلاميين والسياسيين».

***

في مساء هذا اليوم حالت الظروف دون لقاء الفريق عبدالمنعم التراس قائد قوات الدفاع الجوي مع طارق خليل أحدمستشاري الرئيس كما هو محدد له في الخامسة مساء.

كان الفريق أول السيسي على يقين بأن خطاب الرئيس مرسي سيمثل مفاجأة سعيدة للمصريين، لقد التقى أحد كبار المسئولين قبيل الخطاب بقليل، وقال له: خطاب الرئيس سوف يكون إيجابيًا جدًا ويُنهي الأزمة الناشبة في المجتمع.

كانت الرئاسة وقبيل الخطاب بيوم واحد قد أصدرت بيانًا نفت فيه صحة ما نشر منسوبًا للدكتورة باكينام الشرقاوي مساعدة الرئيس للشئون السياسية بشأن اعتزام الرئيس الإعلان في خطابه الأربعاء دعوة الناخبين للاستفتاء حول إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ولكن ذلك لم يجعل السيسي يفقد الأمل في التزام الرئيس بما جرى الاتفاق عليه ظهر اليوم ذاته.

في تمام الثامنة والنصف تقريبًا كان وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم قد وصل إلى قاعة الاستقبال الرئيسية حتى يكون في استقبال رئيس الجمهورية، وفي الممر أوقفه المهندس أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط، المتحالف مع جماعة الإخوان وبادره بالقول:

سيادة الوزير يعني إيه تحمي المظاهرات السلمية وموش حتحمي مقرات الإخوان. عمومًا كل واحد بياخد موقف سيُحاسَب عليه.

نظر الوزير إلى أبو العلا ماضي، وقال له بلهجة حاسمة «لا إنت ولا غيرك هيعرفنا شغلنا»، ثم تركه ومضى إلى قاعة الاستقبال.

كان قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة قد وصلوا منذ قليل إلى قاعة الاستقبال، سأل أحدهم الفريق عبدالمنعم التراس: ماذا لو تطاول المحتشدون الإخوان داخل القاعة على الجيش؟ كان رد الفريق التراس «لن يجرؤوا على ذلك، ولو فعلوها لن ننسحب من القاعة وساعتها لكل حدث حديث».

كانـت الإجـراءات الأمنية التـي اتخذها الجيـش حول قاعـة المؤتمرات هي إشـارة لكل من يعنيهم الأمر، وكان محمد مرسـي يدرك أن الجيش قد وضعه في موقـف صعب، غير أنه سـيفاجئ الجميع خصوصًا الفريق السيسـي بمضمون ما سيحويه الخطاب.

***

قبيـل الخطـاب الـذي ألقاه الرئيـس السـابق محمد مرسـي في يـوم الأربعاء 26 يونية 2013، كان مكتب الإرشاد قد بعث برسالة تتضمن القضايا التي يتوجب على الرئيس التركيز عليها، تجاهل الرئيس ما اتفق عليه مع الفريق أول السيسـي، قرأ نص الوثيقة المرسـلة من مكتب الإرشـاد ترجمها في خطابه، وقد كشفت في حديـث تليفزيونـي عن مضمون هـذا النص قبيل خطاب الرئيس بسـاعات قليلة، ويا للعجب فإن كل ما قلته نقلا عن الوثيقة الإخوانية ذكره الرئيس في خطابه ذات المساء.

لقد تضمنت مسـودة الخطاب التي أعدها فريق من الباحثين الإخوان وقدمت إلـى الرئيس مرسـي لتكون هي مضمون خطابه في اليوم نفسـه عـددًا من القضايا التي تم التركيز عليها ومنها:

- الرد على الحملات الإعلامية الموجهة ضد الرئيس.
- توجيه انتقادات حادة إلى ما أسـمته الوثيقة (بجبهة التخريب)؛ تقصد جبهة الإنقاذ.
- كشف مؤامرات رموز النظام السابق ضد الرئيس.
- توضيح حقائق الموقف الاقتصادي الحالي.
- كشف مؤامرات بعض الدول الخارجية ضد مصر.
- رفض تقديم أية تنازلات تتعلق بشرعية الرئيس.
- الوعد بالالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور.

- التركيز على الأسباب الحقيقة لأزمة السولار والبنزين.

- التحدث بإسهاب عن تاريخ الرئيس ومسيرته الحياتية بطريقة عاطفية.

- التحذير من خطورة مظاهرات 30 يونيو والتهديد بمحاسبة المتورطين.

- الخطاب يجب أن يكون صلبًا وفيه بعض القسوة وإظهار الجانب الآخر الشرس للقائد.

- طرح خطط واضحة للسيطرة على الأمن في مصر.

- ذكر جميع الإنجازات التي تمت خلال فترة الحكم.

- التأكيد على تبني خطة للمشاريع المستقبلية.

***

في حوالي التاسعة والنصف دخل إلى قاعة الاجتماعات كبار المسئولين استعدادًا لخطاب الرئيس، وفور أن دخل وزير الداخلية إلى القاعة اشتعلت الهتافات المعادية له ولرجال الشرطة، نظر الوزير في الصف الخلفي فوجد بعض زملائه من الوزراء الإخوان فطلب منهم إسكات هذه الأصوات ووقف الهتافات، وما هي إلا ثوانٍ معدودة حتى استجاب الذين كانوا يرددون الهتافات لوقفها بعد صدور التعليمات إليهم.

كان المطلوب إرهاب وزير الداخلية وممارسة الضغط عليه، إلَّا أن الوزير كان يعرف أبعاد المؤامرة، وكان على قناعة بأنه لن يغير موقفه وأنه لن يورط الشرطة في الصدام مجددًا مع الشعب.

غاب عن هذا الخطاب قداسة البابا «تواضروس» والدكتور «أحمد الطيب» شيخ الأزهر رغم توجيه الدعوة إليهما، وكان الغياب متعمدًا ويمثل نوعًا من أنواع الاحتجاج؛ حيث تعرض البابا لإهانات وانتقادات عديدة من رموز الجماعة والسلطة، كما أن شيخ الأزهر كان يعرف أن هناك مؤامرة لإبعاده من

مشـيخة الأزهر وأن الرئيس لا ينسـى له أنه استقبل منافسه الفريق أحمد شفيق في بيت العائلة بالقرنة بالأقصر.

وكان شيخ الأزهر يدرك أن ما كان يجرى في جامعة الأزهر وتسميم الطلاب والتظاهـرات والاعتصامات التـي أعقبت ذلك هي عملية مقصـودة هدفها إجبار شيخ الأزهر على الاسـتقالة حتـى يُفتح الطريق أمام الشـيخ يوسـف القرضاوي لتولي منصب شيخ الأزهر بديلًا عن الدكتور أحمد الطيب.

***

دخـل الرئيس إلى قاعـة الاحتفال، ردد الحاضـرون هتافـات التأييد للدكتور مرسـي، بدأ الرئيـس خطابه بكلمات غير مترابطة وعبارات غير مفهومة استخدم فيهـا لغـة اسـتفزازية، وجَّه خلالهـا اتهامات لشـخصيات عديدة، وتوعـد بالويل والثبور وعظائم الأمور.

أكاذيـب متعددة حواهـا حديث «الرئيس» السـابق محمد مرسـي، ادعاءات، تصفية حسـابات، اتهامات دون سند أو دليل، وصلت إلى حد إدانة قضاة ورجال أعمال وقادة سياسيين وإعلاميين على الهواء مباشرة.

وبعيـدًا عـن اللغة المتدنيـة، والإهانات، وسـب فئات كثيرة من أبناء الشـعب المصـري، وبعيـدًا عـن تجـاوز الحقائـق، والوعود الزائفـة، ثمة أكاذيـب حواها الخطـاب والتـي دفعت البعض إلى القول إن محمد مرسـي لو شـاهد خطابه مرة أخرى فحتمًا سينزل معنا مظاهرات 30 يونية للمطالبة برحيل محمد مرسي!

لقد صبَّ «الرئيس» السـابق جام غضبه على النائب العام الشـرعي المستشار عبدالمجيـد محمـود، اتهمه واتهم النيابة العامة بأنها لـم تجتهد في تقديم الأدلة، ولذلك حدثت البراءات التي أصدر فيها القضاء أحكامه، وحمَّله مسئولية فشـل قضيـة مبـارك، لأنـه- قال إيه- لـم يقدم تقريـر لجنة تقصـي الحقائـق، ويبدو أن الرئيـس لا يعلم حتـى الآن أن مبارك قد أدين بالمؤبد فـي القضية، وكذلك الأمر

بالنسبة لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، ثم إن النيابة العامة قدمت التقرير الذي تحدث عنه إلى المحكمة وفقًا لتصريحات المستشار عبدالمجيد محمود التي أدلى بها في أعقاب خطاب الرئيس إلى قناة دريم.

لقد اتهم النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود بأنه وراء غياب الأدلة في قضية موقعة الجمل، ولذلك حصل المتهمون جميعًا على أحكام بالبراءة، رغم أنه يعلم أن النيابة العامة لم تكن لها علاقة من قريب أو بعيد بهذه القضية، وأن هناك قاضي تحقيق عُين من وزير العدل هو الذي تولى التحقيق في القضية من البداية إلى النهاية وهو الذي قدمها إلى هيئة المحكمة.

لقد سخر الرئيس السابق من لجوء النائب العام الشرعي إلى محكمة النقض واعتبر أن ذلك يُعَد انقلابًا على الشرعية!! وهو أمر كان غريبًا أن يصدر عن رئيس يعرف أن الملاذ الوحيد للمصريين في مواجهة السلطة هو اللجوء إلى القضاء!

وتحدث محمد مرسي عن الفريق أحمد شفيق، مجردًا من أي أوصاف، كان حديثه يعكس «غلًا وحقدًا» وخوفًا ورعبًا من احتمالية عودته إلى مصر في 30 يونية كما سبق أن تردد.

اتهمه اتهامات ظالمة لم يحسم القضاء أمرها، كان الرجل لا يزال بريئًا حتى هذا الوقت في نظر العدالة ونظر الناس، ومع ذلك راح يتهمه بأنه مدان في قضايا أرض الطيارين، بل جاء إليه بقضية جديدة متعلقة بصفقة شراء طائرات «البوينج»، وزعم أنه اشترى صفقة الطائرات بأسعار أعلى بكثير من أسعارها الحالية، وكان يجب على د. مرسي قبل أن يتهم الفريق شفيق بصفته وزيرًا سابقًا للطيران أن يتساءل عن أعضاء لجنة المشتريات التي تضم رئيس الشركة القابضة للطائرات، ومحافظ البنك المركزي والعديد من رجالات الاقتصاد، دون أن يكون لوزير الطيران أي علاقة بذلك.

لم يكن الرئيس السابق يعلم أن سعر الطائرة وهي تباع في مرحلتها الأولى تكون بأسعار أكبر بكثير من بيعها بعد ثماني أو عشر سنوات، ثم إنه وهذا هو

الأهم، ليست هناك قضية أو بلاغ مقدم ومدعم بالمستندات يتهم أحمد شفيق بالضلوع في الصفقة أو الحصول على عمولات، كما أن شركة «بوينج» أصدرت بيانًا في اليوم التالي كذَّبت فيه ادعاءات مرسي وقالت إن سعر الطائرة البوينج في هذا الوقت كان 70 مليون دولار وليس 148 مليون دولار، كما ادعى مرسي وزعم أن حكومته اشترتها بـ98 مليون دولار أخيرًا.

لقد راح «الرئيس» يوجه اتهامًا إلى أحد القضاة بالتزوير، إنه القاضي «علي النمر» الذي هو ضمن هيئة المحكمة التي تحاكم الفريق أحمد شفيق، أمام الرأي العام دون سند أو دليل، لقد وجه إليه اتهامًا ظالمًا دون سند أو دليل، حيث ادعى أنه رأى بأم عينيه عندما كان مرشحًا في انتخابات مجلس الشعب 2005 التي لم يفز فيها هذا القاضي كان يقوم بنفسه بتزوير الانتخابات البرلمانية لصالح المنافس.

كان الاتهام ظالمًا، لا يحوي دليلًا ولا تحقيقًا ولا حكمًا صادرًا من محكمة ولا إحالة للصلاحية، لكن الناس تساءلت: إيه الحكاية؟!

والحكاية وفقًا للرواية التي سمعتها من أشخاص نافذين أن محمد مرسي علم أن المحكمة التي تحاكم الفريق أحمد شفيق في قضية الطيارين كانت ستُصدر حكمها في العشرين من يونية ببراءة أحمد شفيق في القضية وأنه لهذا السبب راح يتهم أحد قضاتها الشرفاء بهدف ابتزاز هيئة المحكمة.

لقد أراد مرسي بهذا الاتهام النيل من هيئة المحكمة وتحريض الرأي العام ضدها، وممارسة الابتزاز عليها، وهي ذات الطريقة التي تحدث بها عن القضاة الأفاضل الذين رفضوا الخضوع للضغوط وأصدروا أحكامهم استنادًا إلى العدل والقانون وصحيح الأوراق المقدمة بالإدانة كانت أو بالبراءة.

كان مرسي يشيد بالقضاء في خطابه، وبعد ثوانٍ معدودة يشكك في أحكامه، ويتهم قضاته بأبشع الاتهامات، ونسي أو تناسى أنه هو الذي استباح القضاء بالإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر من العام الماضي، وأنه هو الذي

أعطى الضوء الأخضر لحصار المحكمة الدستورية وإهانة قضاتها، وأنه هو الذي اتهم هيئة المحكمة بالتآمر واللعب من خلف ستار، وأنه هو من أصدر قرارًا جائرًا بعودة مجلس الشعب الباطل، واتهام المحكمة الدستورية بإصدارها حكمًا سياسيًّا لا يستند إلى عدل أو قانون.

وكعادته راح مرسي يردد مقولات جماعته واتهامهم للإعلام بأنه سبب الأزمات، وأنه هو وراء فشل السياحة لأنه يدفع بكاميراته لتصور مناطق أثرية خالية من السياح، بينما راح يقول إن حجم السياحة زاد مليونًا في عهده الميمون ولم يقدم دليله على حقيقة الأرقام الوهمية التي أذاعها وأثارت سخط الكثيرين.

لقد حذر مرسي الصحفيين والإعلاميين في خطابه، وقال كفاية «سنة»، أي إنه منحهم عامًا وفقط ولكن حان وقت الحساب، وقبل أن ينهي جملته، انطلق نفر من عشيرته يهتفون: «ربيهم يا ريس» على نمط شعار «إدينا الإشارة نجيبهم في شيكارة» وهو الشعار الذي ردده أنصاره الذين حاصروا المحكمة الدستورية.

واتهم مرسي في خطابه رجل الأعمال محمد الأمين، رئيس مجلس إدارة قناة «سي. بي. سي» بالتهرب من الضرائب، وقال إن البنوك لها 3 مليارات جنيه عند أحمد بهجت، رئيس مجلس إدارة قناة دريم، ولم يقل للرأي العام لماذا لم يجر التحقيق معهما أمام الجهات المختصة، وهل يصح أن يحرض الرئيس على أناس لا يزالون أبرياء حتى الآن ويتهمهم بالاعتداء على المال العام قبيل صدور حكم قضائي؟ غير أن حقيقة الهدف اتضحت عندما قال «يا ريت ساكتين، إنما عاملين قنوات فضائية علشان تشتمنا»!

كانت تلك هي حقيقة الأمر، رئيس يصفي حسابات، أستطيع أن أتغاضى عنك وأسكت عن تجاوزاتك إذا كنت معنا أو حولت قناتك أو صحيفتك إلى «بوق» لنا، لكن إذا قررت أن تواجهنا فحتمًا سنشهِّر بك ونمنعك من السفر، ونسعى إلى التنكيل بك!

لقد تعمد الإساءة إلى نقيب الصحفيين الأسبق مكرم محمد أحمد لمجرد أن مكرم عبر عن رأيه في هذا النظام، كما وصف مرسي إعلامية مرموقة بحجم «لميس الحديدي» بأنها «بنت»، وأراد أن يقول إنها «قليلة الأدب» لأنها لا تراعي أنه مثل أبيها، وراح يمسك بذقنه، لأنه رجل «شايب» لم يذكر اسمها لكنه كان يستهدفها، لأنها تسبب له هي وغيرها صداعًا دائمًا.

كانت اتهامات في المطلق لا تستند إلى أدلة أو وقائع، والغريب أنه راح يردد أنه يتفضل على الصحفيين بأنه ألغى الحبس الاحتياطي في قضايا سب رئيس الجمهورية، ونسي أن الرئيس السابق حسني مبارك هو الذي ألغى الحبس في العديد من المواد عن الصحفيين.

وتحدث مرسي عن الأوضاع الاقتصادية محملًا النظام السابق مسئولية تردي الأوضاع، والمسئولية عن ديون مصر والعجز في الموازنة العامة، وأجمل هذه الديون بالقول إن الديون الخارجية في عهد مبارك وصلت إلى 35 مليار دولار، بالإضافة إلى ديون داخلية حوالي 177 مليار دولار، أي أن مجمل الديون وصل إلى 212 مليار دولار، أي 1.5 تريليون جنيه في مجملها.. والحقيقة أن ديون مصر الخارجية في 30 يونية من العام 2012 أي يوم تسلمه السلطة- كانت 33 مليار دولار وزادت في عام واحد حكم فيها مصر إلى 44.5 مليار دولار.

لقد زاد الدين المحلي في عهد مرسي من تريليون و100 مليار جنيه إلى تريليون وحوالي 350 مليار جنيه، وأن عجز الموازنة كان قد وصل إلى حوالي 135 مليار جنيه قبل وصوله للحكم، وزاد إلى 225 مليار جنيه بعد عام واحد من حكمه للبلاد، ناهيك عن زيادة معدلات البطالة وزيادة حجم التضخم وارتفاع الأسعار، والأزمات التي سببت حالة من الاختناق لجميع الفئات الاجتماعية في مصر.

أما عن أكذوبة البنزين والسولار واتهام أصحاب المحطات والعاملين بها بأنهم سبب الأزمة، فهذه أكذوبة جديدة، لأن السبب بالأساس هو عجز الدولة

عن توفير الأموال لاستيراد النفط الخام وبعض المواد الأخرى، وهو أمر انعكس على معمل «ميدور» الذي كان يعمل بنسبة 40٪ من طاقته، بعد توقف العديد من البلدان التي تعمد مرسي الإساءة إلى العلاقات معها عن تقديم كميات النفط الخام المطلوبة قبيل أن تحصل على سعرها مقدمًا.

واستخدم مرسي في خطابه مصطلح الفلول والنظام السابق وأعداء الثورة عشرات المرات، واتهم النائب السابق ممدوح فودة «الدقهلية»، والنائب مجدي عاشور «الشرقية» وشخصًا لم يسمه في المعادي بأنهم وراء استئجار البلطجية وهم الذين يقومون بعملية التمويل لشباب المتظاهرين في محمد محمود وغيره، اتهمهم دون سند أو دليل ولو كان لديه لأبلغ عنهم.

ثم إنه راح يتهم د.فتحي سرور وفرقته بأنهم يقفون وراء ما يجري ويؤكد أنه عارفهم واحد واحد، فهل يتصور عاقل أن رجل القانون الذي بلغ من العمر ما يقارب الثمانين، سيتفرغ لقيادة أعمال البلطجة والتآمر ضد محمد مرسي؟

كان الخطاب مستفزًا، إنها الادعاءات نفسها التي تعوّد أن يلقي بها مرسي في وجوه الجميع، تناقض كبير في الأقوال والأفعال، فالرجل الذي يفخر بأنه أطلق سراح جميع الذين تمت محاكمتهم سابقًا أمام المحاكم العسكرية يهدد بإحالة منتقديه إلى المحاكم العسكرية وحبسهم، والرئيس الذي يتحدث عن البراءات التي يحصل عليها رموز من النظام السابق أو ضباط الداخلية المتهمون في بعض القضايا، هو نفسه الذي يحول دون الإعلان عن نتائج التحقيقات في قضية استشهاد 16 جنديًا في سيناء، وهو ذاته الذي غل يد الجيش والشرطة في القبض على الذين اختطفوا جنودنا في سيناء وقال: «يجب أن نحرص على سلامة الخاطفين والمخطوفين»، وكأنه لا يريد القبض على الخاطفين، لأنهم سيكشفون عن حقائق تقلب الأوضاع!!

قال عن كمال الشاذلي - الذي توفاه الله - إنه واجهه في مجلس الشعب وقال له: «أنتم مجموعة من اللصوص»، فرد عليه كمال الشاذلي ببرود شديد وقال

لـه: «أنتم ناس أطهار سيبوا لنا النجاسة»، كان ذلك غريبًا ومدهشًا حتى أصبح المشاهدون أمام أمر من اثنين:

إما أن الذي كان يحدثه مرسي هو شخص شبيه بكمال الشاذلي، فُهيئ له أنه كمال الشاذلي، وإما أنه كان يحلم وصدق الحلم.

الكل كان يعرف أن كمال الشاذلي ليس هو الشخص الذي يمكن أن يصمت أمام هذه الكلمات. خصوصًا أنه كان في هذا الوقت في قمة نفوذه وسلطته، ولكن مرسي كان يكذب كما يتنفس.

وكان غريبًا أن يشيد بالشرطة في الوقت الذي أطلق فيه أنصاره لمحاصرة مقر الأمن الوطني وإهانة رجال الشرطة، وينتقد القضاء إذا أفرج عن بعض المتهمين منهم.

كذلك الحال في حديثه عن الجيش، لقد أراد أن يقول إن الجيش معي، وأنا قائدهم الأعلى وإن الفريق أول السيسي ينفذ تعليماتي، وإن هناك متآمرين يحاولون الإساءة للعلاقة بين مؤسسة الرئاسة وبين القوات المسلحة، وقس على ذلك.

لقد بدا الرئيس مرسي في هذا الخطاب فاقد الأعصاب، انتقاميًا يسعى متعمدًا إلى تشويه خصومه والإساءة إليهم، ويشكك في جميع مؤسسات الدولة المصرية بلا استثناء، بل يسب الشعب المصري ويتعمد الإساءة إليه.

كما إنه بهذا الخطاب أساء لصورة ومنصب رئيس الجمهورية؛ حيث راح يخوض معارك صغيرة، ويتهم الناس دون سند أو قانون ويستخدم ألفاظًا من عينة: «نحن غير قابلين للانضغاط، البنت دي، عقرب بيقرصنا» وقس على ذلك.

لقد بدا في الخطاب وكأنه الحاكم الإله، وضح ذلك من حديثه الذي لا يقبل الجدل وتعليماته التي لا تستند إلى دليل ومنها قوله: «خلال أسبوع أطلب من جميع المسئولين إقالة المتسببين في الأزمات»، هكذا دون تحقيق أو حكم قضائي ولكن بإساءة استخدام السلطة في قرارات انتقامية وغير مدروسة الهدف

منهـا إبعاد القيادات عن مناصبها بحجـج واهية وتعيين عناصر إخوانية بدلًا منها، وقد منح المسئولين أسبوعًا فقط للإجهاز على هؤلاء جميعًا!!

ووضـح أنه لديه رعب ومخاوف من النظام السـابق الـذي مات وانتهى، فراح يختلـق عـدوًا وهميًا ويلقي عليه بمسـئولية فشـله ويطالب القضـاء بحبس جميع هذه الرموز، ويصنع من نفسه قاضيًا، ويتساءل: لماذا لم يلق القبض على محمود وجـدي فـي موقعة الجمل؟ ويتوعـد مَن حصلوا على البـراءة بالمطاردة إلى آخر العمـر، مـع أنه لا يـزال هاربًا مـن العدالـة ومتهمًا في قضيـة تخابر لم يـأتِ على ذكرها.

لقد كان أهم ما في هذا الخطاب المهين أن الرئيس السابق استطاع على مدى سـاعتين ونصـف السـاعة أن يحشـد المترددين مـن المصريين ليحسـموا أمرهم ويقـرروا النـزول في مظاهرات يـوم 30 يونية المقبل بعد أن وجدوا أنفسـهم أمام رئيس لا يعي حقائق الأمور، وليس لديه الاستعداد لسماع صوت الناس، ويرفض بكل عناد الاستجابة لمطالبهم المشروعة، ويتعامل بمنطق «أنا ربكم الأعلى».

***

كان الذهول يسيطر على الفريق أول عبد الفتاح السيسي، لقد فوجئ بخطاب آخر غير ذلك الذي اتفق عليه مع الرئيس مرسي، الآن أدرك أنه لا فائدة، ولا أمل من وراء محمد مرسي، فهو رجل أخلف الوعد مجددًا، وانقلب على كل ما جرى الاتفاق عليه معه حول مضمون الخطاب.

لقـد رفع متظاهرو وزارة الدفاع الذين اعتصموا هناك منذ الحادي والعشـرين من يونية الأحذية في مواجهة خطاب مرسـي، وظلوا يرددون شعار «ارحل» حتى صباح اليوم التالي.

وبعـد سـاعات قليلة من الخطاب، بـدأت عملية إرهاب القضـاة، حيث تمت إحالـة 32 قاضيًـا للتحقيـق بتهمـة تزويـر انتخابـات البرلمـان في دورتـي 2005 و2010، وكان المسـتهدف من وراء قرار الإحالـة هو القاضي محمد أحمد النمر

الذي اتهمه مرسي في خطابه بتزوير انتخابات 2005، في الدائرة التي لم ينجح فيها محمد مرسي.

ولقد أمر النائب العام المعين طلعت إبراهيم في اليوم نفسه بتشكيل لجنة لحصر جميع القضايا والبلاغات غير المقيدة بنيابة أمن الدولة العليا تمهيدًا لاستئناف التحقيقات وعرض النتائج على الرأي العام في حينه.

كما أصدر قرارًا بمنع محمد الأمين رئيس قنوات (سي.بي.سي) من السفر بعد الخطاب، وفي هذا الوقت أعربت الخارجية الأمريكية عن قلقها البالغ إزاء الأحداث في مصر، مشيرة إلى أن خطاب مرسي خلا من خطوات محددة وفقًا لما دعت إليه واشنطن بشأن الإصغاء لأصوات الشعب المصري.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية (جنيفر ساكي): «إننا قلقون للغاية إزاء ما نراه على أرض الواقع في مصر، وندرك أن هذا وضع متوتر للغاية ويتحرك بسرعة».

وقالت «إننا نراقب الموقف عن كثب شديد، وما زلنا نعتقد أنه بطبيعة الحال فإن الشعب المصري يستحق حلًا سياسيًا للأزمة الحالية، وإن الخطاب الذي ألقاه مرسي الليلة الماضية خلا إلى حد كبير من خطوات محددة، وقد قلنا إنه يجب أن يفعل أكثر من ذلك ليكون حقًا مستجيبًا ومعبرًا عن دواعي القلق المبررة التي أعرب عنها الشعب المصري، ومما يؤسف أن ذلك لم يكن جزءًا مما تحدث عنه الخطاب».

وقالت المتحدثة الأمريكية «إن الرئيس أوباما ووزير الخارجية جون كيري وآخرين قد نقلوا لنظرائهم أنه من المهم للرئيس مرسي الاستماع إلى الشعب المصري واتخاذ خطوات للتعامل مع جميع الأطراف».

لم يعط مرسي وجماعته اهتمامًا لقلق الإدارة الأمريكية، لم يراجع مواقفه، ظل على طريقه، تجاهل الأصوات التي خرجت في الميادين تطالب بإسقاط

حكمه، رفض نصائح قادة الجيش، فقط كان يستمع إلى تعليمات مكتب إرشاد الجماعة، ويعمل على تنفيذها، كانت لديه ثقة غريبة في أن كل شيء سينتهي خلال أيام، وأنه سينتصر على الجميع، وسيحاسب الكافة بلا استثناء.

استمرت تداعيات خطاب السادس والعشرين من يونية، لقد راح المصريون يعلنون سخطهم على هذا الخطاب الذي أكد فيه الرئيس مرسي أنه ماضٍ في طريقه، وأنه يعد لهجمة انتقامية ضد الشعب وضد معارضيه، لقد قالها بكل قوة «كفاية عليكم سنة»!!

كان هذا التحذير يعني أن الرئيس قرر اتخاذ إجراءات استثنائية ضد جميع معارضيه، وأنه يرفض الاستماع إلى صوت الشعب، وأنه قرر تحدي الجيش وعدم الاستجابة للتحذير الذي وجهه الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم الأحد 23 يونية، والذي منح فيه الرئيس مدة أسبوع لإنهاء الأزمة والاستجابة لمطالب الشعب.

كانت قواعد الجيش في حالة غليان، خصوصًا بعد وصول الأنباء التي أشارت إلى أن محمد مرسي كان يعد مخططًا لعزل قيادات الجيش وقيادات أخرى عديدة.

وصلت معلومات إلى جهاز المخابرات العامة أن الرئيس كان يستهدف أيضًا القبض على اللواء رأفت شحاتة رئيس المخابرات العامة، وعدد من قادة الجهاز الآخرين، ولذلك ظل اللواء شحاتة داخل الجهاز ولم يغادره إطلاقًا منذ مساء 28 يونية حتى انتصار الثورة بعد الثالث من يوليو.

كانت الأجواء تنذر بمخاطر عديدة، وكانت الجماعة تستعجل الرئيس لاتخاذ إجراءاته العاجلة والسريعة في مواجهة معارضيه، غير أن الشارع كان يتحدث في هذا الوقت عن موعد تدخل الجيش لحسم الأمر والانحياز إلى الإرادة الشعبية.

كان السؤال المطروح في هذا الوقت : هل يتدخل الجيش بعد أسبوع من انطلاق التظاهرات أم بعد أسبوعين؟!

كانت خطة الجماعة تقول: إن مظاهرات 30 يونية لن تكون كبيرة، وإنها لن تستمر طويلًا، فعلينا أن نتحمل الأيام الأولى منها ثم سيأتي شهر رمضان بعد أيام قليلة، ولن يجد المصريون أمامهم من طريق سوى الذهاب إلى منازلهم وترك الشوارع، وساعتها سيكون الإخوان قد حققوا انتصارهم الكبير، فيضعوا حدًا للمعارضين، ويؤدبوا «المارقين»، لتنطلق بعدها الخطة الكبرى لأخونة الدولة، وإحلال دولة «الجماعة» محل الدولة «العميقة»!

وفي السابع والعشرين من يونية استقبل الرئيس مرسي وزير العدل المستشار أحمد سليمان ومعه المستشار حاتم بجاتو وزير الدولة لشئون المجالس النيابية، وفي هذا اللقاء أعرب وزير العدل عن غضبه وغضب القضاة من الإهانات التي وجهها الرئيس مرسي لأحد القضاة واتهامه بالتزوير. فقال مرسي: وماذا نفعل؟
- قال وزير العدل: أرجو أن تصدر توضيحا تؤكد فيه على احترام القضاء وكتب له طبيعة بيان بذلك. كان د. أحمد عبد العاطي حاضرًا هذا اللقاء فأمسك بالورقة وقام بتمزيقها وقال لمرسي لا تقدم أي توضيح، ومن يريد أن يضرب رأسه في الحائط فليفعل.. لم يعلق محمد مرسي، وكان وزير العدل مذهولًا ولم يجد أمامه سوى أن ينصرف في صمت، واكتفى بأن قدم له أسماء المرشحين للنيابة العامة وهيئة قضايا الدولة.

وفي هذا اليوم أيضًا التقى الرئيس مرسي وزير الاستثمار يحيى حامد ومعه فريق من كبار المسئولين بالوزارة، حيث أعلن أنه طرح على الرئيس خطة الوزارة التي تستهدف خلق فرص عمل جديدة في البلاد.

كان مرسي يستهدف من وراء هذه اللقاءات التأكيد أنه ماضٍ في طريقه، وأنه ليس منشغلًا بالتظاهرات المتوقعة في 30 يونية المقبل.

وفي يوم الجمعة الثامن والعشرين من يونية، بدأت الجماهير تزحف إلى ميدان التحرير وقصر الاتحادية والعديد من المحافظات الأخرى، احتشد مئات الآلاف الذين كانوا يطالبون برحيل مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

كان المشـهد في ميدان التحرير باعثًا للأمـل، لقد امتلأ الميدان عن آخره، بينما راحت الحشـود تزحف إلـى رابعة العدوية من أعضاء جماعـة الإخوان وحلفائهم بهدف إرهاب المتظاهرين السلميين المعارضين لسياسة الجماعة وحكم الرئيس!

اجتمع مكتب الإرشـاد مسـاء اليوم ذاته، اسـتمر الاجتماع لفترة طويلة، درسوا الموقف مجددًا، وضعوا خطط المواجهة، وأدركوا أن الساعات المقبلة حاسمة.

فـي هذا اليوم أدركت قيـادة الجماعة أن المعركة لن تكون سـهلة، ولذلك تم الإعـداد لاجتماع لجميع قيادات ممثلي الأحزاب والقوى الإسـلامية مع الرئيس في التاسع والعشرين من يونية، أي قبل انطلاق المظاهرات الكبرى بيوم واحد.

وبالفعل عقد الاجتماع بقصر القبة، وحضره قادة وممثلو الأحزاب الإسلامية المختلفة وهي: الحرية والعدالة والنور والبناء والتنمية والراية والوسـط والوطن والعمل الجديد والحزب الإسلامي والأصالة والفضيلة والتوحيد العربي وحزب الإصلاح السلفي.

كان العنوان الرئيسـي لهذا اللقاء: كيف نتصدى لمظاهرات 30 يونية، ونعمل على إفشـالها؟ وكان الرئيس على ثقة بأن كل شيء سـينتهي وأن النظام سينتصر، ولذلك حتى عندما طالبه البعض بضرورة اتخاذ إجراءات تهدئ المشاعر الغاضبة وتُفشل المخطط، قال لهم بكل ثقة: «لا تخافوا، سيلقون على أيدينا وإيديكم شر هزيمة إن شاء الله».

لقد طلب الرئيس من هذه الأحزاب ضرورة المشاركة في التصدي للمظاهرات المعارضـة، بحشـد قواها لمظاهرة تأييد كبرى «للشـرعية» تعطي إشـارة للداخل والخارج بأن الجماهير مع شرعية الرئيس وضد الآخرين.

انتهى الاجتماع بعد مناقشات مطولة، كان الكل يدرك أن البلاد سوف تمضي إلـى المجهـول، إلَّا الرئيس فقد كانت لديه ثقة غريبة بـأن الأمر مجرد «زوبعة في فنجان» وأنه سوف يجبر الجميع على التراجع دون أن يقدم أي تنازلات.

***

ساعة الغروب

كان يوم الثلاثين من يونية يومًا تاريخيًا، منذ الصباح الباكر بدأت الحشود تتدفق باتجاه ميدان التحرير والاتحادية وميادين وشوارع مصر بأسرها، بلغ ميدان التحرير الذروة في نحو الثالثة من عصر هذا اليوم.

مضيت في الثانية ظهرًا إلى نقابة المحامين، حيث كانت هناك مظاهرة أمام مبنى النقابة المطل على شارع رمسيس، في تمام الثالثة ظهرًا انضممت إلى المظاهرة الحاشدة التي كانت تقف أمام نقابة الصحفيين، مضينا إلى نادي القضاة، ومنه إلى دار القضاء العالي، ثم اخترقنا الشارع المؤدي إلى طلعت حرب.

بالقرب من ميدان التحرير كانت الجماهير قد ملأت الشوارع الجانبية، ومن وسط الحشد الهائل خرجنا في مظاهرة ضخمة، عادت مرة أخرى إلى دار القضاء العالي ومنها إلى شارع رمسيس متجهة إلى القصر الجمهوري بالاتحادية.

كان عدد المتظاهرين الذين بدأوا في التوجه نحو القصر الجمهوري من ميدان التحرير في البداية حوالي عشرة آلاف، وما إن وصلنا إلى شارع رمسيس حتى بلغ عددنا نحو 50 ألف شخص.

كانت الهتافات كلها تطالب برحيل محمد مرسي وتدعو الجيش إلى تسلم السلطة وعزل الرئيس «الخائن»، كانت النساء المسنات يهتفن من نوافذ العمارات المطلة على شارع رمسيس ويرفعن علم مصر ويرددن شعارًا واحدًا ووحيدًا «ارحل».

عندما وصلنا إلى مبنى الكاتدرائية في العباسية، كانت الأعداد قد وصلت إلى نحـو 150 ألف متظاهر، كانت الحشـود ممتدة، والشـوارع مكتظـة بالمواطنين، نساء ورجال، فتيات وشباب، وحتى الأطفال الصغار كانوا يرافقون أهليهم.

هتف المتظاهرون«مسلم ـ مسيحي إيد واحدة»، الهتاف رسالة للمحتشدين أمـام الكاتدرائية والسكان المجاورين لها من أشـقائنا المسـيحيين، الذين عانوا القهر والاضطهاد في ظل حكم جماعة الإخوان.

وأمـام منطقـة غمـرة، كان المئات مـن أبناء المنطقـة قد أقامـوا منصة وراحوا يبثـون الأغنيـات الوطنيـة، وما إن شـاهدوني علـى رأس المظاهـرة حتى دعوني لإلقاء خطاب وسـط المحتشدين في هذه المنطقة، وبالفعل تحدثت فيهم لدقائق معدودة ثم مضينا إلى القصر الجمهوري مرورًا بشارع الخليفة المأمون.

توقفنـا أمام وزارة الدفاع وبدأنا نهتـف «واحد اتنين.. الجيش المصري فين»، كان الضباط والجنود الموجودين أمام مبنى الوزارة يوجهون إلينا التحية، وكأنهم يشدون على أيادينا.

أربع ساعات ونصف الساعة قضيناها سيرًا على الأقدام حتى نصل إلى القصر الجمهـوري في مصر الجديدة، كان المشـهد هناك عظيمًا، مواطنون من الأعمار كافة، والفئات الاجتماعية المختلفة، لا يوجد موطئ لقدم في هذا المكان، كانت الساعة قد جاوزت السابعة والنصف مساء تقريبًا.

كانـت مصر كلها في الشـارع، القرى والكفور، الأحياء الشـعبية والراقية، لقد قال الشعب كلمته واضحة صريحة في هذا اليوم.

كان الجيش يراقب الموقف عن كثب، وكان الفريق أول السيسي يتابع الموقف أولًا بأول من مركز العمليات«66» في بمبنى وزارة الدفاع، كان يدرك حجم المسئولية الملقاة عليه في هذا الوقت.

كان المتظاهـرون يرددون«انزل يا سيسـي .. مرسـي موش رئيسـي»، لم يكن السيسي يتوقع نزول تلك الحشود الهادرة، لقد قدرتهم قناة الـ«سي.إن.إن» نقلًا

عن موقع «جوجل» بنحو 33 مليون متظاهر، نزلوا إلى الشارع في هذا المساء، يطالبون بإسقاط النظام.

وكان الجديد في الأمر هو نزول هذه الحشود الضخمة من أبناء الصعيد إلى الشارع وبأعداد كبيرة، وهو أمر أثار قلق الإخوان الذين ظلوا يراهنون على أن الصعيد لن يتحرك.

قرر رجال الشرطة المشاركة في هذا اليوم، لقد بدأت مظاهرتهم من أمام دار الأوبرا، ضباط وجنود، جاءوا ليقولوا إن الشرطة تقف جنبًا إلى جنب مع الشعب، شاركهم في هذا اليوم وزير الداخلية الأسبق اللواء منصور العيسوي والعديد من القيادات الأمنية الكبرى.

في هذا الوقت أجرى «جون كيري» وزير الخارجية الأمريكية اتصالًا بالدكتور محمد البرادعي وآخر بالسيد عمرو موسى، تناول الاتصال: وقف العنف، وإجراء مصالحة وطنية تقوم على تنازلات متبادلة، إلَّا أن الرد الذي وصل إليه من الطرفين أكد أن خيار الشعب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة هو خيار لا رجعة فيه.

في هذا اليوم طلب الفريق أول السيسي من اللواء رأفت شحاتة رئيس المخابرات العامة أن يجري اتصالًا بالرئيس مرسي وأن يبلغه أن الجيش يغلي وأن الغضب وصل إلى مرحلة كبيرة.

لقد حذر اللواء رأفت شحاتة الرئيس مرسي وقال له: إن الوضع في مصر يستحق إجراءات عاجلة لتهدئة الشارع الغاضب، وقال له: أنت وحدك الذي ستدفع الثمن، ونحن لا نريد مصر مثل السودان، تتعرض للعقوبات، وتكون النهاية إحالتك لمحكمة الجنايات الدولية شأنك شأن الرئيس عمر البشير.

طلب اللواء شحاتة من الرئيس أن يُعد خطابًا جديدًا للشعب، يؤكد فيه أنه وبرغم حرصه على «الشرعية» فإن حرصه على الدم أكبر بكثير من أي طموحات سياسية، وأن يؤكد أنه لن يقبل أن يُذكر اسمه في التاريخ مقترنًا بأي فتنة تشهدها

البلاد فتؤدي إلى اقتتال أبناء الوطن الواحد، وأنه إذا كانت السياسة ستؤدي إلى الفتنة فلتذهب إلى الجحيم، وأنه مستعد للوصول إلى حل جاد وحقيقي ينهي الأزمة في البلاد.

استمع الرئيس مرسي إلى نصيحة اللواء رأفت شحاتة فكانت إجابته كالمعتاد «طيب هنشوف»!! أدرك اللواء رأفت شحاتة أن الرئيس مصمم على العناد وأنه يرفض أي نصيحة توجه إليه، ومن ثم التزم الصمت بعد ذلك حتى اليوم الأخير في حكمه.

وفي مساء هذا اليوم اتصلت السفيرة الأمريكية «آن باترسون» باللواء رأفت شحاتة وقالت له: «إنني أحاول ومنذ الساعة الرابعة الاتصال بالرئيس إلّا أنني لم أتمكن حتى الآن»، وقالت: «إنها تحمل رسالة هامة من الرئيس أوباما وتريد إبلاغها إليه».

وعندما سألها رئيس المخابرات العامة عن مضمون هذه الرسالة قالت «إننا كحكومة نشجع أن يكون هناك تنازلات متبادلة لتجنيب البلادمخاطر الفوضى».

وقالت الرسالة «إن تقديرنا هو أن حل الأزمة يتطلب عددًا من التنازلات، منها: تغيير الرئيس وإسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية مستقلة، لديها القدرة على اختيار الحكومة وإدارة الأمور في البلاد، وكذلك نتمنى إيجاد حل عاجل لقضية النائب العام باختيار بديل عنه يرضى عنه القضاة وبقية أبناء الشعب المصري».

حاول اللواء رأفت شحاتة الاتصال بالرئيس مرسي، لم يتمكن في البداية، وعندما تمكن من الاتصال به في الثامنة والربع من مساء 30 يونية وأبلغه رسالة الرئيس الأمريكي رد عليه بالقول: «حنشوف حنشوف»!!

في هذا الوقت وصلت معلومات إلى اللواء رأفت شحاتة بأن جماعة الإخوان تُعد لمهاجمة جهاز المخابرات العامة، أبلغ القائد العام للقوات المسلحة، فقال له السيسي: اطمئن لو حاولوا مهاجمة الجهاز أو أي من مؤسسات الدولة فسوف نواجههم بكل حسم وقوة.

في اليوم التالي الأول من يوليو، كانت الصورة تبدو أكثر وضوحًا، عقدت القيادة العامة للقوات المسلحة اجتماعًا لتدارس الموقف بعد مظاهرات الثلاثين من يونية، كان رجال الجيش فخورين بما حدث، لكنهم في الوقت نفسه كانوا قلقين من أن يلجأ الرئيس إلى الاستمرار في عناده فيدفع البلاد إلى حرب أهلية طاحنة.

كان قرار الجيش هو عدم السماح بأي محاولة لإثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد حيث وجهوا في هذا اليوم تحذيرًا شديد اللهجة للإخوان من أن الجيش هو الذي سيتصدى لأي محاولة إخوانية أو غير ذلك للاعتداء على المتظاهرين السلميين.

كان مرسي قد انتقل إلى دار الحرس الجمهوري ومعه مستشاروه وأسرته، وفي هذا اليوم الأول من يوليو أعلنت رئاسة الجمهورية عن تأجيل المؤتمر الصحفي الذي كان مقررًا عقده مساء اليوم ذاته إلى الغد في موعد يعلن عنه لاحقًا بزعم استمرار الرئاسة في مشاوراتها مع الجهات التنفيذية والمساعدين والمستشارين بشأن تطورات المشهد الداخلي.

وكان الرئيس قد عقد في هذا اليوم اجتماعًا لبحث التعامل مع المستجدات الراهنة، كما التقى على مدار اليوم عددًا من الوزراء ليؤكد بذلك أنه لايزال ممسكًا بالسلطة.

لقد تجاوزت الجماهير جميع المطالب السابقة وركزت مطلبها الوحيد فقط في رحيل الرئيس فورًا ودون انتظار، والدعوة إلى تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا.

قبلها بأيام قليلة كان قد جمعني لقاء مطول مع المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي في منزله، استمر لعدة ساعات وكان السؤال المطروح بيننا: ماذا عن دور الجيش في المرحلة الانتقالية حال انتصار الثورة؟ وكان الاتفاق هو أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا مهام الرئيس المؤقت وتعاونه حكومة وطنية انتقالية تسعى إلى تنفيذ خارطة طريق متفق عليها.

في هذا الوقت اتصل بي المخرج والناشط السياسي خالد يوسف - عضو جبهة الإنقاذ - وقال لي إنه مكلف من البرادعي وحمدين صباحي للحوار معي حول تشكيل وفد للحوار مع الجيش حول خارطة الطريق.

وقد طرح عليّ في هذا الوقت اختيار كل من د.محمد البرادعي (الأمين العام لجبهة الإنقاذ) واللواء أحمد رجائي (رئيس جبهة الضباط المتقاعدين) ومحمود بدر (من قيادة شباب «تمرد»)، إلَّا أنني طلبت منه إضافة اسم المستشارة تهاني الجبالي إلى جانب هذه المجموعة باعتبارها كانت نائبة لرئيس المحكمة الدستورية ومناضلة وطنية وممثلة للمرأة.

أجرى خالد يوسف اتصالًا بحمدين صباحي، فتمت الموافقة على مشاركتها في الوفد المفاوض، إلَّا أنني فوجئت بعد ذلك بصدور بيان عن جبهة الإنقاذ يفوض د.محمد البرادعي فقط في التفاوض مع الجيش حول طبيعة المرحلة الانتقالية وجدول أعمالها.

كانت صحيفة «الجارديان» البريطانية قد نشرت في هذا اليوم حوارًا مع الرئيس محمد مرسي تميز بالاستفزاز الشديد للمشاعر الوطنية وللتظاهرات الجماهيرية.

لقد كرر مرسي في هذا الحديث ما سبق أن ردده الرئيس السابق حسني مبارك عندما قال: «إما أنا أو الفوضى»، وأعلن مرسي رفضه إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وقال: «إن استقالتي ستقوض شرعية من سيأتون بعدي وسيؤدي هذا لفوضى لا تنتهي، وإذا تنحيت سيطيحون بخليفتي بعد أسبوع أو شهر».

وأكد مرسي في حديثه «أنه لا مجال لأي كلام ضد الشرعية الدستورية»، وقال «يمكن أن تكون هناك مظاهرات لكن الفيصل هو الشرعية الدستورية».

وحول الموقف من تحذيرات الجيش قال: «لم يتم إبلاغي مسبقًا بتحذير السيسي، لكن أنا واثق جدًا أن الجيش لن يتدخل، وهو مشغول بشئونه».

وقال مرسـي «أنا نادم على استخدام سلطاتي بشكل منفرد لتمرير الدستور، لكن ليس لي علاقة بالمواد التي تعطي الدين دورًا أكبر في التشريع».

***

بدأ اللواء رأفت شحاتة - رئيس المخابرات العامة المصرية - في إجراء اتصالات بالعديد من البلدان، أجرى اتصالات بمسئولين كبار في السعودية والإمارات والكويت والبحرين، كانت رسالته واضحة حيث أبلغهم بتطورات الأوضاع في مصر، بعدها أجرى اتصالات بقادة أجهزة الاستخبارات في روسيا وإسبانيا وبريطانيا وأمريكا وإيطاليا لتهيئة الرأي العام بأن الجيش المصري لن يقف صامتًا أمام تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، وأنه إذا ما اتخذ الجيش قراره وقرر النزول إلى الشارع فالهدف هو حماية المتظاهرين من الطرفين، والوقوف ضد كل من يحاول إشهار السلاح ونشر العنف والفوضى في البلاد بناء على طلب الشعب، فالشعب هو مصدر السلطات.

كان رئيس المخابرات الأمريكية قد أجرى اتصالًا باللواء رأفت شحاتة يوم أول يوليو أبلغه فيه أن الرئيس أوباما يتابع المشهد في مصر بدقة شديدة، وأنه يرى أن المظاهرات سلمية حتى الآن وإن كان يشعر بقلق من احتمالية العنف.

وقال له: «إن أوباما اتصل بالرئيس محمد مرسي وحثَّه على تقديم تنازلات ترضي جموع المتظاهرين، إلَّا أن الرئيس مرسي لايزال يرفض ذلك ويحمِّل المعارضة مسئولية تردي الأوضاع في البلاد».

وقال رئيس الاستخبارات الأمريكية «إن الرئيس أوباما سيظل يكرر الرسالة للرئيس مرسي لإنهاء الأزمة الناشبة في مصر».

وطلب منه في هذا الوقت إبلاغ قيادة الجيش بأن القوات المسلحة يجب ألَّا تتدخل في المشهد السياسي لأنه ليس من مصلحة مصر عودة الجيش إلى الحكم؛ لأن ذلك سيؤدي إلى ردود فعل عنيفة من قِبل أنصار الرئيس.

وقال له: «أرجوك أن تبلغ الفريق السيسي نقلًا عن الرئيس أوباما أن أي عمل عسكري لإزاحة الرئيس ستكون له نتائج سلبية».

وساعتها قال له اللواء شحاتة: «إن أي إجراءات أو مبادرات سيقدمها الرئيس في هذا الوقت لن تُقبل من الشعب، خصوصًا أن الطلب الوحيد للشعب المصري يتمثل في ضرورة رحيل الرئيس، كما أنني أؤكد لك أنه لن يكون هناك انقلاب ولن يكون هناك إجبار للرئيس على ترك منصبه، إذا استجاب في اللحظة الأخيرة لمطالب الشعب المصري وأنقذ البلاد من مخاطر فتنة كبرى قد تؤدي إلى إراقة دماء كثيرة في الشارع المصري».

وفي هذا اليوم اتصل بي الفريق سامي عنان - رئيس أركان حرب القوات المسلحة السابق، الذي أقاله محمد مرسي مع المشير وعدد من القيادات العسكرية في أغسطس من عام 2012 - وقال لي: «إنه قدم استقالته من منصبه كمستشار عسكري للرئيس مرسي»، وهو المنصب الذي كان شكليًا، فلم يكن له مكتب هو أو المشير، ولم يُفعَّل دورهما على أي نحوٍ كان.

وفي هذا اليوم تزايدت حشود الإسلاميين في رابعة العدوية والسويس، وقاد حازم أبو إسماعيل أعدادًا كبيرة بدأت اعتصامًا مفتوحًا بميدان النهضة أمام مبنى جامعة القاهرة، ومن هناك راح أبو إسماعيل يحرض ويهدد ويتوعد ويطلق الهتافات ضد السيسي.

***

أثار إحراق مقر مكتب الإرشاد بالمقطم في هذا اليوم ردود فعل غاضبة لدى جماعة الإخوان وحلفائها، وهدد القيادي الإخواني «محمد البلتاجي» من اعتصام رابعة العدوية بإشعال حرب أهلية في البلاد، وقال «إن أي انقلاب عسكري لن يمر إلَّا على رقابنا».

وفي هذا الوقت أجرى رئيس أركان الجيش الأمريكي اتصالًا بالفريق صدقي صبحي رئيس أركان القوات المسلحة المصرية حذر فيه من خطورة قيام الجيش

بانقلاب عسكري على ما أُسمي بالسلطة «الشرعية» للرئيس، وقال: «إن الإدارة الأمريكية تبذل جهودها لإيجاد حل سياسي للأزمة».

وكان رد الفريق صدقي صبحي مشابهًا لرد الفريق أول عبد الفتاح السيسي في مواجهة وزير الدفاع الأمريكي «هيجل»، واختصر الرد في عبارة واحدة «لن نسمح بالتدخل في الشئون الداخلية المصرية، والقوات المسلحة تحمي الوطن وتنحاز إلى الشعب».

كانت الأزمة في مصر تشهد المزيد من التصعيد في هذا الوقت، وكانت الاستقالات التي تتوالى من كبار المسئولين تُحدث ارتباكًا شديدًا لدى الرئيس وجماعته، إلَّا أن مرسي كان مُصِرًّا على عناده ويرفض حتى الاستجابة لنصائح أصدقائه من الأمريكيين والغربيين.

وقد أصدر 91 دبلوماسيًا يعملون بوزارة الخارجية المصرية في هذا اليوم بيانًا شديد اللهجة طالبوا فيه الرئيس مرسي بالرحيل عن السلطة حقنًا للدماء وإنقاذًا لمصر.

وطالب كل من حزب النور والدعوة السلفية الرئيس مرسي بالرحيل إنقاذًا للبلاد، بينما أعلن مصدر عسكري مسئول «أن الشرعية الآن للشعب وأن الجيش قرر الدفع بقوات إضافية بعد تهديدات الإسلاميين».

كان مؤيدو مرسي قد أخذوا في الزحف إلى العديد من المواقع والميادين والمنشآت، وقد بدأوا في حصار ديوان عام محافظة الجيزة، ثم راحوا ينطلقون إلى العديد من المنشآت الأخرى، حيث هددوا بوقف العمل في جميع المؤسسات.

وفي رابعة العدوية راح المعتصمون يرددون بكل ثقة ما قاله القيادي الإخواني د.جمال عبدالهادي من «أنه رأى سيدنا جبريل يصلي في مسجد رابعة العدوية ليشد من أزر المعتصمين»!!

في هذا الوقت تجاهلت الصفحة الرسمية للبيت الأبيض الاتصال الذي أجراه الرئيس أوباما بالرئيس محمد مرسي من «تنزانيا» في هذا الوقت، إلَّا أن

وكالة رويترز نسبت إلى أوباما أنه أبلغ الرئيس مرسي بأن الأزمة الحالية في مصر لا يمكن حلها إلّا من خلال عملية سياسية، وأنه شجع مرسي في الاتصال الهاتفي على اتخاذ خطوات لإظهار تجاوبه مع قلق المتظاهرين.

أما الرئاسة المصرية فقد أكدت على صفحة المتحدث الرسمي للرئاسة على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» أن مرسي أكد لأوباما أن مصر ماضية قدمًا في التحول الديمقراطي السلمي المبني على الدستور والقانون، وقال «إن الإدارة الأمريكية تتعامل مع القيادة المصرية المنتخبة من الشعب المصري وتدعم التحول الديمقراطي».

وفي هذا اليوم توقع المرشح الرئاسي السابق الفريق أحمد شفيق انتهاء حكم الإخوان خلال ساعات وقال: «إنني سأترشح لانتخابات الرئاسة مجددًا».

كان المجلس العسكري قد ناقش في هذا اليوم سبل التحرك لمواجهة تداعيات الأحداث في البلاد، وكان لدى الجميع قناعة بأنه لم يعد هناك من خيار بديل.

وفي عصر الأول من يوليو أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا أمهلت فيه 48 ساعة لإنهاء الأزمة في البلاد.

واحتوى البيان على عدة نقاط مهمة، أبرزها:

- «أن القوات المسلحة كطرف رئيسي في معادلة المستقبل وانطلاقًا من مسئوليتها الوطنية والتاريخية في حماية أمن وسلامة هذا الوطن تؤكد الآتي:

1- أنها لن تكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب.

2- أن الأمن القومي للدولة تعرض لخطر شديد جراء التطورات التي تشهدها البلاد، وهو يلقي علينا بمسئوليات كل حسب موقعه للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر.

3- أن القوات المسلحة استشعرت مبكرًا خطورة الظرف الراهن وما تحمله طياته من مطالب للشعب المصري العظيم، ولذلك فقد سبق أن حددت مهلة أسبوعًا لجميع القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة، إلَّا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل، وهو ما أدى إلى خروج الشعب بتصميم وإصرار وبكامل حريته على هذا النحو الباهر الذي أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

4- أن ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلَّا مزيدًا من الانقسام والتصارع الذي حذرنا ومازلنا نحذر منه، خصوصًا أن هذا الشعب الكريم قد عانى ولم يجد من يرفق به أو يحنو عليه، وهو ما يلقي بعبء أخلاقي ونفسي على القوات المسلحة التي تجد لزامًا أن يتوقف الجميع عن أي شيء بخلاف احتضان هذا الشعب الأبي الذي برهن على استعداده لتحقيق المستحيل إذا شعر بالإخلاص والتفاني من أجله.

5- أن القوات المسلحة تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب وتمهل الجميع 48 ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن الذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصر في تحمل مسئولياتها.

6- تهيب القوات المسلحة بالجميع أنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة فسوف يكون لزامًا عليها استنادًا لمسئوليتها الوطنية والتاريخية، واحترامًا لمطالب الشعب المصري العظيم أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بمن فيهم الشباب الذي كان ولايزال مفجرًا لثورته المجيدة، ودون إقصاء أو استبعاد لأحد».

كان البيان قويًّا، أعطى للمتظاهرين ثقة جديدة في أن الجيش لن يصمت، ولن يقف متفرجًا، رحبت جميع الأوساط الشعبية بهذا البيان، وتخوف المصريون

من أن يلجأ الرئيس إلى إصدار قرار غير مدروس بإقالة الفريق أول عبد الفتاح السيسي من منصبه، لأن ذلك سيقود البلاد إلى تطورات خطيرة.

في هذا الوقت استقال 5 وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين وهم: «حاتم بجاتو» وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية، و«خالد فهمي» وزير البيئة و«هشام زعزوع» وزير السياحة و«عاطف حلمي» وزير الاتصالات و«د.عبد القوي خليفة» وزير المرافق، كما استقال بعدهم وزير الخارجية «محمد كامل عمرو» من منصبه تضامنًا مع مطالب الثورة أيضًا.

وفي هذا الوقت أصدر حزب النور والدعوة السلفية بيانًا طالبا فيه الرئيس مرسي بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خشية عودة الجيش للحياة العامة، كما أصدر ما يسمى بالتحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا أكد فيه الرفض البات والمطلق لمحاولات البعض دعوة الجيش للانقضاض على الشرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية.

وأعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن تضامنها مع بيان القوات المسلحة، وأكدت أنها تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية في البلاد.

وأصدرت الرئاسة المصرية بيانًا في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء 2 يوليو أشارت فيه إلى أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في احداث إرباك للمشهد الوطني المركب.

وكان شيخ الأزهر د.أحمد الطيب قد دعا في بيان صادر عن الأزهر كل مصري إلى تحمل مسئوليته أمام الله والتاريخ والعالم، وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية التي بدت ملامحها في الأفق والتي تنذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدة المصريين، ولن تغفرها الأجيال لأحد، كما دعا البابا تواضروس إلى «التفكير والتحاور معًا لإنقاذ البلاد وطلب من الجميع الصلاة من أجل مصر».

***

كان اللقاء الأهم في اليوم التالي 2 يوليو هو الاجتماع المشترك الذي جمع مرسي مع رئيس الوزراء هشام قنديل ووزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، لقد ناقش معهما تطورات الأوضاع في البلاد، حيث أبدى هشام قنديل استعداده للاستقالة، إذا كان من شأن ذلك أن يهدئ الأوضاع في البلاد.

وبعد انتهاء الاجتماع المشترك، طلب الرئيس أن يجلس مع الفريق السيسي، وشهد اللقاء حوارًا ساخنًا للغاية.

- لقد سأل الرئيس محمد مرسي الفريق السيسي عن رؤيته للأوضاع.
- فقال السيسي: الأوضاع تزداد سوءًا، وسيادتكم لا تريد إيجاد حل للمشكلة.
- قال مرسي: الأوضاع جيدة والشعب معنا وهو يحترم الرئيس الشرعي ولذلك رفض الخروج في المظاهرات!!
- قال السيسي: كيف ذلك وهناك عشرات الملايين خرجت وامتلأت بهم الشوارع؟
- مرسي: لقد قيل لي إن هذه الصور التي بثتها التليفزيونات هي صور «فوتوشوب»، وكل من شاركوا في هذه المظاهرات لا يزيدون على مائة وعشرين ألفًا فقط.
- قال السيسي: هذه معلومات مغلوطة، الأعداد وصلت إلى 33 مليونًا.
- مرسي: هذه تقديرات خاطئة، وعمومًا أرجو منك أن تقف مع «الشرعية»!!
- السيسي: الشرعية هي للشعب، والشعب كله في الشارع، والقوات المسلحة لن تترك الشعب المصري وحيدًا، أنا أطلب منك الاستجابة لمطالب الجماهير.
- مرسي: أي جماهير؟ هؤلاء لا يمثلون إلَّا أنفسهم، إنهم مجموعة حاقدة ومتآمرة على مصر، الشعب مع الرئيس والشعب مع الإخوان، والإخوان سيحكمون هذا البلد 500 سنة على الأقل.

- السيسي: بل هم شعب مصر، وليس أمامك إلَّا الاستجابة لمطالبهم وأولها قبول مبدأ الانتخابات الرئاسية المبكرة.

- مرسي: أنا أرفض الانتخابات المبكرة، هؤلاء مدفوعون بأغراض خاصة، ونحن نعرفهم جيدًا.

- السيسي: الجيش ليس له مطمع في سلطة لكنه لن يقف صامتًا ويترك البلد ينهار.

- مرسي: الجيش يجب أن يلتزم بعدم التدخل في السياسة وأنا أطلب منك سحب الإنذار الذي وجهته.

- السيسي: البلد على وشك الانهيار والدخول في حرب أهلية ولابد من إيجاد حل، وأنت لا تريد أن تساعدنا؛ لذلك كان إنذار الجيش ونحن جادون فيه.

- مرسي: ولا حرب أهلية ولا حاجة، ولذلك أنا أحذرك وأطالبك بأن تسحب بيانك وألَّا تستدعي الجيش، خاصة أن شباب الإخوان لن يسمحوا وسيتصدون له.

- السيسي: من سيتصدى للجيش، سوف نسحقه بكل ما نملك، وأنا أحذر من مغبة أي موقف معادٍ.

- مرسي: ولكن لماذا الغضب؟ نحن نقدرك ونحترمك، وأنا القائد الأعلى للجيش، وأنت لا تستطيع تجاوز الشرعية.

- السيسي: الشعب هو مصدر الشرعية.

- مرسي: ومن قال إن الشعب ضد الرئيس؟ لقد جئت من خلالهم وعبر صندوق انتخاب نزيه.

- السيسي: ولكن البلاد قد تدخل إلى حرب أهلية، بسبب العناد وعدم الاستجابة لمطالب الشعب.

- مرسي: أنا أعرف الشعب المصري جيدًا، والحرب الأهلية قد تنشأ في حالة الانقلاب على الشرعية، وعمومًا الأمريكان والمجتمع الدولي لن يسكتوا على أي انقلاب على الشرعية.

- السيسي: الجيش لن يقبل بأن يظل متفرجًا، لذلك أدعوك مجددًا إلى الموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، الناس في الشارع لن تعود إلى بيوتها إلَّا بعد الاستجابة لمطالبها، والأمريكان أو غيرهم ليس لهم حق التدخل في شئون بلادنا ونحن لا نخاف ولا نُهدد.

- مرسي: وأنا أرفض الاستجابة لهذا المطلب، لأنني رئيس شرعي ومنتخب ومكلف من الشعب ولابد من استكمال مدتي الدستورية، وأنا مستعد لبحث بقية المطالب ولكن ليس الآن، يمكن بحث كل هذه المطالب بعد إجراء الانتخابات البرلمانية التي سأحدد لها موعدًا في سبتمبر المقبل.

- السيسي: وأنا أحذر من خطورة ما هو قادم.

خرج الفريق أول عبد الفتاح السيسي غاضبًا، اتجه إلى مبنى وزارة الدفاع، عقد اجتماعًا مع أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة، أبلغهم بتفاصيل الحوار الذي دار بينه وبين الرئيس، طالب عدد من القادة باتخاذ إجراء سريع في هذه الليلة وإعلان الانحياز إلى الشعب؛ لحماية البلاد من المخاطر التي تحيق بها.

كان القائد العام يحاول تفادي أي صدام يمكن أن يحدث، راهن على اللحظة الأخيرة، وتمنى على الرئيس أن يعود إلى رشده، وأن يتوقف عن عناده، وأن يستجيب لمطالب الملايين التي خرجت إلى الشارع وقررت ألَّا تعود إلى البيوت مرة أخرى إلَّا بعد الاستجابة لمطالبها.

وفي هذا اليوم تناولت مواقع التواصل الاجتماعي مضمون المقال الذي نشرته صحيفة «الفايننشيال تايمز» البريطانية والذي أكد أن الجيش المصري هو المنقذ لمصر.

كانت أحداث العنف والاعتصامات والتظاهرات تنتقل من مكان إلى آخر، وقد حاول الإخوان وحلفاؤهم ممارسة الإرهاب وفرض سياسة الأمر الواقع بما يحول دون أي تحرك عسكري ينحاز إلى إرادة الشعب المصري.

لقد صرح محمد مهدي عاكف – المرشد العام السابق للجماعة – بأن مهلة الجيش لمرسي كلام لا قيمة له، وقال «إن الرئيس» الشرعي «سوف يستمر»!!

في هذا الوقت كنت أتنقل من قناة إلى أخرى، وقد طالبت في هذا الوقت بضرورة القبض على الجاسوس محمد مرسي وإخضاعه للكشف الطبي على سلامة قواه العقلية، وكان عصام الحداد – مساعد الرئيس للعلاقات الدولية – مستمرًا في تحريضه ضد الجيش ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل دفاعًا عن الرئيس «الشرعي» ونظام حكمه.

ظلت الجماهير في الشوارع في مظاهرات صاخبة، وكانت جماعة الإخوان تزداد عنادًا في موقفها، والرئيس يرفض الاستجابة لمطلب الشارع، ويتحدى الجميع، وقد دعا حزب الحرية والعدالة أنصاره إلى التظاهر لمقاومة أي تحرك للجيش وصفه المتحدث الرسمي باسم الحزب مراد علي في تصريح أدلى به لوكالة رويترز «بالانقلاب» وقال «إن هذه لحظة حرجة للغاية في تاريخ مصر، وإننا نواجه لحظة مماثلة إلى حد بعيد لما حدث في عام 1952»، وأضاف «إن المصريين يدركون جيدًا أن هناك من يحاولون إعادة البلاد إلى الوراء والديكتاتورية».

كان الموقف ينذر بالخطر الشديد، وكان الإخوان قد أعلنوا عداءهم الصريح للجيش، وراحوا يُصدرون البيانات التي تحذر، وكثّف د.عصام الحداد – مساعد الرئيس للعلاقات الدولية – من اتصالاته مع المسئولين الأمريكيين والغربيين، حيث طالبهم بممارسة الضغط الشديد على الجيش لإبعاده عن المشهد السياسي وتحذيره من التدخل ضد الرئيس «الشرعي»!!

وفي هذا اليوم جرى اتصال بين الرئيس مرسي واللواء رأفت شحاتة رئيس المخابرات العامة، وأبلغه الرئيس بأنه توصل إلى مبادرة للحل، وطلب منه الحصول على موافقة القوى السياسية ورجال القضاء عليها فكان سؤال اللواء رأفت شحاتة عن مضمون هذه المبادرة.

- قال الرئيس: سوف نُجري تعديلًا وزاريًا واسعًا.
- قال رئيس المخابرات: ولماذا لا نقول تغييرًا وزاريًّا؟
- قال الرئيس: خلينا نقول «تعديل» وفي التفاوض خليها تغيير.
- قال رئيس المخابرات: الأزمة تتفاقم وليس لدينا وقت.
- قال الرئيس: سأطلب من مدير مكتبي يرسل لك المبادرة على الفاكس فورًا.
- قال رئيس المخابرات: الوقت متأخر جدًا، أنا أقترح أن تخرج إلى الناس بنفسك وتعلن المبادرة عبر التليفزيون.

قال الرئيس: سأدرس الأمر، وأنا أميل لذلك!!

***

في صباح هذا اليوم كانت محكمة النقض قد أصدرت حكمها بإعادة المستشار عبد المجيد محمود إلى منصبه كنائب عام شرعي، ومن ثم عزل النائب العام (المعين) المستشار طلعت إبراهيم.

تجمعنا في هذا اليوم في مبنى نادي القضاة، حيث وصل بعد قليل المستشار عبدالمجيد محمود وكان في استقباله المستشار أحمد الزند – رئيس نادي القضاة– وعدد كبير من القضاة ومحامو العموم بالنيابة العامة، حاول بعض أعضاء النيابة اصطحاب المستشار عبدالمجيد محمود إلى مكتبه في دار القضاء العالي، إلَّا أن المستشار أحمد الزند طالبهم بالانتظار لحين وصول الصيغة التنفيذية، خصوصًا أن الحكم باتٌّ ونهائي.

وفي هذا اليوم ترددت شائعات بأن حكومة د. هشام قنديل قدمت استقالتها بعد إنذار الجيش، إلَّا أن المستشار أحمد سليمان ـ وزير العدل ـ نفى هذه الأنباء وقال إن الحكومة مستمرة في أداء عملها، وقد عقدت اجتماعًا في هذا اليوم لم يحضره وزيرا الدفاع والداخلية وكذلك الوزراء الستة الذين قدموا استقالاتهم.

كانت الجماهير مستمرة في منع المحافظين الجدد من دخول مكاتبهم، وقد جاء التشكيل الجديد لحركة المحافظين ليزيد الأمور تأزمًا، وبالرغم من أن وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم كان قد حذر في وقت سابق من ضم ثمانية من الإخوان في حركة المحافظين الجديدة، فإنْ رئيس الوزراء قال له: «الأمر انتهى والرئيس صدق على الحركة ولا مجال للتغيير والتبديل».

أدرك الرئيس مرسي أن الأوضاع تزداد سوءًا، أراد الرد على بيان الجيش بإعلان موقفه من الأحداث التي تشهدها البلاد.

قبيل هذا البيان كان الرئيس قد أجرى اتصالات بقادة الجماعة الذين نصحوه بالاستمرار في موقفه ورفض تقديم أي تنازلات من شأنها أن تنال من سلطاته وهيبته.

أعدوا له البيان وجاءوا إليه بكاميرات الڤيديو التي قامت بتصوير الخطاب داخل دار الحرس الجمهوري، كان الجيش على علم بكل شيء، وبمضمون الخطاب ذاته، لقد تم الاطلاع على شريط الفيديو قبل إذاعته، ووافق الجيش على إذاعته كما هو.

أبدى الناس دهشتهم في هذا الوقت من الأنباء التي كانت تقول إن الرئيس سوف يوجه كلمة إلى الشعب، توقع البعض استجابة الرئيس لمطالب الشعب، وتوقع آخرون أن يمثل البيان مفاجأة للكثيرين، إلَّا أن أحدًا لم يتوقع أن يأتي البيان ليزيد من حدة الأوضاع اشتعالًا وليدفع الشعب إلى التصميم على إسقاط الرئيس مهما كان الثمن في المقابل.

لقد جاء خطاب الرئيس ليعلن تحدي الشعب والجيش على السواء حيث ركز الخطاب على عدة نقاط:

1- إن الشعب اختارني رئيسًا في انتخابات حرة ونزيهة وكنت ومازلت الرئيس الشرعي وسأظل أتحمل المسئولية.

2- إن الشعب أصدر دستورًا كلفني فيه بمهام محددة وإدارة البلاد، وإنني لابد أن ألتزم بهذه الشرعية وأن ألتزم بهذا الدستور، وإنه ليس أمامي من خيار سوى أن أتحمل المسئولية.

3- الشرعية التي أتمسك بها هي الضمان الوحيد لحماية البلاد من سفك الدماء، وهي الضمان لعدم ارتكاب أعمال عنف وتفويت الفرصة على بقايا النظام السابق والثورة المضادة التي تريد العودة من جديد.

4- إن الرئاسة ماضية في طريقها الذي خططته من قبل لإجراء مصالحة وطنية شاملة استيعابًا لجميع القوى الوطنية والشبابية واستجابة لتطلعات الشعب المصري بغض النظر عن أي تصريحات من شأنها تعميق الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وبما تهدد السلم الاجتماعي، وإن الرئيس لا يزال يجري مشاورات مع جميع القوى الوطنية حرصًا على تأمين مسار التحول الديمقراطي وحماية الإرادة الشعبية.

5- إنني سأحافظ على الشرعية ودون ذلك حياتي، وإذا كان الحفاظ على الشرعية ثمنه دمي فأنا مستعد أن أبذل ذلك.

6- تحدث في هذا الخطاب عن استعداده لتشكيل حكومة انتقالية لحين إجراء الانتخابات البرلمانية، وقال إن موضوع النائب العام قد حسم ووافق على تشكيل لجنة للتعديلات الدستورية والمصالحة الوطنية وتعجيل إجراءات قانون الانتخابات، إلَّا أنه رفض الاستفتاء على الانتخابات الرئاسية المبكرة في الوقت الراهن.

أحدث خطاب الرئيس مرسي ردود فعل غاضبة في الشارع المصري، أدرك الجميع أن الخيار الوحيد هو في تحرك الجيش فورًا وعزل الرئيس عن منصبه وإعلان خارطة الطريق استجابة للإرادة الشعبية وحماية للبلاد من خطر الحرب الأهلية.

وفي هذا الوقت كتب السيسي على الصفحة الرسمية للقوات المسلحة يرد على الخطاب بقوله: «**أشرف لنا أن نموت من أن يروّع الشعب المصري، ونقسم بالله أن نفتدي مصر وشعبها بدمائنا ضد كل إرهابي أو متطرف أو جاهل**».

بعدها كانت الأوامر قد صدرت بمنع الهواتف والاتصالات عن الرئيس محمد مرسي، وقام اللواء محمد زكي قائد الحرس الجمهوري بتنفيذ الأوامر على الفور.

كان اللواء محمد زكي قريبًا من الفريق السيسي، فهما خريجا دفعة واحدة في الكلية الحربية، وتربطهما علاقة وزمالة طويلة، وقد جرى تعيين اللواء محمد زكي قائدًا للحرس الجمهوري خلفًا للواء محمد نجيب عبدالسلام في أعقاب حادث رفح، وكان الترشيح قد جاء بمبادرة من المشير طنطاوي.

لقد فشل محمد مرسي أكثر من مرة في استقطاب اللواء محمد زكي، ويتحدث كبار المسئولين في القصر عن رفض قائد الحرس للمكافأة التي حددها له الرئيس مرسي وقدرها ثلاثون ألف جنيه شهريًا، وعندما عاتبه أسعد الشيخة ـ نائب رئيس الديوان ـ على رفضه منحة الرئيس، قال اللواء زكي: الجيش يمنحني كل ما أريد ويكفيني راتبي، وأنا لا أريد أي مكافآت، وكان هذا الرجل موضع ثقة كبيرة من الفريق أول عبد الفتاح السيسي.

كانت مظاهر العنف قد بدأت في التصاعد خلال هذا اليوم، لقد بلغ عدد القتلى بين المؤيدين والمعارضين أكثر من عشرين قتيلًا وأكثر من مائتي جريح في أحداث النهضة، كما أصيب نائب مأمور قسم بولاق الدكرور، كما وقعت حوادث أخرى في محافظات متعددة، أدرك الجيش أن البلاد تمضي نحو الحرب

الأهلية سريعًا، وأنه لن يبقى صامتًا ويترك الأوضاع تتدهور إلى الحد الذي يهدد كيان الدولة ووحدة البلاد.

في هذا الوقت قالت مصادر عسكرية إن القوات المسلحة ستعلق العمل بالدستور وتحل مجلس الشورى بموجب خارطة طريق سياسية ستنفذها القوات المسلحة ما لم يتم التوصل لاتفاق بحلول غد الأربعاء، وتردد في هذا الوقت أن القوات المسلحة، تعتزم بدء حوار مع جبهة الإنقاذ المعارضة وقوى سياسية ودينية ونشطاء من الشبان فور انقضاء المهلة التي حددتها للتوصل لاتفاقٍ غدًا الأربعاء.

وقيل إن السلطة ستُسلَّم إلى رئيس المحكمة الدستورية الجديد عدلي منصور لإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية التي سوف يجري تحديدها بما لا يزيد على عام واحد فقط.

كشف وزير الدفاع الأمريكي «هيجل» من اتصالاته بالفريق أول عبد الفتاح السيسي في هذا الوقت، حمل إليه رسالة واضحة من الرئيس أوباما يحذر فيها من الانقلاب على الرئيس «المنتخب» ، رد عليه الفريق السيسي بالقول: لن نسمح لأحد كائن من كان بالتدخل في الشأن الداخلي المصري، نحن أبناء هذا البلد والمصريون هم من يقررون مصيرهم، وأنا أطالبكم بأن تبلغ الرئيس أوباما أن ينصح الرئيس مرسي بالاستجابة لمطالب الشعب المصري.

كان أوباما يتابع الأوضاع في مصر أولًا بأول، كان يهدد ويتوعد ويمارس جميع الضغوط، إلَّا أنه فوجئ برفض من السيسي يصل إلى حد الإهانة للإدارة الأمريكية كلها.

أما السفيرة الأمريكية «آن باترسون» فقد كانت تتابع الأحداث وتنقل المعلومات وتقدم التقارير، أجرت اتصالات بخيرت الشاطر مجددًا، نقلت إليه عدة رسائل من الإدارة الأمريكية تحثه فيها على احتواء غضب الشعب المصري وتقديم تنازلات تنهي الأزمة، إلَّا أن الجماعة والرئيس كانتِ لديهم ثقة كبيرة بأن هذه المظاهرات سوف تنتهي خلال أيام قليلة ومع حلول شهر رمضان الكريم.

يــوم الانتصــار

في صباح الأربعاء الثالث من يوليو، صحوت مبكرًا كالعادة، بدأت في متابعة الأخبـار والتطورات، كانـت الدكتورة فايزة أبو النجا ـ وزيـرة التخطيط والتعاون الدولـي سـابقًا - تتابع التطورات ولديها روح من التفاؤل الشـديد، سـألتني عن رأيـي، قلت لها إنني أتوقع حسـم الأمـر لمصلحة الثورة، الجيش لن يتخلى عن الشـعب، وأنـا أتوقع اليوم تحركًا عسـكريًا بعـد انتهاء مهلة الـ48 سـاعة التي قال الجيـش إنهـا الإنذار الأخيـر للتوافق وإنهـاء الأزمة، وحماية الوطـن من الانهيار والحرب الأهلية.

لقـد أجريـت اتصـالات متعـددة فـي هـذا الوقت وعلمت أن سـاعة الحسـم قـد حانـت، وأن الجيش قد أحكم سـيطرته علـى الحكم في البـلاد، وأن الرئيس ومسـاعديه ومستشـاريه هـم بالفعـل قيـد الإقامـة الجبريـة داخـل دار الحـرس الجمهوري.

في الثانية ظهرًا اتصلت بي قناة «الحياة» الفضائية تسألني عن توقعاتي للمشهد في هذا اليوم، فقلت لها: «الشـعب المصري سيسـمع بعد عصر اليوم خبرًا سـارًا ينهي الأزمة الراهنة».

فـي العاشـرة من صبـاح الأربعـاء الثالث من يوليـو 2013، اتصـل د. ممدوح شـاهين عضـو المجلس الأعلى للقوات المسـلحة بالدكتور أحمـد فهمي رئيس مجلـس الشـورى وأبلغه بضـرورة الحضور فـي الحادية عشـرة صباحًـا لمقابلة الفريق أول عبد الفتاح السيسي بهدف إبلاغه برسالة إلى الرئيس محمد مرسي.

وبالفعل وصل الدكتور أحمد فهمي في الموعد المحدد إلى مبنى وزارة الدفاع، حيث التقى بالفريق أول السيسي، فقال له وزير الدفاع:

- أود أن أعرف منك تصورك لحل الأزمة.

- قال الدكتور أحمد فهمي: لقد استدعيتني لأسمع منكم آخر تطورات الموقف.

- قال السيسي: الأمور في البلاد تمضي نحو الفوضى كما ترى وهو ما لن تسمح به القوات المسلحة، ولذلك أطلب منك أن تذهب للدكتور مرسي وأن يكون معك د. سليم العوا لإقناعه بالموافقة على إجراء الاستفتاء على مطلب الانتخابات الرئاسية المبكرة خلال أسبوعين أو ثلاثة على أقصى تقدير.

- قال الدكتور أحمد فهمي: ولكن المدة قصيرة ومن الممكن أن يحدث خلالها فراغ دستوري يتسبب في أزمات ومشكلات عديدة.

- قال السيسي: الأمور ستكون تحت السيطرة، لكننا نريد إنهاء الأزمة وحماية البلاد من الفوضى، وأنت كما ترى الجماهير مازالت في الشارع وتطالب برحيل الرئيس عن الحكم.

- قال الدكتور أحمد فهمي: أنا أقترح تغيير الوزارة، على أن تتولى سيادتكم رئاسة الحكومة القادمة، وتقوم بتشكيلها من جميع الاتجاهات مع احتفاظك بمنصب وزير الدفاع، وطبعًا النائب العام خلاص انتهى دوره بصدور حكم محكمة النقض التي أقرت بعودة النائب العام السابق المستشار عبد المجيد محمود، وبالنسبة للتعديلات الدستورية يمكن أن تشكل لجنة على الفور للنظر في جميع المواد الخلافية.

- قال السيسي: ولكن الجماهير لن تقتنع ولن ترضى بهذا الحل، الناس خرجت للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة ولن تعود إلى منازلها إلَّا بالاستجابة لذلك.

- قال الدكتور أحمد فهمي: أنا أقترح أن يؤجل هذا الطلب إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية والتي يمكن أن تجري في ظل رئاستك للحكومة المقبلة ثم يجري تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات، وساعتها يمكن أن يجري استفتاء في ظل وجود هذه الحكومة حتى لا يحدث فراغ دستوري.

- قال السيسي: ولكن هذه المدة طويلة جدًّا، ولن يقبل الشارع المصري أن يفض المظاهرات بسهولة على وعد غير مضمون.. أنا أقترح عليك أن تذهب فورًا لتعرض اقتراحي على الدكتور مرسي بأن يخرج ويعلن للناس موافقته على الاستفتاء على الانتخابات الرئاسية المبكرة وأن يجري ذلك خلال أسبوعين أو ثلاثة كحد أقصى من تاريخه.

توجه رئيس مجلس الشورى على الفور إلى دار الحرس الجمهوري حيث التقاه د. سليم العوا هناك، والتقيا بالرئيس مرسي، وعرض عليه د.أحمد فهمي مضمون الحوار الذي جرى بينه وبين الفريق أول عبد الفتاح السيسي، إلَّا أن الرئيس مرسي أبلغه أنه مستعد للموافقة على تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيسي والإعلان عن موعد الانتخابات البرلمانية بعد عدة أشهر، إلَّا أنه يعترض على إجراء الاستفتاء على الانتخابات الرئاسية، وهو مستعد لذلك شريطة أن يتم الاستفتاء في أعقاب إجراء الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة الجديدة بعد عدة أشهر.

حاول الدكتور أحمد فهمي الوصول إلى حل وسط مع الرئيس مرسي، إلَّا أنه رفض وبعناد شديد الموافقة على الاستفتاء، وطلب منه أن يبلغ هذا الموقف إلى الفريق أول عبد الفتاح السيسي كموقف نهائي.

وبالفعل قام الدكتور أحمدفهمي بالاتصال باللواء ممدوح شاهين وطلب منه إبلاغ السيسي بعدم موافقة الرئيس مرسي على إجراء استفتاء عاجل على الانتخابات الرئاسية المبكرة مع استعداده لتنفيذ هذا المقترح ولكن بعد إجراء الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة الجديدة خلال عدة أشهر.

وبعد أن قام اللواء ممدوح شاهين بإبلاغ الفريق أول عبد الفتاح السيسي برد الدكتور أحمد فهمي، أيقن السيسي أنه لم يعد هناك خيار آخر.

أطلع السيسي أعضاء القيادة العليا للقوات المسلحة على موقف الرئيس مرسي ورفضه للاستفتاء على الانتخابات الرئاسية المبكرة.

حسم القائد العام ومعه أعضاء القيادة العليا للقوات المسلحة أمرهم، وأدركوا أنه لم يعد أمامهم من خيار سوى التدخل للحيلولة دون دخول البلاد في حرب أهلية، خصوصًا أن الجماهير المصرية بدأت تزحف باتجاه وزارة الدفاع مطالبة بتدخل الجيش، كما أن الأصوات الداعية إلى مواجهة المتظاهرين المطالبين بإقالة مرسي كانت تتصاعد داعية إلى الصدام وفض المظاهرات بقوة السلاح.

وفي ظهر اليوم نفسه الثالث من يوليو أجرت جهة سيادية عليا اتصالًا هاتفيًا بالمستشار هشام بدوي، المحامي العام الأول السابق لنيابة أمن الدولة العليا السابق ورئيس محكمة الجنايات، لصياغة بيان خارطة الطريق التي سيعلنها الفريق أول عبد الفتاح السيسي، إلَّا أنه اعتذر لأنه ليس قاضيًا دستوريًا وطلب الاستعانة بالمستشارة تهاني الجبالي التي تم الاتصال بها وانتقلت على الفور إلى الجهة السيادية.

كتبت المستشارة تهاني الجبالي البيان بصيغة تقول «إن المحكمة الدستورية هي التي تتولى الإشراف على الفترة الانتقالية»، بعد قليل علم رئيس الجهة السيادية أن وزارة الدفاع طلبت المستشار ماهر البحيري رئيس المحكمة الدستورية العليا السابق لصياغة بيان خارطة الطريق وأنه موجود في الوزارة، فلم يرسل البيان.

بعدها بقليل اتصل الفريق أول السيسي برئيس الجهة السيادية وسأله عن البيان الذي أعدته المستشارة تهاني الجبالي، فأرسله إليه على الفور، وتم دمج المسودتين في بيان واحد هو الذي أعلنه الفريق أول السيسي بعد التشاور مع رموز المعارضة ورجال الدين الذين جرى استدعاؤهم إلى مبنى وزارة الدفاع في الثالثة والنصف عصرًا وظلوا موجودين لحين إعلان البيان الذي تلاه الفريق أول السيسي.

كانت المعلومات تقول في البداية إن البيان سيلقى بصوت المقدم «ياسر» الضابط في الشئون المعنوية والذي سبق أن تلا بصوته العديد من بيانات القوات المسلحة، وكان آخرها بيان الإنذار الأخير للرئيس مرسي، وأن الموعد هو الرابعة والنصف بعد عصر يوم الأربعاء 3 يوليو، إلَّا أنه وبعد التشاور كان الرأي السائد هو أن يقوم الفريق أول عبد الفتاح السيسي بتلاوة البيان بنفسه شخصيًا، وفي تمام التاسعة مساء الثالث من يوليو كان الفريق السيسي يقف وسط حشد من الرموز العسكرية والدينية والمدنية.

بدأ الفريق أول السيسي في إلقاء البيان الذي حدد معالم خارطة طريق المرحلة الانتقالية بحضور الفريق صدقي صبحي رئيس الأركان وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وأيضًا بحضور شيخ الأزهر د.أحمد الطيب والبابا تواضروس بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، والدكتور محمد البرادعي الأمين العام لجبهة الإنقاذ المعارضة وسكينة فؤاد ـ مساعد رئيس الجمهورية السابق ـ التي سبق أن قدمت استقالتها، وجلال المرة ـ أمين عام حزب النور – بينما اعتذر ممثل حزب الحرية والعدالة، وحضر أيضًا محمود بدر ومحمد عبد العزيز وحسن شاهين من قادة حركة تمرد.

أكد البيان التاريخي للقوات المسلحة عددًا من المواقف والقرارات المهمة هي:

1- أن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي، على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.

2- لقد استشعرت القوات المسلحة ـ انطلاقًا من رؤيتها الثاقبة ـ أن الشعب الذي يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته، وتلك هي الرسالة التي تلقتها

القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها، وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي آملة وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسئولية والأمانة.

3- لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهودًا مضنية بصورة مباشرة وغير مباشرة لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ نوفمبر 2012 بدأت بالدعوة لحوار وطني استجابت له كل القوى السياسية والوطنية وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة، ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت حتى تاريخه.

4- تقدمت القوات المسلحة أكثر من مرة بعرض تقدير موقف استراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ورؤية القوات المسلحة كمؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي وإزالة أسباب الاحتقان ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.

5- في إطار متابعة الأزمة الحالية اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد رئيس الجمهورية في قصر القبة يوم 22 يونية 2013، حيث عرضت رأي القيادة العامة ورفضها الإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها ترويع وتهديد جموع الشعب المصري.

6- لقد كان الأمل معقودًا على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب بما يحقق طموحه ورجاءه، إلَّا أن خطاب السيد الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة الـ(48 ساعة) جاء

بما لا يلبي ويتوافق مع مطالب جموع الشعب، الأمر الذي استوجب من القوات المسلحة، استنادًا إلى مسئوليتها الوطنية والتاريخية، التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد، حيث اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يُقصي أحدًا من أبنائه وتياراته وينهي حالة الصراع والانقسام، وتشتمل هذه الخارطة على الآتي:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.
- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
- لرئيس المحكمة الدستورية سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتًا.
- مناشدة المحكمة الدستورية العليا سرعة إصدار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.
- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.

- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكًا في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.

- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

- تهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكافة أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدي إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء، وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم لأي خروج عن السلمية طبقًا للقانون وذلك من منطلق مسئوليتها التاريخية والوطنية.

وفي هذا الاجتماع تحدث شيخ الأزهر فأكد أن مصر الآن أمام أمرين أحلاهما مر وأشدهما صدام الشعب، وأكد البابا تواضروس أن التوافق حول خارطة الطريق لحل الأزمة استهدف عدم إقصاء أحد، أما البرادعي فقد أكد في كلمته أن خارطة الطريق هي تصحيح لمسار ثورة 25 يناير، وأكد محمود بدر على المعاني نفسها وكذلك الآخرون.

كان الحرس الجمهوري قد قرر احتجاز محمد مرسي في هذا الوقت داخل دار الحرس الجمهوري ومعه بعض مستشاريه ومساعديه.

وفي هذا المساء راح نجله «أحمد» يركب إحدى سيارات الرئاسة ويلف بها في فناء دار الحرس الجمهوري بطريقة جنونية غير مصدق لما جرى، كان يسب الجميع بألفاظ فاحشة، إلَّا أن اللواء محمد زكي قائد الحرس طلب عدم التعرض له.

كان محمد مرسي مغيبًا عن الأحداث، لقد سحب منه أسعد الشيخة ـ نائب رئيس الديوان والعضو القيادي بالجماعة - «ريموت» التليفزيون وضبط له التليفزيون على إحدى محطات القرآن الكريم، حتى يمنعه من متابعة الأحداث التي كانت تجري في الشارع.

كان أسعد الشيخة ينفذ تعليمات مكتب الإرشاد التي صدرت منذ الثامن والعشرين من يونية للحيلولة دون أن يتخذ الرئيس أي قرارات فجائية حال إطلاعه على صورة الأوضاع في البلاد والثورة العارمة التي كانت تشهدها مصر، ولذلك عندما قال أكثر من مرة للفريق أول السيسي إن عدد من خرجوا للتظاهر في 30 يونية لم يزد على 120 ألفًا لم يكن يكذب، بل كان يردد ما قيل له، لأنه كان ممنوعًا من متابعة هذه الأحداث إلَّا بتعليمات من أسعد الشيخة.

لقد ثار محمد مرسي على قائد الحرس، وقال له: أنا الرئيس الشرعي، أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة، وسأعاقبك وسأعاقب السيسي وكل المتآمرين ضدي، حاول اللواء محمد زكي تهدئة الرئيس، وقال له: إن الجيش انحاز إلى الشعب وأنه لم يعد رئيسًا للبلاد، إلَّا أنه رفض ذلك وراح يهدد ويتوعد، وقال إن الأمريكان سيجبرونكم على الخضوع وسيعيدونني إلى السلطة مجددًا وساعتها سأعاقبكم وأعاقب الجميع.

اختار محمد مرسي كلا من السفير محمد رفاعة الطهطاوي رئيس الديوان وأسعد الشيخة ابن شقيقته ونائب رئيس الديوان ليكونا معه في الفيللا، بينما جرى احتجاز بقية مستشاريه ومساعديه في أماكن أخرى داخل دارالحرس الجمهوري في هذا اليوم، وتم إخراج أفراد أسرته إلى خارج الدار.

عمت الفرحة أنحاء البلاد، اهتزت المشاعر، زحف الكثيرون إلى الميادين للانضمام إلى الحشود التي ملأت الميادين عن آخرها، ارتفعت أعلام مصر في كل مكان، خرجت المظاهرات في القرى والكفور تهتف لمصر وللسيسي.

أصيب الإخوان وحلفاؤهم بصدمة كبيرة، لم يصدقوا، تساءلوا كيف فعلها السيسي؟ هتفوا في رابعة بسقوط الجيش، تطاولوا على الفريق السيسي، أما في ميدان النهضة فقد انطلقت الهتافات تدوي وتطالب بالثورة على مَنْ أسموهم بقادة «الانقلاب»، أطلق عصام الحداد مساعد الرئيس للعلاقات الدولية

تصريحات تطالب بالتدخل الأجنبي في مصر، خطوط الهواتف الساخنة بين أعضاء مكتب الإرشاد تتداول الحدث، اجتماعات سرية لقيادات إخوانية لبحث سيناريو الأحداث المتوقعة وكيفية التعامل معها.. د.محمود عزت الأمين العام للجماعة، كان أول الهاربين، لقد قيل ربما يكون قد ذهب باتجاه غزة للإقامة فيها وإدارة الأحداث من هناك، إنه الرجل الأخطر داخل مكتب الإرشاد.. وتم القبض على رئيس حزب الحرية والعدالة د.سعد الكتاتني والقبض أيضًا على المرشد السابق للجماعة محمد مهدي عاكف و4 من حراسه.

في هذا الوقت أعلن مسئول بحزب الحرية والعدالة في بيان صادر عن رفض الحزب لما أسماه بـ«الانقلاب العسكري» الذي قام به وزير الدفاع وعطل به الدستور وعزل رئيس الجمهورية «المنتخب» وقيامه بتعيين قيادة جديدة لإدارة البلاد.

وحذر الحزب من أنه سيقف بكل حسم ضد «الانقلاب» العسكري وأنه لن يتعاون مع إدارة البلاد الحالية التي قال إنها اغتصبت السلطة وسيظل يعمل لعودة الشرعية مع كل القوى الرافضة للانقلاب، وأنه يطالب جميع القوى الشعبية والحزبية بإعلان مواقفها الواضحة القاطعة إما مع إرادة الشعب الحرة وإما مع انقلاب عسكري كامل على الإرادة الشعبية.

وقال الحزب إنه سيظل مشاركًا في جميع الفعاليات السلمية الرافضة للانقلاب وسط الشعب وضد الممارسات القمعية التي أطلت برأسها وضد القتل الممنهج الذي بدأته قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين وضد إغلاق منافذ التعبير ومصادرة حرية الرأي التي بدأت باعتقال رئيس الحزب د.محمد سعد الكتاتني ومطاردة بعض رموزه وقياداته.

كانت مصر تموج بالمظاهرات والأفراح، بدأت الجماهير تزحف باتجاه مبنى وزارة الدفاع وقصر الاتحادية ومباني المحافظات المختلفة.

في هذا الوقت قرر الفريق أول عبد الفتاح السيسي استئذان رفاقه والخروج من مبنى وزارة الدفاع، لقد اتجه إلى منزل والدته في مدينة نصر، مضى إلى هناك وسط الحشود التي راحت تتدفق في الشوارع والميادين، ألقى بجسده في حضنها، فاضت دموعه ودموعها، قبل يديها، وطلب منها الدعاء.

كان الفريق أول عبد الفتاح السيسي بارًّا بوالديه، وأسرته، لقد رحل والده، وبقيت «الحاجة» والدته، التي يحرص أسبوعيًّا على زيارتها ويطلب منها الدعاء له، وفي هذه المرة طلب منها الدعاء لمصر، جلس السيسي مع والدته لبعض الوقت، ثم استأذن في الانصراف والعودة إلى مبنى وزارة الدفاع مجددًا لمتابعة الأوضاع.

في هذا الوقت أصدرت وزارة الداخلية بيانًا أكدت فيه دعمها التام والكامل لبيان القيادة العامة للقوات المسلحة بكل ما تضمنه من خطوات وطنية جادة وصادقة، رسمت بحق خارطة طريق تبتغي مصلحة الوطن، وتحقق إرادة الشعب المصري العظيم، وتنحاز لطموحاته المشروعة نحو مستقبل أفضل.

وأكد البيان «أن رجال الشرطة يؤكدون وقوفهم كتفًا بكتف مع رجال القوات المسلحة البواسل، تساندهم جموع أبناء الوطن لتحقيق أمن واستقرار البلاد»، وقال «إن الجميع على ثقة كاملة بأن سواعدهم الوطنية قادرة على بناء مصرنا التي نتمناها جميعًا قوية أبية شامخة آمنة».

عمت الفرحة العديد من البلدان العربية، أجرى قادة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين والأردن والسلطة الفلسطينية اتصالات بالفريق أول عبد الفتاح السيسي يعلنون دعمهم لانحياز الجيش إلى الشرعية.

أما واشنطن فقد أصيبت بصدمة عنيفة جراء موقف الجيش، دعا أوباما إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي الأمريكي، وبدأت الخارجية الأمريكية تجري اتصالاتها بالسفيرة الأمريكية بالقاهرة وبعدد من المسئولين المصريين

للوقـوف على آخر التطورات، كما أقامـت وزارة الدفاع الأمريكية غرفة عمليات جديـدة لمتابعـة السـيناريوهات المتوقعة بعد انحيـاز الجيش لثورة الشـعب، أما رئيس هيئة الأركان الأمريكية فقد أصدر بيانًا في هذا الوقت حذر فيه «من عواقب مـا إذا جرى اعتبار عزل الجيش للرئيس مرسـي انقلابًا» وقـال: «إنها بلدهم على أي حال وسـيجدون طريقهم، ولكن سـتكون هناك عواقب إذا أُسـيء التعامل مع الأمر، هناك قوانين تحكم كيفية تعاملنا مع هذه الأنواع من المواقف».

وعلـى النقيض من ذلك فقد صرح رئيس لجنة الشـئون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي «بأن الاستقرار في مصر بالغ الأهمية لأمن أمريكا وحلفائها في الشـرق الأوسـط ووصف الرئيس السابق محمد مرسـي بالعقبة أمام الديمقراطية الدستورية التي يريدها معظم المصريين».

أما زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي «إريك كانتور» فقد أعرب عن «أمله في أن يفتح رحيل محمد مرسي الطريق نحو مستقبل أفضل لمصر».

كانـت واشـنطن تتابع الموقف عـن كثب، وكان هناك انقسـام في الرأي حول طبيعة ما جرى والموقف منه، كان وزير الخارجية «جون كيري» ومستشار الرئيس أوبامـا للاتحـاد القومي «سـوزان رايس» أقرب إلـى موقف أوباما المتشـدد ضد انحياز الجيش للشـعب، بينما كان «تشـاك هيجل» وزير الدفاع وقادة الكونجرس يتخذون موقفًا يتسم بالمرونة ويرفض التصعيد ضد النظام الجديد في مصر.

في هذا الوقت وتحديدًا في الثانية صباحًا من بعد منتصف ليل الأربعاء الثالث مـن يوليو، أجرى رئيس المخابرات المركزية الأمريكية الـ«سـي.آي.إيه» اتصالًا باللواء رأفت شـحاتة مدير المخابرات العامة المصرية لإبلاغه رسالة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الفريق أول عبد الفتاح السيسـي القائد العام، تضمنت عدة نقاط هي:

1- إن الولايـات المتحـدة تأمـل تحقيق الاسـتقرار في مصر، ولا تسـعى إلى التدخل في الشـئون الداخلية للبلاد، إلَّا أن الرئيس أوباما لا يرغب في أن

يكون للجيش أي دور في الحياة السياسية وإنما يجب أن ينحصر دوره في حماية العملية السياسية ومتابعة تنفيذ خارطة الطريق والحرص على تحقيق المصالحة وعدم إقصاء أية تيارات سياسية خصوصًا حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان.

2- إن الولايات المتحدة حريصة على الأمن والاستقرار في مصر، ولكن دون اللجوء إلى أي إجراءات استثنائية أو القبض على عناصر سياسية إلَّا في إطار من القانون وأنه يجب الحرص على سلامة الرئيس السابق محمد مرسي وعدم اتخاذ أي إجراءات استثنائية ضده.

3- إن الإدارة الأمريكية تقر بالحق في التظاهر السلمي للتعبير عن المطالب المشروعة للمصريين وتحذر من أعمال العنف في البلاد وتطلب حماية الرعايا الأمريكيين في مصر.

4- إن واشنطن ستتابع ما يجري في مصر لتقييم مواقف الإدارة الجديدة، وأن الإدارة الأمريكية ستحدد مواقفها في ضوء التطورات التي ستشهدها البلاد.

حاول اللواء رأفت شحاتة الاتصال بالفريق أول السيسي في هذا اليوم إلَّا أنه لم يتمكن من ذلك، فاتصل في الثانية والنصف من فجر الخميس 4 يوليو بالفريق صدقي صبحي رئيس الأركان وأبلغه بمضمون الرسالة فأعطاه اللواء محمود حجازي مدير المخابرات الحربية - الذي كان يجلس إلى جواره - لإبلاغه بمضمون رسالة أوباما إلى الفريق أول عبد الفتاح السيسي.

لم تكتف واشنطن بهذه الرسالة، بل إن الرئيس أوباما عقب لقائه مع مجلس الأمن القومي الأمريكي أصدر بيانًا طالب فيه بالخروج الآمن للرئيس مرسي، وقال في بيان صادر عن البيت الأبيض «إنه يدعو الجيش المصري إلى تجنب اعتقالات تعسفية للرئيس مرسي وأنصاره، وحث الجيش في هذا الوقت على سرعة تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًّا عبر آلية شفافة».

وقال أوباما «إن مستقبل مصر لا يمكن تحديده إلَّا من قبل الشعب المصري»، وقال «نحن نشعر بقلق عميق تجاه قرار القوات المسلحة المصرية تنحية الرئيس مرسي من منصبه وتعليق العمل بالدستور، لكن على الجيش المصري التحرك بسرعة لإعادة السلطة الكاملة مرة أخرى إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًّا في أقرب وقت ممكن من خلال عملية شاملة وشفافة وتجنب أي اعتقالات لمرسي وأنصاره».

وقال: «إننا نتوقع من الجيش ضمان حقوق جميع المصريين بما في ذلك الحق في التجمع السلمي والمحاكمات النزيهة أمام المحاكم المدنية، مشددًا على أن يكون الهدف من أي عملية سياسية هو تشكيل حكومة تحترم حقوق الأغلبية والأقلية وتضع مصالح الشعب فوق مصلحة أي حزب أو فصيل»، وقال «إلى أن يتحقق ذلك فإنني أحث جميع الأطراف على تجنب العنف والتوحد لضمان تحقيق الديمقراطية في مصر».

كانت واشنطن تدرك جيدًا أن ما جرى في مصر هو ثورة شعبية عارمة، وكانت تعرف أن انحياز الجيش إلى الشعب لم يكن «انقلابًا»، وإنما كان إنقاذًا للبلاد من فوضى عارمة وحرب أهلية سوف تراق فيها دماء الملايين من المصريين، غير أن إدارة أوباما كانت ترى أن ما جرى يمثل انقلابًا على مخططها «الربيع العربي» الذي يؤدي إلى وصول الإسلاميين للحكم لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد.

لقد أدرك أوباما أن الجيش المصري بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي أفشل هذا المشروع بإسقاطه حكم الإخوان في مصر - والذين كانوا هم الأداة الفاعلة لتنفيذ هذا المخطط - ولذلك كانت غضبة واشنطن عارمة بخلاف موقفها من ثورة يناير وإسقاط نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك.

أدرك السيسي حقيقة المخطط، لم يتردد في الانحياز إلى ثورة الشعب المصري، لكنه كان يدرك في الوقت ذاته أن المؤامرة لن تتوقف عند هذا الحد،

وأن الأمريكيين ومعهم قوى عديدة أخرى سيدعمون الإخوان ويحاولون النيل من الجيش وفرض العقوبات على مصر.

وفي صباح الرابع من يوليو تحدث الفريق أول السيسي مع أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة عن السيناريوهات المتوقعة بكل صراحة ووضوح، وقال «إن المعركة قد بدأت الآن، وإن علينا أن نتوقع الكثير، إلَّا أننا سننتصر في نهاية الأمر».

كانت التعليمات قد صدرت من خيرت الشاطر - الذي اختفى عن الأعين في هذا الوقت - إلى ما يسمى بمجلس شورى «المجاهدين» في سيناء لبدء الحرب وإشعال المنطقة ضد الجيش والشرطة المصريين، قبل ذلك بقليل كانت الأجهزة المعنية قد رصدت دخول 50 سيارة تقل أكثر من 150 شخصًا من الإرهابيين المعروفين بأصحاب الرايات السوداء، جاءوا من غزة إلى سيناء وفي حوزتهم كميات هائلة من الأسلحة المتقدمة، وساروا في مظاهرة حاشدة تضم نحو ثلاثة آلاف إرهابي داخل شوارع سيناء قبل أن يختفوا عن الأعين لبدء الحرب ضد الجيش والشرطة المصرية، بهدف الاستيلاء على هذه المنطقة الاستراتيجية للضغط على الجيش المصري، وبدأنا نشهد في هذا الوقت عودة عمليات التفجير لخطوط الغاز في شمال سيناء بعد أن توقفت طيلة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي.

بدأت البلاد منذ هذا الوقت تشهد تظاهرات صاخبة واحتجاجات وأعمال عنف، قتل فيها وأصيب المئات من المواطنين في الأيام الأولى لانتصار الثورة.

في هذا الوقت صدر قرار يقضي بمنع غالبية قادة الإخوان وبعض الشخصيات الأخرى المتحالفة معهم من مغادرة البلاد، وتعاونت جميع الأجهزة الأمنية «الأمن الوطني المخابرات العامة - الأمن القومي المخابرات الحربية» في تقديم قوائم بأسماء العناصر الممنوع سفرها ومغادرتها للبلاد إلى جميع الموانئ والمطارات المصرية.

وقبلها كان قد تم منع طائرة الرئيس مرسي من التحرك، وبدأت عمليات مطاردة للقبض على العناصر المطلوبة، ووقف بث عدد من القنوات الفضائية المرتبطة بجماعة الإخوان والتي كانت تلعب دورًا تحريضيًّا ضد النظام الجديد وتطالب المجتمع الدولي بالتدخل.

وجرى اقتحام مكتب قناة الجزيرة في مصر وتوقيف عدد من مراسليها بسبب قيامها بالتحريض والتآمر على أمن البلاد وبث دعايات كاذبة وشائعات غير صحيحة.

كانت الأجهزة المصرية تسارع الخطى، إنها في سباق مع الزمن، ضغوط خارجية ومؤامرات داخلية، وسعي دؤوب لإدخال البلاد إلى الفوضى وساحة العنف، وتهديدات تصدر بتكرار سيناريو «سوريا» في مصر.

فرض الجيش بالتعاون مع الشرطة سيطرته على البلاد، تجنب الصدام على قدر المستطاع، سعى إلى تجاوز هذه المرحلة الخطيرة بأقل قدر من الخسائر، كانت تعليمات الفريق أول عبد الفتاح السيسي للضباط والجنود «لا تستجيبوا لمحاولات الاستفزاز»، إلَّا أن جماعة الإخوان وحلفاءها كانوا للجيش وللشرطة وللشعب بالمرصاد، بدأوا أعمال العنف، وتصاعدت الدعوة للتدخل الأجنبي أسوة بما جرى في ليبيا، لقد أظهروا وجوههم الحقيقية وراحوا يعلنون الحرب على الجميع.

***

في يوم الخميس 4 يوليو، أدى المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا القسم أولًا أمام المحكمة الدستورية كرئيس لها خلفًا للمستشار ماهر البحيري الذي انتهت مدته في الثلاثين من يونية، وثانيًا أمام المحكمة الدستورية كرئيس مؤقت للجمهورية وفقًا لما نص عليه الإعلان الدستوري الجديد.

تنفس المصريون الصعداء، لقد عاد الوطن إليهم من جديد، لم يكن أحد يصدق سقوط الإخوان بهذه السرعة وبهذه السهولة، كان الانتصار مدويًا، أربك الأعداء والخصوم، أنهى أسطورة الإخوان وحلفائهم، سقطت الأوهام الكاذبة، والادعاءات الرخيصة، وباتت مصر أمام لحظة تاريخية فارقة، استعادت فيها هويتها مجددًا.. لكن المؤامرة ظلت ولاتزال مستمرة.

(انتهى)

المجلس الهدي الإسلامي